



AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT



A.U.B. LIBRARY



الألفاظ

في مسائل الخلاف

بين النحويين : البصريين ، والكوفيين

492.75

I537: A

v. 1-2

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات

عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد

الأنباري ، النحوي

المولود في سنة ٥١٣ هـ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ هـ من الهجرة

تحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الأول

مطبعة حجازي بالقاهرة

الطبعة الثانية
تمتاز بزيادة التنقيح ودقة التصحيح
في سنة ١٩٥٣ الميلادية

يطلب من ناشره
مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده
بميدان الأديبة بمصر . ت ٤٨٥٨٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العالم الزاهد كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد
الأنباري وفقه الله :

الحمد لله الملك الحق المبين ، والصلاة [والسلام] على صفوته النبي العربي
المبعوث بالدين المتين ، وعلى آله وأصحابه وعترته البررة المتقين .

وبعد ؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفهمين ، المشتغلين
على علم العربية ، بالمدرسة النظامية — عمر الله مبانيها — ورحم بانيها ! — سألوني
أن أخلص لهم كتاباً لطيفاً ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي
البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ؛
ليكون أول كتاب صُنّف في علم العربية على هذا الترتيب ، وأُفّ على هذا
الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألف عليه
أحد من الخلف . فتوخيت (١) إجابتهم على وفق مسألتهم ، وتحرّيت إيسافهم
لتحقيق طلبهم ؛ وفتحت في ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق
ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من
مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف ،
مستجيراً بالله ، مستخيراً له فيما قصص — دلت إليه ؛ قاله تعالى ينفع به ؛
إنه قريب مجيب .

١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم — وهو العلامة — وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُمُو — وهو العلو — :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم في اللغة هو العلامة ، والأسم وسم على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دل على المسمى فصار كالوَسْم عليه ؟ فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم سَمَةٌ توضع على الشيء يعرف بها . والأصل في اسم وسم ، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الوار في وسم ، وزيدت الهمة في أوله عوضا عن المحذوف ، ووزنه إعل ؛ لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من السُمُو لأن السُمُو في اللغة هو العلو ، يقال : سما يسمو سُمُوًا ، إذا علا ، ومنه سميت السماء سماءً لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : الاسم مادل على مسمى تحته ، وهذا القول كافٍ في الاشتقاق ، لا في التحديد ، فلما سما الاسم على مسماه وعلا ما تحته من معناه دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السمو وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام — التي هي الاسم والفعل والحرف — لها ثلاث مراتب ؛ فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم ، نحو « الله ربنا ، ومحمد نبينا » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه ، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الفعل ،

نحو « ذهب زيد ، وانطلق عمرو » وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالفعل ، ولو
أخبرت عنه فقلت « ذهب ضرب ، وانطلق كتب » لم يكن كلاماً ؛ ومنها
ما لا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو « من وان ، ولم ، وبل »
وما أشبه ذلك ؛ فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر
عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما [الاسم] على الفعل والحرف : أى
علا ، فدل على أنه من السموات والأصل فيه سموات على وزن فعل - بكسر
الفاء وسكون العين - فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضاً
عنها ، ووزنه إنفع ؛ لحذف اللام منه .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه مشتق من الوسم
لأن الوسم في اللغة العلامة ، والاسم وسم على المسمى وعلامة عليه يعرف به »
قلنا : هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ ، وهذه
الصناعة لفظية ؛ فلا بد فيها من مراعاة اللفظ . ووجه فساد من جهة اللفظ
من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أنا أجمعنا على أن الهمزة في أوله همزة التعويض ، وهمزة
التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام ، لا عن حذف الفاء ، ألا ترى
أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بنو عوتضوا عنها الهمزة في أوله
فقالوا : ابن ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وعد لم يعوتضوا عنها
الهمزة في أوله فلم يقولوا إعد ، وإنما عوتضوا عنها الهاء في آخره فقالوا :
عدّة ؛ لأن القياس فيما حذف منه لامة أن يعوتض بالهمزة في أوله ، وفيما
حذف منه فاؤه أن يعوتض بالهاء في آخره ، والذي يدل على صحة ذلك أنه

لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه وعوّض بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه وعوّض بالهاء في آخره ، فلما وجدنا في أول « اسم » همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حملة على ماله نظير أولى من حملة على ما ليس له نظير ؛ فدل على أنه مشتق من السموّ لا من الوسم .

والوجه الثاني : أنك تقول « أسميته » ولو كان مشتقا من الوسم لوجب أن تقول « وسمّيه » فلما لم تقل إلا « أسميت » دلّ عن أنه من السموّ ، وكان الأصل فيه « أسموت » ، إلا أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء ، كما قالوا : أعليت ، وأدعيت والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء ، فكذلك ها هنا . وإنما وجب أن تقلب الواو ياء رابعة من هذا النحر حملا لماضي على المضارع ، والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء نحو « يُعَلِّي ويُدْعِي ، ويُسَمِّي » والأصل فيه « يُعَلِّوْ ، ويُدْعَوْ ، ويُسَمَوْ » وإنما وجب قلبها ياء في المضارع لوقوعها ساكنة مكسورا ما قبلها ؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ، ألا ترى أنهم قالوا : مِمِقات ، ومِمِعاد ، ومِمِزان . والأصل : مِمِقات ، ومِمِعاد ، ومِمِزان ؛ لأنه من الوقت ، والوعد ، والوزن ؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ؛ فكذلك ها هنا . وإنما حملوا الماضي على المضارع مُراعاة لما بنّوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والحفاظة على أن تجرى الأبواب على سَنَنِ واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة

نحو « تَضَرَّبْنَ » وحذفوا الهمزة من أخوات « أَكْرَمَ » نحو « نُسَكِرْمُ وَتُسَكِرْمُ
وَيُسَكِرْمُ » والأصل فيها « نَوُكِرْمُ ، وَتَوُكِرْمُ ، وَيَوُكِرْمُ » كما قال :
* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُوَّكِرَمَا *

حملا على أَكْرَمَ . وإنما حذف إحدى الهمزتين من « أَكْرَمَ » لأن الأصل
فيه « أَأَكْرَمَ » فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما ؛ فحذفوا إحداها
تخفيفاً ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من
أخوات يَعِدُ ، نحو « أَعِدْ ، وَنَعِدْ ، وَتَعِدْ » والأصل فيها : أَوْعِدْ ، وَنَوْعِدْ ،
وَتَوَّعِدْ ، حملا على يَعِدْ ، وإنما حذف الواو من « يَعِدْ » لوقوعها بين ياء
وكسرة ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف ، كل ذلك لتحصيل
التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف ، فكذلك هاهنا ، حملوا الماضي على
المضارع ، وبلى أولى ، وذلك لأن مراعاة المشاكلة بالقلب أقيسُ من مراعاة
المشاكلة بالحذف ؛ لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف ، والحذف
إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط في باب التغيير أنم من القلب ، فإذا
جاز أن يراعوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى ، وأما قلب الواو ياء
في الماضي في نحو « تَغَاذَيْتَ ، وَتَرَجَّيْتُ » وإن لم تقلب ياء في المضارع لأن
الأصل في تغازيت : غازيت ، وفي ترجيت : رجيت ، فزيدت التاء فيهما
لتسديل على المطاوعة ، وغازيت ورجيت يجب قلب الواو فيهما ياء في المضارع ،
ألا ترى أنك تقول في المضارع : أُغَاذِي ، وَأُرَجِّي ، فكذلك في الماضي ،
وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في « غَاذَيْتَ أُغَاذِي ، وَرَجَّيْتُ أُرَجِّي »
فكذلك بعد الزيادة في تغازيت وترجيت ، حملا لتغازيت على غازيت ،

وترجييت على رجيت ، مراعاة للتشاكل وفراراً من نفرة الاختلاف .

والوجه الثالث : أنك تقول في تصغيره « سُمَيَّ » ولو كان مشتقاً من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره « وَسَيْمٍ » كما يجب أن تقول في تصغير زَيْتَةٍ . وَزَيْتَةٍ ، وفي تصغير عِدَةٍ : وَعَيْدَةٍ ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فلما لم يجز أن يقال إلا سُمَيَّ دلّ على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم . والأصل في سُمَيَّ : سُمَيُّو ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، كما قالوا : سَيِّدٌ وَجِيْدٌ وَهَيِّنٌ وَمَيِّتٌ . والأصل فيه : سَيُّودٌ وَجَيُّودٌ وَهَيِّنُونَ وَمَيِّتُونَ ؛ لأنه من السوود والجدوة والهوان والموت ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وكذلك أيضاً قالوا : طَوِيْتُ طَيِّمًا ، ولَوِيْتُ لَيِّمًا ، وشَوِيْتُ شَيِّمًا ، والأصل فيه : طَوَيَّا وَلَوَيَّا وَشَوَيَّا ، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوها ياء مشددة ، وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أخف من الواو ؛ فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل .

والوجه الرابع : أنك تقول في تكسيره « أَسْمَاء » ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول : أَوْسَام ، وَأَوَاسِيم ، فلما لم يجز أن يقال إلا أَسْمَاء دلّ على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم . والأصل في أَسْمَاء أَسْمَاو ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها أنف زائدة قلبت همزة كما قالوا : سَمَاء ، وَكَسَاء ، وَرَجَاء ، وَنَجَاء . والأصل فيه : سَمَاو ، وَكَسَاو ، وَرَجَاو ، وَنَجَاو ، لقولهم : سَمَوْتُ

وكسوت ورجوت ونجوت ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة .

ومنها من قال : إنما قلبت ألفاً لأن الألف التي قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة — والحرف الساكن حازر غير حصين — لم يعقدوا بها ، فقدروا أن الفتحة التي قبل الألف قد وليت الواو وهي متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ما قبلها وجب أن تقاب ألفاً ، ألا ترى أنهم قالوا : سما ، وعلا ، ودعا ، وغزا . والأصل فيها سَمَوَ وَعَلَوَ وَدَعَوَ وغزو ؛ لقولهم : سموت وعـلوت ودعوت وغزوت ، إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فكذلك هاهنا قابوا الواو في أسماو ألفاً ، فاجتمع فيه ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان ساكنان ، وهما لا يجتمعان ، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزةً لالتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقرب الحروف إليها ؛ لأن الهمزة هوائية كما أن الألف هوائية ، فلما كانت أقرب الحروف إليها ؛ كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا في اسم : سُمَي ، على وزن عُلَي ، والأصل فيه سَمَوُ إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار سُمَي ، قال الشاعر :

وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سُمَي مُبَارَكَا * أَثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِيْشَارَكَا

وفيه خمس لغات : اسم بكسر الهمزة ، واسم بضمها ، وسِم بكسر السين ، وسُم بضمها . قال الشاعر :

وَعَامُنَا أَفْجَبَنَا مَقْدَمُهُ * بُذِغِي أَبَا السَّمْحِ وَقِرْضَابَ سُمُهُ

* مُبْتَرِكًا إِكْلَ عَظْمٍ يَلْحُمُهُ *

وقال :

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهُ * قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقِ تَعْلَمُهُ

ويروى سُمُهُ بضم السين ، وسُمِّي على وزن عُلى ، على ما بينا . والله أعلم .

٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعقولة — وهى : أبوك ، وأخوك ،
وحَمُوك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال — مُعَرَّبَةٌ من مكانين . وذهب البصريون
إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب .
وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد القولين . وذهب فى القول الثانى
إلى أنها ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، كالواو والألف
 والياء فى التثنية والجمع ، وليست بلام الفعل ، وذهب على بن عيسى الرِّبَعِيُّ
إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها
قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب . وذهب أبو عثمان
المازنى إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن
إشباع الحركات .

وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أُبُكْ ، ورأيت أُبُكْ ،
ومررت بأُبُكْ — من غير واو ولا ألف ولا ياء — كما يؤولون فى حالة

الإفراد من غير إضافة .

وقد يحكى أيضا عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك — بالألف في حالة الرفع والنصب والجر — فيجعلونه اسماء مقصورا ، قال الشاعر :

إِنَّ أَبَاكَ وَأَبَا أَبَاكَ قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ويحكى عن الإمام أبي حنيفة أنه سئل عن إنسان رمى إنسانا بحجر فقتله . هل يجب عليه القود ؟ فقال : لا ، ولو رماه بأبا قبيس — بالألف على هذه اللغة — لأن أصله أبو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا بعد إسكانها إضعا فلهما ، كما قالوا : عصا ، وقفأ ، وأصله عصو وقفو ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا ، فكذلك ها هنا .

والذى يعتمد عليه في النقرة أهل الكوفة والبصرة القولان الأولان . فم — ذا منتهى القول في تفصيل المذاهب واللغات . فلنبدا بذكر الحجج والاستدلالات :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات — التي هي الضمة والفتحة والكسرة — تكون إعرابا لهذه الأسماء في حال الإفراد ، نحو قولك : هذا أب لك ، ورأيت أباك لك ، ومررت بأب لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أبو ، فاستثقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو ، فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجر ، فإذا قلت في الإضافة : هذا أبوك ، وفي النصب : رأيت أباك ، وفي الجر : مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الإفراد —

كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد ؛ لأن الحركة التي تكون إعرابا للفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابا له في حال الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيت غلاما ، ومررت بغلام ، فإذا أضفته قلت : هذا غلامك ، ورأيت غلامك ، ومررت بغلامك ، فيكون الضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعرابا له في حال الإفراد هي بعينها إعرابا له في حال الإضافة ، فكذلك هاهنا ، والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابا ؛ بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر ، فدل على أنه معرب من مكانين .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها ، تكثيرا لها ، وليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان ، فوجب أن تكون معربة من مكانين على ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معرب من مكان واحد لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى ، وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض ، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك ، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين ؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر ، فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما في كلمة واحدة ؛ ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث

في كلمة واحدة نحو مسلمات وصالحات ، وإن كان الأصل فيه مسلمات وصالحات ؛ لأن كل واحدة من التامين تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث ، وتقوم مقامها ، فلم يجمعوا بينهما ؛ فكذلك هاهنا ، والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ، فبأن أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنها من تمسك بأن قال : لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان ، فكما يمنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان ؛ لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .

والاعتماد على الاستدلال الأول ، وهذا الاستدلال عندي فاسد ؛ لأن الإعراب في الأصل إنما دخل للفصل بين المعاني بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية على ما بيئنا ، فلو جوزنا أن يجمع في اسم واحد إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى التناقض ؛ لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ ألا ترى أننا لو قدرنا الرفع والنصب في اسم واحد لكل الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية ، وكل واحد منهما نقيض الآخر ، بخلاف ما لو قدرنا إعرابين متفقين فإنه لا يدل أحد الإعرابين على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ فبان الفرق بينهما ، وأن الاعتماد على

الاستدلال الأول .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب ، وليكنها دلائل الإعراب ، فقال : لأنها لو كانت حروف إعراب كالـ « زيد » والـ «اء من » عمرو » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت « ذهب زيد » وانطلق عمرو » لم يكن في نفس الدال والـ «اء دلالة على الإعراب ، فلما كان هاهنا هذه الأحرف تدل على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب .

وهذا القول فاسد ؛ لأننا نقول : لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أو في غيرها ، فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجب أن يكون الإعراب فيها ؛ لأنها آخر الكلمة ، فيثول هذا القول إلى قول الأكثرين . وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فبؤدى إلى أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية ، فسنبين فساد مذهبه أن الواو والألف والياء في التثنية والجمع ليست بحروف إعراب ، وليكنها دلائل الإعراب ، مستقصى في موضعه ، إن شاء الله تعالى .

فأما من ذهب إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب ؛ فقال : لأن الأصل في قولك هذا أبوه « هذا أبوه » فاستثقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها ، وبقيت الواو على حالها ، فكان فيه نقل بلا قلب . والأصل في قولك رأيت أباه « رأيت أبوه » فتمحكت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً ؛ فكان فيه قلب بلا نقل . والأصل في قولك مررت بأبيك « مررت

بَابُوكَ ، فاستثقلت الكسرة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب .

وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ؛ فقال : لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ، فدل على أن الباء حرف الإعراب وأن هذه الحركات — التي هي الضمة والفتحة والكسرة — حركات إعراب ، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف — التي هي الواو والألف والياء — فالواو عن إشباع الضمة ، والألف عن إشباع الفتحة ، والياء عن إشباع الكسرة . وقد جاء ذلك كثيراً في استعمالهم ، قال الشاعر في إشباع الضمة :

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَفَقَيْنَا يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُورُ

وَأَنْتَى حَيْثُمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصْرَى مِنْ حَيْثُمَا سَاكُوا أَذْنُو فَأَنْظُرُ

أراد « فَأَنْظُرُ » فأشبع الضم ، فنشأت الواو . وقال الآخر :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

أراد « لَمْ تَهْجُ » . وقال الآخر :

* كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرَنفُولُ *

أراد « الْقَرَنفُلُ » . وقال الشاعر في إشباع الفتحة :

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَاثِلِ حِينَ تَرْمِي وَمَنْ ذَمَّ الرَّجَالَ بِمُفْتَزَاحِ

أراد « بَمُنْتَزَحٍ » فأشبع الفتحة فذشأت الألف . وقال الآخر :

أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَذْكَالِ يَا نَاقِمًا مَا جُلْتِ مِنْ نَجَالِ

أراد « الْكَذْكَالَ » وقال الآخر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ

أراد « وَلَا تَرْضَاهَا » ، وقال عنقرة :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبِ جَسْرَةٍ زِيَانَةٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمُكْدَمِ

أراد « يَنْبَعُ » وقال الشاعر في إشباع الكسرة :

تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ

أراد « الدرام » و « الصيارف » فأشبع الكسرة فذشأت الياء ، ويحتمل أن

يَكُونُ الدَّرَاهِمُ جَمْعُ دِرْهَامٍ ، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال ،

وقال الآخر :

كَأَنِّي بِنَفِيْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقَوَةٍ عَلَى عَجَلٍ مَنَى أَطْطَى شِمَالِي

أراد « شِمَالِي » وقال الآخر :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أُخْيَمَةٍ وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِالْأَخْمِ الْمَرَاجِيلُ

أراد « المراجيل » وقال الآخر :

لَا عَهْدَ لِي بِبَيْضَالٍ أَضْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالِ

أراد « بِبَيْضَالٍ » وقال الآخر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَوْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

أراد « ألم يأتِكَ » فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، وإشباع الحركات حتى تنفثاً عنها هذه الحروف كثير في كلامهم ، فكذلك هاهنا .

وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشده من الأبيات ، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع ، وهاهنا بالإجماع تقول في حال الاختيار : هذا أبوك ، ورأيت أباك ، ومررت بأبيك ؛ وكذلك سائرُها ، فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للإعراب ، على ما سنبين في الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الأفراد فكذلك في حال الإضافة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حرف الإعراب في حال الأفراد هو الباء ؛ لأن اللام التي هي الواو من « أبو » لما حذفت من آخر الكلمة صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة ، فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، فأما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة ؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردوا اللام في الإضافة ؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتي من باب التثنية والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء في حالة الإضافة حركات إعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا تكون في حشو الكلمة ، وصار هذا بمنزلة ناء التانيث إذا اتصلت ببناء الاسم نحو قائم وقائمة فإنها تصير حرف الإعراب ؛ لأنها صارت آخر الكلمة ، وتخرج ما قبلها عن (٢ - الإنصاف ١)

تلك الصفة ؛ لأنه قد صار بمنزلة حشو الكلمة ، فكذلك ها هنا ، وبـل أولى ، فإن تاء القانث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية ، وحرف العلة ها هنا أصلى فى بناء الاسم وليس زائداً ، وإذا تُرك ما قبل الزائد حشواً فلأن يترك ما قبل الأصلى حشواً كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم « إن الحركة التى تكون إعراباً للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعراباً له فى حال الإضافة نحو : هذا غلام ، وهذا غلامك » قلنا : إنما تكون الحركة فىهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فىهما واحداً ، نحو « هذا غلام ، وهذا غلامك » وقد بينا اختلاف حرف الإعراب فىهما ، فلا يقاس أحدهما على الآخر . وإن ادعوا أن حرف الإعراب فىهما واحد — على خلاف التحقيق من مذهبهم — وزعموا أن الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة ، وأنه والحركة مَزيدان للإعراب ، فقد بينا أن ذلك لا نظير له فى كلامهم ، وأن أحدهما زيادة بغير فائدة ، وأوضحنا فسادهما بما يغنى عن الإعادة .

وأما قولهم « تغير الحركات على البناء فى حال الرفع والنصب والجر يدل على أنها حركات إعراب » قلنا : هذا لا يدل على أنها حركات إعراب ؛ لأنها إنما تغيرت تَوَظُّيَةً للحروف التى بعدها ؛ لأنها من جنسها ، كما قلنا فى الجمع السالم نحو « مسلمون ومسلمين » فإن ضمة الميم فى الرفع تتغير إلى الكسرة فى حال الجر والنصب ، وليس ذلك بإعراب ، وإنما جعلت الضمة تَوَظُّيَةً للواو ، والكسرة تَوَظُّيَةً للياء ، فكذلك ها هنا . وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب ، وأجمعنا على أن هذه الحروف — التى هى

الواو والألف والياء — تدل على الرفع والنصب والجر الذى هو جملة الإعراب ؛ فلا حاجة إلى أن يكون معربا من مكان آخر .

وأما قولهم « إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها » قلنا : هذا ينتقض بغيره ويدّر ودمر ، فإنها قليلة الحروف [و] لا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد .

وأما قولهم « ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان » قلنا : الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد ؛ فصار الإعراب الزائد لغير فائدة ، والحكيم لا يزيد شيئا لغير فائدة ؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام ، والله أعلم .

٣ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتح والضم والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير ، وزعم قوم أنه مذهب سيديويه ، وليس بصحيح . وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان اللذان إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب .

وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تنغير كتنغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت

الزَيْدَيْنِ ، ومررت بالزَيْدَيْنِ . وذهب الزِيدُونَ ، ورأيت الزَيْدَيْنِ ، ومررت بالزَيْدَيْنِ ؛ فتغير كتحريك الحركات ، نحو « قام زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيدا » وما أشبه ذلك ، فلما تغيرت كتحريك الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تغير ذواتها عن حالها ، لأن حروف الإعراب لا تغير ذواتها عن حالها ، فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها ، ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب ؛ لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها ، كما يقال : حركات الإعراب — أى الحركات التي أعرب الاسم بها — والذي يدل على ذلك أنه جعل الألف في التثنية رفعا فقال : يكون في الرفع ألفا ، وجعل الياء فيها جرا فقال : ويكون في الجرياء مفتوحا ما قبلها ، وجعل الياء أيضا نصبا حملا على الجر فقال : ويكون في النصب كذلك ، وهكذا جعل الواو والياء في الجمع رفعا وجرا ونصبا ، والرفع والجر والنصب لا يكون إلا إعرابا ؛ فدل على أنها إعراب .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن هذا يؤدي إلى أن يكون معربا لا حرف إعراب له ، وهذا لا نظير له ، وذلك لا يجوز » لأننا نقول هنا : إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف ؛ لأن الحركة تدخل في الحرف ، بخلاف ما إذا كان معربا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يدخل في الحرف ، والذي يدل على ذلك الخمسة الأمثلة — وهى : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ يا امرأة — فإنها لما كانت معربة بالحرف لم يكن لها حرف إعراب ، ألا ترى أن النون علامة الرفع كالضمة في تَضْرِبُ ؟ وإذا جاز أن تكون هذه الخمسة الأمثلة معربة ولا حرف إعراب لها لأن إعرابها بالحرف

فكذلك هاهنا : يجوز أن يكون الاسم فى التثنية والجمع معربا ولا حرف إعراب له ؛ لأن إعرابه بالحرف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد ؛ فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع ؟ فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التى وضعت لذلك المعنى ؛ فصارت بمنزلة التاء فى قائمة والألف فى حُبلى ، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هاهنا .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب وليكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعرابا لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد فى قولك « قام زيدٌ » وما أشبه ذلك ، ولو أنها حروف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت « قام زيدٌ » من غير حركة ، وهى تدل على الإعراب ؛ لأنك إذا قلت « رجلان » علم أنه رفع ؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب وليكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد ؛ وذلك لأن قولهم « إن هذه الحروف تدل على الإعراب » لا يخلو : إما أن تدل على إعراب فى الكلمة ، أو فى غيرها ، فإن كانت تدل على إعراب فى الكلمة فوجب أن تقدر فى هذه الحروف ؛ لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمة فوجب أن تكون

الكلية مبنيّة ، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان .

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين : أحدهما : أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم . والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ؛ لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .

وأما من ذهب إلى أنهما مبنيان فقال : إنما قلت ذلك لأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع ، فزولا منزلة ما ركب من الاسمين نحو « خمسة عشر » وما أشبهه .

وهذا القول أيضا يفسد من وجهين : أحدهما : أن التثنية والجمع وضعاً على هذه الصيغة لأن يدلّ على معنييهما من التثنية والجمع ، وإنما يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه ، وإذا كان كذلك لم يحز أن يُشَبَّهَا بما ركب من شيئين منفصلين خمسة عشر وما أشبهه . والوجه الثاني : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما ؛ لأن المبني لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه ، فلما اختلف هاهنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دلّ على أنهما معربان لا مبنيان .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إنها هي الإعراب كالحركات ؛ بدليل أنها تغيّر تغير الحركات » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن القياس كان يقتضى أن لا تتغير كقراءة من قرأ : (إن هَذَانِ
 لساحران) على لغة بنى الحارث بن كعب ، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس
 لإزالة اللبس ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب الزيدان العمران » لوقع الالتباس ،
 وليس هذا بمنزلة المقصور في نحو « ضرب موسى عيسى » ؛ لأن المقصور يزول
 عنه اللبس بالوصف والتوكيد ؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون
 مقصورا ، وكذلك التوكيد ، بخلاف المثنى والجمع ؛ لأنه من شرط وصف
 المثنى أن يكون مثنى ، ومن شرط وصف الجمع أن يكون مجموعا ، وكذلك
 التوكيد ، فبان الفرق بينهما ؛ والذي يدل على أن هذه الأحرف ليست إعرابا
 كالحركات أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يُخِلَّ
 سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات ؛ لأن سقوط الإعراب لا يخل
 بمعنى الكلمة ، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من الاسم
 نحو « قام زيد ، ورأيت زيدا ، وصررت بزيدا » لم يخل بمعنى الاسم ، ولو
 أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخل بمعنى التثنية والجمع ؛ فلما أخل
 سقوط هذه الحروف بمعنى التثنية والجمع بخلاف الحركات دل على أنها ليست
 بإعراب كالحركات .

والوجه الثانى : أن هذه الحروف إنما تغيرت فى التثنية والجمع لأن لما
 خاصية لا تكون فى غيرهما استحقا من أجلها التغير ، وذلك أن كل اسم معتل
 لا تدخله الحركات — نحو « رحا ، وعصا ، وحبل ، وبشرى » — له نظير من
 الصحيح يدل على مثل إعرابه ، فنظير رحا وعصا : جمل وجبل ، ونظير حبل
 وبشرى : حمرأ وصحرأ ، وأما التثنية وهذا الجمع الذى على أحدها فلا نظير

لواحد منهما إلا بثنائية أو جمع ، فعوضا من فقد النظير الدال على مثل إعرابها تغير هذه الحروف فيهما .

والوجه الثالث : أن هذا يفتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ، فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعرابا ، ألا ترى أنك تقول في المنفصلة « أنا ، وأنت » في حال الرفع ، و « إياي ، وإياك » في حالة النصب ، وتقول في المتصلة « مررت بك » فتكون الكاف في موضع جروهي اسم مخاطب و « رأيتك » فتكون في موضع نصب ، وتقول « قت ، وقمدت » فتكون القاء في موضع رفع ، فتتغير هذه الضمائر في هذه الأحوال وإن لم يكن تغيرها إعرابا .

وأما قولهم « إن سيئويه سماها حروف الإعراب » قلنا : هذا حجة عليكم ، لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم ، وهذه الحروف هي أواخر الكلم ، فكانت حروف الإعراب . قولهم « إنما سماها حروف الإعراب لأنها التي أعرب الاسمُ بها كما تقول حركات الإعراب » قلنا : هذا خلاف الظاهر ، فإن الظاهر في اصطلاح النحويين أنه إذا أطاق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة ، نحو الدال من زيد والراء من عمرو ، لا على الحرف الذي يكون إعرابا للكلمة ، ألا ترى أن الخمسة الأمثلة أعربت بالحرف ولا حرف إعراب لها ؟

وأما قولهم « إنه جعل الألف والواو والياء في التثنية والجمع رفعا وجرأ ونصبا إلى آخر ما ذكره » قلنا : معنى قوله « يكون في الرفع ألفا ، ويكون في الجرياء ، وفي النصب كذلك » أي أنه يقع موقع المرفوع وإن لم يكن مرفوعا ،

ويقع موقع المجرور وإن لم يكن مجرورا ، ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن منصوبا . كما يقال : ضمير المرفوع ، وضمير المنصوب ، وضمير المجرور ، وإن لم يكن شيء منها مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء العربية ؛ فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحل فيه الإعراب وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد ، وصار هذا كقول علماء العربية « حروف الزوائد عشرة يجمعها لا أنسيتموه » وإن كانت هذه الحروف قد تقع زائدة وأصلية ، ألا ترى أن اللام أصلية في « جبل ، وجمل » كما هي زائدة في « زيدل ، وعبدل » وكذلك سائرهما ، ثم سميت بذلك لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها ، فكذلك هاهنا ، فدل على أنها حروف الإعراب . والذي يدل على أنها ليست هي الإعراب أنا لو قلنا إنها هي الإعراب لأدّى إلى أن يكون معرب لا حرف إعراب له ، وهذا لا نظير له .

قولهم « هذا إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، سواء كان معربا بالحركة أو معربا بالحرف . فأما الخمسة الأمثلة فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهي الألف في « يفعلان » والواو في « يفعلون » والياء في « تفعلين » فعلى هذا لا نسلم ، ولئن سلطنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل ، وذلك لأننا لو قدرنا لها حرف إعراب لم يخل : إما أن يكون اللام ، أو الضمير ، أو النون ؛ بطل أن يكون حرف الإعراب اللام ؛ لأن من الإعراب الجزم ؛ فلو جعلناه اللام لوجب

أن يسكن فى حالة الجزم ؛ فكان يؤدى إلى أن يحذف ضمير الفاعل (١) ، وذلك لا يجوز ، وبطل أيضاً أن يكون الضمير حرف الإعراب ؛ لأن الضمير فى الحقيقة ليس جزءاً من الفعل ، وإنما هو أسم قائم بنفسه فى موضع رفع ؛ لأنه فاعل ؛ فلا يجوز أن يكون إعراباً لكلمة أخرى ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء فى تثنية الأسماء وجمعها ؛ فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب ؛ فجاز أن تكون حروف الإعراب ، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب ؛ لأنها ليست كحرف من الفعل ، وإنما هى بمنزلة الحركة التى هى الضمة ، ولهذا تحذف فى الجزم والنصب ، ولا يخل حذفها بمعنى الفعل ، ولو كانت حرف الإعراب لما حذفت مع تحركها ، ولأخل حذفها بمعنى الفعل ، ولما كان الإعراب جارياً عليها ؛ فلذلك لم يجز أن تكون حرف الإعراب ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء فى التثنية والجمع ؛ فإنها بمنزلة حروفها ويختل معناها بحذفها ، فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب على ما بيننا ، والله أعلم .

٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو طَلْحَة وطلْحُون . وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام فيقول الطلْحُون — بالفتح — كما قالوا أرضون حملاً على أَرْضَات . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز جمعه بالواو والنون

(١) للتخلص من التقاء الساكنين : اللام حالة الجزم ، وحرف العلة .

وذلك لأنه في التقدير جمع طَلَح؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة . قال الشاعر :

* وَعُقْبَةُ الْأَغْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ *

فكسره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون . والذي يدل على صحة مذهبنا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمراء أو حُبْلَى لجمعه بالواو والنون فقلت « حمراؤن ، وحُبْلَوْن » ولا خلاف أن ما في آخره ألف التانيث أشد تمكنا في التانيث مما في آخره تاء التانيث ؛ لأن ألف التانيث صيغت الكلمة عليها ولم تخرج الكلمة من تذكير إلى تأنيث ، وتاء التانيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التأنيث ، ولهذا المعنى قام التانيث بالألف في منع الصرف مقام شيئين ، بخلاف التانيث بالتاء ، وإذا جاز أن يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التانيث — وهي أوكد من التاء — فَلَرَنَ يجوز ذلك فيما في آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط في الطلحات ، فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم « أرض وأرضون » وكما حركت العين من أَرْضُون بالفتح حملا على أَرْضَات فكذلك حركت العين من الطَّلَحُون حملا على الطَّلَحَات ؛ لأنهم يجمعون ما كان على « فَعَلَة » من الأسماء دون الصفات على « فَعَلَات » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا الجمع

بالواو والنون وذلك لأن في الواحد علامة التانيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وصفوا للذكر بال مؤنث فقالوا « رجل رُبْعَة » جمعوه بلا خلاف فقالوا « رَبْعَات » ولم يقولوا ربعون ، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء ؛ كقولهم في جمع طلحة « طَلَحَات » وفي جمع هبيرة « هبيرات » قال الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَيِّسَتَيْنِ طَلَحَةَ الطَّلَحَاتِ

ولم يسمع من أحد العرب أنهم قالوا الطلحون ولا الهبيرون ، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب أن لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في التقدير جمع طلح » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم ؛ لأننا إياه نجمع ، وإليه نقصد ، وتاء التانيث من جملة حروف هذا الاسم ، فلم ننزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسما لمذكر ؛ لئلا يكون بمنزلة ما سمى به ولا علامة فيه ، فالتاء في جمعه مكان التاء في واحده .

وأما ما استشهدوا به من قوله : « وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم »

فهو مع شذوذه وقائه فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه ؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التاكسير ليحمل عليه .

وأما قولهم « إنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمراء وحمل لي لقلت في

جمعه حمراؤن وحبلون — إلى آخر ما قدروا « قلنا : إنما جمع ما في آخره ألف التانيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بدل ؛ لأنها صيغت عليها الكلمة ، فنزلت منزلة بعضها ، فلم تنفقر إلى أن تعوض بعلامة تانيث الجمع ، بخلاف التاء ، فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ؛ لأنها ما صيغت عليها الكلمة ، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعلت علامة تانيث الجمع عوضا منها .

وأما قول ابن كيسان « إن التاء تسقط في الطلحات ، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظا إلا أنها ثابتة تقديرا ؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ، ألا ترى أن الأصل أن تقول في جمع مسلة « مسلمات » وصالحة « صالحات » إلا أنهم لما أدخلوا تاء التانيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ لأن كل واحدة منهما علامة تانيث ، ولا يجمع في اسم واحد علامتا تانيث ، فحذفوا الأولى فقلوا « مسلمات ، وصالحات » وكان حذف الأولى أولى لأن في الثانية زيادة معنى ، ألا ترى أن الأولى تدل على التانيث فقط ، والثانية تدل على التانيث والجمع ، وهي حرف الإعراب ؛ فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبعيقيتها وحذف الأولى أولى ، فهم وإن كانت محذوفة لفظا إلا أنها ثابتة تقديرا ، فصار هذا بمنزلة ما حذف لالتقاء الساكنين ، فإنه وإن كان محذوفا لفظا إلا أنه ثابت تقديرا ، فكذلك هاهنا . وإذا كانت التاء المحذوفة هاهنا في حكم الثابت فينبغي أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة .

والذي يدل على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله « الطَّلَحُونَ » لأن

الأصل في الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته ، والفتح قد أدخل في جمع التصحيح تكسيرا .

فأما قوله « إن العين حركت من أرضون بالفتح حملا على أَرْضَات » قلنا : لا نسلم ، وإنما غير فيه لفظ الواحد ؛ لأنه جمع على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل ، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيروا فيه لفظ الواحد تعويضا عن حذف تاء التانيث منه تخصيصاله بشيء لا يكون في سائر أخواته ، مع أن هذا التعويض تعويض جواز ، لا تعويض وجوب ، ألا ترى أنهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا في جمع قِذْر قِذْرُون ، فلما كان هذا الجمع في أرض على خلاف الأصل أدخل فيه ضرب من التغيير ؛ ففتحت العين منه إشعارا بأنه جمع بالواو والنون على خلاف الأصل ، فأما إذا جمع من يعقل بالواو والنون فلا يجوز أن يجعل بهذه المثابة ؛ لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض ، فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك في أرضون ، ويُخَرَّج على هذا حذف التاء وفتح العين من طَلَحَات : أما حذف التاء فلأن التاء الثانية صارت عوضاً عنها لأنها للتانيث كما أنها للتانيث ، وأما أنتم فحذفتم من غير عوض ، فبان الفرق ؛ وأما فتح العين فلاجل الفصل بين الاسم والصفة ، فإن ما كان على فَمَلَّة من الأسماء فإنه يفتح منه العين نحو قَصَعَات وَجَفَنَات ، وما كان صفة فإنه لا تحرك منه العين نحو خَدَّالَات وَصَعْبَات . وأما جمع التصحيح بالواو والنون فلا يدخله شيء من هذا التغيير ، ألا ترى أنه لا يفرق فيه بين الاسم والصفة ، فلا يقال في الاسم بالفتح نحو عَمْرُون

وَبَكَرُونَ ، وإنما يقال بالسكون نحو عَمْرُونَ وَبَكَرُونَ ، كما يقال في الصفة نحو خَذَلُونَ وَصَغَبُونَ ؛ فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ فهما يترافعان ، وذلك نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » لا يكون أحدهما كلاما إلا بإلزام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقضى صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلم هذا قلنا إنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه . ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : (أيا مائدعوا فله الأسماء الحسنی) فنصب أياما بتدعوا ، وجزم تدعوا بأياما ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقال تعالى : (أيتها تكونوا

يدرككم الموت) فأينما منصوب يتكئونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما ، وقال تعالى : (فأينما تولوا فثمَّ وجهُ الله) إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك هاهنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأننا نقول : الابتداء لا يخلو : إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء ؛ فإن كان شيئا فلا يخلو : من أن يكون اسما ، أو فعلا ، أو أداة من حررف المعاني ، فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال زيد قائما كما يقال « حضر زيد قائما » وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو معدوم غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التعرّى من العوامل اللفظية ، لأننا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا . والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّى من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه

الصناعة أيسر مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع لل سيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأماراة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء . ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا . وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ، قياساً على غيره من العوامل ، نحو « كان » وأخواتها و « إن » وأخواتها و « ظننت » وأخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره ، فكذلك ها هنا .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندي أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فلا ابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والخطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل — بالقرار وحدها ، فكذلك ها هنا الابتداء وحده هو العامل في (٣ — الإِنصاف — ١)

الخبر عند وجود المبتدأ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل .

وأما مَنْ ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ ، والمبتدأ يعمل في الخبر ، فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء لأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي .

وهذا أيضا ضعيف ؛ لأنه متى وجب كونه عاملا في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يقتزل منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى كقوله « زيد قائم ، وعمرو ذاهب » أو منزل منزلته كقوله « زيد الشمسُ حسنا ، وعمرو الأسدُ شدة » أي يقتزل منزلته ، وكقوله « أبو يوسف أبو حنيفة » أي يقتزل منزلته في الفقه ، قال الله تعالى : (وأزواجه أمهاتهم) أي تقتزل منزلتهن في الحرمة والتحريم ، فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو منزلا منزلته تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « قام زيد العاقل » ، وذهب عمرو الظريف » أن العاقل في المعنى هو زيد والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعا للمبتدأ في الرفع ؛ كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل في الوصف هو العامل في الموصوف ، سواء كان العامل قويا أو ضعيفا ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إن المبتدأ يعمل في الخبر » فسند كفساده في الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحد منهما لا بد له من الآخر ولا ينفك عنه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكرتموه يؤدي إلى محال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقَدَّر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال محال .

والوجه الثاني : أن العامل في الشيء ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال « كان زيد أخاك » وإن زيدا أخوك ، وظننت زيدا أخاك » بطل أن يكون أحدهما عاملا في الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم [فيه] من ثلاثة أوجه : أحدها : أنا لانسلم أن الفعل بعد أيّ ما وأيما مجزوم بأيما وأيما ، وإنما هو مجزوم بإن ، وأيما وأيما نابا عن إن لفظا ، وإن لم يعمل شيئا .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنها نابت عن إن لفظا وعاملا ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعمل من وجه واحد ، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا .

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أن يعمل ، وأما ما هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو « زيد أخوك » اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ؛ فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة — إلى آخر ما قرروا » قلنا: قد بينا أن الابتداء عبارة [عن التعرّي] عن العوامل اللفظية

قولهم « فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّي عن العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا » قلنا : قد بينا وجه كونه عاملا في دليلنا بما يُغني عن الإعادة هاهنا ، على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون « يرتفع بقرية من العوامل الناصبة والجازمة » وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّي عاملا في الفعل المضارع جاز لنا أيضا أن نجعل التعرّي عاملا في الاسم المبتدأ .

وحكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمي : أخبرني عن قولهم « زيد منطلق » لم رفعوا زيد ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمي : هذا معنى لا يُظهر ، قال له الفراء : فمثله إذا ، فقال الجرمي : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يُظهر ولا يتمثل ! فقال له الجرمي : أخبرني عن قولهم « زيد ضربته » لم رفعتم زيدا ؟ فقال له الفراء : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ؛ فإننا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت « زيد منطلق » رافعا لصاحبه ، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في « زيد منطلق » لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في « ضربته » ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال

الجرمى : ما معنى العائد ! قال الفراء : معنى لا يظهر ، فقال الجرمى : أظهره ، قال
الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمى : فثله ، قال : لا يتمثل ، قال الجرمى :
لقد وقعت فيما فررت منه . فحكى أنه مثل الفراء بعد ذلك ، فقيل له : كيف
وجدت الجرمى ! فقال : وجدته آية ، ومثل الجرمى فقيل له : كيف وجدت
الفراء ! فقال : وجدته شيطانا .

وأما قولهم « إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو
كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » قلنا : أما المنصوبات
فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت مقدمة في اللفظ إلا
أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبها
بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا ، فلا تصح له رتبة
الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات مقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم
يصح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير ،
وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلا يخلو إما أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير
أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير : فإن وقعت مقدمة في اللفظ دون التقدير
كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها في تقدير التأخير ، وإن وقعت مقدمة
في اللفظ والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها أو لا تستحق
الإعراب في أول وضعها : فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو
« من ، وم » وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإننا نحكم
على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعل عارضة منعت
من ظهوره ، وهي شبه الحرف أو تضمين معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون فإننا لا نحكم على موضعها بالرفع بالاقتداء ؛ لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الاقتداء موجباً لها الرفع : لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم « إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » وعدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر ! وعدم قطعه في محل لا يقبل انقطاع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع ؛ لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه في المحل ، لا لأن السيف غير قاطع ، فكذلك هاهنا : عدم عمل الاقتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الاقتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم .

٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك « أمامك زيد » ، وفي الدار عمرو ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالاقتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك « أمامك زيد ، وفي الدار عمرو » حَلَّ أمامك زيدٌ ، وحَلَّ في الدار عمرو ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل . والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبر المبتدأ ، أو صفة الموصوف ، أو حالا لذي حال ، أو صلة لموصول ، أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي ، أو كان الواقع بعده « أن » التي في تقدير المصدر ؛ فالخبر كقوله تعالى : (فأولئك لهم جزاء الضعفاء) فجزاء مرفوع بالظرف . والصفة كقولك « مررت برجل صالح في الدار أبوه » والحال كقولك « مررت بزيد في الدار أبوه » وعلى ذلك قوله تعالى : (وآتيناه الإنجيل فيه هُدًى ونورٌ) [فهدى ونور] مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل ، ويدل عليه قوله تعالى : (ومصدقا لما بين يديه) فمطف (مصدقا) على حال قبله ، وما ذاك إلا الظرف . والصلة كقوله تعالى : (ومن عنده علم الكتاب) والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى : (أفى الله شكٌ) وحرف النفي كقولك « ما في الدار أحدٌ » وأن كقوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرض فأتانٌ وما عملت فيه في موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف في هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قدر ها هنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح ها هنا أن يكون عاملا لوجهين :

أحدهما : أن الأصل في الظرف أن لا يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان ها هنا عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول « إن أَمَامَكَ زيدا ، وظننت خَلَقَكَ عمرا » وما أشبه ذلك ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ، فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك ، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويُبْطِل عمله ، كما لا يجوز أن تقول « إن يقوم عمرا ، وظننت ينطلق بكرا » فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى : (إن لدينا أنكالا وجحيجا) ولم يُرَوَّ عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دلّ على ما قلناه .

والثاني : أنه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع به الاسم في قولك « بك زيد مأخوذ » وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك .

اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين :

أما الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إن العامل يتعداه إلى الاسم بعده » ليس بصحيح ؛ لأن الحل عندنا اجتمع فيه نصبان : نصب الحل في نفسه ، ونصب العامل ، ففاض أحدهما إلى « زيد » فنصبه .

وأما الوجه الثاني فاعترضوا عليه بأن قالوا : قولكم « إنه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع الاسم في قولك : بك زيد مأخوذ » ليس بصحيح ، وذلك لأن « بك » مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد ، بخلاف قولنا « في الدار زيد » إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلاما .

وما اعترضوا به على الوجهين باطل :

أما اعتراضهم على الوجه الأول : قولهم « إنه اجتمع في الحل نصبان

نصب المحل في نفسه ونصب العامل « قلنا: هذا باطل من وجهين: أحدهما: أن هذا يؤدي إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوباً من وجهين، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنك لو قلت «أكرمت زيدا وأعطيت عمراً العاقلين» لم يجوز أن تنصبه على الوصف؛ لأنك تجعله منصوباً من وجهين، وذلك لا يجوز، فكذلك هاهنا. والوجه الثاني: أن نصب الذي فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو: إما أن يكون نصب المحل، أو نصب العامل؛ وإن قلتم نصب الظرف فقواوا إنه منصوب بالظرف، وهذا ما لا يقول به أحد؛ لأنه لا دليل عليه، وإن قلتم إنه نصب العامل فقد صح قولنا إن العامل يتعداه إلى ما بعده ويبطل عمله.

وأما اعتراضهم على الوجه الثاني: قولهم «إن بك مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلاف قولك في الدار إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد» فباطل أيضاً وذلك لأنه لو كان عاملاً لما وقع الفرق بينهما في هذا المعنى، ألا ترى أن قولك «ضارب زيد» لا يفيد، و«سار زيد» يفيد، ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر، فكذلك كان ينبغي أن يكون هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين: أما قولهم «إن الأصل في قولك أمامك زيد وفي الدار عمرو: حل أمامك زيد وحل في الدار عمرو؛ فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه» قلنا: لا نسلم أن التقدير في الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير؛ وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل؛ لأن الظرف معمول الفعل، والفعل هو الخبر، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم؛ ولأن المبتدأ يخرج عن

كونه مبتدأ بتقديمه ، ألا ترى أنك تقول «عمرأ زيد ضارب» ، ولا يدل ذلك على أن الأصل في الخبر التقديم وإن كان يجوز تقديمه على المعمول ، فكذلك هاهنا . والذي يدل على أن الفاعل هاهنا في تقدير الأخير ، والاسم في تقدير التقديم — مسألتان : إحداهما : أنك تقول (في داره زيد) ولو كان كما زعمتم لأدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، وذلك لا يجوز . والثانية : أنا أجمعنا على أنه إذا قال « في داره زيد قائم » ، فإن زيدا لا يرتفع بالظرف ، وإنما يرتفع عندكم بقائم وعندنا يرتفع بالابتداء ، ولو كان مقدما على زيد لوجب أن لا يلغى .

وأما قولهم « إن الفعل غير مطلوب » قلنا : لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوبا بغير ناصب ، وذلك لا يجوز . وسنبين فساد ذلك في موضعه .

وأما قولهم « إن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبراً لمبتدأ وصفة لموصوف أو حالا لدى حال أو صلة لموصول أو معتمداً على همزة الاستفهام — إلى غير ذلك » ، فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره ، فرجع جانبُه على الابتداء ، كما قلنا في اسم الفاعل إذا جرى خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالا لدى حال أو صلة لموصول أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي ، فانظر كقولك « زيد قائم أبوه » والصفة كقولك « مررت برجل كريم أخوه » والحال كقولك « جاءني زيد ضاحكاً وجهه » والصلة كقولك « رأيت الذهاب غلامه » والمعتمد على الهمزة نحو « أذهب أخواك » وحرف النفي « ما قائم غلامك » ، وإنما كان ذلك لأن هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره ، فلهذا غلب جانبُ تقديره ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ، والله أعلم .

٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً (١) يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » وإليه ذهب علي بن عيسى الرَّمْثَانِيُّ من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميراً . وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير نحو « زيد قائم ، وعمرو حسن » وما أشبه ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يتضمن ضميراً وإن كان اسماً غير صفة لأنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك « زيد أخوك » في معنى زيد قريبك ، و « عمرو غلامك » في معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ، فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يتضمن ضميراً وذلك لأنه اسم محض غير صفة ، وإذا كان عارياً عن الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومقتضياً معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو « ضارب ، وقائل ، وحسن ، وكريم » وما أشبه ذلك ، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابة بحال ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » كان أخوك دليلاً على الشخص الذي دل عليه زيد ، وليس فيه دلالة على الفعل ، فكذلك إذا قلت « عمرو غلامك » كان غلامك دليلاً (١) أراد بالاسم المحض الجامد ، ووجهه أن المشتق يتضمن معنى الفعل ، وسيتضح ذلك من كلامه غاية الوضوح

على الشخص الذى دل عليه عمرو ، وليس فيه دلالة على الفعل ؛ فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه كما لا يجوز فى زيد وعمرو .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه يتضمن الضمير وإن كان اسما محضا لأنه فى معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك فى معنى قريبك ، و غلامك فى معنى خادمك » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملا للضمير لأنه يشابه الفعل لفظا ويتضمنه معنى ، وهو الأصل فى تحمل الضمائر ، ولا شبهة فى مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به للفعل ، ألا ترى أن « خَادِم » على وزن « يَحْدُم » فى حركته وسكونه وأن فيه حروف خدم الذى هو الفعل ، وكذلك « قريب » فيه حروف قُرْب الذى هو الفعل ؛ فجاز أن يتضمن الضمير ، فأما أخوك و غلامك فلا شبهة فى أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحال ؛ فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، وكونه فى معنى ما يشبه الفعل لا يوجب شبهة بالفعل ، ألا ترى أن حروف « أخوك و غلامك » عارية من حروف الفعل الذى هو قرب وخدم ؛ فينبغى أن لا يتحمل الضمير ، ألا ترى أن المصدر إنما عمل عمل الفعل نحو « ضَرَبَ بِي زيدا حَسَنٌ » لتضمنه حروفه ، فلو أقت ضمير المصدر مقامه فقلت « ضَرَبَ بِي زيدا حَسَنٌ وهو عمرا قبيح » لم يجوز وإن كان ضمير المصدر فى معناه ؛ لأن المصدر إنما عمل عمل الفعل لتضمنه حروفه وليس فى ضمير المصدر لفظ الفعل ، فلا يجوز أن يعمل عمله ، فكذلك هاهنا : إنما جاز أن يتحمل نحو « قريبك و خادمك » الضمير لمشابهته للفعل وتضمنه لفظه ، ولم يجوز ذلك فى نحو « أخوك ، و غلامك » لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه ، والله أعلم .

٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له نحو قولك « هند زيد ضار بته هي » لا يجب إبرازه . وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه . وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ هو له لا يجب إبرازه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجب إبرازه في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له ، قال الشاعر :

وَإِنْ أَمْرًا أَمَرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَةً وَبَيْدَاءُ سَمَلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوقِقُ (١)

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال « محقوقة أنت » وقال الآخر :

يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدَّى الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَا

فترك إبرازه ، ولو أبرزه لقال « متقليديها هم » فلما أضمره ولم يبرزه دل على جوازه ، ولأن الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على مَنْ هو له لشبه الفعل ، وهو مشابه له إذا جرى على غير مَنْ هو له ، كما إذا جرى على مَنْ هو له ؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على مَنْ هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير مَنْ هو له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير مَنْ هو له أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في

(١) محقوقة : جديرة وخليقة وحرية ، والبيتان للأعشى ميمون .

تحمّل الضمير؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمّل الضمير، وإنما يضمّر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو «ضارب وقاتل» والصفة المشبهة به نحو «حسن، وشديد» وما أشبه ذلك؛ فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشئ يكون أضعف منه في ذلك الشئ، فلو قلنا إنه يتحمّل الضمير في كل حالة — إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له — لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول، فقلنا: إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له لأننا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس، ألا ترى أنك لو قلت «زيد أخوه ضارب» وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد، ويلتبس عليه ذلك؟ ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس؛ فوجب إبرازه؛ لأنه به يحصل إفهام السامع ورفع الالتباس، ويخرج على هذا إذا جرى على من هو له؛ فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا الالتباس فيه، ألا ترى أنك لو قلت «زيد ضارب غلامه» لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد إذ كان واقعاً بعده فلا شئ أولى به منه، فبان بما ذكرنا صحة ما صرنا إليه.

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين: أما البيت الأول وهو قوله:

* لَمَحَقْ وَقَّةً أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ *

فلا حجة لهم فيه؛ لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف، والنقـديـر

فيه : لمحقوقة بك أن تستجيبى دعاءه (١) ، وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه شائع في العربية فقد سقط الاحتجاج به .
وأما البيت الثانى ، وهو قول الآخر :

* تَرَى أَرْبَاعَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا *

فلا حجة لهم فيه أيضا ؛ لأن التقدير فيه : ترى أصحاب أرباعهم ، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما قال تعالى : (وأسأل القرية) أى : أهل القرية ، وقال تعالى : (وأشربوا فى قلوبهم العجل) ومنه قولهم « الليلة الهلال » أى : طلوع الهلال ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث .
قال الشاعر :

وَشَرُّ الْمَنَافِيَا مَيِّتٌ وَسَطَ أَهْلِهِ كَمْ لَكَ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَى حَاضِرُهُ
أى مئة ميت . وقال الآخر :

وَكَيفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خَلَائِقُهُ كَأَبَى مَرْحَبٍ
أى : لخلالة أبى مرحب . وقال الآخر :

أَكُلْ عَايِمَ نَعَمٍ تَخْوُونَهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَذِيحُونَهُ
أى : إخرأز نعام . وقال الآخر :

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلَى نَعَامٌ قَاقَ فِي بَلَدٍ قِفَارٍ

أى : كأن عذيرهم عذير نعام . والعذير : الحال ، والحال لا يشبه بالنعام —
وقال الآخر :

(١) يريد أن « محقوقة مبتدأ » وليس هو خبر « إن » و « أن تستجيبى » خبر المبتدأ وكان الشاعر قال : لجدير بك استجابة دعائه ؛ فليس فيه ضمير مستتر

قَلِيلٌ عَيْبُهُ وَالْعَمِيبُ جَمٌّ وَلَكِنَّ الْغَنَى رَبٌّ غَفُورٌ

أى : ولكن الغنى غنى رب غفور (١) ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى ؛ فعلى هذا يكون قد أجرى قوله « متقليدها » وهو اسم الفاعل على ذلك المحذوف ، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير .

وأما قولهم « إن الإضمار فى اسم الفاعل إنما كان لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير من هو له » قلنا : فلا يكونه فرعاً على الفعل وجب فيه إبراز الضمير ها هنا ؛ لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع ، ولما يؤدي إليه ترك الإبراز من اللبس على ما بيننا ، والله أعلم .

٩ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ، [فالمفرد] نحو « قائم زيد ، وذهب عمرو » والجملة نحو « أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت « قائم زيد » كان فى قائم ضمير زيد ؟ (١) هذا التاويل يفسد البيت ، والوجه فيه أن الشاعر يريد تشبيه الغنى بالرب الغفور ، والمعنى أن الناس برون عيوب الغنى قليلة فى حين أنها كثيرة ، وذلك لأن غناه يغطى عليها .

وكذلك إذا قلت « أبوه قائم زيد » كانت المراء في أبوه ضمير زيد ؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا في كلام العرب وأشهرهم ؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فنقولهم في المثل « في بيته يؤتى الحـكم » وقولهم « في أكفانه لف الميت » و « مشنوء من يشنؤك » وحكى سيبويه « تميمي أنا » فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر ؛ لأن التقدير فيها : الحـكم يؤتى في بيته ، والميت لف في أكفانه ومن يشنؤك مشنوء ، وأنا تميمي . وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر :

بَنُونَا بَنُو أَبْدَانِنَا ، وَبَنَانِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْبَاعِدِ

ويروى « الأكارم » وتقديره : بنوا ببنائنا بنونا . وقال الآخر :

فَتَى مَا بِنُ الْأَغْرَى إِذَا شَتَوْنَا وَحُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قُبَا

وتقديره : ابن الأغرفي ما إذا شتونا ، وقال الشماخ

كَلَّا يَوْمَى طَوَالَةَ رَضْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ ، آَنَ مُطَرَّحُ الظَّانُونِ

ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله « وصل أروى » مبتدا « مبدأ » و « ظنون » خبره ، و « كلا يومى طرلة » ظرف يتماق بـ « ظنون » الذى هو خبر المبتدا ، وقد تقدم معموله على المبتدا ؛ فلو لم يحز تقديم خبر المبتدا عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه ؛ لأن للمعمول لا يقع إلا (٤ - الإنصاف)

حيث يقع العامل ، ألا ترى أنك لو قلت « القتال زيدا حين تأتي » فنصببت زيدا بقاى لم يحز ؛ لأنه لا يجوز أن تقدم تأتي على حين فتقول : القتال تأتي حين ؛ فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعاً كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ ؛ لأن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ؛ لأن معمول تبع للعامل ، فلا يفوقه في التصرف ، بل أنجمل أحواله أن يقع موقعه ؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع ؛ ومثال ذلك أن يجلس السلام حيث لا يجلس السيد ، فتجمل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية المذلة . وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدأ على المبتدأ فلأن يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه أولى ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة معمول ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير ، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ؛ ولهذا جاز بالإجماع ، « ضرب غلامه زيد » إذا جمعت زيدا فاعلاً وغلامه مفعولاً ؛ لأن غلامه وإن كان متقدماً عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، قال الله تعالى : (نأوحس في نفسه خيفة موسى) فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً لفظاً ؛ لأن موسى في تقدير التقديم ، والضمير في تقدير التأخير ، قال زهير :

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

وقال الأعشى :

أَصَابَ الْمُلُوكَ قَافُنَاهُمْ وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنٍ

ويروى « ذا يزن » . وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر « كان » على اسمها نحو « كان قائما زيد » وإن كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، ولما إذا لو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير ، ألا ترى أنه لا يجوز « ضرب غلامه زيدا » إذا جعلت غلامه فاعلا وزيدا مفعولا ؛ لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عدل بالشئ عن الموضع الذى يستحقه ، فأما إذا وقع فى الموضع الذى يستحقه فحال أن يقال إن النية به غير ذلك . وهما هنا قد وقع الفاعل فى رتبته والمفعول فى رتبته ، فلم يمكن أن تجعل الضمير فى تقدير التأخير ، بخلاف ما إذا قلت « ضرب غلامه زيدا » فجاءت غلامه مفعولا وزيدا فاعلا . فأما قوله تعالى : (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات) فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك وإذ ابتلى ربه إبراهيم فيكون إضمارا قبل الذكر كقولك « ضرب غلامه زيدا » إلا أن بينهما فرقا ، وذلك لأن قولك « ضرب غلامه زيدا » تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظا وتقديرا ، وقوله تعالى : (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديرا لا لفظا ، والضمير متى تقدم تقديرا لا لفظا أو تقدم لفظا لا تقديرا فإنه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظا وتقديرا ، والله أعلم .

١٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «لولا» ترفع الاسم بعدها، نحو «لولا زيد لأكرمك»، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك «لولا زيد لأكرمك» لو لم ينعني زيد من إكرامك لأكرمك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا «لا» على «لو» فصاروا بمنزلة حرف واحد، وصار هذا بمنزلة قولهم «أما أنت منطلقاً انطلقتُ معك» والتقدير فيه: أن كنت منطلقاً انطلقتُ معك، قال الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوَّيْ أَمَّ زَأْ كُلَّهُمُ الضَّبْعُ
والتقدير فيه: أن كنت ذا نفر، فحذف الفعل، وزاد «ما» على أن عوضاً عن الفعل، كما كانت الألف في اليماني (١) عوضاً عن إحدى ياءي النسب. والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها اثلاً يجمع بين العوض والمعوض، ونحن وإن اختلفنا في أن «أن» هاهنا هل هي بمعنى إن الشرطية أو أنها في تقدير لأن فها اختلفنا في أن «ما» عوض عن الفعل، وكذلك أيضاً قولهم «إما لا فافعل هذا» تقديره: إن لم تفعل ما يلزك فافعل هذا؛ لأن الأصل في هذا أن الرجل تلزمه أشياء، فيطالب بها، فيمتنع منها، فيقتنع منه ببعضها، فيقال له «إما لا فافعل هذا» أي:

(١) اليماني: نسبة إلى اليمن، وقياسه أن يقال ديمنى، بياء مشددة، فحذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف التي بعد الميم، ومثله «شأم» في النسبة إلى الشام.

إن لم تفعل ما يلزمك ففعل هذا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، وزيدت « ما » على « إن » عوضا عنه ، فصارا بمنزلة حرف واحد ، والذي يدل على أنها صارت عوضا عن الفعل أنه يجوز إِمالتها فيقول « إِمالا » بالإِالة كما أمالوا « إلى » و « يا » في النداء ، فلو لم تكن كافية من الفعل وإلا لما جازت إِمالتها ؛ لأن الأصل في الحروف أن لا تدخلها الإِالة ، فلما جاز إِمالتها هنا دل على أنها كافية من الفعل ، كما كانت « إلى » و « يا » كذلك ، وكذلك أيضا قالوا « من سلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعباً منه » وتقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعباً به ، وقال الشاعر :

فَطَلَقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِنَدِيرٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَاكَ الْحَسَامُ

أراد : وإِلا تطلقها يَعْـلُ ، وكذلك قالوا « حينئذٍ الآن » تقديره : واسمع الآن ، ومعناه أن ذاكرة ذكر شيئا فيما مضى يستدعي في الحال مثله فقال له المحطّب « حينئذٍ الآن » أي : كان الذي تذكره حينئذٍ واسمع الآن ، أودع الآن ذكره ، أو نحو ذلك من التقدير ، وكذلك قالوا « ما أغفله عنك شيئا » وتقديره : انظر شيئا ، كأن قنلا قال « ليس بفاعل عنى » فقال الحبيب : ما أغفله عنك شيئا ، أي : انظر شيئا ، غذف . والحذف في كلامهم لدلالة الحل وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحْصَى ، فدل على أن الفعل محذوف ها هنا بعد « لولا » وأنه اكتفى بلولا ، على ما بينا ، فوجب أن يكون مرفوعا بها ، والذي يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن « أن » إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك « لولا أن زيدا

«ذهب لأكرمك» ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة ، فلما وجب الفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قلوا : إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون «لولا» وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم قال الشاعر :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بِنَفْسِ الْأَشْهُمِ الشُّوْدَ
لَا دَرٌّ دَرِّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عُدْرِي لَمْ حُدُودِ

فقال «لولا حدثت» فأدخلها على الفعل ، فدل على أنها لا تختص ، فوجب أن لا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء ، والذي يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لو لم يمنعني زيد لأكرمك أنه لو كان كذلك لكان يذنب أن يعطف عليها بولا ؛ لأن الجحد يعطف عليه بولا ، قال الله تعالى : (وما يستوى الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ، ولا الظل ولا الحرور ، وما يستوى الأحياء ولا الأموات) ثم قال الشاعر :

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقٍ لِحَيٍّ وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بَبَاقٍ

قوله «بباق» أراد بباقية ، فأبدل من المكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا ، وهي لغة طيء ، وقال الآخر :

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ أَجَلٌ ، لَا ، لَا ، وَلَا بِرَخَاءٍ بَالٍ

فلما لم يجوز أن يقال « لولا أخوك ولا أبوك » دل على فساد ما ذهبوا إليه .
والصحيح ما ذهب إليه السكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، ولولا حرف غير مختص » قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، ولكن لا نسلم أن لولا غير مختص . قولهم « إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم ، كما قال الشاعر :

* لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذِرِي لِمَحْدُودٍ *

فأدخلها على الفعل « قلنا : لوالتى في هذا البيت ليست مركبة مع « لا » كما هي مركبة مع لا في قولك « لولا زيد لأكرمك » وإنما لو حرف باق على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره ، و « لا » معها بمعنى لم ؛ لأن لا مع الماضى بمنزلة لم مع المستقبل ، فكأنه قال : قد رميتهم ولم أجد ، وهذا كقوله تعالى : (فلا اقحم العقبة) أى : لم يقتحم العقبة ، وكقوله تعالى : (فلا صدق ولا صلى) أى : لم يصدق ولم يصل ، وكقول الشاعر :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وكقول الآخر :

* وَأَيُّ أَمْرِ سَيِّءٍ لَا فَعَلَهُ *

أى : لم يفعله ، فكذلك هاهنا قوله « لولا حدثت » أى لو لم أجد ، فدل على أن « لولا » هذه ليست لولا التى وقع فيها الخلاف ، فدل على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عاملة على ما بينا .

وأما قولهم « لو كانت لولا هي العاملة لأن التقدير لو لم يمنعني زيد اسكان
 فيها معنى الجحد فكان ينبغي أن يعطف عليها بولا ؛ لأن الجحد يعطف عليه
 بولا — إلى آخر ما قرروه » قلنا : إنما لم يجوز ذلك لأن « لولا » مركبة
 من لو ولا ، فلما ركبنا خرجت لو من حدها ولا من الجحد ؛ إذ ركبنا
 قصيرتا حرفا واحداً ؛ إن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول ،
 وحدث لها بالتركيب حكم آخر كما قلنا في « لولا » بمعنى التحضيض ولو ما
 والآن وما أشبهه ، وكذلك هاهنا ؛ فلهذا لم يجوز العطف عليها بولا ، والله
 أعلم .

١١ — مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً ،
 نحو « ضرب زيدُ عمرًا » . وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونص
 هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت « ظننت زيدا قائماً »
 تنصب زيدا بالقاء وقائماً بالظن . وذهب خلف الأحرار من السكوفيين إلى أن
 العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل في المفعول النصب
 الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لنظا
 أو تقديرًا ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، والدليل على ذلك من
 سبعة أوجه :

الأول : أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو « يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة » ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده .

والوجه الثاني : أنه يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضميرُ الفاعل نحو « ضربت ، وذهبت » لثلاثي مجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لامُ الفعل لأجله .

والوجه الثالث : أنه يلحق الفعل علامةُ التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً ، فلولا أنه يقتزل منزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التانيث ؛ لأن الفعل لا يؤنث ، وإنما يؤنث الاسم .

والوجه الرابع : أنهم قالوا « حبذا » فركبوا حَبَّ وهو فعل مع ذا وهو اسم ؛ فصارا بمنزلة شيء واحد ، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء .

والوجه الخامس : أنهم قالوا في النسب إلى كفت « كفتي » فثبتوا التاء (١) ولولم يقتزل ضميرُ الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها .

والوجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت منطلق » فألفوا ظننت ، ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إنغاؤها ؛ لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل .

والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قفا » على التثنية ؛ لأن المعنى قِفْ قِفْ ، قال الله تعالى : (أقميا في جهنم) ثنئ وإن كان الخطاب للملكِ واحد وهو مالك خازن النار ؛ لأن المثنى : أقي أقي ، والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال ؛

(١) مثل ما في قول الشاعر :

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا وشر خصال المرء كنت وعاجن

فدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد .

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر ؛ لأنه لا يقع إلا بعدهما . والذي يدل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه ، ولا يجوز أن يُفصلَ بيْنه وبيْنه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده ، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأننا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وهو باقٍ على أصله في الأسمية ؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل ، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير يذهبى أن يكون لا تأثير له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الناصب للمفعول هو الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما — الى آخر ما قرروا » قلنا : هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه ؛ لما بينا أن الفاعل اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل ، والكلام عليه كالـ كلام على مَنْ ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر لهذا المعنى ، وقد بينا فساد ذلك مستقصى في مسألة المبتدأ والخبر ؛ فلا نعيده هاهنا .

وأما قولهم « لو كان الفعل هو العامل في المفعول لكان يجب أن يليه

ولا يفصل بينه وبينه « قلنا : هذا يبطل بأن ، فإننا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال « إن في الدار لزيدا ، وإن عندك لعمرا » قال الله سبحانه : (إن في ذلك لآية) وقال تعالى : (إن لدينا أنكالا) فنصب الاسم بإن وإن لم تَلِدْ ، فكذلك هاهنا ؛ وإذا لم يلزم ذلك في الحرف وهو أضعف من الفعل لأنه فرع عليه في العمل فلأن لا يلزم ذلك في الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأرنى ، على أنا نقول : إن الفعل قد ولي المفعول ؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حروف المعاني صار يعمل عملين ؛ فهذا بذاته رافع للفاعل ونائب للمفعول لزيادته على حروف المعاني ؛ فتقديره تقدير ما عمل وليس بينه وبين معموله فاصل ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بأن أنه قد وليه العامل (١) ، فدل على أن العامل هو للفعل وحده .

وأما ما ذهب إليه الأحرار من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كانت الأمور كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله نحو « ضُربَ زيد » لعدم معنى الفاعلية ، وأن ينصب الاسم في نحو « مات زيد » لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو « مات زيد » مع عدم معنى الفاعلية دل على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

١٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم «زيداً ضربته» منصوب بالفعل الواقع على الهاء . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيداً ضربته .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قلوا : إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المسكنى — الذى هو الهاء العائد — هو الأول في المعنى ؛ فينبغى أن يكون منصوباً به كما قلوا «أكرمت أباك زيداً» وضربت أخاك عمراً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن في الذى ظهر دلالة عليه ، فجز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه ، كما لو كان متأخراً وقبلة ما يدل عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم «إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المسكنى هو الأول في المعنى ؛ فينبغى أن يكون منصوباً به كقولهم : أكرمت أباك زيداً» قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن انتصاب زيد في قولهم «أكرمت أباك زيداً» على البذل ، ونجاز أن يكون بدلاً لأنه تأخر عن المبدل منه ؛ إذ لا يجوز أن يكون البذل إلا متأخراً عن المبدل منه ، وأما ما هنا فقد تقدم زيد على الهاء ؛ فلا يجوز أن يكون بدلاً منها ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البذل على المبدل منه . على أننا نقول : إن العامل في البذل عندنا غير العامل في المبدل منه ، وإن العامل في المبدل منه على

تقدير التكرير في البذل ، والذي يدل على ذلك إظهاره في البذل كما أظهر في
المبذل منه ، قال الله تعالى : (قال الملاء الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا
لمن آمن منهم) فقرله (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) فأظهر
العامل في البذل كما أظهره في المبذل منه ، وقال تعالى : (ولولا أن يكون الناس
أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سفقا من فضة) فقرله (لبيوتهم)
بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) وأظهر العامل في البذل كما أظهره في المبذل
منه ، فدل على أنه في تقدير التكرير ، وأن العامل في البذل غير العامل في
المبذل منه ، والله أعلم .

١٣ - مسألة

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو « أكرمني وأكرمت زيدا ،
وأكرمت وأكرمني زيد » إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون
إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى :
النقل ، والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرا ، قال امرؤ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنِي مَعِيشَةً كَفَانِي وَأَمَّ أُطْلُبُ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

فأعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب « قليلا » وذلك لم يروه أحد ،
وقال رجل من بني أسد :

مَرَدٌ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا وَسُؤْلٌ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّؤَالَ
وَقَدْ نَفَعْنِي بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَ

فأعمل الأول ، ولذلك نصب « الخرد الخدالا » ولو أعمل الفعل الثانى لقال
« تقنادنا الخرد الخدال » بالرفع ، وقال الآخر :

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى سَمِعْتُ بِمَيْتِهِمْ نَعَبَ الْغُرَابَا

فأعمل الأول ؛ ولذلك نصب الغراب ، ولو أعمل الثانى لوجب أن يرفع .

وأما القياس فهو أن الفعل الأول ساقى الفعل الثانى ، وهو صالح للعمل
كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى ؛ اقوة الابتداء
والعناية به ؛ ولهذا لا يجوز إلغاء « ظننت » إذا وقعت مبتدأة نحو « ظننت
زيداً قائماً » بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو « زيد ظننت قائم ،
وزيد قائم ظننت » وكذلك لا يجوز إلغاء « كان » إذا وقعت مبتدأة نحو « كان
زيد قائماً » بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو « زيد كان قائم » فدل على أن
الابتداء له أثر فى تقوية عمل الفعل . والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى
من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدى إلى الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل
الذكر لا يجوز فى كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قولوا : الدليل على أن الاختيار لإعمال
الفعل الثانى : النقل ، والقياس :

أما النقل فقد جاء كثيراً ، قول الله تعالى : (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)
فأعمل الفعل الثانى ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ،

وقال تعالى : (هاؤم اقرؤا كتابيه) فأعمل الثانى وهو اقرؤا ، ولو أعمل الأول لقال اقرؤه ، وجاء فى الحديث « ونخلع ونترك من يفجرك » فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بُدًا ، وقال الشاعر وهو الفرزدق :

وَلَكِنْ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّيْنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لقال « سبيت وسبوتى بنى عبد شمس »
بفصب بنى وإظهار الضمير فى سبى ، وقال طفيل الغنوى :

وَكُنْتَا مُدْمَاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَأَسْتَشْمَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبٍ
وقال الآخر وهو رجل من بَاهِلَةَ :

وَلَقَدْ أَرَى تَغَى بِهِ سَيْفَانَهُ تُضِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَضْبَاهُ

وقال الآخر :

قَضَى كُلُّ ذِي دَبْنٍ فَوْقِي غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمَهَا

فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانين : أحدهما « وفى » ولو أعمل الأول لقال وفاه ، والثانى « مُعْنَى » ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنى فيقول « وعزة ممطول معنى هو غريمها » وتقديره : وعزة ممطول غريمها معنى هو ؛ لأنه قد جرى على عزة وهو فعل الغريم ؛ فقد جرى على غير مَنْ هو له ، وأسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له وجب إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دل على أنه قد أعمل الثانى ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا ، وقد بينا فساد ذلك فى اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له مستقصى فى موضعه .

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله دون الأول نقضٌ معنى ، فكان إعماله أوى ، ألا ترى أنهم قالوا « خشنت بصدريه وصدري زيد » فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ؛ وليس فى إعمالها نقضٌ معنى ، فكان إعمالها أوى . والذى يدل على أن للأقرب أنرا أنه قد حملهم القرب والجوارى حتى قالوا « حُجِرُ ضَبِّ خَرِبٍ » فأجروا خَرِبٍ على ضَبِّ وهو فى الحقيقة صفة للجعر ؛ لأن الضب لا يوصف بالخراب ؛ فهنا أوى .

وأما الجواب عن كلمات السكونيين : أما قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

فنقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى ؛ لأنه لو أعمل الثانى لكان الكلام متناقضا ، من وجهين : أحدهما : أنه لو أعمل الثانى لكان التقدير فيه كفانى قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل ، وذلك متناقض . والثانى : أنه قال فى البيت الذى بعده :

وَالِكَيْنَمَا أَسْمَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُذْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَنْمَالِي

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثانى . وأما قول الآخر :

وقد نفى بها ونرى عصورا بها يَتَقَدَّتْنا الخرد الخدالا

فنقول : إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروى ؛ فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاسم عمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف

في الجواز ، وإنما الخلاف في الأولى ، وكذلك أيضاً قول الآخر :

سمعت ببيئهم نعب الغراب (١)

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله .

وأما قولهم « إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به » قلنا : هم وإن كانوا يُعْتَوَّنُونَ بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوارِ أكثر ، على ما بينا في داليلنا .

وأما قولهم « لو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضرار قبل الذكر » قلنا : إنما جوزنا هاهنا الإضرار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغفنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في اللفظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول ، وقال الله تعالى : (أن الله يرى من المشركين ورسوله) فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك ، قال ضايب البرجعي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ قَائِي وَقِيَارُ بَهَا غَرِيبُ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول ، وقال درهم بن زيد الأنصاري :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

واستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول ، وقال الفرزدق :

(١) تقديره : سمعت الغراب نعب ببيئهم .

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَنَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكُنْتُ وَكَانَ فَيْرَ غَدُورٍ
 فاستغنى بجزء الثاني عن الأول . والشواهد على هذا النحو كثيرة ، فدل على
 جواز الإضمار ها هنا قبل الذكر ؛ لأن ما بعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم
 تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : (حتى توارت بالحجاب)
 يعني الشمس وإن لم يجر لها ذكر ، وكما قال تعالى : (كل من عليها فإن) يعني
 الأرض ، وكما قال الشاعر :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضَى إِذَا قَالَ صَاحِبِي أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْقِدِي

يعني الغلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال ، فلأن يجوز ها هنا
 الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق
 الأولي ، ثم إن كان هذا ممتمعا فينبغي أن لا يجوز عندهم . ولا خلاف بين
 جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعد خلافا ، فدل على فساد ما ذكرتموه ،
 والله أعلم .

١٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « نعم ، وبئس » اسمان مبتدآن . وذهب البصريون
 إلى أنهما فعلان ماضيان لا يقتصران ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي
 من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول
 حرف الخفض عليهما ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « ما زيد بنعم

الرجل « قال حسان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعْدِمِ الْمَالِ مُضَرِّمًا

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال « نعم السـير على بئس العير »
وحكى أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن
سليمة عن الفراء أن أعرابيا بُشِّرَ بمولودة فقيل له : نعم المولودة مولودتك !
فقال « والله ما هي بنعم المولودة : نُضِرْتُهَا بكاء ، وپرَّها سرقة » فأدخلوا عليهما
حرف الخفض ، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من
خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول :
« يا نعم المولى ويا نعم النصير » فتداوهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من
خصائص الأسماء ، ولو كان فعلا لما توجه نحوه النداء . قالوا : ولا يجوز
أن يقال : إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به — والتمديد فيه يا الله نعم المولى
ونعم النصير أنت — فحذف المنادى للدلالة حرف النداء عليه كما حذف
حرف النداء للدلالة المنادى عليه ؛ لأننا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى
إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه ، كقراءة
السكسائي وأبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن
البصري وحيد الأعرج : (أَلَا يَا اسْجُدُوا اللَّهَ) أراد يا هؤلاء اسجدوا ، وكما
قال الأخطل :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَذَرٍ وَإِنْ كَانَ حَيَّانًا عِدَى آخِرِ الدَّهْرِ

وقال الآخر ، وهو ذو الرمة :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَمِي عَلَى الْبَيْلَى وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِحَزْنِ عَائِلِكِ الْفَطْرُ

وقال الآخر ، وهو المرقش :

أَلَا يَا أَسْلَمِي لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمَا وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَضْلُكَ دَائِمَا

وقال الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَعِينَا تَحِيَّةً مِنْ أَمْسَى إِلَيْكَ حَزِينَا

وقال الآخر ، وهو السكيت :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا تُرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تَرْبِ عَنِّي وَعَنْ صَاحِبِي

وقال الآخر ، وهو المعجاج :

يَا دَارَ سَلَمِي يَا أَسْلَمِي ثُمَّ أَسْلَمِي بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمٍ

وقال الآخر .

أَمْسَلَمَ يَا أَسْمَعَ يَا بَنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الْأَرْضِ

أراد « يا هذا اسمع » . وقال الآخر :

وَقَالَتْ أَلَا يَا أَسْمَعَ نَعِظُكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ سَمِيمًا فَأَنْطِقِي وَأَصْـبِي

أراد « وقالت يا هذا اسمع » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه .

ولإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب ،

وللأمور مخاطب ، فحذفوا الأول من الخطابين اكتفاء بالثاني عنه ، وإذا

كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفا فيما إذا ولي حرف النداء فعل أمر فلا

خلاف أن « نعم المولى » خبر ، فيجب أن لا يقدر المنادى فيه محذوفا ، يدل

عليه أن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهي ،
ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ، ولهذا لما
جاء بعده الخبر في قوله تعالى : (يا أيها الناس ضُربَ مثلٌ) شفعه الأمر في قوله :
(فاستمعوا له) فلما كان النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن
يحذف المنادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يا نعم المولى ونعم النصير » لأن
نعم خبر ؛ فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفاً .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفاعلين أنه لا يحسن
اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول « نعم الرجل أمس »
ولا « نعم الرجل غدا » وكذلك أيضاً لا تقول « بئس الرجل أمس » ولا « بئس
الرجل غداً » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفاعلين .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفاعلين أنهما غير
متصرفين ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرفا دل على أنهما
ليسا بفاعلين .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفاعلين أنه قد جاء عن
العرب « نعيمَ الرجل زيد » وليس في أمثلة الأفعال فَعِيلٌ ألبقة ، فدل على أنهما
أسمان وليسا بفاعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال
الضمير المرفوع بهما على حـد اتصاله بالفعل المتصرف ؛ فإنه قد جاء عن
العرب أنهم قالوا « نِعْمًا رجلين ، ونِعْمُوا رجالا » وحكى ذلك الكسائي ،
وقد رفعنا مع ذلك المظهر في نحو « نعم الرجل » و « بئس الغلام » والمضمر في

نحو « نعم رجلاً زيد ، وبئس غلاماً عمرو » فدل على أنهما فعلان .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بقاء التانيث الساكفة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو رحمة وسفة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضي لا تفعدها ؛ فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم إن هذه التاء يختص بها الفعل ليس بصحيح ؛ لأنها قد اتصلت بالحرف في قولهم « رُبَّتْ ، وُثِمَتْ ، ولات » في قوله تعالى : (فنادوا ولاتَ حينَ مناصٍ) قال الشاعر :

ماوى بَلْ رُبَّةٌ مَا غَارَةٌ * شَعْوَاءُ كَالَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ (١)

وقال الآخر :

ثُمْتُ قَمْنًا إِلَى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ * أَغْرَافُهُنَّ لَا يَذِينَا مَنَادِيلُ (٢)

فلحاقها بالحرف يبطل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لختقتهما هذه التاء كما لحقت ربت وثمرت . هذا على أن نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأنعام ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة ، وقعد الجارية » لا يجوز في سعة الكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، وبئس الجارية » فإنه حسن في سعة الكلام ؟ فبان الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذي ذكره ساقط ، وأما التاء التي اتصلت بربت

(١) يروى « ماوى ياربتما غارة » ، (٢) نظيره قول الآخر :

ولقد مررت على اللثيم يسبنى فضيت ثمت قلت لا يعنبنى

وتمت وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التي في نعمت وبئست ،
والدليل على ذلك من وجهين : أحدهما : أن التاء في « نعمت المرأة ، وبئست
الجارية » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل كما لحقت في
قولهم « قامت المرأة » لتأنيث الاسم الذي أسند إليه الفعل ، والتاء في « ربت ،
وتمت » لحقت لتأنيث الحرف ؛ لا لتأنيث شيء آخر ، ألا ترى أنك تقول
« ربت رجل أهنت » كما تقول « ربت امرأة أكرمت » ولو كانت كالتاء في
نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يحجب — وزان تثبت مع
المذكر في قولك « نعمت الرجل ، وبئست الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء
في ربت مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة
للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التي تلاحق هذين الحرفين تكون متحركة
فبان الفرق بينهما ، وأما « لات » فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هي كلمة
على حيالها ، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب من أربعة أوجه :
وجهان ذكرناهما في ربت وتمت ، ووجهان نذكرهما الآن : أحدهما : أن
الكسائي كان يقف بالهاء ، فاحتجج بأنه سأل أبا فقعس الأسدي عنها
فقال « ولاء » فإذا لا تكون بمنزلة التاء في ربت وتمت ، ولا بمنزلة التاء في
نعمت وبئست ، والوجه الثاني : أن تكون التاء في (لات حين) مقصلة
بحين لا بلا ، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحكي أنهم يزيدون
التاء على حين وأوان والآن فيقولون : « لو فعلت هذا تحين كذا ، وتأوان كذا ،
وتالان » أي : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وجزة
السعدي .

الْعَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ * وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ ابْنِ الْمُطْعِمِ

وقال أبو زبيد الطائي :

طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ * فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقال الآخر :

نَوَّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَائِي جُحَانًا * وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانًا (١)

واحقيق بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مناقب عثمان فقال له « اذهب بها تَلَانٌ إِلَى أَصْحَابِكَ » واحقيق بأنه وجدها مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام (تحين) فدل على ما قلناه ..

وقولهم « إِنْ التَّاءُ لَا تَلْزِمُ نَعْمَ وَبُئْسَ إِذَا وَقَعَ الْمُؤَنَّثُ بِمَسْدِهِمَا » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما في لغة شطر العرب ، كما تلزم في قام ، ولا فرق عندهم بين « نَعِمْتَ الْمَرْأَةُ » وقامت المرأة « وإنما جاز عند الذين قالوا « نَعِمَ الْمَرْأَةُ » ولم يجوز عندهم « قام المرأة » لأن المرأة في قولهم « نَعِمَ الْمَرْأَةُ » ههنا واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أى جنس الرجال أفضل من جنس النساء ، وكقولهم « أهلك الناس الديقار والدرهم » أى الدراهم والدنانير ، وكوقوع الإنسان على الناس قال الله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) أراد الناس ، وإذا كان المراد بالمرأة استيفراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها ؛ فلم هذا المعنى حَذَفَ تاء التأنيث مَن حَذَفَهَا مِنْ « نَعِمَ الْمَرْأَةُ »

(١) جمانا : منادى بحرف نداء محذوف ، وهو اسم امرأة ، وقد رنخه الشاعر في النداء بحذف التاء ، وأصله « جمانة »

وإذا كانوا قد حذفوها في حال السعة من فعل المؤنث الحقيقي من قولهم « حضر القاضى اليوم امرأة » فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس . وقد قالوا « ما قعد إلا المرأة ، وما قام إلا الجارية » حذفوا تاء التأنيث أبهة ، ولم تأت مشبهة إلا في ضرورة . فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث ها هنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ما قعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا الجارية ؛ قلنا : هذا مسلم ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير بدل من أحد ، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يدل على أن « شحما » في قولك « تَفَقَّأ السكبشُ شَحْمًا » غير فاعل وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم « ما قعد إلا المرأة » تنبيها على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم « نعم المرأة » تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لا علة لها هنا توجب بناءهما . وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والاعتماد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما في قوله :

* أَلَسْتُ بِنَعَمَ الْجَارُ *

وقول بعض العرب : نعم السير على بئس العير ، وقول الآخر : والله ما هي بنعم المولودة » فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن

الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في
في فعليته ، قال الراجز :

وَاللّٰهُ مَا لَيْلِيْ بِفَنَامٍ صَاحِبُهُ * وَلَا مُخَاطِطِ الْاَيَّانِ جَانِبُهُ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية ؛ لدخول الباء عليه ،
وإذا لم يجوز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك ها هنا لا يجوز أن
يحكم لنعم وبئس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير
في قولك :

* اَلَسْتُ بِنَعَمٍ الْجَارُ يُؤَلِّفُ بَيْتَهُ *

أست بجارٍ مقولٍ فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير في قول بعض العرب
« نعم السير على بئس العير » مع السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العير [
وكذلك التقدير في قول الآخر « والله ما هي بنعم المولودة » والله ما هي
بمولودةٍ مقولٍ فيها نعم المولودة ، وكذلك أيضاً التقدير في البيت الذي ذكرناه
والله ما ليلى بليلٍ مقولٍ فيه نام صاحبه ، إلا أنهم حذفوا منها الموصوف
وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله تعالى : (أن اعمل سابغاتٍ) أى دُرُوعًا
سابغاتٍ ، وكقوله تعالى : (وذلك دين القيمة) أى الملة القيمة ، فصار
التقدير فيها : أأست بمقولٍ فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقولٍ فيه بئس
العير ، وما هي بمقولٍ فيها نعم المولودة ، وما ليلى بمقولٍ فيه نام صاحبه ،
ثم حذفوا الصفة التي هي « مقول » وأقاموا المحكى بها مقامها ؛ لأن القول
يحذف كثيراً كما يذكر كثيراً ، قال الله تعالى : (والذين اتخذوا من دونه

أولياء ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) أى : يقولون ما نعبدكم ، وقال تعالى :
 (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون
 للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلماً) أى : يقولون ربنا ، وقال
 تعالى : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) أى : يقولون
 سلام عليكم ، وقال تعالى : (وإذا رفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل
 ربنا تقبل منا) أى : يقولان ربنا ، وقال تعالى : (فأما الذين اسودت
 وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) أى : يقال لهم أكفرتم ، وقال تعالى :
 (فظالم تفكهمون إنا لمفرمون) أى : تقولون إنا لمفرمون .

وهذا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جداً ، ولما كثر حذفه كثرة
 ذكره حذفوا الصفة التي هي مقول ؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن
 كان داخلاً على غيره تقديراً ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظاً وإن كانت
 داخلة على غيره تقديراً في قوله :

مَالَكْ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَبْرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَنَرُ
 * جَادَتْ بِكَفَى كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ *

أى : بكفى رجل كان من أرمى البشر ، فحذف الموصوف الذي هو « رجل »
 وأقام الجلة مقامه ، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظاً وإن كانت داخلة على غيره
 تقديراً ، فكذلك هاهنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظاً وإن كان داخلاً
 على غيره تقديراً ، ونحو هذا من الاتساع مجيء الجملة الاستفهامية وصفا في
 نحو قوله :

* جَاءُوا بَضِيحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ * (١)

فقوله «هل رأيت الذنب قط» جملة استفهامية في موضع وصف لبضيج، وإن كان لا يحتمل صدقا ولا كذبا، ولكنه كأنه قال: جاءوا بضيج يقول من رآه هل رأيت الذنب قط، فإنه يشبهه، ونحو ذلك أيضاً من الاتساع مجيء الجملة الأمرية حالا في قوله:

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا أَفْعَظْسِ

أراد بئس مقام الشيخ مقولا فيه أمرس أمرس، ذم مقاما يقال له ذلك فيه. و«أمرس» أعيد الجدل إلى موضعه من البكرة. وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لسعة اللغة، وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول، فدل على أن ما تمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يستند إليها، ولا يعتمد عليها.

وأما قولهم «إن العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير» فنقول: المقصود بالنداء محذوف للمعلم به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت.

وأما قولهم «إن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر» فليس بصحيح؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمرى والمنهبرى في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء، إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه، والذي يدل على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف

النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى ، قال الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانٍ مِنْ جَارٍ

أراد : يا هؤلاء لعنة الله على سمعان ، وقال الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقْمِ أَهْلِ الْخَبِيرِ وَالْبُقَيْرِ وَالْخُزْمِ

وقال الآخر :

يَا لَعْنَنَ اللَّهُ بَنِي السُّعْلَاتِ عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ شَرَّارَ النَّاتِ (١)

أراد بالنات الناس فحول السين تاء ، وقال الآخر :

يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَبِيحَانَا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الْمُنَيَّبِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي

وهي جملة خبرية ، فدل على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية ، فوجب أن يكون المنادى محذوفا في قولهم « يا نعم المولى ويا نعم النصير » والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تنادى ، وأجمعنا على أن « نعم الرجل » جملة ، وإن وقع الخلاف في نعم هل هي اسم أو فعل ، وإذا امتنع للاجماع قولنا « يا زيدا منطلق » فكذلك يجب أن يمتنع « يا نعم الرجل » إلا على تقدير حذف المنادى على ما بينا .

وأما قولهم « إن النداء لا يكاد يفـك عن الأمر أو ما جرى مجراه ، ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداء يفـك عن أمر أو نهى »

(١) في كثير من كتب النحاة :

يا قبيح الله بنى السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

قلنا : لا نسلم ، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي ،
أما الخبر فقد قال الله تعالى : (يا عبادى لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم
تخزنون) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أبت إني أخاف أن يمسك عذاب
من الرحمن) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أبت إني رأيت أحد عشر
كوكباً) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أبت هذا تأويل رؤياى من قبل)
وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أيها الناس إنما بغى عليكم على أنفسكم) وقال
تعالى فى موضع آخر : (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله) إلى غير ذلك
من المواضع ، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : (يا أيها النبي لم
تحرم ما أحل الله لك) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أيها الذين آمنوا لم
تقولون ما لا تفعلون) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أبت لم تعبد ما لا يسمع
ولا يبصر) وقال تعالى فى موضع آخر : (ويا قوم ما لى أدعوكم إلى
النجاة وتدعوننى إلى النار) إلى غير ذلك من المواضع ، فإذا كثر مجيء
الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافأ فى الكثرة ؛ فلا مزية لأحدهما
عن الآخر .

وأما قولهم « إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ؛ فلا يقال نعم الرجل أمس
ولا بئس الغلام غدا ، ولا يجوز تصرفهما » فنقول : إنما امتنعنا من اقترانهما بالزمان
الماضى وما جاء التصرف لأن « نعم » موضوع لغاية المدح و « بئس » موضوع
لغاية الذم ، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما
هو موجود فى المدوح أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون
ولم يقع .

وأما قولهم « إنه قد جاء عن العرب نَعِيمَ الرجل » فهذا مما يفرد بروايته أبو علي قُطْرُبٌ ، وهي رواية شاذة ، ولئن صحت فليس فيها حجة ؛ لأن نعيم أصله نَعِمَ على وزن فعل — بكسر العين — فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر .

تَنَفِّي بِدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنَقَّادُ الصَّيَارِيفِ
أراد الدراهم والصيارف ، والذي يدل على أن أصل نَعِمَ نَعِمَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا
أربع لغات : نَعِمَ — بفتح النون وكسر العين — على الأصل ، ونَعَمَ — بفتح
النون وسكون العين — ونِعِمَ — بكسر النون والعين — ونِعِمَ — بكسر النون
وسكون العين — فن قال نعم — بفتح النون وكسر العين — أنى بها على الأصل
كقراءة ابن عامر وحزة والكسائي والأعمش وخلف (فَنَعِمَا) بفتح النون وكسر
العين ، وكما قال طرفة :

مَا أَقَلْتُ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ

ومن قال نَعَمَ — بفتح النون وسكون العين — حذف كسرة العين ، كقراءة
يحيى بن ثابت (فَنَعَمَ عَقِي الدار) بفتح النون وسكون العين ، وكما قال الشاعر :
فَإِنْ أَهْجَهُ يَضَجُّرُ كَمَا ضَجَّرَ بَازِلٌ مِنْ الْأَذِيمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ
أراد « ضَجَّرَ ، وَدَبَّرَتْ » فحذف ، وقال الآخر :

إِذَا هَدَّرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشَبَتْ لَهُ الْأُظْفَارُ تُرِكَ لَهُ الْمَدَارُ

أراد « نَشَبَتْ ، وَتُرِكَ » ، وقال الآخر وهو أبو النجم :

* هَيَّجَهَا نَضَحٌ مِنَ الطَّلِّ سَجَرَ *

وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّادِيَّ حِينَ قَطَرَ لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَاكُ وَالْإِسْكُ أَنْعَصَرَ
أراد «عَصَرَ» وقال الآخر :

* رُجِمَ بِهِ الشَّيْطَانُ مِنْ هَوَائِهِ *

أراد «رُجِمَ» وقال الآخر :

* وَتَفَخُّوا فِي مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا *

أراد «وَتَفَخُّوا» ومن قال نعم — بكسر النون والعين — كسر النون إتباعاً
الكسرة العين ، كقراءة زيد بن علي والحسن البصري ورؤبة (الحمد لله)
بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام ، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة (الحمد لله)
بضم اللام إتباعاً لضمة الدال ، كقولهم في « مِثْنَيْنِ » بكسر الميم إتباعاً لكسرة
القاء ، وكقولهم أيضاً « مِثْنَيْنِ » بضم القاء إتباعاً لضمة الميم ، ومن قال نَعَمْ
— بكسر النون وسكون العين — نقل كسرة العين من نعم — بفتح النون
وكسر العين — إلى النون ، وعليها أكثر القراء ، فلما جاز فيها هذه الأربع
اللغات دل على أن أصلها نَعَمْ على وزن فَعِل ؛ لأن كل ما كان على وزن فعل
من الاسم والفعل وعينه حرف من حروف الخلق فإنه يجوز فيه أربع
لغات ، فالاسم نحو فَعِذْ وفَعِذْ وفَعِذْ وفَعِذْ ، والفعل نحو قد شَهِدَ وشَهِدَ
وشَهِدَ وشَهِدَ ، على ما بينا في نعم ، وإذا ثبت أن الأصل في نَعَمْ كانت الياء
في « نَعِيمَ الرجل » إشباعاً ، فلا يكون فيه دليل على الاسمية ، فدل على أنها فعلان
لا اسمان ، والله أعلم .

١٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن أَفْعَلَ في التَّعَجُّبِ نحو « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » اسمٌ .
وذهب البصريون إلى أنه فعلٌ ماضٍ ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة
الكسائي من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدلائل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ،
ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم
يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير ، والتصغير
من خصائص الأسماء ، قال الشاعر :

يَا مَآ أُمَيْلِحَ غَزَلْنَا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَاؤُلِيَّا نَكُنُ الضَّالِّ وَالسَّمُرُ

فأميلح : تصغير أمليح ، وقد جاء ذلك كثيراً في الشعر وسعة الكلام .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن فعل التَّعَجُّبِ لزم طريقة واحدة ، وضارع
الاسم ، فلحقه التصغير » لأننا نقول : هذا ينتقض بليس وعسى ؛ فإنهما لهما
طريقة واحدة ، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما . وأبلغ من هذا النقض وأؤكد مثال
« أَفْعَلَ به » في التَّعَجُّبِ ؛ فإنه فعلٌ لزم طريقة واحدة ، ومع هذا فإنه
لا يجوز تصغيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو
« ما أَفْوَمَهُ ، وما أَبْيَعَهُ » كما تصح العين في الاسم في « هذا أَفْوَمُ منك » ،
(٦ - الإِنصاف ١)

وَأَبِيعُ مِنْكَ » ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعَلَّ عينه بقلبها ألفاً ، كما قلبت من الفعل في نحو قام وباع وأقام وأباع في قولهم « أبعث الشيء » ، إذا عرضته للبيع ، وإذا كان قد أُجْرِيَ مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجود والتصغير وجب أن يكون أسماً

والذى يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه : شيء أحسن زيداً قولهم « ما أعظم الله » ، ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل ، وقال الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِيَّ هَلَى شَحَطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ ضَوْلُ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شيء أقدر الله ، والله تعالى قادر لا يجعل جاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو « ما أحسننى عندك » ، وما أظرفنى فى عينك » ، وما أعلمنى فى ظنك » ، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل ، لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول فى الفعل « أرشدنى » ، وأسعدنى ، وأبعدنى » ، ولا تقول فى الاسم مرشدنى ولا مسعدنى ، فأما قوله :

* وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَلٍ *

فمن الشاذ الذى لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لئلا يفسد من الكسر ؛ لأن ياء التثنية لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهى غير لازمة

فَلَّانُ يمنعوه من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ؛ فلو لم يكن أَفْعَل في التمتعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو « قَدْنِي وقَطْنِي » أي حسبى . قال الشاعر :

أَمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي * مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

ولا يدل ذلك على الفعلية ، فكذلك ها هنا .

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ؛ لأن « قَدْنِي ، وقَطْنِي » من الشاذ الذي لا يعرج عليه ، فهو في الشذوذ بمنزلة مَنِي وَعَنِي ، وإنما حسن دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول « قَدَّكَ » من كذا ، وقَطَّكَ من كذا ، أي اكشف به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل ، فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما ، على أنهم قالوا « قَطْنِي ، وقَدْنِي » من غير نون كما قالوا « قَطْنِي وقَدْنِي » بالنون ، قال الشاعر :

قَدْنِي مَنْ نَصَرَ الْخَبِيثَيْنِ قَدِي * لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُنْجِدِ

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال « ما أكرمني » بحذف النون كما يقال « ما أكرمني » كما يقال « قَدْنِي ، وقَدِي » ، فلما لم يجوز ذلك بان الفرق بينهما .

ومنهج من تمسك بأن قال : الدليل على أن أَفْعَلَ في التمتعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، وأفعل إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرات

خاصة على التمييز ، نحو قولك « زيد أكبر منك سناً ، وأكبر منك علماً » ولوقلت « زيد أكبر منك السن » أو « أكبر منك العلم » لم يجز ، ولما جاز أن يقال « ما أكبر السن له ، وما أكبر العلم له » دل على أنه فعل .

اعترضوا على هذا بأن قولوا : قد ادعيتم أن أفعل إذا كان أمماً لا ينصب إلا المنكرة ، وقد وجدنا العرب قد أعلمته في المعرفة ، قال الحارث بن ظالم :

فَمَا قَوَّيْ بِمَعْلَبَةٍ بَنِي بَكْرٍ * وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

فنصب الرقاب بالشعر ، وهو جمع أشعر ، ولا خلاف أن الجمع في باب العمل أضعف من واحد ؛ لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل ؛ لأن الفعل لا يجمع ، وإذا بُعِدَ عن مشابهة الفعل بُعِدَ عن العمل ، وإذا عمل جمع أفعل مع بُعْدِهِ عن العمل فالواحد أولى أن يعمل ، وقال الآخر :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ * أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

فنصب الظهر بأجب ، وقال الآخر :

وَلَقَدْ أَغْتَدِي وَمَا صَقَعَ الدِّيْـكُ عَلَيَّ أَذْهَمَ أَجَشَّ الصَّهْمِ لَا

فنصب الصهبل بأجش ، فبطل ما ادعيتموه .

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما بيت الحارث بن ظالم

* وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا *

فقد روى « الشعرى رقاباً » حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك ، على أنها وإن لم تنكر صحة ما رويتموه فلا حجة لكم فيه ؛ لأنه من باب « الحسن الوجهة » والحسان الوجوه » وقد

قالوا « الحسن الوجه » بنصب الوجه تشبيها بالضارب الرجل ، كما قالوا بالضارب الرجل « بالجر تشبيها « بالحسن الوجه » وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه ، فلما كان في تقدير التفسير جاز نصبه على التمييز ، فبان أن ما عارضتم به ليس بشيء ، وأما قول النابغة :

* أَجَبَ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ *

بفتحهما فقد روى « أجب الظهر » بجرهما ، وروى « أجب الظهر » برفع الظهر لأنه فاعل ، والتقدير فيه عندنا : أجب الظهر منه ، وعندكم الألف واللام قائمتا مقام الضمير المائد ، فلا حجة لكم في هذا البيت ، والجر فيهما هو القياس ، وإن صححت رواية النصب فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بينا في البيت الأول ، لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه ، ولئن سلمنا على قول بعض البصريين وهو الجواب عن جميع ما احتججتم به ؛ لأنكم إذا قدرتم أن الألف واللام فيه زائدة فهو عندكم نكرة ، فإذا عمل ما عمل في معرفة ، وإنما عمل في نكرة والخلاف ما وقع في أن « أفعل » تعمل في النكرة ، وإنما وقع الخلاف في أنها تعمل في المعرفة ، وأما قول الآخر :

* عَلَى أَدَمٍ أَحْشَ الصَّيْلُ *

فالوجه جر الصيْل ، إلا أنه نصبه على التشبيه بالمفعول ، أو على زيادة الألف واللام على ما قدمنا .

ثم لو سلمنا لكم صحة ما ادعيتموه في هذه الأبيات وأجرينها في ذلك مجرى « ما أحسن الرجل » فهل يمكنكم أن توجدونا أفعل وصفا نصب اسما مضمرا أو علما أو اسما من أسماء الإشارة ؟ وإذا لم يمكن ذلك ووجدنا

أفعل في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب دل على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الأسمية .

ومنها من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل ماض أنا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لو كان اسما لارتفع لكونه خبرا لـ « ما » على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماض .

اعترضوا على هذا من وجهين : أحدهما أنهم قالوا : ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة ؛ لأن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل في التعجب ونصبوا زيدا فرقا بين الاستفهام والتعجب ، والثاني أنهم قالوا : إنما فتح آخر أفعل في التعجب لأنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعجب ؛ لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفي والنهي والتمني والترجي والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمّنوا معناه هذا الكلام استحق البناء ، ونظير هذا أسماء الإشارة ؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وإن لم ينطق به ؛ فكذلك ها هنا .

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما قولهم « إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب » ف مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، مع أنه ظاهر الفساد والتعليل ؛ لأن التفريق بين المعاني لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه في موضع ما ، فكذلك ها هنا ، ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق

والكذب ، والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب ؛ فلا يصح أن يكون أصلا له .

وأما قولهم « إنه بنى لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به » فكذلك نقول : كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع غيره من المعاني ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا « ما » معنى حرفه فنوها ، كما ضمنوا « ما » الاستفهامية معنى الهمزة ، وضمنوا « ما » انشراطية معنى إن التي وضعت للشرط ، وبنوها وإن لم يكن للكلمة التي بعدها تعاق بالبناء ، فكذلك ما بعد « ما » التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء ، فبان بذلك فساد اعتراضهم ، وأنه إنما فتح لأنه فعل ماض على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف » قلنا : عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم ؛ فإننا أجمعنا على أن « ليس ، وعسى » فعلان ، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين : أحدهما : أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفا يدل عليه جمعوا — لواله صيغة لا تختلف ؛ لتكون أمانة للمعنى الذي أرادوه وأنه مضمن معنى ليس في أصله ، والثاني — وهو الصحيح — إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد ، وقد يتعجب من الماضي ، ولا يكون التعجب مما لم يكن ، فكبرها أن يستعملوا لفظا يحتمل الاستقبال ؛ لئلا يصير اليقين شكاً ، وأما قولهم « ما ألاج ما يخرج هذا الغلام » وما أطول ما يكون هذا « فلا يقال ذلك حتى يرى فيه تحيلاً ذلك ، فذلك ما رأيت في وقتك على ما يكون بعد

ذلك ، فكأنك قد شاهدته موجوداً ، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكرهه لأنه لا يختص زماناً بعينه ؛ فلهذا منعه من التصرف ، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما قلنا في ليس وعسى .

وأما قولهم « إنه يصغر ، والتصغير من خصائص الأسماء » فنقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء ؛ فإن التصغير على اختلاف ضروبه : من التحقير كقولك رُجِيل ، والتقليل كقولك دُرَيْهَمَات ، والتقريب كقولك قُبَيْلُ المغرب ، والتعطيف كقوله صلى الله عليه وسلم « أصيحابي أصيحابي » والتعظيم كقول الشاعر :

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُونِيهِمِةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

يريد الموت ، ولا داهية أعظم من الموت ، والتمدح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة « أنا جَذَلُهَا الْحَكَّكُ ، وَعُذَيْقُهَا الْمَرْجَبُ » فإنه يتناول الاسم لفظاً ومعنى ، والتصغير اللاحق فـ ل التعجب إنما يتناوله لفظاً لا معنى ، من حيث كان متوجهاً إلى المصدر ، وإنما رفضوا ذكر المصدر ها هنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر ؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال ، فلما رَفَضُوا الْمَصْدَرَ وَآثَرُوا تَصْغِيرَهُ صَغَرُوا ،

ووجهوا التصغير إلى المصدر ، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره ؛ لأنه يدل عليه بلفظه ، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله ، وإن لم يجر له ذكر ، قال الله تعالى : (ولا

يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم (قوله (هو) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً ؛ لدلالة (يبخلون) عليه ، ومنه قولهم « من كذب كان شرا له » ، أى كان الكذب شرا له ، ومنه قول الشاعر :

إِذَا نُهِى السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ

يريد جرى إلى السفه ، وهذا كثير من كلامهم ؛ فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يجر له ذكر استقناء بذكر فعله فكذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظ الفعل إلى مصدره وإن لم يجر له ذكر ، ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة ، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره ، فالتقدير فيه : هذا يوم نفع الصادقين صدقهم ، وإنما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة ، من حيث اتفاقا في كونهما عرضين وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل ، وكما أن هذه الإضافة لفظية فكذلك التصغير اللاحق فعل التعجب لفظي ، وكما أن هذه الإضافة لا اعتداد بها فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به .

والوجه الثانى : إنما دخله التصغير حملا على باب أفعل الذى المفاضلة لاشتراك اللفظين فى التفضيل والمبالغة ، ألا ترى أنك تقول « ما أحسن زيدا » لمن بلغ الغاية فى الحسن ، كما تقول « زيدا أحسن القوم » فتجتمع بينه وبينهم فى أصل الحسن وتفضله عليهم ؛ فوجود هذه المشابهة بينهما جاز

« ما أحسن زيدا ، وما أُميلح غزلانا » كما تقول : « غلمانك أحسن الغلمان ، وغزلانك أُميلح الغزلان » ولهذا المشابهة حملوا « أفعل منك » و « هو أفعل القوم » على قولهم « ما أفعله » فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنع منهما ما امتنع منه ، ألا ترى أنك لا تقول « هو أخرج منك » ولا « أخرج القوم » لأنك لا تقول « ما أخرج » وتقول « هو أفتح عَرَجًا منك » و « هو أفتح القوم عرجا » كما تقول « ما أفتح عَرَجَه » وكذلك لا تقول « هو أحسن منك حسنا » فتؤكد به ذكر المصدر ؛ لأنك لا تقول « ما أحسن زيدا حسنا » فأما قولهم « ألبج لاجاجة من الخنفساء » وما أشبهه فنصوب على التمييز .

والوجه الثالث : إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، وتَحَلَّلُ الشئ على الشئ في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله ، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسما ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا ، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم لا يخرج عن كونه فعلا .

وأما ما ذكره من « ليس ، وعسى » فالكلام فيه على أربعة أوجه :
أحدها : أن « ليس ، وعسى » وإن كانا قد أشبها فعل التعجب في سلب التصرف فإنهما قد فارقاه من وجهين : أحدهما : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كما ترفعهما الأفعال المتصرفة ، فبُعُدا عن شبه الاسم ، وأفعل في التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر ، فقرب من الاسم الجامد ؛ فلهذا دخله التصغير دونهما .

والثاني : أن « ليس ، وعسى » وُصِلَا بضمائر المتكلمين والمحاطين والغائبين ،
 نحو لست ولست وليسوا وعسيت وعسيتم وعسّوا ، كما تتصل بالأفعال المتصرفة ،
 وأفعل في التعجب ألزم ضمير الغيبة لا غير ، فلما تصرف ليس وعسى في الاتصال
 بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف ألزم هذا الفعل في الإضمار وجها واحدا
 جاز أن يدخله التصغير دونهما .

وأمثال : أن « ليس ، وعسى » لا مصدر لهما من لفظهما ، فنزل اللفظ بهما
 منزلة اللفظ به ، والتصغير ها هنا في الحقيقة للمصدر ، فإذا لم يكن لهما مصدر من
 لفظهما بطل تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب فإن له مصدرا من لفظه نحو الحسن
 والملاحاة وإن لم يكن جاريا عليه على ما يقتضيه القياس ، فقام تصغيره مقام
 تصغير مصدره ، فبان الفرق بينهما .

والرابع : أن « ليس ، وعسى » لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل
 ما أفعله على ما أفعل الذي للمفاضلة فيحمل « ما أحسنهم » على قولهم « هو أحسنهم »
 فبان الفرق بينهما .

فإن قالوا : هذا يبطل بنعم وبئس ؛ فإنهما للمبالغة في المدح والذم ، كما
 أن التعجب موضوع للمبالغة ، وإنهما لا يتصرفان ، ومع هذا فلا يجوز
 تصغيرهما .

قلنا : هذا الإلزام على مذهبكم ألزم ؛ لأنهما عندكم امان كأفعل في
 التعجب ؛ فهلا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه ؟ فإن قلتم « إن ذلك لم يسمع
 من العرب » قلنا كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما « وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان
 فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة ، وذلك من ثلاثة أوجه : أحدها : اتصال

الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم «نما رجلين» ونعموا رجالا» والثاني : اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو «نعمت المرأة، وبئست الجارية» والثالث : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعـل المتصرف ، فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بعدا من الاسم ؛ فلماذا لم يحز تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب على ما بيينا ، وأما مثال أفعل به فإنما لم يحز تصغيره لأنه لا نظير له في الأسماء إلا أصبغ ؛ وهي لغة رديئة في إصبغ ، وفيها ربيع لغات : فصحاها إصبغ — بكسر الهمزة وفتح الباء — ثم أصبغ — بضم الهمزة وفتح الباء — ثم أصبغ — بفتح الهمزة والباء — ثم إصبغ — بضم الهمزة والباء — ثم إصبغ — بكسر الهمزة والباء — ثم إصبغ — بفتح الهمزة وكسر الباء — ثم أصبوع ، وإذا لم يكن له في كلامهم نظير سوى هذا الحرف في لغة رديئة بأعـدّه ذلك من الاسم ، فلم يحز فيه التصغير . ألا ترى أن وزن الفعل الذي يغلب عليه أو يخصه أحد الأسماء المانعة من الصرف ، فإذا كان الاسم يقرب من الفعل لجيئته على بعض أبنية حتى يكون ذلك علة مانعة له من الصرف فكذلك الفعل يبعد من الاسم لخالفته له في البناء ، هذا مع أن لفظه لفظ الأمر ، والأمر يختص به الفعل ، فأما ما جاء من الأسماء مضمناً معنى الأمر نحو «صه ، ومه» وما أشبه ذلك فإنه أقيم مقام الأفعال وهي الأصل في الأمر ، وإنما فعلوا ذلك توخياً للاختصار ؛ لئلا يفترق إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتانيث الذي يظهر في الفعل ، نحو «اسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، وما أشبه ذلك .

وأما قولهم «الدليل على أنه اسم تصحيـحُ عَيْنِهِ في «ما أقومُهُ وما أبيعُهُ»

قلنا : التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير ، وذلك يحمله على باب أفعل الذي للفاضلة ، فصحيح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة ، والشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن أصله ، ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والفتوين كما منعها الفعل ، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء فكذلك ها هنا : تصحيح العين في نحو « ما أقومه وأبيعه » لا يخرج عن أن يكون فعلا ، على أن تصحيحه غير مستنكر في كلامهم ؛ فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة في نحو قولهم : أغيمت المرأة ، وأغيمت السماء ، واستنقوا الجبل ، واستقيست الشاة ، واستحوذ يستحوذ ، قال الله تعالى : (استحوذ عليهم الشيطان) وقال تعالى : (ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين) وقد قرأ الحسن البصري : (حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزبنت) على وزن أفعلت ، ونحو قولهم : استصوبت ، وأجودت ، وأطيت ، وأطولت ، قال الشاعر :

صَدَدْتُ وَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ حَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيهها على الأصل مع بُعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف ؟

فإن قالوا : التصحيح في هذه الأفعال إنما جاء عن طريق الشذوذ ، وتصحيح أفعل في التعجب قياس مطرد .

قلنا : قد جاء التصحيح في الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ ، وذلك نحو تصحيح « حَوَّلَ ، وَغَوَّرَ ، وَصَيَّدَ » حملا على « اغَوَّرَ ، واخْوَلَّ » ،

واصْبَدَّ » وكذلك جاء التصحيح أيضا في قولهم « اجْعَوْرُوا ، واعْتَوْنُوا » حملا على « تجاوروا ، وتعاونوا » فكذلك أيضا هاهنا : حل « ما أقومه وما أبيعه » على « هذا أقوم منك ، وأبيع منك » ومع هذا فلا ينبغي أن تحكموا له بالأسمية لتصحيحه ؛ لأن أفعل به قد جاء مصححا وهو فعل ، كما أن التصحيح في قولهم « أقوم به وأبيع به » لا يخرج به عن كونه فعلا فكذلك التصحيح في ما أفعله لا يخرج به عن كونه فعلا .

وأما قولهم « لو كان التقدير فيه شيء أحسن زيدا لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظم الله شيء أعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل » قلنا : معنى قولهم شيء أعظم الله أي وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبرت كبيرا ، وعظمت عظيما ، أي وصفته بالكبرياء والعظمة ، لا صيغته كبيرا عظيما ، فكذلك هاهنا ، ولذلك الشيء ثلاثة دنان : أحدها أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده ، والثاني : أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته ، والثالث : أن يعنى به نفسه ، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه .

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر في حلقة أبي العباس أحمد ابن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بحواب أهل البصرة ، وقال : التقدير في قولهم « ما أحسن زيدا » شيء أحسن زيدا ، فقليل له : ما تقول في قولنا ما أعظم الله ؟ فقال : شيء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ؛ لأن الله تعالى عظيم لا يجعل جاعل ، ثم سجدوا من الحلقة

وأخر جوه ، فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه ، وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل : يحتمل أن يكون قولنا « شيء أعظم الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيم ، لا على معنى شيء أعظمه ، فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته ، ألا ترى أن عسى ولعل فيها طرف من الشك ، ولا يحمل في حقه سبحانه على الشك ، وكذلك الامتحان يحمل معنا على معان تستحيل في حقه سبحانه ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة ، فكذلك ها هنا : يكون المراد بقولهم « ما أعظم الله » الإخبار أنه عظيم ، لا شيء جعله عظيما لاستحالاته ؛ وإن كان ذلك يقدر في غيره لجوازه وعدم استحالاته .

وأما قول الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِيَنِي عَلَى شَحَطٍ مِّنْ دَارِهِ الْخَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ

فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى : (فليمد له الرحمن مدا) فجاء بصيغة الأمر وإن لم يكن في الحقيقة أمرا ؛ لامتناع ذلك في حق الله تعالى ، وإن شئت قدرته تقدير « ما أعظم الله » على ما بينا ، والله أعلم .

١٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعله » في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب

ما أبيضه ، وهذا الشعر ما أسوده . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

إِذَا الرَّجَالُ شَتَوْا وَأَشْتَدَّ أَكْلُهُمْ * فَأَنْتَ أْبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

وجه الاحتجاج أنه قال « أبيضهم » وإذا جاز ذلك في « أفعلمهم » ، جاز في « ما أفعله » وأفعل به ، لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، وقد قال الشاعر .

جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الْغَضْفَاضِ * تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيْمَانِ (١)

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي أَبَاضِ .

فقال « أبيض » وهو أفعِل من البياض ، وإذا جاز ذلك في أفعِل من كذا جاز في ما أفعَلَه وأفعل به لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب ، ألا ترى أن ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعِل من كذا ، وكذلك بالعكس منه : ما جاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعِل من كذا ، فإذا ثبت أنه يمتنع في كل واحد منهما ما يمتنع في الآخر ويجوز فيه ما يجوز في الآخر دل على أنهما بمنزلة واحدة ، وكذلك القول في « أفعِل به » في الجواز والامتناع ، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعله من البياض .

وأما القياس فقالوا : إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان ، ومنهما يتركب سائرهما من الحمر والصفرة

والخضرة والصفرة والشبهة والسكوبة إلى غير ذلك ، فإذا كاناها الأصلين
للألوان كلها جاز أن يثبت لهما ما لا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصلين لهما
ومتقدمين عليهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز استعمال
« ما أفعله » من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان
لونا غيرها من سائر الألوان ، فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك
لأنه لا يخلو امتناع ذلك : إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على
افعل نحو أحمّر وأصفر وأخضر وما أشبه ذلك ، ولأن هذه الأشياء مستقرة في
الشخص لا تسكاد تزول فحرت مجرى أعضائه ، وأي العلتين قدرنا وجهنا
المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع ؛ فينبغي أن
لا يجوز فيهما كسائر الألوان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

فأنت أبيضهم سر بال طباخ .

فلا حجة فيه من وجهين : أحدهما : أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

يَقُولُ الْخَلْفَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا . إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الِيَجْدَعُ
وَيَسْتَخْرِجُ الِيزْبُوعَ مِنْ نَافِثَاتِهِ . وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الِيتَقَصِّعُ

فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ
لشدوذه قياساً واستعمالاً ، فكذلك هاهنا ، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ،
والضرورة لا يقاس عليها ، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصاننا وأصلكم
(٧ - الإنصاف ١)

أو إلى مد المقصور على أصلكم ، وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة ، فكذلك ها هنا ، فسقط الاحتجاج به . وهذا هو الجواب عن قول الآخر .

• أبيض من أخت بني إباح •

والوجه الثاني (١) : أن يكون قوله « فأنت أبيضهم » أفعل الذي مؤنثه فعلا . كقولك أبيض وبیضاء ، ولم يقع الكلام فيه ، وإنما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المفاضلة نحو « هذا أحسن منه وجها » وهو أحسن القوم وجها « فكأنه قال مبيضهم » ، فلما أضافه انقصب ما بعده عن تمام الاسم . وهذا هو الجواب عن قول الآخر « أبيض من أخت » ومعناه : في درعها جسد مبيض من أخت بني إباح ، ويكون « من أخت » ها هنا في موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض ، كأنه قال أبيض كائن من أخت ، كقولهم « أنت كريم من بني فلان » ونحوه قول الشاعر :

وَأَبْيَضَ مِنْ مَّاءِ الْحَدِيدِ كَدَأْنُهُ • شَهَابٌ بَدَأَ وَاللَّيْلُ دَاجٍ عَسَا كَرُهُ

فقوله « مِنْ مَّاءِ الْحَدِيدِ » في موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره وأبيض كائن من ماء الحديد ، ونحوه أيضا قول الآخر :

لَمَّا دَعَانِي السَّمْعَرِيُّ أَجَبْتُهُ • يَا أَبْيَضَ مِنْ مَّاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلِ

وأما قولهم « إنما جاوزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يحز أن يستعمل منها « ما أفعله ، وأفعل منه » ، لأنها لا زمت

(٢) حاصل هذا الوجه أن « أبيض » صفة مشبهة لا أفعل تفضيل

محالها ، فصارت كمضوء من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزم ، وذلك لأنكم تقولون : إن هذه الألوان ليست بأصل في الوجود ، على ما تزعمون ، بل هي مركبة من البياض والسواد ، فإذا لم يجوز ما كان متركباً منها للملازمة المحل فلأن لا يجوز ما كان أصلاً في الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم .

١٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زرعة يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين . وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر « ما دام » عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « ما زال » ليس بنفي للفعل ، وإنما هو نفي لفارقة الفعل ، ويبان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة ، والذي يدل على أنه ليس بنفي أن « زال » فيه معنى النفي و « ما » للنفي ، فلما دخل النفي على النفي صار إيجاباً ، والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنك إذا قلت « انتفى الشيء » كان ضداً للاثبات ، فإذا أدخلت عليه النفي نحو « ما انتفى » صار موجباً ، فدل على أن نفي النفي إيجاب ، وإذا كان كذلك صار « ما زال » بمنزلة « كان » في أنه إيجاب ، وكما أن « كان » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك « ما زال » ينفي

أن يجوز تقديم خبرها عليها ، ولذلك لم يقولوا « مازال زيدٌ إلا قائماً » كما لم يقولوا « كان زيدٌ إلا قائماً » لأن « إلا » إنما يؤتى بها لنقض النفي ، كقولك « ما مررتُ إلا بزيدٍ » ، وما ضربتُ إلا زيداً » نفيت المرور والضرب أولاً ، وأدخلت « إلا » فأثبتتهما لزيد ، وأبطلت النفي ونقضته ، ولهذا إذا قلتم إنها إذا دخلت على « ما » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها ؛ لأنها إنما عملت لشبهها بليس في أنها تنفي الحال ، كما أن ليس تنفي الحال ، فإذا دخلت « إلا » عليها أبطلت معنى النفي ، فزال شبهها بليس ، فبطل عملها ؛ فإذا كان الكلام ثابتاً فلا يفتقر إلى إثباته ؛ ألا ترى أنك لو قلت « مررتُ إلا بأحد » لم يجوز ؛ لأن إثبات الثابت ونقض النفي مع تعري الكلام منه محال ، فدل على أن « مازال » في الإثبات بمنزلة « كان » فكما لا يقال « كان زيدٌ إلا قائماً » فكذلك لا يقال « مازال زيدٌ إلا قائماً » فأما قول الشاعر :

حَرَاجِيحُ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَرَمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا

فالكلام عليه من أربعة أوجه فالوجه الأول : أنه يروى « ما تنفكُ ألا مناخة » والآل : الشخص ؛ يقال « هذا آل قد بدا » أى شخص ؛ وبه سمي الآل لأنه يرفع الشخص أول النهار وآخره ؛ قال الشاعر :

* كَأَنَّا رَغْنُ قُنْفَرٍ يَرْفَعُ الْآلَا *

أى يرفعه الآل ؛ وهو من المقلوب . والوجه الثانى : أنه يروى « ما تنفكُ إلا مناخة » بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد روى بالنصب ،

ولكن ليس منصوباً لأنه خبر « ماتنك » وإنما خبرها « على الخسف » فكأنه قال : ما تنك على الخسف أى تظلم إلا أن تفاخ . والوجه الرابع : أنه جعل « ما تنك » كلمة تامة ؛ لأنك تقول « انفكت يده » فتوهم فيها التام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن السكاسى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر « ما زال » عليها لأن « ما » للنفي ، والنفي له صدر الكلام ، فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أن له صدر الكلام ، والسر فيه وهو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل ؛ فينبغى أن يأتى قباهما ، لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا ، ألا ترى أنك لو قلت فى الاستفهام « زيدا أضربت » لم يحز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ؛ فكذلك ها هنا ؛ إذا قلت « قائماً ما زال زيد » ينبغى أن لا يجوز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن ما زال ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفى لمفارقة الفعل ، والنفى إذا دخل على النفي صار إيجاباً » قلنا : هذا حجة عليكم ، فإنما كما أجمعنا على أن « ما زال » ليس بنفى للفعل أجمعنا على أن « ما » للنفي ، ثم لو لم تكن « ما » للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجاب ، و « ما » نفي ؛ بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينبغى أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدهما عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام ، وأما

« ما دام » فلم يجوز تقديم خبرها عليها نفسها لأن « ما » فيها مصدرية لا نافية ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلت « لا أفعل هذا ما دام زيد قائما » كان التقدير فيه : زمن دوام زيد قائما ، كقولك « جئتكَ مَقْدَمَ الحاج » ، وخُفُوقَ النجم » أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ، إلا أنه حذف المضاف الذى هو الزمن ، وأقيم المصدر الذى هو المضاف إليه مقامه ، وإذا كانت « ما » فى « ما دام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .

١٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيديويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس فى ذلك نص (١) . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ليس » عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن « ليس » فعل غير متصرف ، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت « كان » مجراه لأنها متصرفة ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكن ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ، ولا يكون ذلك فى ليس ، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا ، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره (١) أى لم يرد عن سيديويه نص فى هذا الموضوع ، لا بالجواز ولا بالمنع .

عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه ، فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز تقديم خبره عليه ، والذي يدل على هذا أن « ليس » في معنى ما ؛ لأن ليس تنفى الحال كما أن ما تنفى الحال ، وكما أن ما لا يتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذاك ليس ، على أن من النحويين من يُذَابُّ عليها الحرفية ، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال « ليس الطيب إلا المسك » فرفع الطيب والمسك جميعا ، وبما حكى أن بعض العرب قيل له : فلان يتهددك ، فقال « عليه رجلا ليس » فأتى بإياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كانت فعلا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال ، ولأنها لو كانت فعلا لكان يذنبى أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالقاء فيقال في است « لَيْسَتْ » ألا ترى أنك تقول في صَيِّد البعيرُ « صَيِّدَ البعير » فلو أدخلت عليه القاء لقلت « صَيِّدَت » فرددته إلى الأصل وهو الكسر ، فلما لم يرد لها هنا إلى الأصل — وهو الكسر — دل على أن المقلب عليه الحرفية ، لا الفعلية ، وقد حكى سيديويه في كتابه أن بعضهم يحمل ليس بمنزلة ما في اللغة التي لا يعملون فيها ما فلا يعملون ليس في شيء ، وتكون كحرف من حروف النفي فيقولون : ليس زيد منطلق ؛ وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف نهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف ، وهذا ما لا إشكال فيه ، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها مؤغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ، ولأن الخبر محجود فلا يتقدم على الفعل الذي جمده على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وجه الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر ليس على ليس ؛ فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف ، وقد قدمه على ليس ، ولو لم يجوز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن للمعول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يجوز أن تقول « زيدا أكرمت » إلا بعد أن جاز « أكرمت زيدا » فلو لم يجوز تقديم (مصروف) الذي هو خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معموله عليها ، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال ، وهي فعل ، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها ، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والفكرة الظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة ، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها ، وعلى هذا تخرج « نعم ، وبئس ، وفعل التعجب ، وعسى » حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها ، أما « نعم ، وبئس » فإنهما لا يعملان في المعارف الأعلام ، بخلاف « ليس » فنقصتا عن رتبتهما ، وأما فعل التعجب فأجره مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعد عن الأفعال ، ومع هذا فلا يقصل به ضمير الفاعل ، وإنما يضم فيه ، ولا تلحقه أيضا تاء التأنيث بخلاف « ليس » فنقص عن رتبتهما . وأما « عسى » وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث كليس إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا « أن » مع الفعل نحو « عسى زيد أن يقوم » ولو قلت « عسى زيد القيام » لم يجوز . فأما قولهم في المثل « عسى الغويبر أبو ساء » فهو من الشاذ

الذى لا يقاس عليه ، فلما كان مفعولها مختصاً بخلاف « ليس » نقصت عن رتبة ليس ، فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ، ولا يجوز أن تقاس « ليس » على ما في امتناع تقديم خبرها عليها ؛ لأن « ليس » يخالف ما ، بدليل أنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو « ليس قائماً زيد » ، ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها فلا يقال « ما قائماً زيد » ، وإذا جاز أن تخالف ليس « ما » في جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه في جواز تقديم خبرها عليها ، وتلحق بأخواتها .

والصحيح عندى ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فلا حجة لهم فيه ؛ لأننا لا نسلم أن (يوم) متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فإن (يوم) في موضع رفع ، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، فكذلك ما هنا . وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى : (ليس مصروفا عنهم) وتقديره : يلزمهم يوم تأتيهم العذاب ؛ لقوله تعالى : (ولئن أخرجنا عنهم العذاب إلى أمة معدودة ليقولن ما يحدسه)

وأما قولهم « إن الأصل في العمل للأفعال ، وهى فعل يعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة ، قلنا : هذا يدل على جواز إعمالها ؛ لأنها فعل ، والأصل فى الأفعال أن تعمل ، ولا يدل على جواز تقديم

معمولها ؛ لأن تقديم المفعول على الفعل يقتضى تصرف الفعل فى نفسه ،
 و « ليس » فعل غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه ، فنحن عملنا
 بمقتضى الدالين : فثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية ، وسلبناها
 وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف ؛ فاعتبرنا الأصل بالأصل ،
 والوصف بالوصف . والذي يشهد لصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو ضرب
 وقتل وشتم ، فإنها لما كانت أفعالا متصرفة أثبت لها أصل العمل ووصفه ؛
 فجاز إعمالها ، وجاز تقديم معمولها عليها نحو « عمرا ضرب زيد » وكذلك
 سائرهما . والأفعال غير المتصرفة نحو عسى ونعم وبئس وفعل التعجب
 خصوصا على مذهب البصريين ؛ فإنها لما كانت أفعالا غير متصرفة أثبت
 لها أصل العمل فجاز إعمالها ، وسلبت وصف العمل ؛ فلم يجر تقديم معمولها عليها
 فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « نه لا يجوز أن تقاس ليس على ما » قلنا : قد بينا وجه المناسبة
 بينهما واتفاقهما فى المعنى ؛ لأن كل واحد منهما لنفى الحال كالآخر .

وقولهم « إن ليس تخالف ما ؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ،
 بخلاف ما » قلنا : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه
 فى جميع أحكامه ، بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة فى بعض أحكامه .

قولهم « فإذا جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها
 فى تقديم خبرها عليها » قلنا : هذا لا يلزم ؛ لأن ليس أخذت شبهها من كان
 لأنها فعل كما أنها فعل ، وشبهها من ما لأنها تنفى الحال كما أنها تنفى الحال ،
 وكان يجوز تقديم خبرها عليها ، وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ،

فلما أخذت شبهاً من كان وشبهها من ما صار لها منزلة بين المنزلتين ؛ فجاز تقديم خبرها على اسمها ؛ لأنها أقوى من ما ؛ لأنها فعل وما حرف ، والفعل أقوى من الحرف ، ولم يجوز تقديم خبرها عليها ؛ لأنها أضعف من كان ؛ لأنها لا تتصرف وكان تتصرف ، وهذا في غاية الوضوح والتحقيق ، والله أعلم .

١٩ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « ما » في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض . وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل في الخبر وذلك لأن القياس في ما أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص في الأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ؛ لأنه تارة يدخل على الاسم نحو « ما زيد قائم » وتارة يدخل على الفعل نحو « ما يقوم زيد » فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ، ولهذا كانت مهمة غير معاملة في لغة بني تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت ليس ؛ لأن ليس

فعل ، وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوباً بما ، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل « ما زيد بقائم » فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس ، فلما ذهبت أبقت خلفاً منها ، ولهذا لم يجوز النصب إذا قدم الخبر نحو « ما قائم زيد » أو دخل حرف الاستثناء نحو « ما زيد إلا قائم » لأنه لا يحسن دخول الباء معهما ، فلا يقال « ما بقائم زيد » وما زيد إلا بقائم » فدل ذلك على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ما تنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت ليس ؛ فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعمل ليس الرفع والنصب ، ووجه الشبه بينهما وبين ليس من وجهين : أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر ، والثاني : أنها تنفي ما في الحال كما أن ليس تنفي ما في الحال . ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس ، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه ؛ لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منفع الجر والفتوين ، فكذلك ما هنا : لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها ؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليهما على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إن القياس يقتضي أن

لا تعمل « قلنا : كان هذا هو القياس ، إلا أنه وُجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهي لغة القرآن ، قال الله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا) وقال تعالى : (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) .

قولهم « إن أهل الحجاز أعملوها لشبهه ضعيف ، فلم يقو أن تعمل في الخبر » قلنا : هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها ، وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على أنها قد عملنا بمقتضى هذا الضعف ؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فصلَ بينها وبين معمولها بأن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه اللواضع .

وأما دعواهم أن الأصل « ما زيد بقائمه » فلا نسلم ، وإنما الأصل عدمها ، وإنما أدخلت لوجهين : أحدهما : أنها أدخلت تأكيداً للنفي ، والثاني : لـيـكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر إن ؛ لأن ما تنفي ما تثبته إن ، فجعلت الباء في خبرها نحو « ما زيد بقائم » لتكون بإزاء اللام في نحو « إن زيداً لقائم » كما جعلت السين جواب أن ، ألا ترى أنك تقول « لن يفعل » فيكون الجواب « سيفعل » وكذلك جعلت قد جواب لمّا ، ألا ترى أنك تقول « لما يفعل » فيكون الجواب « قد فعل » ولو حذف لما فقلت « يفعل » لكان الجواب « فعل » من غير قد ؛ فدل على أن قد جواب لما فكذلك ها هنا .

وقولهم « إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً لأن الصفات منقصبات الأنفس فلما ذهبت أبقى خلفاً منها » قلنا : هذا فاسد ،

لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة ، وليس فيها إعراب ؛ لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنصب بحذفها ، كقولك (كفى بالله شهيداً ، وكفى بالله نصيراً) ولو حذف حرف الخفض لقلت (كفى الله شهيداً ، وكفى الله نصيراً) بالرفع ، كما قال رجل من الأزد .

لَمَّا تَعَيَّنَا بِالْقُلُوبِ وَرَحِلَهَا كَفَى اللَّهُ كُفْبًا مَا تَعَيَّنَا بِهِ كُفْبُ
وقال عَبْدُ بَنِي الْحُسَيْنِ :

مُحَمَّرَةٌ وَدَعَّ إِن تَجَمَّرَتْ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا (١)
وقال الآخر :

أَغَانَ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَلَّ بَرْكُهُ . كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتُهُ بِي كَافِيَا

وكذلك قالوا « بحسبك زيد ، وما جاءني من أحد » وقال الشاعر :

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْزَمَ كُلُّهَا . إِكْلُ أَنْاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

وقال الآخر :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَمْلَكُوا . بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرُّ

(١) يروى في أكثر كتب النحاة : إن تجمرت غازيا ،

وقال الآخر :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانَا أُسَائِلُهُمَا أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ (١)

وقال الآخر :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْخَوَادِثُ جَمَّةٌ بَانَ أَمْرُ الْقَيْسِ بْنِ تَمَلِّكَ بَيَقَرًا

وإذا حذفوا حرف الخلفض قالوا « حَسْبُكَ زَيْدٌ ، وما جاءني أحد » بالرفع لا غير ، وكذلك جميع ما جاء من هذا النحو ، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا ، فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه ، والله أعلم .

٢٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز « طَعَامُكَ مَا زَيْدٌ آ كَلَا (٢) » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه : فإن كانت « ما » رَدًّا لخبير كانت بمنزلة لم ولا يجوز التقديم ، كما تقول لمن قال في الخبر « زَيْدٌ آ كَل طَعَامِكَ » فرد عليه نافيا « مَا زَيْدٌ آ كَلَا طَعَامِكَ » فمن هذا الوجه يجوز التقديم فتقول « طَعَامِكَ مَا زَيْدٌ آ كَلَا » فإن كان جوابا للقسم إذا قال « وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ بَا كَل طَعَامِكَ » كانت بمنزلة اللام في جواب القسم ؛ فلا يجوز التقديم .

(١) يروى « أَصِيلَانَا أُسَائِلُهُمَا » ويروى « عَيْتَ جَوَابًا »

(٢) يريد تقديم معمول خبر « ما » الحجازية على ما نفسها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن ما بمنزلة لم ولن ولا ؛ لأنها نافية كما أنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ، نحو « زيدا لم أضرب ، وعمران أكرم ، وبشرالا أخرج » فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن ما معناها النفي ، ويليهما الاسم والفعل ، فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك ها هنا : ما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن ما بمنزلة لم ولن ولا » قلنا : لا نسلم ؛ لأن « ما » يليها الاسم والفعل ، وأما لم ولن فلا يليهما إلا الفعل ؛ فصارا بمنزلة بعض الفعل ، بخلاف ما فإنها يليها الاسم والفعل . وأما لا فإنما جاز التقديم معها وإن كانت يليها الاسم والفعل لأنها حرف متصرف يعمل ما قبله فيما بعده ، ألا ترى أنك تقول « جئت بلا شيء » فيعمل ما قبله فيما بعده ، فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله ، فبان الفرق بينهما .

وأما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل -- من أنه إذا كانت ردا لخبر جاز التقديم ، وإن كانت جواباً للقسم لم يجوز -- ففاسد ؛ لأن ما في كلا القسمين نافية ؛ فينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعاً ؛ لما بيننا ، والله أعلم .

٣١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز « مَا طَعَمَكَ أَكَلٌ إِلَّا زَيْدٌ » (١)
وذهب البصريون إلى أنه يجوز ، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب
من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في «زيد» أن
لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلا ؛ لأن التقدير
فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، والذي يدل على ذلك قولهم « مَا خَرَجَ إِلَّا
هِنْدٌ ، وَمَا ذَهَبَ إِلَّا دَعْدٌ » ولو كان الفعل لدعد وهند في الحقيقة لأثبتوا فيه
علامة التانيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقي ، فلما لم يُثَبِّتُوا في الفعل علامة دل على
أن الفاعل هو «أحد» المحذوف ، ويدل عليه أيضاً أن «إلا» بابها الاستثناء ،
والاستثناء يجب أن يكون من الجملة ، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون
الذي بعدها مستثنى منه ؛ فوجب أن يكون التقدير : ما أكل أحد طعامك إلا زيد
إلا أنه اكتفي بالفعل من «أحد» نصار بمنزلة ، والاسم لا يتقدم صلته عليه ،
ولا يفرق بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذي قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن «زيد» مرفوع
بالفعل ، والفعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كقولهم «عمرأ ضرب زيد»
وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

(١) يريد تقديم معمول الفعل المقصور على الفعل نفسه وحرف الإيجاب

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن لا يكون زيد هو الفاعل لأن التقدير : ما أكل أحد طعامك إلا زيد » قلنا : لا نسلم أن « أحدا » مقدر من جهة اللفظ ، وإنما هو مقدر من جهة المعنى ، كما أن المعنى يدل على أن « عرقا » في قولهم « تصبب زيد عرقا » فاعل معنى ، وإن لم يكن فاعلا لفظا ، ولهذا لم تثبت علامة التانيث في قولهم « ما خرج إلا هند ، وما ذهب إلا دعد » وما أشبه ذلك ، على أنه قد حذف علامة التانيث الحقيقي مع الفصل في قولهم « حضر القاضي اليوم امرأة » وقال الشاعر :

إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورُ

وقال الآخر :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظِلَ أُمٌ سَوَاءٌ حَتَّى قِنَعَ أُسْتَقِيهَا صُلْبٌ وَشَامٌ (١)

فقال « ولد » ولم يقل « ولدت » .

وأما قولهم « إنه اكتفى بالفعل من أحد » قلنا : لا نسلم أن الفعل اكتفى به من الاسم ؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل ، وإنما الاسم بعد « إلا » قام مقامه واكتفى به منه ؛ لأنه لما حذف المستثنى منه قبل « إلا » قام ما بعد « إلا » حين حذفه مقامه ، كما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو « ضرب زيد » ، وأعطى عمرو درهما ، وكسى عمرو قميصا » وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجب أن يجرى الفعل بجرى الاسم في امتناع تقديم معموله عليه ، ألا ترى أنك تقول « درهما أعطى زيد » ، وقميصا كسى عمرو » ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه ، وهذا المعنى الذي ادعيتموه لم

(١) في أكثر كتب النحاة « على باب استنها »

يوجب تغير الفعل عن تصرفه في نفسه ؛ فيذهب أن يجوز تقديم معموله عليه .
كسائر الأفعال المتصرفه ، والله أعلم .

٢٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » وأخواتها لا ترفع الخبر ، نحو « إن زيدا قائم » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف أن لا تنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ؛ فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرعٌ عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ؛ فيذهب أن لا يعمل في الخبر جرّاً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول ؛ لأننا لو عملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز ؛ فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها . والذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به ، قال الشاعر :

لَا تَتْرُكَنِي فِيهِمْ شَاطِيرَا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

فنصب « بِإِذَنْ » والذي يدل على ذلك أيضاً أنه إذا اعترض عايبها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به ، كقولهم « إن بك يكفّل زيد » كأنها رضيت بالصفة لضعفها ، وقد روى أن ناساً قالوا : « إن بك زيد مأخوذ » فلم تعمل « إن » لضعفها ، فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل في الخبر وذلك لأنها قويت مشابقتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه : الأول : أنها على وزن الفعل ، والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو « إني ، وكأني » كما تدخل على الفعل نحو « أعطاني ، وأكرمني » وما أشبه ذلك ، والخامس : أن فيها معنى الفعل : فعني « إن » ، وأن « حقت ، ومعنى « كأن » شبهت ، ومعنى « اسكن » استدركت ، ومعنى « ليت » تمنيت ، ومعنى « لعل » ترجيت ؛ فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ؛ فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب ؛ ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول ، إلا أن المنصوب ها هنا قُدم على المرفوع لأن عمل « إن » فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع ، أولأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظا ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا ، وعدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية ؛ لأن لنا أفعالا لا تتصرف نحو نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إن هذه الأحرف إنما نصبت لشبه الفعل ، فينبغي أن لا تعمل في الخبر ؛ لأنه يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع » قلنا : هذا يبطل باسم الفاعل ، فإنه إنما عمل لشبه الفعل ، ومع هذا فإنه يعمل عمله ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل ،

تقول : زيد ضارب أبوه عمراً ، كما تقول : يضرب أبوه عمراً .

والذي يدل على فساد ما ادعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل في الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف جر ، نحو قوله تعالى : (إِنْ لَدَيْهَا أَنْكَالٌ) و (إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ) وما أشبه ذلك ، على أنها قد عملنا بمقتضى كونها فرعاً ؛ فإننا ألزمتها طريقة واحدة ، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نُجَوِّزْ فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل لثلاثي مجرى الفعل فيسوي بين الأصل والفرع ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول فلما قدمها هنا المنصوب وآخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته .

وقولهم « إِنْ الْخَبْرُ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى رَفْعِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا » فاسدٌ ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ، فهما يتراعيان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ، فلو قلنا « إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله » لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال .

وأما قولهم « الداليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدىء به كقول الشاعر :

* إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا *

قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : أحدها : أن هذا شاذ ؛ فلا يكون

فيه حجة ، والثاني : أن الخبر ما هنا محذوف ، كأنه قال : لا تتركني فيهم
غريبا بعيدا إني أذلُّ إذن أهلك أو أطيرا ، وحذف الفعل الذي هو الخبر ؛
لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف ، فأذن ما دخلت على الخبر ،
والثالث : أن يكون جعل « إذن أهلك أو أطيرا » في موضع الخبر ،
كقولك : إني إن أذهب ، فشيء إذن بلن ، وإن كانت إن لا يلغى في حال
بخلاف إذن .

وأما قولهم « إن بك يكفل زيد ، وإن بك زيد مأخوذ » فالنقد في فيه :
إنه بك يكفل زيد ، وإنه بك زيد مأخوذ ، كما قال الراعي :

فَلَوْ أَنَّ حَقَّ الْيَوْمِ مِنْكُمْ إِفَامَةً وَإِنْ كَانَ سَرَّحَ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا
أراد فلو أنه حق ، ولو لم يرد الماء السكان الكلام محالا ، وقال الأعشى :

إِنْ مَنْ لَأَمْ فِي بَنِي بَذْتَ حَسَا نَ أَلُمُهُ وَأَعْصِيهِ فِي الْخُطُوبِ
وقال أمية بن أبي الصلت :

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنْوِبُهُ بِعُدْتِهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَغْزَلُ
وقال الآخر :

فَلَوْ كُنْتَ صَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ رَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ
وقال الآخر :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الِهَمَّ عَنِّي سَاعَةً فَبِمَنْفَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بِالِ
وقال الآخر :

فَلَيْتَ كَفَمَافَا إِنْ كَانَ خَيْرُكَ كُذْلُهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا أُنْزَوَى الْمَاءُ مُرْتَوَى

أراد « ليقته » إن جعلت « كفافا » خبر كان مقدماً عليها ، والتقدير فيه : ليقته كان خبرك وشرك كفافا عني أو مكفوفين عني ؛ لأن الكفاف مصدر فيقع على الواحد والاثنتين والجميع ، كقولهم : رجل عدل ورضاً ، ورجلان عدل ورضاً ، وقوم عدل ورضاً ، وما أشبه ذلك ذلك ، وإن جعلت « كفافا » منصوباً بليت لم يكن من هذا الباب ، والأول أجود .

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن تعمل في الخبر الرفع كما هملت في الاسم النصب على ما بينا ، والله أعلم .

٢٣ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع « إن » قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك : فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل « إن » أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك « إن زيدا وعمرو قائمان ، وإنك وبكر منطلقان » وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز ذلك النقل والقياس : أما النقل فقد قال الله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى) وجه الدليل أنه عطف (للصابثون) على موضع (إن) قبل تمام

الخبر وهو قوله (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات (إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ) وقد ذكره سيبويه في كتابه ؛ فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب .

وأما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، نحو «لَارْجُلٌ وَامْرَأَةٌ أَفْضَلُ مِنْكَ» فكذلك مع «إِنْ» لأنها بمنزلتها ، وإن كانت إن للاثبات ولا للانفي ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن «إِنْ» لا تعمل في الخبر لضعفها وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة إذن ؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا إن «إِنْ» هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان ؛ فيكون محالا ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ، فصح ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت «إِنَّكَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ» وجب أن يكون «زَيْدٌ» مرفوعا بالابتداء ، ووجب أن يكون (١) عاملا في خبر «زَيْدٌ» وتكون «إِنْ» عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا «إِنَّه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر» لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال .

(١) في «يكون» ضمير مستتر عائد على المبتدأ المفهوم من كلمة الابتداء .
يعني ووجب أن يكون المبتدأ عاملا في خبر زيد ؛ وفيه الإظهار مكان الإضمار .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابثون) فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنا نقول : في هذه الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابثون والنصارى كذلك ، كما قال الشاعر :

غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْمَهُ
خُصَيْنِ عَيْبِطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

فرفع « الخمر » على الاستثناف ، فكأنه قال : والخمر كذلك ، وقال الآخر :
وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَقًا أَوْ مُجْلَفٌ
فرفع « مجلف » على الاستثناف ، فكأنه قال : أو مجلف كذا ! وهذا كثير في كلامهم .

والوجه الثاني : أن تجعل قوله تعالى : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) خبراً للصابثين والنصارى ، وتضمير للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابثين والنصارى ؛ ألا ترى أنك تقول « زيد وعمرو قائم » فتجعل قائماً خبراً لعمر ، وتضمير لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمر ، وإن شئت أيضاً جعلته خبراً لزيد وأضمرت لعمر خبراً آخر . وقال الشاعر وهو بشر بن أبي خازم :

وإِلَّا فَاغْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ
بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

فإن شئت جعلت قوله « بُغَاةٌ » خبراً للثاني وأضمرت للأول خبراً ، ويكون التقدير : وإلا فاعلموا أنا وبغاة وأنتم بغاة ، وإن شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثاني خبراً على ما بينا .

والوجه الثالث : أن يكون عطفا على المضمَر المرفوع في « هادوا » وهادوا بمعنى تابوا ، وهذا الوجه عندي ضعيف ؛ لأن العطف على المضمَر المرفوع قبيح وإن كان لازما للـكوفيين ؛ لأن العطف على المضمَر المرفوع عندهم ليس بقبيح ، وسنذكر فساد ما ذهبوا إليه في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما ما حكوه عن بعض العرب « إنك وزيد ذاهبان » فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، كما قالوا ما أغفله عنك شيئا » وما قال زهير ، ويقال صرمة الأنصاري :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
فقال « سابق » على الجر ؛ وكان الوجه « سابقا » بالنصب ! وقال الآخر :
أَجِدُّكَ لَسْتَ الْقَهْرَ رَأَى رَامَةً وَلَا عَاقِلَ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيْبُ
وَلَا مُضْعِدٍ فِي الْمُضْعِدِينَ لَمَنْعَجٍ وَلَا هَابِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبِ
وقال الأحموس الرياحي :

مَشَارِئِمُ أَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيِّنٍ غُرَابُهَا
فقال « ناعب » بالجر ، وكان الوجه أن يقول « ناعبًا » بالنصب ، وقد تؤوَّل (١) ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه ، فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رُوِيَ مع قلته في الاستعمال وبعده عن القياس على ما وقع فيه الخلاف .

وأما قولهم « أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر

مع لا ، فكذلك مع إن « قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز ذلك مع « لا » لأن لا لا تعمل في الخبر ، بخلاف « إن » فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون « إن » على ما بينا .

والوجه الثاني : أنا نسلم أن « لا » تعمل في الخبر كإن ، ولكن إنما جاز ذلك مع « لا » دون « إن » وذلك لأن « لا » ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئا واحدا ؛ فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان ، وأما « إن » فإنها لا تركب مع الاسم بعدها ؛ فيجتمع في الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن إن » لا تعمل في الخبر « فقد بينا فساد ذلك مُستَوْفٍ في المسألة التي قبل هذه المسألة ، فلا يفتقر إلى الإعادة ، والله أعلم .

٢٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » الخفيفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم . وذهب البصريون إلى أنها تعمل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبنى على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به ؛ فوجب أن يبطل عملها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « إن » المشددة من عوامل الأسماء و« إن » المخففة من عوامل الأفعال ؛ فينبغي أن لا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : (وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهي قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إن » وتشديد « لما » قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن « كلا » منصوب بليوفيههم ، لأننا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « زيدا لأكرم » ، وعمراً لأضر بن » ، فننصب زيدا بلاءً كرمين وعمراً بلاءً أضر بن ، وكذلك ها هنا : لا يجوز أن يكون « كلا » منصوباً بليوفيههم .

قالوا : ولا يجوز أيضاً أن يقال إن « إن » بمعنى ما ، ولما بمعنى إلا ؛ لأننا نقول : إن إن التي بمعنى ما لا يجيء معها اللام بمعنى إلا ، كما قال تعالى (إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا) وأما « لما » فلا يجوز أن تجعلها هنا بمعنى إلا ؛ لأنه لو جاز أن تجعل « لما » بمعنى إلا لجاز أن يقال : ما قام القوم لما زيد ، وقام القوم لما زيدا ، بمعنى إلا زيدا ، وفي امتناع ذلك دليل على فساده ، وإنما جاءت لما بمعنى إلا في الأيمان خاصة نحو قولهم : « نَعْمَكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا » أي إلا ، ثم لو جعلت « لما » في قوله تعالى : (وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُوفِيَهُمْ) بمعنى إلا لما كان لكل

ما ينصبه ؛ لأن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فدل على صحة ما ذكرناه ، والذي يدل على صحة ذلك أيضا أنه قد صحح عن العرب أنهم يقولون « إِلَّا أَنْ أَخَاكَ ذَاهِبٌ » بمعنى أن المشددة ، وقد قال الشاعر :

وَصَدَرَ مُشْرِقِ الذَّخْرِ * كَأَنَّ ثُدْيِيهِ خُفَّانِ

فنصب « ثدييه » بكأن الخفيفة من الثقيلة ، وأصلها أن أضيف إليها السكاف للتشبيه ، والأصل في السكاف أن تكون مؤخرة ؛ كما أن الأصل في اللام أن تكون مقدمة ؛ فإذا قلت « كأن » زيدا الأسد « كان الأصل فيه : إن زيدا كالأسد ، كما إذا قلت « إن زيدا لقائم » كان الأصل فيه : لأن زيدا قائم ، إلا أنه قدمت الكاف على « أن » عناية بالتشبيه ، وأخرت اللام عن « إن » ، لئلا يجمع بين حرفي تأكيد ، فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه ، وقال الآخر :

* كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءٌ خُلْبِ *

فنصب « وريديه » بكأن الخفيفة من الثقيلة ، فدل على ما قلناه .

ولا يجوز أن يقال : إن الإنشاد في البيتين « كأن ثدياه » ، وكأن وردياه « — بالرفع — لأننا نقول : بل الرواية المشهورة « كأن ثدييه » ، وكأن وريديه « — بالنصب — وإن صح ما رويتموه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف ، كما قال الأعشي :

فِي فِتْيَةٍ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَمْنَحِي وَيَنْتَعِلُ
كأنه قال أنه هالك .

وقال الآخر :

أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا * وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَقِيقِ

وقال الآخر :

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا * عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

وقال زيد بن أرقم :

وَيَوْمًا تُلَاقِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ * كَأَنَّ ظَبْيِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وقال الآخر :

عِبَاتُ لَهُ رُنْحًا طَوِيلًا وَأَلَّةٌ * كَأَنَّ قَبَسُ يُعْمَلِي بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وقال الآخر :

وَحَيْفَاءُ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ * فَسَرَتْ وَسَاءَتْ كُلُّ مَاشٍ وَمُضَرٍّ

تَمْشِي بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسْحَبُ قُضْبَهَا * كَأَنَّ بَطْنُ حُبْنَلَى ذَاتِ أَوْنَيْنٍ مُقَسَّمِ

فيمن روى بالرفع ، ومن روى بالجر جعل د أن ، زائدة ، ومن روى بالنصب

أعمالها مع التخفيف .

ومن كلامهم د أول ما أقول أن بِسْمِ اللَّهِ ، كأنهم قالوا : أنه بسم الله ،

وقال تعالى : (أفلا يرون ألا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) كأنه قال : أنه لا يرجع

إليهم قولًا ، إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف ، وهى :

لا ، وقد ، وسوف ، والسين ، كقوله تعالى : (عِلْمُ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى

وكذلك د علمت أن سوف يخرج زيد ، وعلمت أن قد خرج عمرو ، قال أبو

صخر الهذلى :

فَعَلَّمَنِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ ثُمَّ أَفْنِي مَا شِئْتُ عَنْ عِلْمٍ
ولا تخفف من غير واحد من هذه الأحرف ؛ لأنهم جعلوها عوضاً عما
لحق « إن » من التغير ، وكان التعويضُ مع الفعل أولى من الاسم ، وذلك لأن
« إن » لحقتها مع الاسم ضربٌ واحد من التغير ، وهو الحذف ، ولحقها مع الفعل
ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدها ؛ فلماذا كان التعويض مع الفعل أولى
من الاسم .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض
أهل اللغة من إعمالها في المضمر مع التخفيف نحو قولهم : أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ ،
وأحسب أنه ذاهب ، يريدون أنك وأنه بالتشديد ، قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَجْزَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
وقال الآخر :

وَقَدْ عَلِمَ الْعَصْبِيَّةُ الْمُرْمِلُونَ إِذَا أُغْبِرَ أَفُقٌ وَهَبَتْ شَمَالاً (١)
وَحَلَّتْ عَنْ أَوْلَادِهَا الْمُرْضِعَاتُ وَلَمْ تَرَ عَيْنٌ لِمُزْنٍ يَلَالَا
بِأَنَّكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَقَدْ مَا هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا (٢)

أراد بأنك بالتشديد ، إلا أن الاستدلال على إعمالها في المضمر مع التخفيف
عندي ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لافي اختيار الكلام إلا في
رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة .

(١) رواية النحاة في صدره ، لقد علم الضيف والمرملون ،

(٢) رواية النحاة في صدره ، بأنك ربيع ، ويروون في حجه ، وأنتك هناك .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما عملت » يشبه الفعل لفظاً فإذا خُففت زال شَبَّهها به فبطل عملها ، قلنا : هذا باطل ؛ لأنَّ إن إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى ، وذلك من خمسة أوجه ، وقد قدمنا ذكرها في موضعها ، فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله ، ألا ترى أنك تقول « ع السلام » ، وش الثوب ، وول الأمر ، وما أشبه ذلك ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن إن » المشددة من عوامل الأسماء ، وإن الخفيفة من عوامل الأفعال ، قلنا : هذا الاستدلال ظاهر الاختلال ، فإننا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة فهي من عوامل الأسماء ، وإذا لم نقدر أنها مخففة من الثقيلة فليست من عوامل الأسماء ، وإن الخفيفة في الأصل غير إن الخفيفة من الثقيلة ؛ لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال ، وهذه الخفيفة من الثقيلة من عوامل الأسماء ، ولم يقع الكلام في إن الخفيفة في الأصل ، وإنما وقع في إن الخفيفة من الثقيلة ، وقد بينا الفرق بينهما ، والله أعلم .

٢٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر « لكن » كما يجوز في خبر « إن نحو » ما قام زيدٌ لكن عمراً قائماً . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز دخول اللام

في خبره « لسن » النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها ، قال الشاعر :

* وَلَسَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَسَكَمِيدُ (١) *

وأما القياس فلأن الأصل في « لسن » ، « إن » ، زيدت عليها لا والكاف

فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ، كما زيدت عليها اللام والماء في قول الشاعر :

لَهْنِكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٍ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

فزاد اللام والماء على « إن » ، فكذلك هاهنا : زاد عليها لا والكاف ، فإن

الحرف قد يوصل في أوله وآخره ، فما وصل في أوله نحو « هذا ، وهذا »

وما وصل في آخره نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) وكذلك

نقول : إن قول العرب « كم مَالَك » إنها « ما » زيدت عليها الكاف ، ثم إن

الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسُكِّنَتْ ميمها ، كما زيدت اللام

على « ما » ثم لما كثر الكلام بها سكفت ميمها فقالوا : « لِمَ فَعَلْتَ كَذَا ؟ »

قال الشاعر :

يَا أَبَا الْأَشْوَدِ لِمَ أَسْلَمْتَنِي لَهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِرَ

وقال بعض العرب في كلامه — وقد قيل له : منذ كم قعد فلان — فقال

« كمنذ أخذت في حديثك » فزاد الكاف في « منذ » ، فدل على أن الكاف في

كم زائدة ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهين ، أى : يسير

سهل ، فيزيدون الكاف ، فكذلك هاهنا : زيدت لا والكاف على « إن »

(١) رواية النحاة ، ومنهم من نقلها عن المؤلف « ولسكنني من حبها لعמיד »

وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفاً واحداً ، كما قالوا « لَنْ » وأصلها لا أن ، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال ؛ فصارتا حرفاً واحداً ؛ فكذلك ها هنا ، وبل أولى ؛ فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق أولى .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان أصلاً لا أن لما جاز أن يُقال : أما زيداً فلن أضرب ؛ لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها » لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن « هل » لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع « لا » ودخلها معنى التخصيص تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب ، فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيقال « زيداً هلاً ضربت » ؟ فكذلك ها هنا .

والذي يدل على أن أصلها إن على ما بينا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع إن ، فدل على أن الأصل فيها إن زيدت عليها لا والكاف ؛ فكما يجوز دخول اللام في خبر إن فكذلك يجوز دخولها في خبر لكن .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيّد أو لام القسم ، على اختلاف المذهبين ، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن ، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيّد فلام التأكيّد إنما حسنت مع إن لا تفارقها في المعنى ؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيّد ، وأما لكن فخافتها في المعنى ، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إن لأن إن تقع في جواب

القسم ، كما أن اللام تقع في جواب القسم ، وأما سكن فخافته لها في ذلك ؛ لأنها لا تقع في جواب القسم ؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها .
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :
* وَلَيْكِنِّي مِنْ حَبِهَا لَكَيْد *

فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يعرف له نظير في كلام العرب (١) وأشعارهم ، ولو كان قياساً مطرداً لسكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم ، كما جاء في خبر إن ، وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه .
وأما قولهم « إن الأصل في سكن إن زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً واحداً » قلنا : لا نسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى .
قولهم « كما زيدت اللام والهاء في قوله :

* لِهِنَّكَ مِنْ عَسِيَةٍ لَوْ سِيمة *

قلنا : ولا نسلم أن الهاء في قوله « لِهِنَّكَ » زائدة ، وإنما هي مبدلة من ألف ؛ فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم ، يقال : هَرَقْتُ الماء ، والأصل فيه أَرَقْتُ ، وَهَرَخْتُ الدابة ، والأصل فيه أَرَحْتُ ، وَهَزَزْتُ الثوب ، والأصل فيه أَزَزْتُ ، وَهَبَزِيَّة ، والأصل فيه إِبْرِيَّة وهو الحَزَاز في الرأس ، وَهَرَدْتُ والأصل أَرَدْتُ ، وَهِيَاكَ ، والأصل إِيَّاكَ ، وقد قرأ بعض القراء : (هِيَاكَ نَعْبِدُ) وقال الشاعر :

فَهِيَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتُ * مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ
وقال الآخر :

يَا خَالٍ هَلَا قُلْتُ إِذْ أَغْطَيْتَنِي * هِيَاكَ هِيَاكَ وَخَنَوَاءَ الْعُنُقِ

(١) بل لا يعرف أوله ولا قائله

أراد إياك ، وقد قال الله تعالى : (وَمُهَيْمَنًا عَلَيْهِ) قيل : أصله مؤيمن فقلبت
 الهمزة هاء ، ولهذا قيل في تفسير (ومُهَيْمَنًا عَلَيْهِ) حافظا عليه ، وقيل : شاهدا ،
 وقيل : رقيبا عليه ، وقيل : قفانا عليه ، وكل هذه الألفاظ متقاربة في المعنى ؛
 فدل على أن الهاء في « لَهْنَكِ » مبدلة من همزة ، ولهذا المعنى جاز أن يجمع
 بين اللام وبينها لتغير صورتها ، وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان : أحدهما
 قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك لوسيمة ، فحذفت الهمزة من إن ، والواو
 من والله ، وإحدى اللامين ، فبقى لهنك ، والوجه الثاني -- وهو قول المفضل
 ابن سلمة -- أن أصله : اللَّهُ إِنَّكَ لَوَسِيمَةٌ ، فحذفت لامان من لله ، والهمزة من إن ،
 فبقى « لهنك » فسقط الاحتجاج به على كلا المذهبين .

وأما قولهم « إن الحرف قد يوصل في أوله نحو هذا » قلنا : هذا إنما جاء
 قليلا على خلاف الأصل لدليل دل عليه ؛ فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل
 هذا في القياس فيقاس عليه .

وأما قولهم « إن كم مَالِكٌ أصلها ما زيدت عليها الكاف » قلنا : لا نسلم ،
 بل هذا شيء يدَّعونه على أصلكم ، وسنبين فسادَه في موضعه إن شاء الله تعالى
 وأما قولهم « إن لَنَ أصلها لا أن » قلنا : لا نسلم ، بل هو حرف غير
 مركب ، وقد نص سيبويه على ذلك ، والذي يدل على أنه غير مركب من لا
 [وأن] أنه يجوز أن يقال : أما زيدا فلن أضرب ، ولو كان كما زعموا لما جاء
 ذلك ؛ لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها .

قولهم « إن الحروف إذا رُكبت تغير حكمها عما كانت عليه قبل التركيب
 كهـلَا » قلنا : إنما تغير حكم هـَلَا لأن هـَلَا ذهب منها معنى الاستفهام ؛ فجاز

أن يتغير حكمها ، وأما إن فعنى النفي باق فيها ؛ فينبغى أن لا يتغير حكمها ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم : إنه يجوز العطف على موضع لـ **لكن** كما يجوز العطف على موضع **إن** ، فدلّ على أن الأصل فيها **إن** ، قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع **لكن** لأن أصلها **إن** ، وإنما جاز ذلك لأن **لكن** لا تغير معنى الابتداء ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ؛ فجاز أن يعطف على موضعها **كأن** ، لأن **إن** إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف **كأن** وليت و **لعل** ؛ لأن **كأن** أدخلت في الكلام معنى التشبيه ، وليت أدخلت في الكلام معنى التمني ، و **لعل** أدخلت في الكلام معنى الترجى ، فتغير معنى الابتداء ، فلم يجوز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما **لكن** لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز العطف على موضعها **كأن** ، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع **لكن** فلا يجوز العطف على موضعها .

والذى يدل على أن **لكن** مخالفة لـ **إن** في دخول اللام معها أنه لم يأت في كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر نحو **لكن** عندك أزيداً ، أو **لكن** في الدار لعمرأ ، كما جاء ذلك في **إن** ، فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم ولا نُقِلَ في شيء من أشعارهم دلّ على أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها ؛ لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه

في خبرها ، وإذا لم تدخل اللام في اسمها فإن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى .

وبيانُ هذا وهو أن الأصل في هذه اللام أن تكون مقدمة في صدر الكلام ؛ فكان ينبغي أن تكون مُقدِّمة على إن ، إلا أنه لما كانت للنأ كيد وإن للتأ كيد لم يجمعوا بين حرفي تأ كيد ؛ فكان الأصل يقتضي أن تنقل عن صدر عن الكلام وتدخل الاسم ؛ لأنه أقرب إليه من الخبر ، إلا أنه لما كان الاسم يلي إن كرهوا أن يدخلوها على الاسم كراهية للجمع بين حرفي تأ كيد ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر .

والذي يدل على أن الأصل فيها أن تكون مقدمة على إن أنها لام الابتداء ، ولام الابتداء لها صدر الكلام ،

والذي يدل على أن الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين إن واسمها بظرف أو حرف جر جاز دخولها عليه ، نحو « إن عندك لزيداً ، وإن في الدارِ امرأاً ، قال الله تعالى (إن في ذلك لآية) » .

فإذا ثبت أن هذا هو الأصل وأنه لا يجوز دخول اللام على اسم لـسكن إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر دل على أنه لا يجوز أن تدخل على خبرها ؛ لأنه لو كان دخول اللام مع لـسكن كدخولها مع إن لجاز أن تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر ، كما تدخل على خبرها ، فلما لم يحز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٢٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في « لعل » أصلية . وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن اللام أصلية لأن « لعل » حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ؛ لأن حروف الزيادة التي هي همزة والألف والياء والواو والميم والقاف والنون والسين والهاء واللام والتي يجمعها قولك « اليوم تنساه » و « لا أنسىتموه » و « سألتونيها » إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال ، ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة ، ولا يجوز أن يحكم عليها في ما ولا ويا بأنها زائدة أو منقلبة ، بل نحكم عليها بأنها أصلية ؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك ، فدل على أن اللام أصلية .

والذي يدل على ذلك أيضا أن اللام خاصة لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذاً ، نحو « زيدل ، وعبدل ، وخجل » في كلمات معدودة ، فإذا كانت اللام لا تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال ؟

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها زائدة لأنها وجدناها

يستعملونها كثيرا في كلامهم عارية عن اللام ، قال نافع بن سعد الطائي :

وَأَسْتُ يَلُوْا أَيْمَ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ ، وَلَكِنْ قَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ

أراد لعل ، وقال العجيز السلولي :

لَكَ الْخَيْرُ عَلَيْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ وَسَهْوَاءٌ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقال الآخر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا تَدْلِنَا لِمَّةً مِنْ لَمَاتِهَا

وقال الآخر :

وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقال الآخر :

* يَا أَبَقَا عَلَيْكَ أَوْ عَسَاكَ *

وقالت أم النخيف وهو سعد بن قُرَظٍ :

تَرْبِصُ بِهَا الْأَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَا حِمٍّ مُتَسَمِّرٍ

أراد لعل . فلما وجدناهم يستعملونها عارية عن اللام في معنى إثباتها دلنا

ذلك على أنها زائدة ، ألا ترى أننا حكمنا بأن اللام في «زيدل ، وعبدل ،

وأولالك » وما أشبه ذلك زائدة لأننا نقول في معناه « زيد ، وعبد ،

وأولاك » وحكمنا بأن الهمزة في « النُّسْدُلَان » وهو السكابوس زائدة لأننا

نقول في معناه « النيدلان » من غير همز ، وكذلك بأن النون في « عَرَنْتُني »

زائدة لأننا نقول في معناه « عَرَنْتُني » بغير النون الأولى ، إلى غير ذلك من

الشواهد ؛ فكذلك ها هنا .

والذى يدل على أنها زائدة أن هذه الأحرف — نعى إن وأخواتها — إنما عملت النصب والرفع لشبهه الفعل ؛ لأن أن مثل مد ، وليت مثل ليس ، ولكن أصلها ركن ركبت معها لا كما ركبت لومع لا فقيـل لكن ، وكان أصلها أن أدخلت عليها كاف التشبيه ، فكذلك لعل أصلها عل وزيدت عليها اللام ؛ إذ لو قلنا إن اللام أصلية في لعل لأدى ذلك إلى أن لا تكون لعل على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية ؛ لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب : فعـل كضرب ، وفـعل كـكـث ، وفـعل كـلم ، وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد ، وهو فعـلـ نحو دحرج وسرّـهف ، فكان يؤدي إلى أن يبطل عملها ، فوجب أن يحكم بزيادتها لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها ، فصارت بمنزلة زيادة لا والكاف في لكن عندكم ، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة لا والكاف في لكن وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة فلأن يجوز أن يحكم ها هنا بزيادة اللام وهى حرف من حروف الزيادة كان ذلك من طريق الأولى .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم بغير لام ؛ بدليل ما أنشدوه من الأبيات ، قلنا : إنما حذفت اللام من « لعل » ، كثيرا في أشعارهم لكثرة استعمالهم ، ولهذا تلعبت العرب بهذه الحكمة ، فقالوا : لعل ، ولأن ، ولعن — بالعين غير معجمة — قال الشاعر :

حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنْطَقُ لَعَنَّ هَذَا مَعَهُ مُعَلَّقُ

وَلَعَنَّ — بالغين معجمة — وأنشدوا :

أَلَا يَا صَاحِبِي قِفَا لَعْنًا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أُنْثَرِ الْخِيَامِ

وَرَعَنَّ ، وَعَنَّ ، وَغَنَّ ، وَلَعَنَّ ، وَغَلَّ ؛ فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال . وكان حذف اللام أولى من العين وإن كان أبعد من الطرف لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدى ذلك إلى الاستئصال ؛ لأجل اجتماع الأمثال ، أو لأن اللام تكون في موضع ما من حروف الزيادة وليس العين كذلك ، والذي يدل على اعتبار ذلك أنهم جوزوا في تكسير فرزدق وتصغيره فرازق وفريزق — بحذف الدال — ولم يجوزوا في تكسير جحمرش وتصغيره : جحامش وجعيمش — بحذف الراء — لأن الدال تشبه حروف الزيادة لجواريتها التاء ويجيئها بدلا منها في مُزْدَانٍ وَمُزْدَجِرٍ ، بخلاف الراء فإنها ليست كذلك ، وإذا اعتبروا ذلك فيما يقرب من حروف الزيادة وليس منها فلان يعتبروه فيما هو من حرف الزيادة في الجملة كان ذلك من طريق الأولى ؛ فلهذا كان حذف اللام الأولى أولى .

وأما قولهم « إننا لما وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام في معنى إثباتها دل على أنها زائدة كالسكلام في زَيْدٌ وَعَبْدٌ وَأُولَا لِكَ » قلنا : إنما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة ، فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بينا .

وأما قولهم « إن هذه الأحرف إنما عملت لشبه الفعل في لفظه » قلنا :

لا نسلم أنها عملت أشبه الفعل في لفظه فقط ، وإنما عملت لأنها أشبهته في اللفظ والمعنى ، وذلك من عدة وجوه : أحدها : أنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى الاسم ، والثانى أن فيها معنى الفعل لأن أن وإن بمعنى أكدت وكان بمعنى شبهت وليكن بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت ، [والثالث] أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح ، إلى غير ذلك من الوجوه التى تقدم ذكرها قبل ، وهذه الوجوه من المشابهة بين لعل والفعل لا تبطل بأن لا تكون على وزن من أوزانه ، وهى كافية فى إثبات عملها بحكم المشابهة ، على أنه قد ظهر نقصها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزن من أوزان الفعل وأنه لا يجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز فى سائر أخواتها ، فلا يكاد يقال « لعلنى » كما يقال « إننى ، وكأننى ، وليكننى ، وليتنى » إلا أن يجىء ذلك قليلا كما قال عروة بن الورد .

دَعِيخِرْ أَطَوْفٌ فِي الْبِلَادِ لَعَلَّنِي أُفِيدُ غَنًى فِيهِ لَذِي الْحَقِّ مَحْمِلُ
وذلك قليل (١) .

وأما قولهم : إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف فى لعلن وهما حرفان فلان يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهى حرف واحد كان ذلك من طريق أولى ، قلنا : هذا فاسد ؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ، فإن القياس على الفاسد فاسد ، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه فى زيادة لا والكاف هناك كما بينا فساد زيادة اللام هاهنا ، وكلاهما قول باطل ، ليس له حاصل ، والله أعلم .

(١) من ذلك قول الآخر :

فقلت : أعيراني القدوم لعلنى أخط به قبراً لا يبيض ماجد

٢٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «عَلَيْكَ ، وَدُونَكَ ، وَعِنْدَكَ» في الإفراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو «زَيْدًا عَلَيْكَ ، وَعَمْرًا عِنْدَكَ ، وَبَكْرًا دُونَكَ» . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها : النقل ، والقياس .

أما النقل فقد قال الله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) والتقدير فيه : عليكم كتاب الله : أى الزموا كتاب الله ، فنصب كتاب الله بـ«عليكم» ، فدل على جواز تقديمه . واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة :

يَا أَيُّهَا الْمَانِحُ دُلْوِي دُونَكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
 * يُذْنُونَ خَيْرًا وَيُجَدُّونَكَ *

والتقدير فيه : دونك دلوى ، فدلوى فى موضع نصب بدونك ، فدل على جواز تقديمه .

وأما القياس فقالوا : أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت «عَلَيْكَ زَيْدًا ، أَى الزم زيدا» ، وإذا قلت «عِنْدَكَ عَمْرًا» أى تناول عمرا ، وإذا قلت «دُونَكَ بَكْرًا ، أَى خذ بكرا ، ولو قلت «زَيْدًا الزم» ، وعمرا تناول ، وَبَكْرًا خُذْ» فقدمت المفعول لكان جائزا ، فكذلك مع ما قام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل فى العمل ؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها

مقامه ؛ فينبغي أن لا تقتصر تصرفه ، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وصار هذا كما تقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ها هنا ؛ إذ لو قلنا إنه يقتصر فعملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْهِكُمْ) فليس لهم فيه حجة ؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بعليكم ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاب الله عليكم ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر للدلالة ما تقدم عليه كما قال الشاعر :

مَا إِنِّي يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَىَّ الْمُحْمِلِ

فقوله « طَىَّ المحمل » منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : طوى طىَّ المحمل ، وإنما قدر ولم يظهر لدلائل ما تقدم عليه من قوله « مَا إِنِّي يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ » ، فكذلك ها هنا : قدر هذا الفعل ولم يظهر للدلالة ما تقدم عليه من قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ) فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم ؛ فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقي التقدير فيه : كتبها الله عليكم ، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل كقوله : (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله) فنصب (صنع) على المصدر بفعل مقدر ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر للدلالة ما تقدم عليه

من الكلام ، والتقدير فيه : صَنَعَ صنعاً الله ، وحذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول ، قال الراعي :

دَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الطَّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتِي وَلَمْ يَنْزِلُوا : أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا

فنصب « وجيف » على المصدر بفعل مقدر على ما تقدم ، وأضاف المصدر إلى الفاعل ، وقال ابديد :

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

كأنه قال طلبا المعقب حقه ، ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال « المظلوم » بالرفع حملا للوصف على الموضع ، وإضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من أن يُحصى ، قال الله تعالى : « وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهِ النَّاسَ » فأضاف المصدر إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل ، ونحوه قولهم « ضربني زيدا قائما ، وأكثر شربي السويق ملتوتا » وقال الشاعر :

فَلَا تُسَكِّرْنَا لَوْنِي فَإِنَّ أَخَا كَمَا يَذْكُرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُوَلَّعُ

فأضاف المصدر إلى الضمير في « ذكراه » وهو فاعل ، وقال الآخر :

أَفَنِّي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَنُ الْقَوَائِيزِ أَفْوَاهَ الْأَبَارِقِ

فأضاف المصدر إلى « القوائيز » وهو فاعل فيمن روى « أفواه » منصوبا ، ومن روى « أفواه » بالرفع جملة مضافا إلى المفعول ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جدا .

وأما البيت الذي أنشدوه :

• يا أيها المائح دلوي دونكما •

فلا حجة لهم فيه من وجهين : أحدهما : أن قوله « دلوي » ليس هو في موضع نصب ، وإنما هو في موضع رفع ؛ لأنه خبر مبتدأ مقدر (١) ، والتقدير فيه : هذا دلوي دونكما . والثاني : أنا نسلم أنه في موضع نصب ، ولكنه لا يكون منصوبا بدونك ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنه قال : خذ دلوي دونك ، و« دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر .

وأما قولهم « إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب ، وهو متصرف في نفسه فتصرف عمله ، وأما [هذه] الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب ، وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل ، وهي غير متصرفة في نفسها ؛ فلا ينبغي أن لا يتصرف عملها ؛ فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها ، والله أعلم .

(١) ويجوز أن يكون مبتدأ خبره الجملة من اسم الفعل وفاعله المستتر فيه وجوبا ، لكن المؤلف لا يجيز هذا الوجه ، لأن الإخبار بالجملة الإنشائية لا يصح عنده ، لذلك لم يذكر هذا الوجه

٢٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو « ضربَ ضرباً ، وقامَ قياماً » . وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعقل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول « قَآوَمَ قِوَاماً » فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقوم « قامَ قِيَاماً » فيعقل لا اعتلاله ؛ فلما صح لصحته واعتل لا اعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ، ألا ترى أنك تقول « ضربتُ ضرباً » فتنصب ضرباً بضربت فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيذاً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد ؛ فدل على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع . والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها ، خصوصا على أصلكم ، وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعا لأصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يقصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل (١) وضع له فَعَلَ وَيَفْعَلُ ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنَّ المصدر إنما سُمي مصدراً لصدور الفعل عنه ، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مَصْدَرًا لصدورها عنه » ، لأننا نقول : لا نسلم ، بل سمي مصدراً لأنه مصدر عن الفعل ، كما قالوا : « مَرَّ كَبٌّ فَأَرِهْ ، وَمَشْرَبٌ عَذْبٌ ، أَيْ : مَرَكُوبٌ فَأَرِهْ ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تمسك اسمك بتسميته مصدراً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للعقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ، فلما لم ينعين لهم زمانٌ حدوثة لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة ، فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنه من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما

(١) كذا ، ونرجح أن الأصل « والفعل وضع له - إلخ ،

لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقيل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما يوجد منه أنواع وصُور مختلفة .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدل على ما يدل عليه الضرب ، والضرب لا يدل على ما يدل عليه « ضَرَبَ » وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة ، والفضة لا تدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا : الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجرى على سَنَنِ في القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلف المصدر اختلف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به (١) ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم « أكرم إكراماً » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو « مُكْرِم ، ومُكْرَم » كانا مشفقين منه ، فلما لم يحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدراً ، فإن المصدر هو الموضع الذي يصدر عنه ، ولهذا قيل الموضع الذي تصدر عنه الإبل « مصدر » فلما سمي مصدراً دل على أن الفعل قد صدر [عنه] وهذا دليل لا بأس به في المسألة . وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فسادهم في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لا اعتلاله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحاً نحو « ضَرَبَهُ ضَرْباً » وما أشبه ذلك ، وإنما يأتي معتلاً ما كانت فيه الزيادة « والـ كلام إنما وقع في أصول المصادر ، لا في فروعها .

الثاني : أنا نقول : إنما صح لصحته واعتل لا اعتلاله طلباً للتشاكل

(١) في الأصل « وذات الفعل والمفعول به » وليس بشئ .

وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية ، وصار هذا كما قالوا « يَعِدُّ » والأصل فيه يَوْعِدُ ، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : « أَعِدُّ ، وَنَعِدُّ ، وَتَعِدُّ » والأصل فيها أَوْعِدُ وَنَوْعِدُ وَتَوْعِدُ ، فحذفوا الواو — وإن لم تقع بين ياء وكسرة — حملا على يَعِدُّ ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُّ ، وكذلك قالوا « أكرمُ » والأصل فيه أَكْرِمُ ، فحذفوا إحدى الهمزتين استنقالا لاجتماعهما ، وقالوا « نُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ » والأصل فيها نُؤْكْرِمُ ، وَتُؤْكْرِمُ ، وَيُؤْكْرِمُ كما قال الشاعر :

« فَإِنَّ أَهْلَ لَيْنٍ يُؤْكْرِمَانِ »

فحذفوا الهمزة — وإن لم يجمع فيها همزتان — حملا على أَكْرِمُ ، ليجرى البابُ على سَنَنِ واحد ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أَكْرِمُ ، فكذاك ها هنا .

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذي هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو « يَضْرِبَنَّ » حملا على « ضَرَبَنَّ » وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي ، وكما قال الفراء : إنما بنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لَكُمْ أن تحمّلوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ها هنا .

وأما قولهم « إن الفعل يعمل في المصدر ؛ فيجب أن يكون أصلا » قلنا : كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين : أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء ، فكذاك ها هنا .

والثاني : أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضَرْبًا » أى أوقع ضرباً كقولك « ضَرَبَ زَيْدًا » فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضرباً فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه ، مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال « اضْرِبْ » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يُذكر تأكيذاً للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد » قلنا : وهذا أيضا لا يدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت « جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ » ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ » فإن زيدا الثانى يكون تأكيداً للأول فى هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنا نجد أفعالا ولا مصادر لها » قلنا : خلوتك الأفعال التى ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنهم قالوا « طَيْرٌ عِبَادِيدٌ » أى متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا « طَيْرٌ أَبَابِيلٌ » قال الله تعالى : (وَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ) أى جماعاتٍ فى تفرقة ، وهو جمع لا واحد له فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إبَّولٌ ، وزعم بعضهم أن واحده إبَّيلٌ ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولا وإبيلًا قياساً

وحملًا ، لا استيعمالًا ونقلًا ، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم .
ثم نقول : ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها نحو
« وَلَيْلُهُ ، وَوَيْحُهُ ، وَوَيْهُهُ ، وَوَيْبُهُ ، وَوَيْسُهُ ، وَأَهْلًا ، وَسَهْلًا ، وَمَرْحَبًا ،
وَسَقِيًّا ، وَرَغِيًّا ، وَرَافَةً ، وَتَفَةً ، وَتَعَسًا ، وَتَكْسًا ، وَبُؤْسًا ، وَبُعْدًا ،
وَسُخْفًا ، وَجُوعًا ، وَنُوعًا ، وَجَدْعًا ، وَعَقْرًا ، وَخَيْبَةً ، وَدَفْرًا ، وَتَبًا ، وَبَهْرًا »
قال ابن ميادة :

تَقَادَرَتْ قَوِيُّ إِذْ يَدْبِعُونَ مُنْجَحِي بِجَارِيَةٍ ، بَهْرًا أَلْهُمَّ بَعْدَهَا بَهْرًا
فإن كلها مصادر لم تستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أن ما ذكرتموه من خلو الفعل
عن المصدر يصح أن يكون الدليل لكون الفعل أصلًا فليس بأولى مما
ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أصلًا ؛ فتنحصر المعارضة
فيسقط الاستدلال .

وأما قولهم « إن المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل وضع له (١)
فَعَلَ وَيَفْعَلُ » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر
نحو الضَرْبِ وَالْقَتْلِ ، وما نسميه فعلاً من فعل ويفعل إنما هو إخبار بوقوع
ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته ؛
لأنه لو جاز أن يقال « ضرب زيد » قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة
قولك : أخبرك بما لا تعرف ، وذلك محال ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته
مصدرًا ، قولهم « إن المراد به المفعول ، لا الموضع » كقولهم : مركب فاره
ومشرب عذب ، أي مركوب فاره ومشروب عذب » قلنا : هذا باطل من
وجهين : أحدهما : أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول
(١) كذا ، وانظر (ص ١٤٥)

بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر الموضع لا المفعول ، فوجب حمله عليه . والثاني : أن قولهم « مركب فاره ، ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ، ونسب إليه الفراحة والمذوبة المجاورة ، كما يقال « جَرَى النهر » والنهر لا يجري ، وإنما يجري الماء فيه ، قال الله تعالى : (نَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذي يجري فيها الماء بيننا من المجاورة ، ومنه قولهم « بلد آمن ، ومكان آمن » فأضافوا الأمن إليه مجازاً ؛ لأنه يكون فيه ؛ قال الله تعالى : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا) وقال تعالى : (أَلَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فأضاف المسكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنهم قولهم « ليل نائم » فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتُمَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي الشَّرَى وَنِمْتُ وَمَا لَيْلُ الطَّيِّ بِفَاكِرٍ

أى بمنوم فيه ، ومنه قولهم « يَوْمٌ فَاجِرٌ » فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَلِيلَ نَتَرَى أَثَانِجًا عَلِمْتُ بِأَنَّ الْيَوْمَ أَحْسَسُ فَاجِرٍ

أى مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تُحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم « مركب فاره ، ومشرب عذب » موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراحة والمذوبة المجاورة على ما بيننا .

وقد أفردنا في هذه المسألة جزءاً استوفينا فيه القول ، واستقصينا فيه الكلام والله أعلم .

٢٩ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو « زيد أمامك ، وعمرو وراءك » وما أشبه ذلك . وذهب أبو العباس أحمد ابن يحيى ثعلب من السكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك « أمامك زيد » حل أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوباً على ما كان عليه مع الفعل . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر والتقدير فيه : زيد استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءك . وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر وراءك .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد قائم » وعمرو منطلق « كان قائم في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فإذا قلت « زيد أمامك ، وعمرو وراءك » لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ، ولا وراءك في المعنى هو عمرو ، كما كان قائم في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر

وذلك لأن الأصل في قولك « زيد أمامك ، وعمرو وراءك » : في أمامك وفي ورائك ؛ لأن الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى « في » ، وفي حرف جر ، وحروف الجر لا بد لها من شيء يتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال ، كقولك « عجبت من زيد » ونظرت إلى عمرو » ولو قلت من زيد أو إلى عمرو لم يجوز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به ، فدل على أن التقدير في قولك « زيد أمامك ، وعمرو وراءك » زيد استقر في أمامك وعمرو استقر في ورائك ، ثم حذف الحرف فانصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف ، كما هو مع الحرف .

وأما من ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينصب بتقدير اسم الفاعل — وهو مستقر — قال : لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل (١) ، والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع .

والصحيح عندي هو الأول ، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وإن كان هو الأصل في غير العمل ؛ فلما وجب ها هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل — وهو الفعل — أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل .

(١) لأن تقدير الاسم لا يحوج إلى تقدير آخر ، بخلاف تقدير الفعل فإنه يحوج إلى تقدير آخر ، وما لا يحوج إلى التقدير أصل لما يحوج إليه ، وأيضا لأن الاسم مفرد والفعل جملة مع فاعله ، والمفرد أصل والجملة فرع عليه .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنا وجدنا الظرف يكون صلة للذى نحو
 « رَأَيْتُ الَّذِي أَمَامَكَ ، وَلَّذِي وَرَاءَكَ » وما أشبه ذلك ؛ والصلة
 لا تكون إلا جملة ، فلو كان المقدر اسم الفاعل الذى هو مستقر لكان مفردا ؛
 لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة ، وإنما يكون مفردا ، والمفرد لا يكون
 صلة البتة ، فوجب أن يكون المقدر الفعل الذى هو استقر ؛ لأن الفعل مع الضمير
 يكون جملة ، فدل على ما بيناه .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إن خبر المبتدأ فى المعنى
 هو المبتدأ ، وإذا قلت زيد أمامك وعمرو وراءك فأمامك ليس هو زيد
 ووراءك ليس هو عمرو ، فلما كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على
 الخلاف ، قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف
 كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضا يجب أن يكون منصوبا ؛ لأن
 المبتدأ مخالف للظرف ، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور
 أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعدا ، فكان ينبغى أن يقال
 « زيدا أمامك ، وعمرا وراءك » وما أشبه ذلك ، فلما لم يحز ذلك دل على فساد
 ما ذهبوا إليه .

وأما قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب « إنه ينتصب بفعل محذوف
 غير مقدر إلى آخر ما قرر » ففساد أيضا ؛ وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون
 منصوبا بفعل معدوم من كل وجه لفظا وتقديرا ، والفعل لا يخلو إما أن
 يكون مظهرا موجودا أو مقدرا فى حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرا
 موجودا ولا مقدرا فى حكم الموجود كان معدوما من كل وجه ، والمعدوم
 لا يكون عاملا ، وكما يستحيل فى الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشي

رجل معدوم والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصبُ بماعل معدوم ؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية . والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية ، فكان فاسدا ، والله أعلم .

٣٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم « استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطياشة » . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بـ « الواسطة » . وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولا بس الخشبة ، وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن « ما بعد الواو ينتصب بانتصاب « مع » في نحو « جئتُ معه » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قل « استوى الماء والخشبة » لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في « جاء زيد وعمر » فقد خالف الثانی الأول ، فانتصب على الخلاف ، كما بينا في الظرف نحو « زيد خلفك » وما أشبه ذلك . والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو استوى وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن

ينصب هذا النوع من الأسماء ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قَوِيَ بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه ، كما عدى بالهمزة في نحو « أَخْرَجْتُ زَيْدًا » ، وكما عدى بالتضعيف نحو « خَرَجْتُ الْمَتَاعَ » ، وكما عدى بحرف الجر نحو « خَرَجْتُ بِهِ » إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع « مَعَ » ، خُلِعَتْ عنها دلالة العطف وأُخْلِصَتْ للجمع ، كما أن فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فإذا وقعت في جواب الشرط خلت عنها دلالة العطف وأُخْلِصَتْ للاتباع ، وكذلك همزة الخطاب في « هَاءُ يَارَجُلُ » ، فإنها إذا ألحقها بالكاف جردتها من الخطاب لأنه يصير بعدها في الكاف ، ونظير ما نحن فيه من كل وجه نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بـ « قَوِيَّة » إلا « فكذلك هاهنا : المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بـ « قَوِيَّة » الواو ، على ما بينا ، وهذا هو المعتمد عند البصريين .

وأما ما ذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل والتقدير ولا بس الخشبة لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو ، وأنه يفتقر في عمله إليها ، فينبغي أن يعمل مع وجودها ، فكيف يجعل ما هو سبب في وجود

العمل سبباً في عدمه ؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضد المقتضى ؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ؛ لأن ما ذهب إليه يفقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفقر إلى تقدير ، وما لا يفقر إلى تقدير أولى مما يفقر إلى تقدير .

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب « مَعَ » فضعيف أيضاً ؛ لأن « مَعَ » ظرف ، والمفعول معه في نحو « استَوَى الماء والخَشَبَة » وجاء البرد والطيَّالِسَة » ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل ؛ فخالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف » قلنا : هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك « ما قام زيد لسن عمرو ، وما مررتُ بزيد لسن بكر » ، وما بعد لسن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ، فإن لسن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها على كل حال ، سواء لزم العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف في الإيجاب عندكم ، فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع « لسن » ، وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله فلأن لا يكون موجباً للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى ، وكذلك أيضاً يبطل بلا في قولك « قام زيد لا عمرو ، ومرتُ بزيد لا عمرو ، وما بعد لا » ، يخالف ما قبلها كل سن ، وليس بمنصوب ، فدل

على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب .

وقولهم « إن الفعل المتقدم لازم ؛ فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه » قلنا : إلا أنه تعدى بـ «تقوية الواو» ؛ فخرج عن كونه لازما على ما بينا ، فلا نعيده . هاهنا ، والله أعلم .

٣١ - مسأله

ذهب السكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر (١) ، نحو « رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ » ويجوز مع المضمَر ، نحو « رَاكِبًا جِئْتُ » . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمَر .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمَر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت « رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ » كان في « رَاكِبًا » ضميرُ زَيْدٍ ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمَر على المظهر لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو « رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ » للنقل والقياس : أما النقل فنقولهم في المثل « شَتَّى تَوُوبُ الْحَلَمَةِ » ، فشَتَّى : حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ؛ فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف ، وإذا كان العامل متصرفا

(١) يريد إذا كان صاحب الحال الذي هو فاعل الفعل مثلا اسما ظاهرا

وجب أن يكون عمله متصرفاً ، وإذا كان عمله متصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم « عمرأ ضَرَبَ زَيْدٌ » ، فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : قولهم « إنما لم يجوز تقديم الحال لأنه يؤدي إلى تقديم المضمَر على المظهر » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير ، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم ، قل الله تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فالضمير في (نفسه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخراً في اللفظ ، إلا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقديم ، قال زهير :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَانِيَةٍ هَرِمًا يَبْقَى السَّمَاحَةُ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا

فلما في « عِلَانِيَةٍ » ، تعود إلى « هَرِم » ، لأنه في تقدير التقديم ؛ لأن التقدير من يلقى يوماً هَرِمًا على علانيته ، فلما كان « هَرِمًا » في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزاً . ومن كلامهم « في أَكْفَانِهِ لُفَّ المَيِّتُ مِنْهُ » ، ومن أمثالهم « فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحُكْمُ » ، وتزعم العرب أن أرنبا وجدت ثمرة فاقتلسها ثعلب منها ، فاخيمها إلى ضَبٍّ ، فقال الأرنب : يَا أَبَا الْحُسَيْلِ ، قال الضَّبُّ : سَمِعَ دَعْوَتَهَا ، قالت : أَتَيْتُكَ لَتَحْكُمَ بَيْنَنَا ، قال : عَادِلًا حَكَمْتُمَا ، قالت : فَأَخْرَجَ إِلَيْنَا ، قال : فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحُكْمُ ، فالضمير في « بَيْتِهِ » يعود إلى الحكم ، وقد تقدم عليه .

وهذا كثير في كلامهم ، وقد بينا ذلك مستقصى في جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بما يُفنى عن الإعادة ها هنا ، والله أعلم .

٣٢ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد ، أو كان وصفاً لحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا النقل والقياس .

أما النقل فقد قال الله الله : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فحصرت فعل ماض ، وهو في موضع الحال ، وتقديره : حصرة صدورهم . والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم . [و] قال أبو صخر الهذلي :

وَإِنِّي أَتَمَرُونِي لِذِكْرِكَ نَفْصَةً * كَمَا أُنْقَمَضُ الْعَصْفُورُ بَدَلَهُ الْفَطْرُ (١)

فبلا : فعل ماض ، وهو موضع الحال ، فدل على جوازه

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للفكرة نحو « مَرَرْتُ

(١) رواه أكثر النحاة * وإني لتعروني لذكراك هزة *

بِرَجُلٍ قَاعِدٍ ، وَغَلَامٍ قَائِمٍ « جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ
بِالرَّجُلِ قَاعِدًا ، وَبِالْغَلَامِ قَائِمًا » والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة
للمسكرة نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَعَدَ ، وَغَلَامٍ قَامَ » فينبغي أن يجوز أن يقع
حالا للمعرفة نحو « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَعَدَ ، وَبِالْغَلَامِ قَامَ » وما أشبه ذلك .

والذي يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام
الفعل المستقبل ، كما قال تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) أى : يقول ،
وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا وذلك
لوجهين : أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي أن لا يقوم
مقامه . والوجه الثاني : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح
أن يقال فيه « الْآنَ » أو « السَّاعَةَ » نحو « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ يَضْرِبُ ،
وَنَظَرْتُ إِلَى عَمْرٍو يَسْكَبُ » لأنه يحسن أن يقترب به الآن أو الساعة ،
وهذا لا يصلح في الماضي ، فينبغي أن لا يكون حالا ؛ ولهذا لم يجز أن
يقال « مَا زَالَ زَيْدٌ قَامَ ، وَلَيْسَ زَيْدٌ قَامَ » لأن « مَا زَالَ ، وَلَيْسَ » يطلبان
الحال ، و « قَامَ » فعل ماض ؛ فلو جاز أن يقع حالا لوجب أن يكون هذا
جائزا ، فلما لم يجز دل على أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا ، وكذلك
لو قلت « زَيْدٌ خَلَّفَكَ قَامَ » لم يجز أن يحمل « قَامَ » في موضع الحال لما بينا ،
ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضي « قَدْ » حيث يجوز أن يكون حالا نحو
« مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَدْ قَامَ » وذلك لأن « قَدْ » تقرب الماضي من الحال ، فجاز أن

يقع معها حالا ، ولهذا يجوز أن يقرن به الآن أو الساعة فيقال « قَدْ قَامَ الآن ،
أو الساعة » فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (أوجاءكم
حصرت صدورهم) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه : الوجه الأول :
أن تكون صفة اقوم الجرور في أول الآية ، وهو قوله تعالى : (إلا الذين يصلون
إلى قوم) . والوجه الثاني : أن تكون صفة اقوم مقدر ويكون التقدير فيه :
أوجاءكم قوما حصرت صدورهم ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز
أن يقع حالا بالإجماع . والوجه الثالث : أن يكون خبرا بعد خبر ، كأنه قال :
أوجاءكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم . والوجه الرابع : أن يكون
محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضَيَّقَ الله صدورهم ، كما يقال :
جاءني فلان وسع الله رزقه ، وأحسن إلى غفر الله له ، وسرق قطع الله يده ،
وما أشبه ذلك ، فالانظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء ، وهذا كثير في
كلامهم ، قال الشاعر :

أَلَا يَا سَيِّئَاتِ الدَّحَائِلِ بِالضَّحَى عَلَيْنَا كُنْ مِنْ بَيْنِ السَّيِّئَاتِ سَلَامٌ
وَلَا زَالَ مِنْهُنَّ لَرَّيْعٍ إِذَا جَرَى عَلَيْنَا كُنْ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامٌ

فأني بالفعل الماضي ومعناه الدعاء ؛ وقال قيس بن ذريح :

أَلَا يَا غُرَابَ الْبَيْنِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً فَوَيْحَكَ خَبْرِي بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ
أَيُّ الْبَيْنِ مِنْ لُبِّي فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا فَلَا زَالَ عَظْمٌ مِنْ جَنَاحِكَ يُفْضَخُ
وَلَا زِلَّةٌ مِنْ عَذْبِ الْمِيَاهِ مُتَفَرِّا وَوَكْرَكَ مَهْدُومٌ وَبَيْضُكَ مُشْدَخُ

وَلَا زَالَ رَأَيْمٌ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ فَلَا أَنْتَ فِي أَمْنٍ وَلَا أَنْتَ تُفْرِخُ
وَأَبْصَرْتُ قَبْلَ الْمَوْتِ لِحَاكَ مُنْضَجًا هَلَى حَرٌّ جَهَنَّمَ النَّارُ يُشَوِّى وَيُطْبِخُ
وقال معن بن جوهر السكندري :

إِنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّي فَلَا عَنِّي صَدِيقِي وَشَلَّتْ مِنْ يَدَيَّ الْأَنَامِلُ
وَكَفَفْتُ وَخَدِي مُنْذِرًا فِي رِدَائِهِ وَصَادَفَ حَوْطًا مِنْ أَعَادِي قَاتِلُ
فأتى بالفعل الماضي في هذه المواضع ومعناه الدعاء ، فكذلك قوله تعالى :
(حَصِرْتَ صَدُورُهُمْ) لفظة لفظ الماضي ومعناه الدعاء ، ومعناه من الله تعالى
إيجاب ذلك عليهم

وأما قول الشاعر :

* كَمَا أَنْتَفَضَ الْمُضْفُورُ بَدَلَهُ الْقَطَرُ *

فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذف لضرورة الشعر ،
فلما كانت « قد » مقدرة تنزات منزلة المفعول بها ، ولا خلاف أنه إذا كان مع
الفعل الماضي « قد » فإنه يجوز أن يقع حالا .

وأما قولهم « إنه يصاح أن يكون صفة للنسكرة ، فصاح أن يقع حالا نحو
قَاعِدٍ وَقَائِمٍ » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالا لأنه
اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحل ، بخلاف الفعل الماضي فإنه لا يراد به
الحال ، فلم يجوز أن يقع حالا .

وأما قولهم « إنه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل ، وإذا جاز أن
يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال » قلنا : هذا لا يستقيم ،
وذلك لأن الماضي إنما يقوم مقام المستقبل في بعض المواضع على خلاف

الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى : (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم) فلا يجوز فيما عداه ؛ لأننا بقينا فيه على الأصل ، كما أنه يجوز أن يقع الماضي في بعض المواضع حالا لدليل يدل عليه ، وذلك إذا دخلت عليه « قد » أو كان وصفاً لحذرف ، ولم يحز فيما عداه ؛ لأننا بقينا فيه على الأصل . على أنا نقول : ليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماضي مقام المستقبل ينبغي أن يقام مقام الحال ؛ لأن المستقبل فعل كما أن الماضي فعل ، فجنس الفعلية مشتمل عليهما ، وأما الحال فهي اسم ؛ وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقام الاسم ، والله أعلم .

٣٣ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ ، وذلك نحو قولك « في الدار زبد قائماً فيها » . وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب . وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن النصب واجب النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) فقوله تعالى (خالدين) منصوب بالحال ، ولا يجوز غيره . وقال

تعالى : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القراء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يروا عن أحدٍ منهما أنه قرأ في واحدة منهما بالرفع .

وأما القياس فقالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا النصب ، وذلك لأن الفائدة في الظرف الثاني في قولك « في الدارِ زيد قائماً فيها » إنما تحصل إذا حملناه على النصب ، لا إذا حملناه على الرفع ، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ ويكون الثاني ظرفاً للحال ، ويكون الصلة اقنأم منقطعاً عما قبله ، فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يبلغ منه شيء ، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع قلنا « في الدارِ زيد قائمٌ فيها » فإنه تبطل فائدته في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة ، وحل الكلام على ما فيه فائد أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا كرر ؛ لأن قصارى ما نقدر أن يكون مانعاً تكرر الظرف لأن « في » الأولى تفيد ما تفيد الثانية ، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً ؛ لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيد الثانية إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد ، والتوكيد شائع في كلام العرب مستعمل في لغتهم ، وهذا لا خلاف فيه ، وصار هذا كقولهم « فيك زيد راغب فيك » ولا شك أن « فيك » الأولى تفيد ما تفيد الثانية ، ومع هذا لم يمنع صحة المسألة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وأما

الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها) وقوله تعالى: (فكان عاقبتهم ما هم بها في النار خالدين فيها) فلا حجة لهم في هاتين الآيتين؛ إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب، ونحن نقول به.

وقولهم «إنه لم يرو عن أحد من القراء بالرفع فوجب أنه لا يجوز» قلنا: لا نسلم، فإنه قد روى عن الأعمش أنه قرأ «خالدون فيها» بالرفع، على أن هذا الاستدلال فاسد، وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً. ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل «ما» في المبتدأ والخبر نحو «ما زيد قائم»، وما عمرو ذاهب «لما فيما ليس بمشهور، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة؟ فكذلك ها هنا.

وأما قولهم «إننا لو حملناه على الرفع لأدى ذلك إلى أن تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة» قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيد الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره فيقولون «لغيتُ زيدا زيدا»، وضربت عمراً عمراً» فيكون التكرار تأكيداً للأول؛ وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة، وقد قال الله تعالى: (وهم بالآخرة هم كافرين) فهم الثانية تكرير للتوكيد، والتقدير: وهم بالآخرة كافرون، في أحد الوجهين، ومع هذا فلا يقال إنه لا يجوز، فكذلك ها هنا، ومن

تدبر سورة (الرحمن) و (قل يا أيها الكافرون) علم قطعاً أن التكرير للتوكيد لا ينكر في كلامهم ؛ لما فيه من الفائدة ، وكثرة ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب وشهرته في استعمالهم تغني عن الإسهاب والتطويل بالشواهد ؛ إذ كان ذلك أكثر من أن يحصى وأشهر من أن يظهر ، والله أعلم .

٣٤ - مسألة

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو « قام القوم إلا زيدا » اذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » ، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين — وهو المشهور من مذهبهم — إلى أن « إلا » مركبة من إن ولا ، ثم خففت إن وأدغمت في لا ، فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا ، وحكى عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكى عنه أيضاً أنه قال : ينصب المستثنى لأنه مشبه بالفعل . وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بقوسط إلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « إلا » هي العامل وذلك لأن إقامت مقام استثنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « قام القوم إلا زيدا » كان المعنى فيه استثنى زيداً ، ولو قلت « استثنى زيدا » لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه .

والذى يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملا في المستثنى النصب أنه فعل لازم ، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء ؛ فدل على أن العامل هو « إلا » على ما بينا .

والذى يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملا قولهم « القومُ إخوانُك إلا زيدا » فينصبون زيدا ، وليس هاهنا فعل البتة ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما الفراء فتمسك بأن قل : إنما قلنا إنه منصوب بإلا لأن الأصل فيها إن ولا ؛ فزيد : اسم إن ، ولا : كغفث من الخبر ؛ لأن التأويل : إن زيدا لم يقم ، ثم خففت إن وأدغمت في لا وركبت معها فصارتا حرفا واحدا ، كما ركبت لو مع لا وجهه لا حرفا واحدا ؛ فلما ركبوا إن مع لا أعمالوها عملين : عمل إن فنصبوها بها في الإيجاب ، وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي ، وصارت بمنزلة حتى ، فإنها لما شابهت حرفين إلى الواو أجروها في العمل مجراها ، فخفضوا بها بتأويل إلى ، وجهه لولها كالواو في العطف ؛ لأن الفعل يحسن بـمـدها كما يحسن بـمـد الواو ، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زَيْدٍ » أى حتى انتهيت إلى زيد ، و « ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زَيْداً » أى حتى ضربت زيدا ، فكذلك هاهنا : إلا لما ركبت من حرفين أجريت في العمل مجراها على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلا لازما في الأصل إلا أنه قوى بإلا فتمسك به إلى المستثنى كما تمسك الفعل بحرف الجر ، إلا أن « إلا » لا تعمل وإن كانت معندية كما يعمل حرف الجر ؛ لأن « إلا » حرف يدخل على الاسم والفعل

المضارع ، نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا يَقُومُ ، وَمَا عَمْرُو إِلَّا يَذْهَبُ » وإن لم يحز دخوله على الفعل الماضي نحو « مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ ، وَمَا عَمْرُو إِلَّا ذَهَبَ » والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما ، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية ، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يُعَدِّيَانِ وليسا عاملين ، ونظير ما نحن فيه نصبُهُمُ الاسمَ في باب المفعول معه نحو « اسقوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطيلالسة » فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم بقوة الواو فإنها قَوَّتِ الفعلَ فأوصلته إلى الاسم فنصبه ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن إلاماً قامت مقامَ أَسْتَشْنَى فينبغي أن تعمل عمله » قلنا : الجواب عن هذا من خمسة أوجه :

الوجه الأول : أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف ؛ وإعمال معاني الحروف لا يجوز ، ألا ترى أنك نقول « مَا زَيْدٌ قَاتِمًا » فيكون صحيحاً فلو قلت « مَا زَيْدًا قَاتِمًا ، هلى معنى نفيت زيدا قاتماً لكان فاسداً ؛ فكذلك هاهنا ، وإنما لم يحز إعمال معاني الحروف لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار ؛ فإذا أعمات معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال ، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار .

والوجه الثانى : أنه لو كان العامل « إِلَّا » بمعنى أَسْتَشْنَى لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب ، ولا خلاف في جواز الرفع والجرف في النفي نحو « ما جاءني أحدٌ إلا زَيْدٌ » ، وما مررت بأحدٍ إلا زَيْدٌ ، فدل على أنها ليست هي العاملة بمعنى أَسْتَشْنَى .

والوجه الثالث : أنه يبطل بقولك « قام القوم غير زيد » فإن غير

منصوب ، ولا يخلو : إما أن يكون منصوباً بتقدير إلا ، وإما أن يكون منصوباً بنفسه ، وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله ؛ بطل أن يقال « إنه منصوب بتقدير إلا » لأننا لو قدرنا إلا لفسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد ، وبطل أيضاً أن يقال « إنه يعمل في نفسه » فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم ، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأن « غير » موضوعة على الإيهام ، ألا ترى أنك إذا قلت « مَرَّت بِرَجُلٍ غَيْرِكَ » كان كل مَنْ جاوز الخطاب داخلاً تحت « غير » فلما كان فيه هذا الإيهام المفترط أشبه الظروف المبهمة ، نحو خلف وأمام ووراء وقُدَّام ، وما أشبه ذلك ، وكما أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة .

والوجه الرابع : أنا نقول لماذا قدرتم استثنى زيدا فنصبتم ؟ وهلاً قدرتم امتنع فرفعت ! كما روى عن أبي على الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب ، فقال له أبو على : انتصب لأن التقدير استثنى زيدا ، فقال له عضد الدولة : وهلاً قدرت امتنع فرفعت زيدا ، فقال له أبو على : هذا الجواب الذي ذكرت لك مَيدَانِي (١) ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس : أنا إذا عملنا « إلا » بمعنى استثنى كان الكلام جملتين ، وإذا عملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أدنى من جعله جملتين من غير فائدة .

وأما قولهم « إن الفعل المتقدم لازم فلا يجوز أن يكون عاملاً » قلنا :

(١) يريد أنه جواب سريع لم يلتزم فيه الاطراد والانعكاس

هذا الفعل وإن كان لازماً إلا أنه تعدى بـ «إلا» على ما بينا .

وأما قولهم « والذي يدل على أن الفعل ليس عاملاً قولهم القومُ إخوانُكَ إلا زيداً ؛ فينصبون زيدا ، وليس ها هنا فعل ناصب » قلنا : الناصب له ما في إخوانك من معنى الفعل ؛ لأن التقدير فيه : القوم يصادقونك إلا زيدا ؛ فإذا قوت الفعل المقدر فأوصلته إلى زيد فنصبه .

وأما قول الفراء « إن الأصل فيها إن ولا ثم خففت إن » وركبت مع لا « فجرد دعوى يفقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ؛ لأن إن النقيصة إذا خففت بطل عملها ، خصوصاً على مذهبكم ، وأما تشبيهها بلولا فجأة عليه ؛ لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين ركب أحدهما مع الآخر ؛ فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد ، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه في حالة الإفراد ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وهو لا يقول في د إلا ، كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باقٍ على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب . وأما تشبيهها بما بحثي فبعيد ؛ لأن د حتى ، حرف واحد وليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين ، وإنما هو حرف واحد يتأول تأويل حرفين في حالين مختلفين : فإن ذهبَ به مذهبَ حرف الجر لم يقوم فيه غيره ، وإن ذهبَ به مذهبَ حرف العطف لم يقوم فيه غيره ، بخلاف

«إلا» فإن إلا عنده مركبة من إن ولا ، وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم «مَا قَالَ إِلَّا لَهُ» فإن «لَهُ» لا شيء قبله يعطف عليه ، وليس فى الكلام منصوب فتكون «إلا» عاملة فيه ؛ فدل على فساد ما ذهب إليه .

وأما قول السكّاني «إنا نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أن زيدا لم يَقُمْ» قلنا : لا يخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل ، أو أن ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم «قَامَ زَيْدٌ لَا تَعْمُرُو» وإن أراد أن أن هي المرجبة للنصب كان اسمها وخبرها فى تقدير اسم ، فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف . وقد زعم بعض النحويين أن قول السكّاني تقدير لمعنى الكلام لا عامله ، وإلا فتقوله يرجع إلى قول البصريين .

وأما ما حكى عنه من أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول فهو أيضا قريب من قول البصريين ، لأنه لا عامل ها هنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم على ما بينا . والله أعلم .

٣٥ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن «إلا» تكون بمعنى الواو . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لحجيته كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْهِمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) أى ولا الذين ظلموا ، يعنى والذين ظلموا لا يكون لهم أيضاً حجة ، ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ : (إلى الذين ظلموا) مخففاً يعنى مع الذين ظلموا منهم كما قال تعالى : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) أى مع المرافق ومع الكعبين ، وكما قال تعالى : (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) أى مع الله ، وكما قال تعالى : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَنْصَارِكُمْ) أى مع أموالكم ، وكقولهم فى المثل : « الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبِلٌ » أى مع الدود ، وكقول ابن مفرغ :

شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوَابِقِ فِيهِمْ
فِي وُجُوهِهِ إِلَى الْأَمَامِ الْجَمَادِ
أى مع اللام . وقال ذو الرمة :

* بَهَا كُلُّ خَوَّارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ *

أى مع كل صعلة ، وقال تعالى : (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) أى ومن ظلم لا يحب أيضاً الجهر بالسوء منه ، إلى غير ذلك من المواضع . ثم قال الشاعر :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

أى والفرقدان . والشواهد على هذا فى أشعارهم كثيرة جداً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إلا » لا تكون

بمعنى الواو أن إلا للاستثناء ، والاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول ،
والواو للجمع ، والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول ؛ ولا يكون أحدهما
بمعنى الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (إلا
الذين ظلموا منهم فلا تخشوم واخشونى) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « إلا » هاهنا
استثناء منقطع ، والمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة ، والاستثناء
المنقطع كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ما لهم به
من علم إلا اتباع الظن) معناه لكن يتبعون الظن ، وقال تعالى : (وما لأحد
عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى) معناه لكن يبتغى وجه
ربه الأعلى ، وقال تعالى : (ثم رددناه بأسـاً فل سافلين إلا الذين آمنوا
وعملوا الصالحات) معناه لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر ،
ثم قال الفايضة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسَانِيهَا أَغَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْبِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَا يَأِيَّ مَا أَبْيَنُهَا وَالذُّؤَى كَالْخَوْضِ بِالْمُظْلُومَةِ الْجَلْدِ

وقال آخر :

وَبَلَدٌ لَا يَسَ بِهِمْ أَنْ يَسُ إِلَّا الْيَعَا فِيرُ وَإِلَّا الْيَسُ

وعلى ذلك أيضاً يحمل ما احتجوا به من قوله تعالى : (لا يحب الله الجهر
بالسوء من القول إلا من ظلم) فإن معناه لكن المظلوم يجهر بالسوء لما
يلحقه من الظلم ؛ فيكون فى ذلك أعذر لمن يبدأ بالظلم . وعلى ذلك أيضاً
يحمل قول الشاعر :

وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا للفرقدان

أراد لـكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان ، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء ، ويحتمل أن تكون « إلا » في معنى غير ، ولذلك ارتفع ما بعدها ، والمعنى كل أخ غير الفرقدان مفارقة أخوه ، كما قال تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) أى لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولهذا كان ما بعدها مرفوعاً ، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل ؛ لأن البدل في الإثبات غير جائز ؛ لأن البدل بوجوب إسقاط الأول ، ولا يجوز أن تكون (آلهة) في حكم الساقط ؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : لو كان فيهما إلا الله ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لا تقول « جاءني إلا زيد » ؛ لأن الغرض في « إلا » إذا جاءت قبل تمام الكلام أن تثبت بها ما نفيته نحو « ما جاءني إلا زيد » وليس في قوله (لو كان) نفي فيفتقر إلى إثبات ، ولو جاز أن يقال « جاءني إلا زيد » على إسقاط إلا مثلاً حتى كأنه قيل جاءني زيد و « إلا » مزبد لاستحالة ذلك في الآية لأنه كان يصير قولك « لو كان فيهما إلا الله » بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدنا ، وذلك مستحيل .

وأما قراءة من قرأ : (إلى الذين ظلموا منهم) بالتخفيف فإن صحت وسلم لكم ما ادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه أيضاً حجة تدل على أن « إلا » تكون بمعنى الواو ؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرت هـذا في القراءات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيراً جداً ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى

مع ، وقراءة من قرأ « إلا » بالتشديد بمعنى لكن ، على ما بينا . والله أعلم .

٣٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ، نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » نص عليه الكسائي ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدماً ، قال الشاعر :

خَلَا أَنْ الْعِيقَاقِ مِنَ الْمَطَايَا * حَسِبِينَ بِهِ فَهَنْ إِلَيْهِ شُرُسُ (١)
وقال الآخر :

وَبَلَدَةُ آيَسَ بِهَا طُورِي * وَلَا خَلَا الْجَنُّ بِهَا إِنْسِي

قالوا : ولا يجوز أن يقال « أن الاستثناء يضارع البديل بدليل قولهم : ما قام أحد إلا زبداً ؛ وإلا زيد ، والمعنى واحد ، فلما جاز البديل لم يحز تقديمه كما لا يجوز تقديم البديل على المبدل منه » لأننا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البديل على المبدل منه ، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم ، قل السمكيت :

فَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً * وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ

فقدم المستثنى على المستثنى منه . وقال الآخر :

(١) هذه رواية أبي عبيدة ، ورواه الجوهري ، أحسن به ، ومثله في الاستشهاد قول الآخر :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعْدَ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

النَّاسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا * إِلَّا الشُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزُرُّ

فقدّم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير في كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وذلك لا يجوز ؛ لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءني أحد — إلا زيد ، وإلا زيدا » والمعنى واحد ، فلما جرى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه ، وما ذكره على هذا فنذكر فسادَه في الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمُطَايَا *

فنقول : لا نسلم ها هنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام ، فإن هذا الشعر لأبي زبيد ، وقبل هذا :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَتْ مِنْهُمْ * قَرِيبًا مَا يَحْسُ لَهُ حَسِيسُ

خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمُطَايَا * حَسِينَ بِهِ فَهْنٌ إِلَيْهِ شَوْسُ

وأما قول الآخر :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِي * وَلَا خَلَا الْجِنُّ بِهَا إِنْسِي

فتقديره : وبلدة ليس بها طورى ولا إنسى خلا الجن ، فحذف إنسياً ، فأضمر
المستثنى منه ، وما أظهره تفسير لما أضمره ، وقيل : تقديره ولا بها إنسى خلا
الجن فـ « بها » مقدرة بعد « لا » وتقديم الاستثناء فيه للضرورة ، فلا يكون فيه
حجة ، والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه قد ضارع البدل .

قولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أنه لا يجوز تقديمه على المستثنى
منه ، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن المستثنى
لما تجاذبه شبهان أحدهما كونه مفعولاً والآخر كونه بدلاً جعلت له منزلة
مقوسطة ، فجاز تقديمه على المستثنى منه ، ولم يجوز تقديمه على الفعل الذى
ينصبه ، عملاً بـ « كلا الشبهين » ، على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم
فيقول : ما جاءنى إلا زيدٌ أحدٌ ، ويرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه ؛
لأن هذا التقديم التقدير به التأخير ، وإن كانت اللغة الفصيحة المأيلة النصب .
والله أعلم .

٣٨- مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « حاشي » في الاستثناء فعلٌ ماضٍ ، وذهب
بعضهم إلى أنه استعمل استعمال الأدوات ، وذهب البصريون إلى أنه حرف
جر ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلاً ويكون حرفاً .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعلٌ أنه يتصرف ،
والدليل على أنه يتصرف قول النابغة :

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَمَا أَحَاشَى مِنْ الْأَفْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
 وإذا كان متصرفا فيجب أن يكون فعلا ؛ لأن النصرف من خصائص الأفعال
 ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به ،
 قال الله تعالى : (حَاشَ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا) وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل ،
 لا بالحرف ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله
 في الكلام .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف ، والحذف
 إنما يكون في الفعل ، لا الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا في حَاشَى اللَّهِ : حَاشَ اللَّهُ ،
 ولهذا قرأ أكثر القراء (حَاشَ لِلَّهِ) بإسقاط الألف ، وكذلك هو مكتوب في
 المصاحف ، فدل على أنه فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف
 أنه لا يجوز دخول « ما » عليه ، فلا يقال « ما حاشى زيدا » كما يقال « ما خلا
 زيدا ، وما عدا عمرا » ولو كان فعلا كما زعموا لجاز أن يقال « ما حاشى زيدا »
 فلما لم يقولوا ذلك (١) دل على فساد ما ذهبوا إليه ، يدل عليه أن الاسم يأتي بعد
 حاشى مجرورا ، قال الشاعر :

حَاشَى أَيْ تَوْبَكَانَ ؛ إِنْ بِهِ ضَمًّا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّمِّ

فلا يخلو : إما أن يكون هو العامل للجر ، أو عامل مقدر ، بطل أن يقال عامل مقدر
 لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف (٢) فوجب أن يكون هو العامل على ما بيننا .

(١) بلى ، قد قالوا ذلك فأدخلوا « ما » على « حاشا » ومنه قول الشاعر :

فَأَمَّا النَّاسُ مَا حَاشَا قَرِيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

(٢) في الأصل « لا يعمل مع الحرف » وليس بشيء .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : إنه يتصرف ، قلنا : لا نسلم ، وأما قول النابغة :

* وَمَا أَحَاشَى مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ *

فنقول : قوله « أَحَاشَى » مأخوذ من لفظ حاشى ، وليس متصرفاً منه ، كما يقال : بَسَمَلٌ ، وَهَلَالٌ ، وَخَمْدَلٌ ، وَسَبْحَلٌ ، وَحَوَاقٌ ، إذا قال : بسم الله ، ولا إله إلا الله ، والحمد لله ، وسبحان الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وكذلك يقال « لَبَّى » ، إذا قال لبيك ، و« أَفَفَ » ، إذا قال أفة وهو اسم للضجرة ، و« دَعَدَعَ » ، إذا قال لغنمه داع داع ، وهو تصويت بها ، و« بَأْبَأَ الرَّجُلُ بِفُلَانٍ » إذا قال له : بأبى أنت كما قال :

* وَإِنْ تَبَيَّأْنَا وَإِنْ تُفَدِّينُ *

فكما بنيت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تصرف فكذلك هاهنا وأما قولهم : إن لام الجر تتعلق به ، قلنا : لا نسلم ، فإن اللام في قولهم « حاشى الله » زائدة لا تتعلق بشيء ، كقوله تعالى : (لَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) لأن التقدير فيه : يرهبون ربهم ، واللام زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بَرِيٌّ) أى ألم يعلم أن الله ؛ والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، وكقوله تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) أى اقرأ اسم ربك ، وكقوله تعالى : (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) أى ولا تلقوا أيديكم ، وكقوله تعالى : (تَنذَرْتُ بِالْذَّنِّ) أى تنبت الذنن ، ويجوز أن تكون هنا مُعَدِّيَّة ؛ لأنه يقال : نبت وأنبت ، لغتان بمعنى واحدة ، وكقولهم « بحسبك زيد » أى حسبك وكقول الشاعر :

* نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ *

أى نرجو الفرج ، والباء زائدة لا تتعلق بشيء ، فكذلك هاهنا .

وأما قوله تعالى : (وَقُلْنَ حَاشَ لِلّٰهِ) فليس لهم فيه حجة ، فإن حاشى هاهنا ليس باستثناء ؛ إذ ليس هو موضع استثناء ، وإنما هو كقولك إذا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك « حاشاه » وهذا ليس باستثناء ، وإنما هو بمنزلة قولك « بَعِيداً مِنْهُ » فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « يدخله الحذف والحذف لا يكون في الحرف » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه قد دخله الحذف ؛ فإن الأصل عند بعضهم في حاشى حاش بغير ألف ، وإنما زيدت فيه الألف . وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة من قرأ : (حَاشَ لِلّٰهِ) ثم نقول : إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء ، وقال : العرب لا تقول « حَاشَ لَكَ » ولا « حَاشَكَ » وإنما تقول « حاشى لك ، وحاشاك » وكان يقرؤها (حاشى لِلّٰهِ) بالألف في الوصل ، ويقف بغير ألف في الوقف متابعة المصحف ؛ لأن الكتابة على الوقف لا على الوصل ، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفى — وكان من المؤثوق بهم في العربية — : العرب كلها تقول « حاشى لِلّٰهِ » بالألف ، وهذه حجة لأبى عمرو .

والوجه الثانى : أنا نسلم أن الأصل فيه حاشى بالألف ، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ، وقولهم « إن الحرف لا يدخله الحذف » قلنا : لا نسلم ، بل الحرف يدخله الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا فى رُبٍّ : رُبٍّ ، بالتخفيف ، وقد قرئ به ، قال الله تعالى : (رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) ثم قال الشاعر :

أَزْهَبُ إِنْ يَشِبُّ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لِحَبِّ لَعْنَتٍ هَيْضَلٍ

وقال الآخر :

أَلَمْ تَعْلَمْ يَارَبُّ أَنْ رُبَّ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا أَوْ أَجَابَهَا

وفي رب أربع لغات : ضم الراء ، وفتحها ، مع تشديد الباء وتخفيفها ، نحو : رُبَّ ، ورُبَّ ، ورُبَّ ، ورَبَّ . وكذلك حكيم عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعَلُ : « سَوَّ أفعَلُ » بحذف الفاء ، وحكاة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في أماليه ، وحكي ابن خالويه فيها أيضا « سَفَّ أفعَلُ » بحذف الواو ، وزعمتم أيضا أن الأصل في سَافَعَلُ : سوف أفعَلُ ، فحذفت الواو والفاء معا ، وسوف حرف ، وإذا جوزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد ؟ فدل على فساد ما ذكرتموه ، والله أعلم .

٣٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « غير » يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه « إلا » سواء أضيفت إلى متمكن (١) أو غير متمكن ، وذلك نحو قولهم : ما نفعني غير قيام زيد ، وما نفعني غير أن قام زيد . وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قلوا : إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن « غير » هنا قامت (١) المراد بالمتمكن المبنى وبغيره العرب .

مقام «إلا» وإلا حرف استثناء ، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن كقولك : ما نفعني غير قيامك ، أو غير متمكن كما قال :

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن ، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن ، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوز في المضاف البناء ، قال الله تعالى : (وَهُمْ مِنْ فِرْعَوْنَ يَوْمَ مَثَرُ أَمْوَالِهِمْ) فيني «يَوْمَ» في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح ، وهي قراءة نافع وأبي جعفر ؛ لأنه أضيف إلى «إذ» وهو اسم غير متمكن ، وقال الشاعر :

رَدَدْنَا إِسْتِثْنَاءَ الرَّسُولِ ، وَلَا أَرَى كَيَوْمَئِذٍ شَيْئًا تَرُدُّ رَسَائِلُهُ

فكذلك ها هنا ، وسبب هذا يستقصى في الجواب إن شاء الله تعالى ، وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تجوز في المضاف البناء فقلنا : إنه باق على أصله في الإعراب ، فكذلك ها هنا ، وسنبين هذا مستقصى في الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنها في معنى إلا فينبغي أن تبنى» قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال «زيد مثل عمرو» فينبغي على الفتح لقيامه مقام الكاف ؛ لأن قولك «زيد مثل عمرو» في معنى «زيد كعمرو» ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيهوه .

وأما قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حماسة في غصون ذات أوقال
نفقول : لا نسلم أنه بنى لأنه قام مقام « إلا » وإنما بنى « غير » لأنه أضافه إلى
غير متمكن ، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ، ولهذا نظائر كثيرة
من كتّاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم
تنطقون) في قراءة من قرأ (مثل) بالفتح ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن
عامر وأبي جعفر ويعقوب ، وإن كان في موضع رفع ؛ لأنه اسم مبهم مثل غير
أضيف إلى غير متمكن ، وقال تعالى : (ومن خزري يومئذ) فيمن قرأ بالفتح ،
وقال تعالى : (من عذاب يومئذ) فيمن قرأ بالفتح ، وهي قراءة نافع والكسائي
وأبي جعفر ، ثم قال الشاعر :

أزمان من يرد الصنيفة يضطنّع فينّا ، ومن يرد الزهّادة يزهد

فبنى « أزمان » لإضافته إلى « من » وهو غير متمكن ، وقال الآخر :

على حين من تلّبت عليه ذنوبه يجذّ فقهدها وفي المقام تدابر

فبنى « حين » لإضافته إلى « من » . وقال الآخر :

على حين عاتبت المشيب على الصبي وقلت ألما تصح والشيب وازع

وقال الآخر :

على حين أنحنيت وشاب رأبي فأنى فتى دعوت وأنى حين

وقال الآخر :

يمرون بالدفن خفافاً عيابهم ويخرجن من دارين بجز الحقائق

حَتَّى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَذَلَّالًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَذَلَ النَّمَالِ
 وإذا بنى للمضاف في هذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب
 لإضافته إلى غير متمكن دل على أن قوله « غير أن نطقت » مبنى لإضافته إلى
 غير متمكن على ما بينا ، والله أعلم .

٣٩ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « سُوَّى » تكون أسما وتكون ظرفا . وذهب
 البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة « غير »
 ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض ، قال الشاعر :

وَلَا يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا
 فأدخل عليها حرف الخفض ، وقال الآخر :

تَجَانَفُ عَنْ جَوْ أَيْمَامَةٍ نَاقِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَانِكَ
 فأدخل عليها لام الخفض ، فدل على أنها لا تلزم الظرفية . وقال أبو ذؤاد :
 وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعْتَلٌّ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ
 وقال الآخر :

أَكْرَهُ عَلَى السَّكِيمَةِ لَا أَبَالِي أَيْمَانًا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا

فسواها : في موضع خفض بالمعطف على الضمير المخفوض في « فيها »
 والتقدير : أم في سواها .

والذى يدل على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال «أتانى سواؤك»
فرفع ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في
اختيار الكلام إلا ظرفاً ، نحو قولهم «مررتُ بالذى سواك» فوقوعها هنا يدل
على ظرفيتها ، بخلاف غير ، ونحو قولهم «مررتُ برجل سواك» أى مررت
برجل مكانك ، أى : يغنى غناءك ويسد مسدك وقال لبيد :

وَأُبْذِلُ سَوَامَ الْمَالِ إِذَا نَزَّ سِوَاهَا دُهْمًا وَجُونًا

فنصب سواها على الظرف ، ونصب «دُهْمًا» بيان ، كقولك : إن عندك
رجلاً . قال الله تعالى : (إن لدينا أنكلاً) والجون هاهنا : البيض ، وهو
جمع جَوْن ، وهو من الأضداد ، يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما
تستعمل اسماً لكثير ذلك في استعمالهم ، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل
إلا ظرفاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

« إذا جلسوا منا ولا من سوائنا »

وقول الآخر :

« وما قصدت من أهلها لسوائكا »

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية
في ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلك
واستعملوها اسماً بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير ، وليس

شيء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجهها ،
وأما قول الآخر :

• أفيها كان حقي أم سواها •

فليس « سواها » في موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض في « فيها »
وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز ،
وإنما هذا شيء تبذونه على أصولكم في جواز العطف على الضمير المخفوض ،
وسنبين فساد مسقطه في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما ما روه عن بعض العرب أنه قال « أتاني سواؤك » فرواية تفرّد
بها الفراء عن أبي ثروان ، وهي رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة ،
والله أعلم .

٤٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة . وذهب البصريون إلى أنها
مفردة موضوعة للعدد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كم
« ما » زيدت عليها الكاف ؛ لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره
فما وصلته في أوله نحو « هذا » ، وهكذا « وما وصلته في آخره نحو قوله
تعالى : (إِمَّا تُرِيتَنِي مَا يُرْعَدُونَ) » فكذلك ها هنا : زادوا الكاف على
« ما » فصارتا جميعاً كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال في « كم مالك » : كما
مالك ، إلا أنه لما كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف

من آخرها وسكنت ميمها، وكما فعلوا في « لِمَ » فصار « كم مالك » والمعنى: كأي شيء مالك من الأعداد، والدليل على ذلك قولهم « كأيُّ من رجلٍ رأيت » أي: كم من رجل رأيت، ونظير كم « لِمَ » فإن الأصل في لِمَ « ما » زيدت عليها اللام؛ فصارتا جميعا كلمة واحدة، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها، فقالوا: لِمَ فعلت كذا؟ قال الشاعر:

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ اسْتَمْتَنَيْتَنِي . لَهُمُومٌ طَارِقَاتٍ وَذِكْرُ؟

وقال الآخر:

يَا أَسَدِي لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَةً . لَوْ خَافَكَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَرَمَهُ .
فَمَا قَرَّبْتَ لِحْمَهُ وَلَا دَمَهُ .

يعني جرؤ كلب، ويقال: إن بني أسد كانت تأكله، فتعير ذلك، وزيادة السكاف كثيرة، قال الله تعالى: (ليس كمثله شيء) وحكى عن بعض العرب أنه قيل له: كيف تصنعون الأفظ؟ فقال: كمين، وقال الراجز:

لَوَاحِقُ الْأَفْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقِ .

أي: المَقَقُ، وهو الطول.

وأما البصريون فاجتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة.

وأما الجواب عن كلمات السكونيين: أما قولهم « إن الأصل في كم ما زيدت

عليها الكاف « قلنا . لا نسلّم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى .

قولهم « إن العرب قد تصل الحرف فى أوله نحو هذا » فقد قدمنا الجواب عنه فيما سبق (١) .

وأما قولهم « كان الأصل أن يقال فى كم مالك : كما مالك ، إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذف الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك فى لم » قلنا : لا نسلّم أنه يجوز إسكان الميم فى لم فى اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك فى الضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة . قال الشاعر :

* يا أبا الأسود لم أسلمتني *

وكما قال الآخر :

* يا أسدي لم أكلته له *

فسكرن « لم » للضرورة ، تشبيها لها بما يحىء من الحروف على حرفين الثانى منهما ساكن ، فلا يكون فيه حجة . ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن كم كلم لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل فى لم فيقال : كما مالك ، كما يقال : لما فعلت وأن يجوز فيها الفصح مع حذف الألف كما يجوز فى لم فيقال : كم مالك ، كما يجوز لم فعلت ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كمّة ، كما يجوز فى لم هاء الوقف فيقال : له ؛ فلما لم يحز ذلك دل على الفرق بينهما .

وأما قوله تعالى : (ليس كمثله شىء) فلا نسلّم أن الكاف فيه زائدة ؛ لأن (مثله) ها هنا بمعنى هو ، فكأنه قال ليس [كـ] هو شىء ، والمثل يطلق

في كلام العرب ويراد به ذات الشيء ، يقول الرجل منهم : مثلي لا يفعل هذا ،
أى : أنا لا أفعل هذا ، ومثلي لا يقبل من مثلك ، أى : أنا لا أقبل منك ،
قال الشاعر :

يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْرَاكِسَ مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَ

أى : أنا لا أقبل منك . ثم لو قلنا إن الكاف هاهنا زائدة لما امتنع ؛ لأن
دخول الكاف هاهنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى « ليس كمثله شيء » ومعنى
« ليس مثله شيء » واحد . وكذلك الكاف في قوله : كهين ، وقول الراجز :

* لواحق الأقارب فيها كالمق *

بخلاف الكاف في « كم » فإن الكاف في كم ليس دخولها كخروجها ،
بل لو قدرنا حذفها من الكلام لاختل معناها ولم تحصل الفائدة بها ، ألا ترى
أن قولك « ما مأك » لا يفيد ما يفيد قولك « كم مأك » فدل على الفرق
بينهما ، والله أعلم .

٤١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » في الخبر وبين الاسم
بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً ، نحو : كم عندك رجل ، وكم في الدار غلام .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً .
أما الكوفيون فاحجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل
النقل والقياس :

أما الفقل فقد قال الشاعر :

كَمْ بِجُودٍ مُّقْرِفٍ نَالَ الْعُلَىٰ وَشَرِيفٍ بُجْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

خُفِضَ «مُقْرِفٍ» مع الفصل . وقال الآخر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخَمَ الدَّسِيعَةُ مَا جِدَ نَفَاعَ

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد «كم» في الخبر بتقدير «من» لأنك إذا قلت «كم رجل أكرمت» ، وكم امرأة أهنت» كان التقدير فيه : كم من رجل أكرمت ، وكم من امرأة أهنت ؛ بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير ، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه ، فكما ينبغى أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده .

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كـثلاثين ونحوه» لأننا نقول : لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كـثلاثين لكان ينبغى أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، ألا ترى أنك لو قلت «ثلاثون عندك رجلاً» لم يحز ، فكذلك كان ينبغى أن يقولوا هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجر لأن «كم» هي العاملة فيما بعدها الجر ؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلي ما بعده ، وإذا فصل بينهما بالظرف أو حرف جر بطلت الإضافة ؛ لأن الفصل بين الجار والجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام ، فعُدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما ، قال الشاعر :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَىٰ عَدَمِ إِذْ لَا أَكَاذُ مِنَ الْإِفْتِكَارِ أَحْقِلُ

والقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما بنالني منهم نصب « فضلا » فرارا من الفصل بين الجار والمجرور ، وقال الآخر :

تَوْمٌ سَيْنَانَا وَكَمْ دُونَهُ . مِنْ الْأَرْضِ مُخَدَّوْدِبَا غَارُهَا

والقدير : كم محذوب غارها دونه من الأرض ، إلا أنه لما فصل بينهما نصب « محذوبا » ، وإن لم يقصد الاستفهام ؛ لئلا يفصل بين الجار والمجرور ، وإنما عدل عن النصب لأن « كم » تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب ، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور ؛ فإنه ليس له نظير في كلام العرب ؛ فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما ما احتجوا به من قوله :

كم بجودٍ مقرِفٍ نال العلى .

فالكلام عليه وجهين : أحدهما : أن الرواية الصحيحة « مقرِف » بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله « نال العلى » والثاني : أن هذا جاء في الشعر شاذا فلا يكون فيه حجة ، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر .

وأما قولهم « إن خفض الاسم بعدكم بقدير من ، والقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه » قلنا : لا نسلم أن جر الاسم بعدكم بقدير من « بل العامل فيه كم ؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رُب » ؛ فيخفوضون بها الاسم الذي بعدها كَرُب ، والذي يدل على فساد ما ذهبتم إليه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف ، وإنما يجوز أن يعمل حرف الجر مع الحذف في مواضع يسيرة

على خلاف الأصل ، إذا حذف إلى عوض وبدل ، كرب بعد الواو والفاء
وبل ، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف ، وإنما هي
العاملة بطريق النية عن حرف الجر ، لا حرف الجر ، وقد بينا ذلك مستوفى
في موضعه .

وقولهم « إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كـثلاثين ونحوه لكان
ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها
وبين معمولها » قلنا : إنما جاز الفصل بين كم ومميزها جوازا حسنا دون « ثلاثين »
ونحوه لأن كم مُنْعَتٌ بعض ما لثلاثين من التصرف ؛ فجعل هذا عوضا مما منعه ،
ألا ترى أن « ثلاثين » تكون فاعلة لفظا ومعنى كقولك : ذهب ثلاثون ،
وتقع مفعولة في رتبته كقولك : أعطيت ثلاثين ، ولا يكون ذلك في كم ، فلما
مُنْعَتٌ كم بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضرب من التصرف لا يكون
لثلاثين ؛ ليقع التعادل بينهما ، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين ومميزها في
الشعر ، قال الشاعر :

هَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا
يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُوهُ دِيلًا

فصل بين « ثلاثين » وبين مميزها بالجار والمجرور ، وإن كان قليلا لا يقاس
عليه ، والله أعلم .

٤٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة ، نحو خَمْسَةَ عَشَرَ .
 وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم
 في استعمالهم ، قال الشاعر :

كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بَذَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

ولأن النيف اسم مُظَهَّرٌ كثيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده
 كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل
 الاسمان اسما واحدا ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحدُ بعضه إلى بعضٍ
 فكذلك هاهنا .

وبيان هذا أن الاسمين لما ركبا دل على معنى واحد ، والإضافة تبطل ذلك
 للمعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « قبضتُ خمسةَ عَشَرَ » من غير إضافة دل على
 أنك قد قبضت خمسة وعشرة ، وإذا أضفت فقلت « قبضتُ خمسةَ عَشَرَ » دل
 على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة كما لو قلت « قبضت مالَ زيدٍ » فإن
 المال يدخل في القبض دون زيد ، وكذلك « ضربتُ غلامَ عمرو » فإن الضرب
 يكون للغلام دون عمرو ، فلما كانت الإضافة تبطل المعنى المقصود من التركيب
 وجب أن لا تجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قوله :

* بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَبِيقَةٍ *

فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به ، على أنا نقول : إنما صرفه لضرورة الشعر وردّه إلى الجر لأن ثمانى عشرة لما كانا بمنزلة اسم واحد وقد أضيف إليهما بنت في قوله « بنت ثمانى عشرة » رد الإعراب إلى الأصل بإضافة بنت إليهما ، لا بإضافة ثمانى إلى عشرة ، وم إذا صرفوا المبني للضرورة رده إلى الأصل ، قال الشاعر :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وجميع ما يروى من هذا فشاذا لا يقاس عليه .

وأما قولهم : إن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء التي يجوز إضافتها فجاء إضافته كسائر الأسماء المظهرة التي يجوز إضافتها « قلنا : إلا أنه مركب ، والتركيب ينافي الإضافة ؛ لأن التركيب أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا على جهة الإضافة فيدلان على مسمى واحد ، بخلاف الإضافة ؛ فإن المضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر ؛ وإذا كان التركيب ينافي الإضافة كما أن الإضافة تنافي التركيب على ما بيننا وجب أن لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة لاستحالة المعنى ، والله أعلم .

٤٣ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهما : « الخمسة العشر درهما ، والخمسة العشر الدرهم » (١) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال

(١) أى أنهم يجوزون تعريف العدد المركب بتعريف جزءه ، ويجوزون في التمييز التشكيك على الأصل والتعريف لأن التمييز عندهم يجوز أن يكون معرفة

الألف واللام في العشر ، ولا في الدرهم . وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال « الخمسة عشر درهما » بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد صحح عن العرب ما يوافق مذهبنا ، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب ، وإذا صحح ذلك في النقل وجب المصير إليه ، واعتمادهم في هذه المسألة على النقل ؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكِب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف ، وأن يالحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثاني يقتزل منزلة بعض حروفه ، وكذلك عرفت العرب الاسم المركب .

قال ابن احرر :

نَفَقًا فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي وَجُنَّ الْخَازِ بَازٍ بِهِ جُنُونًا

فقال « الخاز باز » فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكرره فيقول « الخاز الباز » ولم يحك ذلك عنهم في شعر ولا في كلام ، والخاز باز هاهنا : أراد به صوت الذباب ، ويقال « جن الذباب » إذا طار وهاج ، وقيل : المراد بالخاز باز نبت كما قال الشاعر :

رَقِيظُهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودًا الصَّلِّ وَالصَّفْصِلَ وَالْيَعْضِيدَا

وَالْخَاذِلِ بَازِ السَّيِّمِ الْمَجُودَا • بِحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا

ويقال « جن النبات » إذا خرج زهره . والخاذل باز أيضاً : دواء فى الهازم ،

قال الشاعر :

يَا خَاذِلَ بَازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا • إِنِّى أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لَارِمَا

والخاذل باز فيما يقال أيضاً : السفسور ، وفى الخاز باز سبع لغات : خاز باز ،

وخاز باز ، وخاز باز ، وخاز باز ، وخاز باز ، وخاز باز — مثل نافقاء —

وخز باز — مثل سرداج — قال الشاعر :

مِثْلُ الْكَلَابِ تَهْرِءُ عِنْدَ دِرَابِهَا • وَرِمَتْ لَهَا زِمُهَا مِنَ الْخِزْبَازِ

وإنما لم يجر دخول الألف واللام على « درهم » لأنه منصوب على التمييز ،

والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الفرض أن

يميز المعداد به من غيره ، وذلك يحصل بالنكرة التى هى الأخف ، فكانت

أولى من المعرفة التى هى الأثقل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما حكوه عن العرب فلا حجة

لهم فيه لقلته فى الاستعمال وبعده عن القياس : أما قلته فى الاستعمال فظاهر ؛

لأنه إنما جاء شاذاً عن بعض العرب ؛ فلا يعقد به لقلته وشذوذه ، فصار بمنزلة

دخول الألف واللام فى قول الشاعر :

يَقُولُ الْخَلْمَا وَأَبْنَضُ الْعُجْمِ نَاطِقَا • إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحَسَارِ الِيجْدَعِ

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ • وَمِنْ جُجْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الِيتَقَصِّعِ

أراد الذى يتقصع ، فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللام يجوز دخولهما

على الفعل لمحبيته ها هنا لقلته وشذوذه فكذلك أيضاً لا يجوز أن يحتاج بذلك لقلته وشذوذه، وكما قال الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِ وَكَانَتْ صَاحِبِي . مَسْكَانَ مَنْ أَشَقَى عَلَى الرَّكَائِبِ
أراد « أم عمرو » . وكما قال الآخر :

بَعْدَ أُمِّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا . خُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
وكما قال الآخر :

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْبَزِيدِ مُبَارَكًا . شَدِيدًا بِأَغْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ (١)
وكما قال الآخر :

أَمَّا وَدَمَاءُ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا . عَلَى فَنَّةِ الْعُزْمَى وَبِالنَّسْرِ عَفْدَمَا
وَمَا سَبَّحَ الرُّهْبَانُ فِي كُلِّ بَيْعَةٍ . أُبَيْلُ الْأَبْيَلِينَ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَا
لَقَدْ ذَاقَ مِنْهَا عَائِرُ يَوْمٍ لَعْلَعٍ . حُسَامًا إِذَا مَا هَزُّ بِالْكَفِّ صَمَمًا

أراد « وبذسر » بدليل قوله تعالى : (ويعوق ونسرأ) وكما قال الآخر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَافِلًا . وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَقَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد « بذات أوبر » وكما قال الآخر :

وَإِنِّي خُبِسْتُ الْيَوْمَ وَالْأَسِ قَبْلَهُ . بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

أراد « وأمس » ولهذا تركه على جهته الأولى مكسورا ، وكما قال الآخر :

فَإِنَّ الْأَوْلَاءَ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمْ .

أراد « أولاء » فبما أن زيادة الألف واللام في هذه المواضع لا تدل على جواز زيادتها في اختصار الكلام فلا يجوز أن يقال في زيد الزيد وفي عمرو عمرو ؛ لحيثه شاذ ، فكذلك ها هنا ، وأما بعده عن القياس فقد بيناه في دليلنا ، والله أعلم .

٤٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال « ثالث عشر ثلاثة عشر » .
وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال « ثالث عشر ثلاثة عشر » ،
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني — وهو العشر — فذكر العشر مع ثالث لا وجه له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال « ثالث عشر ثلاثة عشر » وقد جاء ذلك عن العرب ، فإذا ساعده النقل والقياس — وهو الأصل — وجب أن يكون جائزاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يمكن أن يبنى منها فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من أحدهما » قلنا : هذا هو الحجة عليكم ، فإنه لما لم يمكن أن يبنى منهما وبني من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر ؛ ليميز ما هو واحد ثلاثة — هو واحد ثلاثة عشر — فأتى باللفظ كله ، والله أعلم .

٤٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعروف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين . وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنى على الضم ، وليس بفاعل ولا مفعول . وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم ، وموضعه للنصب ؛ لأنه مفعول .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ، ووجدناه مفعول المعنى ؛ فلم نحفضه لثلاث يشبهه المضاف ، ولم ننصبه لثلاث يشبه ما لا ينصرف ؛ فرفعناه بغير تنوين ليمكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق ، فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدناه أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالاً من غيره .

وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال « يا زيدا » ، كالفدبة فيكون الاسم بين صوتين مديدين — وهما « يا » في أول الاسم ، والألف في آخره — والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثرت في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو « يا » ، في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره ، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ؛ لأن الألف لما حذفت وهى مرادة معه والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو

مراد معه نحو « جِئْتُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » أَيْ مِنْ قَبْلُ ذَلِكَ وَمِنْ بَعْدُ ذَلِكَ ،
قال الله تعالى : (اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) أَيْ مِنْ قَبْلُ ذَلِكَ وَمِنْ بَعْدُ ذَلِكَ ،
فكذلك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف
إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو وَاقْسِرُونَاهُ » لأننا نقول : نحن
لا نجوز ندبة الجمع الذي على هجاءين ، فلا يجوز عندنا ندبة « قنسون »
بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال « إن هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو
يا عبد عمرو ؛ فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد فكان ينبغي
أن يقال يا عبدُ عمرو بالضم لأن أصله : يا عبدَ عمراه ، لأننا نقول : إنما
لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طوله ، بخلاف المفرد ، فبان الفرق
بينهما . وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل
 محل ألف الندبة في قولك « يا زيدا » والـدال في « يا زيدا » مفتوحة ، فبقيت
الفتحة على ما كانت في « يا عبد عمرو » كما كانت في « يا زيدا » والمضموم
ها هنا بمنزلة المنصوب ، والمنصوب بمنزلة المندوب ، ولا يقال إنه نُصِبَ
بفعل ولا أداة .

قال : والذي يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف
واللام عليه ، والذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع
معه ؛ فلا يجوز أن يقال « يا زيدُ راكبا » والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف
وإن أفرد حملك نعتَه على النصب نحو « يا زيدُ الظريف » كما يحمل نعتَه

على الرفع نحو « يازيدُ الظريفُ » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبني وإن كان يجب في الأصل أن يكون معرباً لأنه أشبهَ كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها . ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبهَ كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً كما أن كاف الخطاب مبنية .

ومنها من تمسك بأن قال : إنما وجب أن يكون مبنياً لأنه وقع موقع اسم الخطاب ؛ لأن الأصل في « يازيد » أن تقول : ياإياك ، أو ياأنت ؛ لأن المنادى لما كان مخاطباً ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال « ياإياك » أو « ياأنت » كما قال الشاعر :

يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُمُعَتَا
حَتَّى أَصْطَبَحْتَ وَأَغْيَبَقْتَ أَقْبَلْتَ مُعْتَادَا لِمَا تَرَ كُنْتَا
* قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَانَتَا *

فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنياً كما أن اسم الخطاب مبني ، وإنما وجب أن يكون مبنياً على الضم لوجهين :

أحدهما : أنه لا يخلو : إما أن يبنى على الفتح ، أو الكسر ، أو الضم ، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف ، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس ، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم .

والوجه الثاني : أنه بنى على الضم فرقا بينهما وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً ، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً ، فبنى على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لأنه لا يدخل المضاف .

وإنما قلنا « إنه في موضع نصب » لأنه مفعول ؛ لأن التقدير في قولك « يا زيد » أدعو زيدا ، أو أنادى زيدا ، فلما قامت « يا » مقام أدعو عملت عمله . والذي يدل على أنها قامت مقامه من وجهين : أحدهما : أنها تدخلها الإمالة نحو « يا زيد ، ويا عمرو » والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل ، دون الحرف ، فلما جازت فيه الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل ، والوجه الثاني : أن لام الجر تتعلق بها نحو « يا زيد ، ويا عمرو » فإن هذه اللام لام الاستغناء ، وهي حرف جر ، فلم تكن « يا » قد قامت مقام الفعل وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف ، فدل على أنها قد قامت مقام الفعل ، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميراً كالفعل .

وذهب بعض البصريين إلى أن « يا » لم تقم مقام أدعو ، وأن العامل في الاسم المنادى أدعو المقدر ، دون يا ، والذي عليه الأكثر هو الأول .

فإذا ثبت بهذا أنه منصوب ، إلا أنهم بنوه على الضم لما ذكرنا .

والذي يدل على أنه في موضع نصب أنك تقول في وصفه « يا زيد الظريف » بالنصب حملاً على الموضع ، كما تقول « يا زيد الظريف » بالرفع حملاً على اللفظ ، كما تقول « سررت بزيد الظريف والظريف » فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، فكذلك ها هنا : نصب لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل في كل منادى ، ولهذا

لَمَّا لم يعرض للمضاف والمشبّه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد يقيأ هلى أصلهما
فى النصب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن المنادى لا مُعْرَبَ
له يصحبه » قلنا : لا نسلم ، وقد بينا ذلك فى دليلنا .

وقولهم « إنا رفعناه » قلنا : وكيف رفعتموه ولا رافع له ؟ وهل لذلك قط
نظير فى العربية ؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب
أو مخفوض بلا خافض ؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا يستند إلى دليل ؟
ثم نقول : ولم رفعتموه بلا تنوين ؟ قولهم « ليسكون بينه وبين ما هو مرفوع
برافع فرق » قلنا : هذا باطل ؛ فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح
الإعراب وذلك الاسم الذى لا ينصرف .

وقولهم « إنا حملنا المضاف على لفظ المنصوب أكثرته فى الكلام »
قلنا : هذا يبطل بالمفرد ، فإنه كان ينبغى أن يحمل على النصب أكثرته فى
الكلام ، فلما لم يحمل المفرد على النصب دل على أنه ليس لهذا التعليل أصل
وأما قول الفراء « إن الأصل فى النداء أن يقال يا زيدا كالندبة » ف مجرد
دعوى يفتقر إلى دليل .

وقوله « إن الألف المزیدة فى آخره بمنزلة المضاف إليه فلما حذفوها
بنوه على الضم كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد » قلنا : هذا
يبطل بالمنادى المضاف ، نحو « يا عبد عمرو » ؛ فإنه يفتقر فى باب الصوت إلى
ما يفتقر إليه المفرد ، فكان يجب أن يقال « يا عبد عمرو » بالضم لأن
أصله يا عبد عمرو . قوله « إنما لم يقدر ذلك فى المنادى المضاف لطوله »

قلنا : هذا باطل ؛ لأن الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت في أوله وآخره ؛ لأنه لا فرق في باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها ، ألا ترى أنك لو ناديت رجلا اسمه قرع بلانة أو هرز نبران أو أشفنا ندانة وما أشبه ذلك لوجب فيه الضم ، وإن كان أكثر حروفا من « يا عبد عمرو » فدل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما جملة نصب المضاف مبنياً على فتح ما قبل الألف المزیدة في آخر المفادى فباطل أيضاً بما إذا قال « يا خيراً من زيد » إذا كان مفرداً مقصوداً له فإنه لا يخلو : إما أن يحمل نصب خير على الألف التي تدخل للصوت الرفيع ، أو على غيره ، فإن قال « على الألف » فكان ينبغي أن نقول « يا خيراً من (١) زيد » وهذا لا يقوله أحد ، وإذا لم تدخله الألف وقد نصب دل على أنه لم يحمل على الألف وأنه محمول على غيره ، والذي يدل على بطلان ما ذهب إليه من جملة الألف في آخر المفادى بمنزلة المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو « واقنسروناه » قولهم « نحن لا نجوز ندبة الجمع الذي على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قنسرون بحذف النون ولا إثباتها » قلنا : هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء ، فإنه يجوز عندكم أن تقولوا واقنسر يناه ، وإن امتنع عندكم واقنسروناه ، وكلاهما لفظ الجمع .

وأما قوله « إن المفرد بمنزلة المضاف » بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه ، قلنا : لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه لما ذكرت ، وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشارة إليه والإقبال عليه أغنت عن دخول الألف واللام عليه .

وأما قوله « الذى يدل على أنه ليس منصوباً بفعلٍ امتناعُ الحال أن تقع معه » قلنا : لا نسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ، ولكن لتناقض معنى الكلام فيه ، وذلك لأننا لو قلنا « يا زيد راكباً » على معنى الحال لكان التقدير أن النداء فى حال الركوب ، وإن لم يكن راكباً فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأن النداء قد وقع بقوله « يا زيد » ، فإن لم يكن راكباً لم يخرج به ذلك عن أن يكون قد نادى زيداً بقوله « يا زيد » ، وليس ذلك فى سائر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت « اضرب زيداً راكباً » فلم تجده راكباً لم يجز أن تضربه ، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان المازنى : ما أنكرت من الحال للدُّعْوُ ؟ قال : لم أنكر منه شيئاً ، إلا أن العرب لم تدعُ على شريطة ، فإنهم لا يقولون « يا زيد راكباً » أى : ندعوك فى هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشياً ؛ لأنه إذا قال « يا زيد » فقد وقع النداء على كل حال . قلت : فإن احتاج إليه راكباً ولم يحتج إليه فى غير هذه الحالة ، فقال : ألسن تقول يا زيد دعاء حقاً ؟ فقلت : بلى ، فقال : على مَ تحمِل المصدر ؟ قلت : لأن قولى يا زيد كقولى أدعو زيداً فكأنى قلت أدعو دعاء حقاً . فقال : لا أرى بأساً بأن تقول على هذا يا زيد راكباً ، فالزم القياس . قال أبو العباس : وجدت أنا تصديقاً لهذا قول النابغة :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لِأَقْوَامٍ

وقوله « والذى يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعتَه على النصب نحو يا زيد الظريف كما يحمل نعتَه على الرفع نحو يا زيد الظريف » قلنا : لا نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف ، وإنما نصبه لأن

الموصوف وإن كان مبنيًا على الضم فهو في موضع نصب لأنه مفعول ؛ فنصب وصفه حملا على الموضع كما رفع حملا على اللفظ ، وحمل الوصف والعطف على الموضع جائز في كلامهم ، كما يحمل على اللفظ ، ولهذا يجوز بالإجماع « ما جاءني من أحدٍ غيرك » بالرفع ، كما يجوز بالجر ، قال الله تعالى : (ما لكم من إله غيره) بالرفع والجر ؛ فالرفع على الموضع ، والجر على اللفظ .
قال الشاعر :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْقِبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فرفع « المظلوم » وهو صفة المجرور الذي هو « المعقب » حملا على الموضع ؛ لأنه في موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة ، وكذلك يجوز أيضا الحمل على الموضع في العطف نحو « مررت بزيد وعمرا » كما يجوز « وعمرو » قال الشاعر :

فَلَسْتُ بِذِي نَيْرٍ فِي الصَّدِيقِ وَمَنَاعَ خَيْرٍ وَسَبَابَهَا
وَلَا مَنَ إِذَا كَانَ فِي جَانِبِ أَضَاعَ الْعَشِيرَةَ فَأَغْنَابَهَا

وقال الآخر وهو عُقَيْبَةُ الْأَسَدِي :

مُعَاوِيَ إِنَّمَا بَشَرٌ فَأُنْجِجْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فنصب « الحديد » حملا على موضع « بالجبال » لأن موضعها نصب بأنها خبر ليس . ومن زعم أن الرواية « ولا الحديد » بانخفاض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذي بعده :

أَدِيرُهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْنَكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْفَرَسَ الْبَعِيدَ

والروى المخفوض لا يكون مع الروى المنصوب في قصيدة واحدة ؛ وقل العجاج :

كَشَحَا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا مِنْ يَأْسَةِ الْيَأْسِ أَوْ حِذَارًا

وقال الآخر :

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا وَدُونِ مَعْدٍ فَلْتَزَعِكَ الْعَوَاضِلُ

وقال الآخر أيضا :

أَلَا حَىٰ نَذْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا

فنصب « غدا » حملا على موضع « من اليوم » وموضعها نصب

والشواهد على الحمل على الموضع في الوصف والعطف أكثر من أن تحصى ،
وأوفر من أن تستقصى ، والله أعلم .

٤٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو « يا الرجل ،
ويا الغلام » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك
في كلامهم ، قال الشاعر :

فَيَا الْغَلَامَانَ الْإِذَانِ فَرًّا إِيَّاكُمْ أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

فقال « يا الغلامان » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام (١) .

وقال الآخر :

(١) في الأصل « على ما قبله الألف واللام » ويدل على تحريفه ما بعده .

فَدَيْتُكَ يَا آلَتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بِحَيَّةٍ لَّهُ بِالْوُدِّ عَنِّي

فقال « يا ألتى » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ، فدل على جوازه
والذى يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء « يا الله
اغفر لنا » والألف واللام فيه زائدان ، فدل على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف
واللام نفي التعريف ، و « يا » تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان ،
ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم
نحو « يا زيد » بل يُعرى عن تعريف العلمية ويُعرف بالنداء ؛ لئلا يجمع بين
تعريف النداء وتعريف العلمية ، وإذا لم يجر الجمع بين تعريف النداء وتعريف
العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى ،
وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية ،
وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وإذا
لم يجر الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر
ليس بعلامة لفظية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام
وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

* فَيَا الْغُلَامَانِ الْذَانِ فَرًّا *

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه « فيا أيها الغلامان » فحذف الموصوف
وأقام الصفة مقامه ، وكذلك قول الآخر :

* فديقتك يا التي تيمت قلبي *

حَذَفَ الموصوف وأقام الصفة مقامه ، على أن هذا قليل إنما يجيء في الشعر ؛ فلا يكون فيه حجة ، على أنه سهل ذلك أن الألف واللام من « التي » لا تنفصل منها ، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية ، فيسهل دخول حرف النداء عليها .

وأما قولهم « إنا نقول في النداء يا الله » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الألف واللام عوض عن همزة « إله » فنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، وإذا نزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه ، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء « يا الله » بقطع الهمزة . قال الشاعر :

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَاءُ عَلَى أَسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ

ولو كانت كالهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة ، فلما جاز فيها هاء هنا القطع دل على أنها نزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، كما أن الفعل إذا ضمي به فإنه تقطع همزة الوصل منه نحو اضرب واقتل ، نقول « جاءني اضرب ، ورأيت اضرب ، ومررت باضرب » وجاءني « أقتل ، ورأيت أقتل ، ومررت بأقتل » بقطع الهمزة — ليدل على أنها ليست كالهمزة التي كانت في الفعل قبل التسمية ، وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، فكذلك هاهنا .

والذي يدل على ذلك أنهم لو أجروا هذا الاسم مجرى غيره مما فيه ألف ولام لكانوا يقولون « يا أيها الله » كما يقولون « يا أيها الرجل » : إما على طريق

الوجوب عندنا ، أو على طريق الجواز عندكم ، فلما لم يجز أن يقال ذلك على كل حال دل على صحة ما ذهبنا إليه .

والوجه الثاني : أن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم ؛ فلا يقاس عليها غيرها .

والوجه الثالث : أن هذا الاسم علم غير مشتق أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرد إليه ؛ فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك ها هنا .
والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، والله أعلم .

٤٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في « اللهم » ليست عوضاً من « يا » التي للتنبيه في النداء . وذهب البصريون إلى أنها عوض من « يا » التي للتنبيه في النداء ، والماء مبنية على الضم لأنه نداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه « يا الله أمنا بخر » إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا « هلُم » و « يلمم » والأصل فيه : هل أم ، وويل أمه ، وقالوا « أيش » والأصل : أى شيء ، وقالوا « عيم صباحاً » والأصل : انعيم صباحاً . وهذا كثير في كلامهم .

قالوا : والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضاً من « يا » أنهم يجمعون بينهما ، قال الشاعر :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ
وقال الآخر :

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا صَلَّيْتُ أَوْ سَبَّخْتُ يَا اللَّهُمَّ مَا

* أَرَدْتُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا *

وقال الآخر :

* قَفَرْتُ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّ *

فجمع بين الميم و « يا » ولو كانت الميم عوضا من « يا » لما جاز أن يجمع بينهما ؛
لأن العوض والعوض لا يجتمعان

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا أن الأصل
« يا الله » إلا أننا وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا « يا » ووجدنا الميم
حرفين و « يا » حرفين ، ويستفاد من قولك « اللهم » ما يستفاد من قولك
« يا الله » دللنا على أن الميم عوض من « يا » ؛ لأن العوض ما قام مقام
المعوض ، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت « يا » ؛ فدل على أنها عوض
منها ، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر ، على ما سنبين في الجواب
إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل يا الله أمنا
بغير حذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال » قلنا : الجواب عن هذا من
ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه يا الله أمنا

بئفر لكان فنبف أن فبوز أن فقال اللهمنا بئفر ، وف فوق الإجماع على امئناعه
دلئل على فساده .

والوجه الثاني : أنه فبوز أن فقال « اللهم أئنا بئفر » ولو كان الأول فراء
به « أم » لما حسن تكرفر الثاني ؛ لأنه لا فائءة ففه .

والوجه الثالث : أنه لو كان الأمر كما زعمف لما باز أن فستعمل هذا اللفظ
إلا فما فؤءى عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنه فبوز أن فقال « اللهم العنه ، اللهم
أئزه ، اللهم أهلكه » وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : (وإذ قالوا اللهم
إن كان هذا هو الحق من عنءك فأطر علفنا حجارة من السماء أو ائنا بعذاب
أفم) ولو كان الأمر كما زعموا لكان الفءفر : أئنا بئفر إن كان هذا هو الحق
من عنءك فأطر علفنا حجارة من السماء أو ائنا بعذاب أفم ، ولا شك أن
هذا الفءفر ظاهر الفساد والفناقض ؛ لأنه لا فكون أهمم بالئفر أن فطر علفهم
حجارة من السماء أو فؤؤوا بعذاب أفم .

وهذا الوجه عنءى ضعفف ، والصئفف من وجه الاءتجاج بهذه الآية أنه
لو كانت أفم من الفعل لما افتقرت إن الشرطفة إلى جواب فف قوله (إن كان
هذا هو الحق من عنءك) وكانت تسء مسء الجواب ، فلما افتقرت إلى الجواب فف
قوله (فأطر علفنا) دل على أنها لفست من الفعل .

وففعمل عنءى وجهاً رابعاً : أنه لو كان الأصل « فا الله أئنا بئفر » لكان
فنبفى أن فقال : اللهم وارحننا ، فلما لم فبوز أن فقال إلا « اللهم ارحننا » ولم فبوز
« وارحننا » دل على فساد ما اءعوه .

وأما قولهم « إن هلم أصلها هل أم » قلنا : لانسلم ، وإنما أصلها « ها اللهم »

فاجتمع سا كنان : الألف من « هَا » واللام من « أَلُمُّ » ، فحذفت الألف لالتقاء
 الساكنين ، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام ، وأدغمت إحدى الميمين في
 الأخرى ، فصار هَلُم .

وقولهم « الدليل على أن الميم ليست عوضا من يا أنهم يجمعون بينهما كقوله :

إني إذا ما حدث ألسا أقول يا اللهم يا اللهم

وقول الآخر :

وما عليك أن تقولِي كلما سبحتِ أو صليتِ يا اللهم ما «

فنقول : هذا الشعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح
 عن العرب فنقول : إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما للضرورة
 أن العوض في آخر الاسم ، والمعوض في أوله ، والجمع بين العوض والمعوض منه
 جائز في ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

هُمَا نَفْسَانِي فِي مِثْقَالِ قَمِيصٍ فَأَوَيْتُهُمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

فجمع بين الميم والواو وهي عوض منها لضرورة الشعر ، فجمع بين العوض
 والمعوض ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

٤٨ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم في آخر
 الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك « يا آل عايم » في « يا آل عامر » ، و « يا آل
 مال » في « يا آل مالك » ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف
 غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيرا ، قال زهير بن أبي سلمى :

خُذُوا وَحَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَأَحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْقَيْبِ تُذَكِّرُ
أراد « يا آل عكرمة » إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس ، وقال الآخر :
أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعَدْ فَكُلْ أَبْنِ حُرَّةً سَـيَذْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ
أراد « أبا عروة » . وقال الآخر :

إِنَّمَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمُّ حَزْرٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَزِي
أراد « أم حمزة » . والشواهد على هذا كثيرة جداً ، فدل على جوازه . ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهي : أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء « قام عام » في عامر ، ولا « ذهب مال » في مالك ، فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضاً ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنيًا ، فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير ؛ فأما ما كان مضافاً فإن النداء

لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سَوَّغَهُ تَغْيِيرُ النِّدَاءِ ، والنداء لم يغير المضاف ، فوجب أن لا يدخله الترخيم ، فصار هذا بمنزلة حذف الياء في النسب من باب فُعَيْلَة وفُعَيْلَة كقولهم في النسب إلى جُهَيْنَة «جُهَيْنِي» وإلى رَبِيعَة «رَبْعِي» وإثباتها في باب فُعَيْل وفُعَيْل كقولهم في النسب إلى قُشَيْرٍ «قُشَيْرِي» وإلى جَرِيرٍ «جَرِيرِي» فإن الياء إنما حذفت من باب فُعَيْلَة وفُعَيْلَة دون باب فُعَيْل وفُعَيْل لأن النسب أثر فيه وغيره بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، بخلاف باب فُعَيْل وفُعَيْل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم في النسب إلى قَرِيشٍ «قُرَيْشِي» وإلى هُذَيْلٍ «هُذَيْلِي» وإلى ثَقِيفٍ «ثَقِيفِي» ، بحذف الياء في إحدى اللغتين — فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، واللغة الفصيحة إثبات الياء ، وهي أن تقول : قُرَيْشِي ، وَهُذَيْلِي وَثَقِيفِي ، وهو القياس . قال الشاعر :

بِكُلِّ قُرَيْشِي عَلَيْنَا مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاغِي النَّدَى وَالتَّكْرُمِ
وقال الآخر :

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَأَخَرْتُ أَبَا هُذَيْلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجْدِ (١)
وكما أن الحذف ها هنا إنما يختص بما غيره النسب دون غيره ، فكذلك الحذف ها هنا للترخيم إنما يختص بما غيره النداء — وهو المفرد المعرفة — دون المضاف والمنكرة . وأما شرط كونه زائداً على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في المسألة التي بعد هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

(١) جمع الشاعر في هذا البيت بين اللغتين الفصيحة والشاذة .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، قال الشاعر :

أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَادُ بَصِيرَمَقِهِ إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي

أراد « جُلْهَم » ، فحذف التاء لضرورة الشعر . وقال الآخر :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا

أراد « أمامة » . وقال الآخر :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشَقَّ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمَقَدِيحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « ابن حارثة » . وقال الآخر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِّقُنِي ، وَطَلَّقُ وَآوَنَةُ أَثَالَا

أراد « أثالة » وزعم اللبرد أنه ليس في العرب أثالة ، وإنما هو أثال . ونصبه على تقدير : يذكركني آونة أثالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يورقني » كأنه قال : يورقني وأثالا . وقال بعض بني عبس :

أَرِقُ لَا زُحَامَ أَرَاهَا قَرِيبَةً إِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لَا إِجْرِيمَ وَرَاسِبٍ

أراد « لحارث بن كعب » وعبس والحارث بن كعب بن ضبة لإخوة فيما يرمون . وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تفكر ، وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار ، فكذا في جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر

في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ؛ فجاز ترخيمه كالمفرد » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معقراً لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه ، والله أعلم .

٤٩ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً ، وذلك نحو قولك في عُنُقٍ « يَا عُنُ » وفي حَجَرٍ « يَا حَجَج » وفي كَتِفٍ « يَا كَت » ، وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق . وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركاً لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يَدٍ و دَمٍ ، والأصل في يَدٍ يَدَيٌّ ، وفي دَمٍ دَمَوٌّ في أحد القولين ، بدليل قولهم : دَمَوَان ، وقد قال بعضهم : إن دماً من ذوات الياء ، واحتج بقول الشاعر :

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبَعْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِاتَّخِيرِ الْيَقِينِ

والأكثر على أنه من ذوات الواو ، إلا أنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما ؛ لأن الحركات تستثقل على حرف العلة ، فحذفوه طلباً للتخفيف

وفراراً من الاستثقال ، فبقيت يد ودم ، فكذلك في محل الخلاف : الترقيم
إنما وضع للتخفيف بالحذف ، والحذف قد جاز في مثله للتخفيف ؛ فوجب أن
يكون جائزا .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكناً ، فإنه لا يجوز ترخيمه
وإن كان له نظير نحو يد وغد ؛ لأننا نقول : إنما لم يحز عندنا ترخيم ما كان
الأوسط منه ساكناً نحو زيد وعمرو لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف
الحرف الساكن الذي قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد ، وذلك لا نظير له في
كلامهم ، بخلاف ما إذا كان الأوسط متحركاً على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك
أنا أجمعنا على أن الترقيم في عُرْفِ النحويين إنما هو حذف دَخَلَ في الاسم
المنادى إذا كثرت حروفه ، طلباً للتخفيف ، فإذا كان الترقيم إنما وضع في
الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم في غاية
الخفة ، فلا يحتمل الحذف ، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدي
إلى الإجحاف به ، فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا ترخيمه
لأن في الأسماء ما يماثله نحو يد ودم » فنقول : الجواب عن هذا
من وجهين :

أحدهما : أنا نقول : إن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن
القياس ؛ فأما قلتها في الاستعمال فظاهر ؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة ، وأما
بعدها عن القياس فظاهر أيضاً ، وذلك لأن القياس يقتضي أن لا يحذف ،

لأن حرف العلة إذا كان متحركاً فلا يخلو إما أن يكون ما قبله ساكناً ، أو متحركاً ، فإن كان ساكناً فينبغي أن لا يحذف كما لا يحذف من ظبي ونحى وغزو ولمو ؛ لأن الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله متحركاً لساكناً ، وإن كان ما قبله متحركاً فينبغي أن يقاب ألفاً ولا يحذف ، كقولهم رَحًا وَعَمَى وَعَصًا وَقَفًا ، ألا ترى أن الأصل فيها رَحَى وَعَمَى وَعَصَوٌ وَقَفَوٌ ، بدليل قولهم : رَحَيَان ، وَعَمَيَان ، وَعَصَوَان ، وَقَفَوَان ، إلا أنه لما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوا كل واحدة منهما ألفاً استثقالاً للحركات على حرف العلة مع تحرك ما قبله ، إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه ، وهى هذا سائر الثلاثي المقصور ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الـ استعمال بعيدة عن القياس فوجب أن لا يقاس عليها .

والوجه الثانى : وهو أنا نقول : قياس محل الخلاف على يد ودم ، وليس بصحيح ، وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستثقال الحركات عليهما ؛ لأنها تستثقل على حرف العلة ، أما فى الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذى كثرت حروفه ، ولم يوجد ها هنا ؛ لأنه أقل الأصول ، وهى فى غاية الخفة ، فلو جوزنا ترخيمه لأدى إلى أن ينقص عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به ، وذلك لا يجوز . والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكناً فإنه لا يجوز ترخيمه .

قولهم « إنما لم يجر ترخيمه إذا كان الأوسط منه ساكناً لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الساكن الذى قبله فيبقى الاسم على حرف واحد » قلنا : لا نسلم أنه إذا كان قبل الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه

في الترخيم ، وإنما هذا شيء ادعيتموه وجعلتموه أصلاً لكم لا يشهد به نقل ولا قياس ، وسنبيِّن فساده في المسألة التي بعد هذه إن شاء الله تعالى .

٥٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، وذلك نحو قولك في قَطَرٍ « يا قَم » وفي سَبْطٍ « يا سَب » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرخم بحذف حرفين وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها ساكناً ، فلو قلنا إنه لا يحذف لأدَّى ذلك إلى أن يشابه الأدوات (١) وما أشبهها من الأسماء ، وذلك لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الترخيم يكون في هذه الأسماء بحذف حرف واحد أنا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر ، ألا ترى أنك تقول في بُرْثُنٍ « يا بُرْثُ » وفي جعفر « يا جَعْفُ » وفي مالك « يا مالِ » وقد قرأ بعض السلف (ونادوا يا مالٍ ليقض عاينا ربك) وذكر أنها قراءة أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام ، فيبقى كل واحدة من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم في أفديس (١) المراد بالأدوات الحروف ، والمراد بما أشبهها من الأسماء هو الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام

الوجهين ، فكذلك ها هنا ، وهذا لأن الحركات إنما بقيت على ما كانت عليه لينوى بها تمام الاسم ، ولو لم يكن كذلك لكان يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينوى بها تمام الاسم فهم - هذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في المتحرك ، فينبغي أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكنا كما يبقى على ما كان عليه إذا كان متحركا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو أسقطنا الحرف الأخير لبقى ما قبله ساكنا فيشبه الأدوات » وهي الحروف . قلنا : هذا قاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يحذف الحرف المكسور مثلا يشبه المضاف إلى المتكلم ، ولا خلاف أن هذا لا قائل به ؛ فدل على نساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٥١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو « وارا كياه » فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة معارف بصيالاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها ويقرب منها ، والدليل على

صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم « وَأَمِنْ حَفَرٍ بَثْرَ زَفَرَمَاهُ » وما أشبه ذلك .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم النكرة مُبْهَمٌ لا يَخُصُّ واحداً بعينه ، والمقصود بالنسبة أن يُظْهِرَ النادِبُ عُدْرَهُ في تفجعه على المندوب ليساعده في تفجعه فيحصل التأني بذلك فيخف ما به من المصيبة ، وذلك إنما يحصل بنسبة المعرفة ، لا بنسبة النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضاً مبهمة ؛ فأشبهت النكرة ؛ فوجب أن لا تجوز ندبتها كالنكرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الإشارة قد قرّرت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة » قلنا : إلا أنه باقٍ على إبهامه ، والمندوب يجب أن يندب بأعرف أسمائه ، وأما الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصصت بالصلة فإنها لا تخلو عن إبهام ؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجل ، والجل في الأصل نسكرات .

وأما ما حكيه من قولهم « وَأَمِنْ حَفَرٍ بَثْرَ زَفَرَمَاهُ » فهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء مع شذوذه هاهنا لأنه كان معروفاً ، وهو عبدُ المطلب جدُّ النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عرف بحفر بَثْرَ زَفَرَمٍ ، وله يقول خُوَيْلِدُ بْنُ أَسَدٍ :

أَقُولُ وَمَا قَوْلِي عَلَيْكُمْ بِسَبَّةٍ إِلَيْكَ ابْنُ سَلَمَى أَنْتَ حَافِرُ زَفَرَمٍ
خَفِيرَةٍ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجِرٍ وَرَكْضَةِ جَبْرِيلَ عَلَى قَهْدِ آدَمِ

فقال عبد المطلب : ما وجدت أحدا ورث العلم الأقدم غير خويلد بن أسد ؛
فلما كان عبد المطلب معروفاً بحُزْرِها تنزَّلَ الاسمُ الموصول الدال عليه منزلة اسمه
العلَّاء ، والله أعلم .

٥٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلا أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة ، نحو قولك
« وإزيد الظريفاه » وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري وأبو الحسن بن
كيسان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة
الندبة على المضاف إليه نحو قولك « واعد زيدا ، واغلام عمراه » فكذلك
ها هنا ؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ، فإذا جاز أن
تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة . والذي
يدل على ذلك ما روى عن بعض العرب أنه ضاع منه جُهمتان - أى قَدَحَان - فقال
« واجهمتي الشاميَّتيناه » وألقى علامة الندبة على الصفة ، فدل على ما قلناه .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تلقى علامة
الندبة على الصفة لأن علامة الندبة إنما تلقى على ما يلحقه تنبيه الـداء لـد
الصوت ، وليس ذلك موجوداً في الصفة ؛ لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف .
فوجب أن لا يجوز ، وسيبين هذا في الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما أجمعنا على أنه يجوز
أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على الصفة ؛ لأن الصفة مع

للموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه « قلنا : لا نسلم ؛ فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الموصوف مع الصفة ، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة . ألا ترى أنك لو قلت « عبد » في قولك عبد زيد ، أو « غلام » في قولك غلام عمرو — لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ، ولو قلت « زيد » في قولك هذا زيد الظريف يتم الموصوف بدون ذكر الصفة ، وكنت في ذكرها مخيراً : إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها ، فبان الفرق بينهما .

وأما ما روى عن بعض العرب من قوله « واجمعتي الشاميّة » فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به ولا يقاس عايه ، كقولهم « وامنّ حفرَ بئر زمّامه » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

٥٣ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى بلا معرب منصوب بها ، نحو « لا رَجُلَ في الدار » . وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح . أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل ؛ لأن التقدير في قولك « لا رَجُلَ في الدار » لا أجدر رجلا في الدار ، فاكتموا بلا من العامل ، كما تقول « إن قُمْتَ قُمْتُ ، وإن لا فلا ، أي : وإن لا تَقُمْ فلا أقوم » ، فلما أكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا الثنوين بناء على الإضافة .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن « لا » تكون بمعنى غير ، كقولك « زيد لا عاقل ولا جاهل » أى : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها ؛ ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ، ويقع الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما عملوها للنصب لأنهم لما أولوها النكرة — ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها — نصبوا النكرة بغير تنوين .

ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها نقيضة إن ؛ لأن « لا » للنفي و « إن » للاثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، إلا أن « لا » لما كانت قرعاً على « إن » في العمل و « إن » تنصب مع التثنية نصبت « لا » من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك « لارجل في الدار » لا مِنْ رَجُلٍ في الدار ؛ لأنه جواب مَنْ قال « هل من رجل في الدار » فلما حذفت « من » من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تُبْنَى ، وإِنَّمَا بُنِيت على حركة لأن لها حانةً تَمَكِّن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بلا لأنها اكتفى بها عن الفعل » قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون مُنَوَّنًا .

قولهم « حذف التنوين بناء على الإضافة » قلنا : لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المدونة ، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إن لا تكون بمعنى غير ، فلما جاءت بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غير » قلنا : ولم إذا كانت بمعنى ليس ينبغي أن يُنصبَ بها ؟ وهلا رفعوا بها على القياس ؛ فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس ، قال الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيَّانِهَا فَأَنَا أَبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أى ليس براح . وقال الآخر :

وَاللَّهِ لَوْ لَا أَنْ تَحْشُ الطَّيْخُ بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ

أى ليس مستصرخ هناك لنا .

وأما قولهم « إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدماً عليها نصبوا بها النكرة » قلنا : ولم قلتم ذلك ؟ وما وجه المناسبة بينهما وبين النصب ؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه ؛ لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنعه من الصّرف ، فلما مُنِعَ التنوين دل على أنه ليس بمعرب منصوب . وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بلا لأنها نقيضة إن ؛ فإنه كان ينبغي أن يكون منوناً .

قولهم « إن لا لما كانت فرعاً دلي إن في العمل وإن تنصب مع التنوين نصبت لامن غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل » قلنا : هذا فاسد ،

وذلك لأن التنوين ليس من عمل إن ، وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل ، وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التنوين من عمل إن ، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها ، وإذا لم يكن من عمل إن التي هي الأصل ، فلا معنى لحذفه مع « لا » التي هي الفرع لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن من عمل الأصل فيجب أن يكون ثابتاً مع الفرع كما كان ثابتاً مع الأصل ، ثم انحطاطها عن درجة « إن » قد ظهر في أربعة أشياء : أحدها : أن إن تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل إلا في النكرة دون المعرفة ، والثاني : أن إن لا تركب مع الاسم لقوتها ولا تتركب مع الاسم لضعفها ، والثالث : أن إن تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ولا لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف ولا حرف الجر ، والرابع : أن إن تعمل في الاسم والخبر عندنا ولا إنما تعمل في الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر ؛ فقد ظهر انحطاط لا عن درجة إن على ما بينا ، والله أعلم .

٥٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « من » يجوز استعمالها في الزمان والمكان .
[وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان .

أما الكوفيون فاعتجبوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال « من » في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى :

(لمسجدُ أُمس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) و (أول يوم) من الزمان، [و] قال الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى :

لَمَنْ الدِّيارُ بِقِنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
فدل على أنه جائز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن « من » في المكان نظير مُذ في الزمان ؛ لأن من وضعت لندل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أن مُذ وضعت لندل على ابتداء الغاية في الزمان ، ألا ترى أنك تقول « مارأيتهُ مُذ يوم الجمعة » فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول « مامِرتُ من بَقْدَادَ » فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أن تقول « مامِرتُ مُذ بَقْدَادَ » فكذلك لا يجوز أن تقول « مارأيتهُ من يوم الجمعة » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (من أول يوم أحق أن تقوم فيه) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قل تعالى : (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) والتقدير فيه : أهل القرية وأهل العير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله) وكقولهم : الجود حاتم ، والشجاعة عنتر ، والشعر زهير ، أى : جود حاتم ، وشجاعة عنتر ، وشعر زهير ، وكقولهم « بنو فلان يطؤون الطريق » أى : أهل الطريق . وقال الشاعر :

حَسِبْتُ بُقَامَ رَاحِلَتِي عَنَاقًا وَمَا هِيَ - وَيَبْ غَيْرُكَ - بِالْعَنَاقِ

والنقدير فيه : بغام راحلتى بغام عناق . وقال الآخر :

لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ

والنقدير فيه : حتى لا تزيد مخافتي على مخافة وعيل ، وهو من المقلوب ، وتقديره :

حتى لا تزيد مخافة وعيل على مخافتي كما قال الآخر :

كَأَنْتَ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ كَمَا أَنَّ الزَّيَّاءَ فَرِيضَةُ الرَّجْمِ

تقديره : كما أن الرجم فريضة الزناء .

وأما قول زهير :

* أَفْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ *

فالرواية الصحيحة « مُذْ حَجَجٍ وَمُذْ دَهْرٍ » ولئن سلمنا ما رويتموه « مِنْ حَجَجٍ

وَمِنْ دَهْرٍ » فالنقدير فيه أيضاً : مِنْ مَرَحَجَجٍ وَمِنْ مَرْدَهْرٍ ، كما نقول : مَرَّتْ

عليه السفن ومَرَّتْ عليه الدهور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه

كما بينا في الآية ، وقيل : إِنَّ د ن ، ها هنا زائدة ، وهو قول أبي الحسن

الأخفش ؛ فإنه يجوز أن تزداد في الإيجاب كما يجوز أن تزداد في النفي ، ويحتج

بقوله تعالى : (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ) أى يغفر لكم ذنوبكم ، وبقوله تعالى :

(قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُونَ مِنْ آبْصَارِهِمْ) أى يفضوا أبصارهم ، ويحتج أيضاً

بقول الشاعر :

أَلَا حَىٰ نَدْمَانِي عُثَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَا قَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا

أراد اليوم أو غداً ، فكذلك ها هنا : النقدير في قوله « مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ »

أى حججاً ودهراً ، فدل على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٥٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن واو رُبّ تعمل في الفكرة الخفض بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل ، وإنما العمل لربّ مقدرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هي العاملة لأنها نابت عن رب ، فلما نابت عن رب وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ، فكذلك الواو هاهنا : لما نابت عن رُبّ عملت الخفض كما تعمل رُبّ ، والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو في أول القصيدة ، كقوله :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

وكقول الآخر :

* وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَرْنِيسُ *

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو ليست عاملة وإن العمل لرب مقدرة وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ، وحرف العطف غير مختص ؛ فوجب أن لا يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون

العامل رُبْ مقدرة

والذي يدل على أنها واو العطف وأن رب مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو « وَرُبُّ بِلَدٍ » وسنبين ذلك مستوفى في الجواب .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجر بإضمار رب من غير عوضٍ منها ، وذلك نحو قوله :

رَمَنِمِ دَارِي وَقَفْتُ فِي طَلِيلِهِ كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلِيلِهِ

وقال الآخر :

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تَقْلُبُ عَيْنَيْنِهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أيضاً أنها تضرع بعد بل ، قال الشاعر :

* بَلْ جَوَزَ تَيْنِهَا كَطَهَرَ الْحَجَفَتِ *

أراد بل رُبْ جوز ، ولا يقول أحد إن بل تجر . وكذلك تضرع بعد الفاء

قال الشاعر :

* فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَ عَيْنِ *

وليست نائبة عنها ولا عوضاً منها .

والذي أعتمد عليه في الدليل على أن هذه الأحرف التي هي الواو والقاء وبل ليست نائبة عن رب ولا عوضاً عنها أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : « ورب بلد » و « بل رب بلد » و « رب حور » ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . ألا ترى أن واو القسم لما

كانت عوضاً عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال « والله لأفعلن » وتجمعهما
 حرقى قسم ، وكذلك أيضا التاء ؛ لما كانت عوضاً من الواو كما كانت الواو عوضاً
 من الباء لم يجمع بينهما ؛ فلا يقال « وتالله » وتجمعهما حرفي قسم ؛ لأنه لا يجوز
 أن يجمع بين العوض والمعوض ، فأما قوله تعالى (وتالله لأكرهنَّ أصدانكم)
 فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسم ، فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ،
 فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضاً عنها ، بخلاف واو
 القسم وأنها واو عطف .

وقولهم « إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يتقدم
 بالواو في أول القصيدة كقوله :

« وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَرُوهُ »

فنقول : هذه الواو واو عطف وإن وقعت في أول القصيدة ؛ لأنها في التقدير
 عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : ورب ففرط مس أعلامه سلكته ، وبلد عامية
 أعمروه قطعته . يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والفقر ، إشعاراً
 بشهامته وشجاعته

وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف ؛ فينبغي أن لا تكون عاملة ،
 فدل على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير رب على ما بينا ، والله أعلم .

٥٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « مذ » ، و « منذ » إذا ارتفع الاسم بعدها ارتفع
 بتقدير فعل محذوف . وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع

بتقدير مبتدأ محذوف . وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدئين ويرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جَارَيْنِ فيكون ما بعدهما مجروراً بهما .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من « من » و « إذ » فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما ، فحذفت الهمزة ووصلت « من » بالذال وضمت الميم ؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب . والذي يدل على أن الأصل فيهما من وإذ أن « من » من العرب من يقول في مُنْذُ : « مُنْذُ » بكسر الميم ؛ فكسر الميم يدل على أنها مركبة من مِنْ وإذ ، وإذا ثبت أنها مركبة من مِنْ وإذ كان الرفع بعدهما بتقدير فعل ؛ لأن الفعل يحسن بعد إذ ؛ والتقدير : ما رأيته مذ مَضَى يومانِ ، ومنذ مضى ليلتان ، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن ، ولهذا المعنى كان الخفض بمنذ أجودَ من مذ ؛ لظهور نونِ مِنْ فيها تغايها لمن ، والرفع بمنذ أجودَ لحذف نونِ مِنْ منها تغليها لإذ ، والذي يدل على أن أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمنذ لقلت في تصغيره « منيذٌ » وفي تكسيره « أمناذٌ » فتعود النون المحذوفة ، لأن التصغير والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها كما تقول في تصغير منذ وتكسيره إذا سميت به .

وأما الفراء فاحتج بأن قال : إنما قلت إن الاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدأ محذوف وذلك لأن مذ ومنذ مركبتان من مِنْ وذُو التي بمعنى الذي ، وهي لفظة مشهورة ، قال قول الطائي :

قُولَا إِيْذَا الْمَرْءُ ذُو جَاءَ سَاعِيَا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَائِيضُ
أراد : الذي جاء ، وقال فيها أيضاً :

أَظْهَمَكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَعِي سَقَمَلَكَ بِيضُ لِلذُّفُوسِ قَوَائِيضُ
أراد : الذي جئت تبتنعي . وقال مِلْحَةَ الْجُرَيْمِيَّ :

يُقَادِرُ مَخْضَ الْمَاءِ ذُو هُوَ مَخْضُهُ عَلَى إِثْرِهِ إِنْ كَانَ الْمَاءُ مِنْ مَخْضِ
يُرَوِّي الْعُرُوقَ الْبَالِيَاتِ مِنَ الْبَلَى مِنَ الْعَرَفِجِ الْمَجْدِيِّ ذُو بَادَ وَالْمَخْضِ
أراد : الذي هو مخضه ، والذي باد . وقال سنان بن الفحل :

إِنَّ الْبَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبَثْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أراد : الذي حفرت والذي طويت . فلما رُكِبَتْ حَذَفَتِ الْوَاوُ مِنْ ذُو اجْتِزَاءَ
بِالضَّمَّةِ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْتَزِنُونَ بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ وَبِالْكَسْرِ عَنْ الْيَاءِ وَبِالْفَتْحَةِ
عَنِ الْأَلْفِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاءُ

إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلْمَا يَبْقَانِي وَإِنْ قِيلَ الشُّفَاءُ هُمْ الْأُسَاءُ

أراد « كانوا » فحذف الواو اجتزاء بالضمة . وقال الشاعر :

إِذَا مَا شَاءَ ضَرَوْا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُو لَهُمْ أَحَدٌ ضَرَارَا

أراد « شاءوا » . وقال الآخر :

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَاءُ يَضْرِمُهُ وَيَسْكُنُ أَغْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادِ

أراد « الغواني » . وقال الآخر :

كَفَّاكَ كَفًّا لَا تُبْلِقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِي بِالسَّيْفِ الدِّمَاءَ
أراد « تعطي » وقال الآخر :

لَيْسَ تَخْفِي يَسَارَتِي قَدَرِ يَوْمٍ وَلَقَدْ يُخْفِي شَيْمَتِي إِغْسَارِي
أراد « يُخْفِي » . وقال الآخر :

لَا صُلْحَ بَيْنِي فَأَعْلَمُهُ وَلَا بَيْنَكُمْ مَا حَمَلَتْ عَاتِيهِ
سَيْفِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرَ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ
أراد « الوادي » . وقال الآخر وهو كعب بن مالك الأنصاري :

مَا بَالُ هَمْ عَمِيدٍ بَكَتَ يَطْرُقُنِي بِالْوَادِ مِنْ هِنْدٍ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا
أراد « بالوادي » . وقال أيضا :

وَلَكِنْ يَبْدُرُ سَائِلُوا عَنْ بِلَانِنَا عَلَى الْفَادِ وَالْأَنْبَاءِ بِالْغَيْبِ تَبْلَغُ
أراد « على النادی » . وقال الآخر :
وَلَا أُدْرِ مَنْ أَلْفَى عَلَيْهِ رِدَاءُهُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَا جِدَّ نَحْضُ
أراد « أدري » . وقال الآخر :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ وَنِي بِلَهْفٍ وَلَا بَايَتْ وَلَا لَوَ أَنِّي

أراد « بِلَهْفًا » فحذف الألف اجتزاء بالفتحة عنها ، فكذلك ها هنا :
حذف الواو من ذو اجتزاء بالضمة عنها ، وصيغةً واحدة ، وإذا كانا
مركبتين من مِنْ وذو التي بمعنى الذي ؛ فلذی اسمٌ موصولٌ يفتقر إلى صلة
وعائد ، والصلة لا تخلو : إما أن تكون من مبتدأ وخبر ، أو فعل وفاعل ،

فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » أو « منذ ليلتان » فالتقدير فيه : ما رأيته من الذى هو يومان ، مخذف هو الذى هو المبتدأ ، وبقي الخبر الذى هو يومان ، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك « الذى أخوك زيد » أى : الذى هو أخوك زيد ، والذى يدل على جوازه قولهم « ما أنا بالذى قائل لك شيئاً » أى : ما أنا بالذى أنا (١) قائل لك شيئاً ، وهذا كثير فى كلامهم ، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً فهو مخفوض بمن ؛ ولهذا إذا ظهرت النون فى منبذ كان الاختيار الخفض ، وإذا لم تظهر كان الاختيار الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما وذلك لأن مذ ومنذ معناهما الأمد ، ألا ترى أن التقدير فى قولك « ما رأيته مذ يومان » ، ومنذ ليلتان » أى : أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان ، والأمد فى موضع رفع بالابتداء ، فكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما ، وإنما بنينا لضمهما معنى من وإلى ، ألا ترى أنك إذا قلت « ما رأيته مذ يومان » ومنذ ليلتان » كان معناه : ما رأيته من أول هذا الوقت إلى آخره ، وبنيت مذ على السكون لأنه الأصل فى البناء ، وبنيت منذ على الضم لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم لأن من كلامهم أن يتبعوا بالضم الضم ، كما قالوا « رُدُّ يَا فَتَى » والشواهد على ذلك كثيرة جداً ، وقد ذكرنا ذلك فى مواضعه فلا يفتقر إلى ذكره ها هنا .

(١) لو جعل تقديره « ما أنا بالذى هو قائل لك شيئاً » لكان أحسن

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إِنْهُمَا مَرْكَبَتَانِ مِنْ مِّنْ » وإذ « قلنا : لا نسلم ، وأى دليل يدل على ذلك ؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل ؟ وليس إلى ذلك سبيل ! .

وقولهم « إِنْ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي مُنْذُ مُنْذُ بِكَسْرِ الْمِيمِ » قلنا : أولا هذه لغية شاذة نادرة لا يمرج عليها ، وليس فيها حجة على أنها مركبة من من وإذ ، وإنما هي لغية نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم ، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر ، والضم أفصح ، فأما أن تدل على أنها مركبة من مِّنْ وإذ فكلاً ! .

وقولهم « إِنْ الرِّفْعَ بَعْدَهُمَا يَكُونُ بِتَقْدِيرِ فَعْلٍ ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ : مَذْ مَضَى يَوْمَانِ ، وَمُنْذُ مَضَى لَيْلَتَيْنِ ، اِعْتِبَاراً بِإِذْ ، وَالْخَفْضُ يَكُونُ بَعْدَهُمَا اِعْتِبَاراً بِمِنْ » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفرداً ، وحدث حكم آخر ، كما قلنا فى « لَوْلا ، وَلَوْما ، وَإِلا » وما أشبه ذلك . وقد ذكرنا ذلك مستقصى فى مسألة الاستثناء .

وهذا هو الجواب عن قول الفراء « إِنْهُمَا مَرْكَبَتَانِ مِنْ مِّنْ وَذُو الَّتِي بِمَعْنَى الَّتِي » والذى يبطل ما ذهب إليه الفراء أن « ذُو » الَّتِي بمعنى الذى وإنما تستعملها طيء خاصة ، و« منذ يومان » بالرفع مستعمل فى لغة جميع العرب ، فكيف استعملت العرب قاطبة ذو بمعنى الذى مع مِّنْ على زعمكم دون سائر المواضع ؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه ؟

وقولهم « إِنْ التَّقْدِيرُ فِيهِ مِنْ الَّذِي هُوَ يَوْمَانِ فَخُذْ الْمَبْدَأَ الَّذِي هُوَ هُوَ ، كَقَوْلِهِمْ : الَّذِي أَخْرَكَ زَيْدٌ ، أَيْ الَّذِي هُوَ أَخْرَكَ » قلنا : وهذا

أيضاً لا يستقيم ؛ لأن حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو
 « الذي أخوك زيدٌ » أى : الذى هو أخوك ، وإنما يجوز لك جوازاً ضعيفاً إذا
 طال الكلام ، كقولهم « الذى رَأِغِبُ فِيكَ زيدٌ » ، وما أنا بالذى قائلٌ لك
 شيئاً « (١) وما أشبه ذلك ، على أن من النحويين من يجعل الحذف في هذا النحو
 أيضاً شاذاً لا يقاس عليه ، وإذا كان شاذاً لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع
 عدمه أولى ، فدل على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

٥٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض
 من غير عوض . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض ، نحو
 ألف الاستفهام ، نحو قولك للرجل « آله ما فعلت كذا » أو هاء التنبيه نحو
 « ها الله » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب
 أنهم يُلقُونَ الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : سمعناهم يقولون :
 « آله لتفعلن » ، فيقول الجيب « آله لأفعلن » ، بألف واحدة مقصورة في
 الثانية ، فيخفض بفتحدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً ، وقد جاء في كلامهم
 إعمال حرف الخفض مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصرى أن من
 العرب من يقول « مررت برجل صالح إلا صالح فطالح » أى إلا أكن

(١) المثال الذى يذكره النحاة « ما أنا بالذى قائل لك سوءاً ، فلعل ما هنا
 مصحف عنه ، وقد تكرر هذا المثال هنا .

مررت برجل صالح فقد مررت بطالح ، وروى عن رؤية بن العجاج أنه كان
إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول : خير عادك الله ، أى بخير . قال الشاعر :
رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَاهِ كَذْتُ أَفْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَاهِ

فخمض « رسم » بإضمار حرف الخفض . وقال الآخر :

لَا مِ ابْنِ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ هَنَى ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي
فخمض « لا مِ » بتقدير اللام ، كأنه قال : لله ابنُ عَمِّكَ . وقال الآخر :

أَجِدْكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَأَى رَامَةً وَلَا عَاقِلَ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيْبُ (١)
وَلَا مُضْعِدٍ فِي الْمَضْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ وَلَا هَاطِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبِ
فخمض على تقدير الباء ، كأنه قال « بمضعد » (٢) . وقال الآخر :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَاقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا
وقال الآخر ، وهو الفرزدق :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا
فخمض « ناعب » بإضمار الخفض ، وقال الفرزدق أيضا :

وَمَا زُرْتُ سَلَمَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ ، وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ
فخمض « دين » بإضمار حرف الخفض .

والذى يدل على ذلك أنكم تعملون رب مع الحذف بعد الواو والفاء وبَلْ
فدل على جوازه .

(١) فى هذين البيتين الإقواء كما هو ظاهر .

(٢) الأولى أن يقول « كأنه قال برأى رامة » وهذا هو جر المعطوف على
خبر ليس المنصوب بتوهم أنه قد دخلت الباء الزائدة على الخبر

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد لها هنا ، فبقينا فيما عداها على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحل ، وهو من الأدلة المعتبرة ، ويخرج على هذا الجر إذا دخلت ألف الاستفهام وهاهنا تنبيه نحو « آله ما فعل ، وها الله ما فعلت » لأن ألف الاستفهام وها صارتا عوضا عن حرف القسم ، والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم ، فلا يقل « أو الله ، ولا دها والله ، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوذ ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضا عن الباء لم يجوز أن يجمع بينهما ؛ فلا يجوز أن يقال « بوالله لأفعلن ، ؟ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقولهم « الله لأفعلن » فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله ، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال ؛ فكذلك هاهنا : جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره ، فبقينا فيما عداها على الأصل . يدل عليه أن هذا الاسم يختص بما لا يكون في غيره ، ألا ترى أنه يختص بالناء كقوله تعالى : (وتالله لأريكمن أصنامكم) وإن كان لا يجوز دخول الناء في غيره ، كما لا يجوز إدخال الناء في « أسئلتوا » إلا في خلاف الخصب ، ولا يقل « تالرحمن » (١)

(١) من النحاة من جاز دخول الناء على « رب » مضافا للسكبة أو إلى ياء المتكلم ، فيقال « ترب السكبة » ويقال « تربى لأفعلن » ومنهم من حكى دخولها على « الرحمن » فيقال « تالرحمن » ومنهم من حكى دخولها على « حيائك » فيقال « تحيانك » وكل ذلك قليل أو نادر

ولا « تالرحيم » وكما أن ما حكاه أبو الحسن الأخفش من قوله « تربي » لا يدل على جوازه لشذوذه وقلة ، فكذلك قولهم « الله لأفعلن » لا يدل على جوازه في غيره ، واختصاص هذا الاسم بهذا الحكم كاختصاص « لات » بحين ، ودلن ، بغدوة . ود جاءت ، بحاجتك في قولهم « ما جاءت حاجتك » فإن لات لاتعمل إلا في الحين ، ولدن لاتنصب إلا غدوة ، وجاءت لاتنصب إلا حاجتك ، كأنهم قالوا : ما صارت حاجتك ، أو كانت حاجتك ، وأدخلوا الفاء على ما (١) إذ كان ما هو الحاجة كما قال بعضهم « من كانت أمك » فنصب الأم وأنت من حيث أوقعها على مؤنث ؛ ولأن هذا الاسم علم فجاز أن يختص بما لا يكون في غيره ؛ لأن الأسماء الأعلام كثيرا ما تعدل ببعضها عن قياس الكلام ، ألا ترى أنهم قالوا « موهب » ومورق ، ففتحوا العين وقياسها أن تسكس ، وكذلك قالوا « حيوة » بالواو وإن كان قياسها أن يكون بالياء ، وكذلك قالوا « مزيد » ومكوزة ، ومدين ، فصححوا وإن كان القياس أن يُعلوا ؛ لأن ما كان من الأسماء على مفعّل أو مفعّل فإنه يعقل لمحيثه على وزن الفعل وفصل الميم له من أمثله ، وكذلك قالوا « محبب » بغير إدغام وإن كان القياس الإدغام ، وكذلك قالوا « العجاج » ، وبإمالة الألف وإن كان قياسها أن لاتتمال لعدم شرط الإمالة من الياء والكسرة ، وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام : إما لكثرة الاستعمال ، أو تنبيه على أصل ، أو غير ذلك .

(١) المراد أنهم أنشأوا الفعل المسند إلى ضمير عائد إلى ما مراعاة لمعنى ما ، وذلك أنهم قالوا « جاءت » بناء التأنيث ، لأن في جاء ضميرا مستترا يعود إلى ما ، وما هي الحاجة ، لأن المبتدأ والخبر شيء واحد .

وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول « مررت
 برجل صالح إلا صالح فطالح ، أى : إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت
 بطالح » قلنا : هذا لغة قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس ؛ فلا يجوز أن يقاس
 عليها : أما قلتها في الاستعمال فظاهراً ؛ لأن أكثر العرب لا تتكلم بها ، وإنما
 جاءت قليلة في لغة لبعض العرب ؛ وأما بعدها عن القياس فإنك تنفتقر إلى إضمار
 أشياء ، وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً ، ألا ترى أنك إذا قلت « مررت
 برجل صالح إلا صالح فطالح » تقديره : إلا أكن مررت بصالح [فقد مررت بطالح] ،
 فتنفتقر إلى أشياء ، وذلك بعيد عن القياس ، وهذا شبيه بقول النحويين « وما مررت
 بزید فكيف أخيه » ويقول الرجل : جئتكم بدرهم ، فيقول المجيب « فهلا
 دينار » وهذا كله زدى لا تتكلم به العرب .

وأما ما روى عن رؤبة من قوله « خير عافك الله » أى : بخير ، فهو من
 الشاذ الذى لا يعقد به لقلته وشذوذه ، وكذلك جميع ما استشهدوا به من الآيات
 وقد أجبت عنها في مواضعها بما يفنى عن الإعادة .

وأما إضمار رب بعد الواو والفاء وبلى وهى حروف جر فإنما جاز ذلك
 لأن هذه الأحرف صارت عوضاً عنها دالة عليها ، فجاز حذفها ، وما حذف وفى
 اللفظ على حذفه دلالة أو حذف إلى عوض وبلى فهو فى حكم الثابت ، وقد بينا
 ذلك مستقصى فى موضعه ، بخلاف ها هنا ، فإنكم جوزتم حذف حرف
 القسم ولا دلالة فى اللفظ على حذفه ولا إلى عوض وبلى ، فبان الفرق بينهما ،
 والله أعلم .

٥٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم « لَزِيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو » جواب قسم مقدر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها . وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب . وذلك نحو قولهم « لَطَمًا مَكَ زَيْدٌ آ كَلٌ » فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعا ، ولما كَانَ يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوبا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أوجبت له الرفع وأزالت عنه عمل ظننت ، تقول : ظننت زيدا قائما ، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت : ظننت لزيد قائم ، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوبا ؛ فدل على أنها لام الابتداء .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الظن محمول على القسم ؛ فاللام جواب القسم ، كقولهم : والله لزيد قائم ، لا لام الابتداء ، فإذا كانت جواب القسم فحكمها أن تبطل عمل ظننت ، فلهذا وجب أن يرفع زيد بما بعده ، لا بالابتداء ، وهذا لأن حكم لام القسم في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولا ما بعدها فيما قبلها ؛ لأن ما بعدها من الكلام مخلوف عليه ، فلو

جعل شيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه « لأنا نقول : لا يجوز أن يكون الظن قسماً ، لأنه إنما يُقَسَّمُ بالشيء في العادة إذا كان عظيماً عند الخالف ، كقوله « والله ، والقرآن ، والنبي ، وأبي » وما أشبه ذلك مما يحلف به أهل الجاهلية والإسلام ، ومعنى الظن خارج عن هذا المعنى .

فأما قولهم « جَبَرُ لَأَذْهَبَنَّ ، وَعَوْضُ لَأُقَوِّمَنَّ ، وَكَلَّا لَأَنْطَلِقَنَّ » فإنما أقسموا بها لأنهم أجروها مجرى حق ، والحق معظم في النفوس ، بخلاف الظن الذي فيه معنى الشك ، وجبر بمعنى نعم . قال الشاعر :

إِنَّ الَّذِي أَغْنَاكَ يُغْنِيَنِي جَبْرُ وَاللَّهُ نَفَّاحُ الْيَدَيْنِ بِالْخَيْرِ

وعوض بمعنى الدهر ، قال الشاعر :

رَضِيْعِي لِبَانٍ تَذِي أَيْمٍ تَحَالَمَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ

وفي عوض ثلاث لغات : عَوْضُ بالضم ، وعَوْضُ بالفتح ، وعَوْضُ بالكسر ، وكلا بمعنى حقا ، قال الشاعر :

أَلَيْسَ قَلِيلاً نَظْرَةً إِنْ نَظَرْتُهَا إِلَيْكَ ؟ وَكَغَلَا أَيْسَ مِنْكَ قَلِيلُ

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه اللام ليست لام الابتداء ؛ لأن الابتداء يوجب الرفع ، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب ، نحو قولهم : لَطَعَاكَ زَيْدٌ آكَلَ » قلنا : الأصل في اللام ها هنا أن تدخل على زيد الذي هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذي هو معمول الخبر لأنه لما قُدِّمَ في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ،

فَإِذَا وَقَعَ الْمَفْعُولُ مَوْقِعَهُ جَازَ أَنْ تَدْخُلَ هَذِهِ اللَّامُ عَلَيْهِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَإِذَا جَازَ دَخُولَ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ (١) إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَهُ كَقَوْلِكَ « إِنْ زَيْدًا أَطْعَمَاكَ آكِلًا » وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنْ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ صَلَّى التَّنَائِي لَعْنَدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَدْخُلَ بَعْدَ نَقْلِهَا عَنِ الْاسْمِ عَلَى الْخَبَرِ لَا عَلَى مَعْمُولِهِ ؛ لَوْقَوْعِهِ مَوْقِعَهُ (١) ، فَكَذَلِكَ يَجُوزُ دَخُولُ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى الْمَفْعُولِ إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ الْمُبْتَدَأِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ؛ لَوْقَوْعِهِ مَوْقِعَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥٩ - مَسْأَلَةٌ

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْقِسْمِ « أَيُّمَنَ اللَّهُ » جَمْعُ يَمِينٍ . وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ جَمْعُ يَمِينٍ ، وَأَنَّهُ اسْمُ مَفْرَدٍ مُشْتَقٌّ مِنَ الْيَمِينِ .

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ « أَيُّمَنَ » جَمْعُ يَمِينٍ أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلٍ ، وَهُوَ وَزْنُ يَخْتَصُّ بِهِ الْجَمْعُ ، وَلَا يَكُونُ فِي الْمَفْرَدِ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِهِمْ « أَيُّمَنَ اللَّهُ » أَيُّ : عَلَى أَيُّمَنَ اللَّهُ ، أَيُّ : أَيُّمَانُ اللَّهِ عَلَى فِيمَا أَقْسَمَ بِهِ ، وَهُمْ يَقُولُونَ فِي جَمْعِ يَمِينٍ « أَيُّمَنُّ » قَالَ زُهَيْرُ :

فَتَجْمَعُ أَيُّمَنُ مِنَّا وَمِنْكُمْ بِمُتَشَمَّةٍ تَمُورُ بِهَا الدِّمَاءُ

وَقَالَ الْأَزْرَقُ الْعَنْبَرِيُّ :

طَرْنُ أَقْطَاعَةٍ أَوْ تَارٍ مُخْطَرَبَةٍ فِي أَفْوَسٍ نَازَعَتْهَا أَيُّمَنُ شُمْلًا

(١) قَوْلُهُ ؛ لَوْقَوْعِهِ مَوْقِعَهُ ، تَعْلِيلُ لِقَوْلِهِ ؛ جَازَ دَخُولَ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ ، وَنَهَيْهَا عَلَى ذَلِكَ لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا بِمَا وَقَعَ اعْتِرَاضًا

وقال الآخر :

* يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنْ وَأَشْمَلِ *

والأصل في همزة أيمن أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وصلت
للكثرة الاستعمال ؛ وبقيت فتحتها على ما كانت عليه في الأصل ، ولو كانت على
ما زعمتم في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها
عندكم في الأصل . والذي يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولهم
« أُمُّ اللَّهِ لِأَفْعَلان » فتدخل الهمزة على الميم وهي متحركة ، ولو كانت همزة وصل
لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه
لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون همزته
همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين . قال الشاعر :

وَقَدْ ذَكَرْتُ لِي بِالْكَتِيبِ مُوَالِئًا * قِلَاصَ سُلَيْمٍ أَوْ قِلَاصَ بَنِي بَسْكَرٍ
فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ * نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي

ويدل عليه أنهم قالوا في أيمن الله « مُ اللَّهِ » ولو كان جمعاً لما جاز حذف
جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ؛ إذ لا ظير له في كلامهم ، فدل على أنه ليس بجمع ،
فوجب أن يكون مفرداً .

وأما ما ذكروه من كونها همزة وصل لكثرة الاستعمال فسنبين أنه حجة
عليهم في الجواب عن كلماتهم إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه جمعُ يمين » ، بدليل

أنه دلى وزن أفعُل ، وأفعُلُ وزنٌ يختص به الجمع ، ولا يكون في المفرد ، قلنا : لا نسلم ؛ بل قد جاء ذلك في المفرد ؛ فإنهم قالوا رَصَاصُ آنُكُ ، وهو الخالص ، وقالوا « أسنمة » اسم موضع وأكمة ، و « أشدُّ » دلى الصحيح وهو منتهى الشباب والقوة ، وقيل : هو الحلم ، وقيل : عشرون سنة ، وقيل : ثلاث وثلاثون سنة ، وقيل : أربعون سنة .

وقولهم « الأصل في الهمزة أن تكون همزة قطع لأه جمع يمين » قلنا : لو كانت الهمزة فيه همزة قطع لما جاز فيه كسر الهمزة قبل « إيمَنُ الله » لأن ما جاء من الجمع دلى وزن أفعُل لا يجوز فيه كسر الهمزة ، فلما جازها هنا بالإجماع كسر الهمزة دل دلى أنها ليست همزة قطع .

وأما قواهم « إنها لو كانت همزة وصل لسكان ينبغي أن تكون مكسورة » قلنا : إنما جاءت مفتوحة - وإن كان القياس يقتضى أن تكون مكسورة - لأنهم لما كثرت استعماله في كلامهم فتحوا فيه الهمزة لأنها أخف من الكسرة كما فتحوا الهمزة التي تدخل دلى لام التعريف وإن كان الأصل فيها الكسر لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إن الهمزة تثبت في قواهم أم الله لأمان مع تحرك ما بعدها » قلنا : إنما تثبت الهمزة فيه من وجهين : أحدهما : أن الأصل في الكلمة «أيمَن» فالهمزة داخله على الياء ساكنة ، ولما حذفت - وحذفتها غير لازم - بقي حكمها ، والثاني : أن حركة الميم حركة إعراب وليست لازمة وتسقط في الواف ، لذلك ثبتت همزة الوصل .

والدليل على ذلك أن العرب تقول في الأحمر : « أَلَحْمَر » فلا يحذفون

همزة الوصل ؛ لأن حركة اللام ليست بلازمة ، وبعضُ العرب يمحذفون الهمزة لتحرك ما بعدها ، على أن من العرب من يقول « مُ اللهُ » فيحذف الهمزة ، وفيها لغات كثيرة تنيف على عشر لغات : أَيْمُنُ اللهُ ، وإِيْمُنُ اللهُ ، وإِيْمُ اللهُ ، وإِيْمُ اللهُ ، وأُمُ اللهُ ، ومُ اللهُ ، ومَ اللهُ ، ومِ اللهُ ، ولِيْمُنُ اللهُ ، ومِنُ اللهُ ، ومُنُ رَّبِّي ، ومِنُ رَّبِّي . ودُّمُنُ ، لا تدخل إلا على رب ، وحده ، ولا تدخل على غيره ، كما لا تدخل القاء إلا على الله في « تالله » والله أعلم .

٦٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها ، قال الشاعر :

فَزَجَجَتْهُمَا بِمِزَجَةٍ * زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

والنقدير : زج أبي مزادة القلوص ، تفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

تَمَرْتُ حَلَى مَا تَسْتَمِيرُ ، وَقَدْ شَفَتْ * غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا
والنقدير : شفت غلائل صدورها عبدُ القيس منها ، تفصل بين المضاف والمضاف إليه . وقال الآخر :

يَطْفَنَ بِحُودِي الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ * يَوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ
والتقدير : من قَرْعِ الْكِنَائِنِ الْقِسِيِّ . وقال الآخر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

والتقدير : بعد بهجتها ، ففصل بين المضاف الذي هو « بَعْدَ » والمضاف إليه الذي هو « بهجتها » بالفعل الذي هو « خَطَّ » ، وتقدير البيت : فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسومها . وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غلامُ والله زيدر ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ الله رَبَّهَا ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « والله » وإذا جاء هذا في الكلام في الشعر أولى ، وقد قرأ ابن عامر أحدُ القراء السبعة (وكذلك زَيْنٌ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم) بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه : قتل شركائهم أولادهم ، ولهذا كانت منصوباً في هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن في الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرْ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير : لِلَّهِ دَرْ مَنْ

لامها اليوم . وقال أبو حية النخري :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : بكف يهودي يومًا .
وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبَاغِيهِ بِنَا أَوَّارِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ
وقالت امرأة من العرب ذرنا بنت قبيصة الجحدريّة ، وقيل : عمرّة الجشمية :
هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَا هُمَا
ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هما أخوا من لا أخا له
في الحرب ؛ لأن الظرف (١) وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما ، فبقينا
فيما سواهما على مقتضى الأصل
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف
قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي من قولهم « هذا غلامٌ والله زبير » وما حكاه
أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم « فتسمع صَوْتَ والله ربّها » فنقول :
إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما
جَازُوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام
ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو « لغوا » لزيادتها في الكلام في وقوعها
غير موقعا .

والذي يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفصل
(١) قوله « لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما » تعليل لقوله فيما سبق
« وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر » ص ٢٥٠

بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين قتل أولادَهُم شركائِهِمْ) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لا تقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل [به] بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يحز أن تحمل حجة في الظاهر لم يحز أن يحمل حجة في النقيض .

والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ورَّهَمَ القارىء ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ، وإنما دعا ابن عاصم إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام شركائهم مكتوباً بالياء ومصحف أهل الحجاز والعراق شركؤهم بالواو ، فدل (١) على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

٦١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله وكلام العرب كثيراً ، قال الله تعالى : (إن هذا لهو حق اليقين) واليقين في المعنى نعمت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعمت في (١) أي فدل وهي القراءة وعدم صحة الاستدلال بها على صحة ما ذهب إليه

المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى :
 (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) والآخرة في المعنى نعت الدار ، والأصل فيه والدار الآخرة
 خير ، كما قال تعالى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) فأضاف دار إلى الآخرة ، وهما
 بمعنى واحد . وقال تعالى : (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ) والحب في المعنى هو
 الحصيد ، وقد أضافه إليه ، وقال تعالى : (وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) والجانب
 في المعنى هو الغربي . ثم قال الراعي :

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَ السَّيْلِ وَاجْتَذَبَ الشَّعَارَا
 ومن ذلك قولهم « صَلَاةُ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وَبَقْلَةُ الْحَمَاءِ »
 والأولى في المعنى هي الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هي الحماء . وقد
 أضافوها إليها ، فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما
 يراد بها التعريف والتخصيص ، والشئ لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه
 تعريف كان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى
 اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه ؛
 فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه
 لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه : أما قوله تعالى :
 (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى :
 (وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ) أى دين الملة للقيمة . وأما قوله تعالى : (وَلَدَارُ
 الْآخِرَةِ خَيْرٌ) فالتقدير فيه : ولدار الساعة الآخرة . وأما قوله تعالى :

(وَحَبَّ الْحَصِيدِ) أى حَبَّ الزرعِ الحَصِيدِ ، ووصف الزرع بالحصيد ، وهو التحقيق (١) ؛ لأن الحب اسم لما يَنْبُتُ في الزرع ، وَالْحَصْدُ إنما يكون للزرع الذى يَنْبُت فيه الحب ، لا للحب ، ألا ترى أنك تقول « حصدت الزرع » ولا تقول « حصدت الحب » وأما قوله تعالى : (وما كنت بجانب الغربي) فالتقدير فيه : بجانب المكان الغربي ، وأما قولهم « صلاة الأولى » فالتقدير فيه : صلاة الساعة الأولى ، وأما قولهم « مسجد الجامع » فالتقدير فيه : مسجد الموضع الجامع ، وأما قولهم « بقلة الحقاء » فالتقدير فيه : بقلة الحبة الحقاء ؛ لأن البقلة اسم لما نبت من تلك الحبة ، ووصف الحبة بالحق ، وهو التحقيق (١) ؛ لأنها الأصل ، وما نبت منها فرع عليها ، فكان وصف الأصل بالحق أولى من وصف الفرع ، وإنما وصفت بذلك لأنها تنبت في مجارى السيول فتقاعها ، ولذلك يقولون في المثل « هو أحق من رجالة » فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه على ما بينا لم يكن لهم فيه حجة ، والله أعلم .

(١) كذا في الأصل في الموضعين ، والراجع عندنا أن الواو في قوله « وهو التحقيق » زائدة ، وأصل الكلام : ووصف الزرع بالحصيد هو التحقيق ، وكذلك في الموضع الثاني

تم — بحمد الله تعالى وتوفيقه — طبع الجزء الأول من كتاب « الإنصاف » في مسائل الخلاف « لأبى البركات الأنباري . ويليه — إن شاء الله تعالى — الجزء الثاني منفتحاً بالمسألة (٦٢) — التي موضوعها : كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط) نسأل الله — جلّت قدرته ! — أن يعين على إكمال .

فهرست المسائل الواردة في الجزء الأول من كتاب
الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري

ص	موضوع المسألة	ص	موضوع المسألة
٤	الاسم ، مشتق من السمو أو من السمة ؟	٩٩	هل يجوز تقديم خبر « مازال » وأخواتها عليهن ؟
١٠	الاستماء السمة معربة من مكانين أو من مكان واحد ؟	١٠٣	هل يجوز تقديم خبر ليس عليها ؟
١٩	الألف والواو والياء في النثية وجمع المذكر السالم لإعراب أو علامات ؟	١٠٧	ما الحجازية هل هي عاملة في الخبر ؟
٢٦	هل يجمع العلم الذي في آخره تاء التأنيث جمع المذكر السالم ؟	١١١	هل يجوز تقديم معمول خبر ما الحجازية على ما نفسها ؟
٣١	عامل الرفع في كل من المبتدأ والخبر	١١٣	هل يجوز تقديم معمول الفعل المقصور على الفعل وحرف الإيجاب ؟
٣٨	العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور	١١٥	إن المؤكدة هل هي عاملة في الخبر ؟
٤٣	الخبر الجامد هل يتحمل ضمير المبتدأ ؟	١١٩	هل يجوز العطف على موضع « إن » قبل تمام الخبر ؟
٤٥	إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له هل يجب إبراز ضميره ؟	١٢٣	إن الخفيفة من الثقيلة ؟ هل هي عاملة في الاسم النصب ؟
٤٨	هل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ؟	١٢٨	هل يجوز دخول لام الابتداء على خبر اسكن ؟
٥٢	العامل في الاسم المرفوع بعد دلولا ،	١٣٥	اللام الأولى من اعل زائدة أو أصلية ؟
٥٦	العامل في المفعول به النصب	١٤٠	هل يتقدم معمول اسم الفعل عليه ؟
٦٠	العامل في الاسم المشغول عنه	١٤٤	أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل
٦١	أى العاملين في التنازع أولى بالعمل ؟	١٥٢	عامل النصب في الظرف الواقع خبرا
٦٦	نعم وبئس اسمان أو فعلا ؟	١٥٥	عامل النصب في المفعول معه
٨١	أفعل في التعجب اسم أو فعل ؟	١٥٨	هل يجوز تقديم الحال على الفعل
٩٥	التعجب من السواد والبياض دون غيرهما من الألوان		العامل فيها ؟

ص موضوع المسألة

- ١٦٠ هل يقع الفعل الماضي حالا ؟
 ١٦٤ ما يجوز من وجوه الإعراب في
 الصفة التي تصلح للخبرية إذا
 وجد معها ظرف مكرر ، نحو
 قولك (في الدار زيد قائما فيها)
 ١٦٧ عامل النصب في المستثنى بإلا
 ١٧٢ هل تكون (إلا) بمعنى الواو !
 ١٧٦ هل يجوز تقديم حرف الاستثناء
 في أول الكلام ؟
 ١٧٨ (حاشي) في الاستثناء حرف أو فعل
 ١٨٢ هل يجوز بناء (غير) إذا أضيف
 إلى متمكن أو غير متمكن ؟
 ١٨٥ هل تأتي (سوى) اسما أو هي
 ملازمة للظرفية ؟
 ١٨٧ (كم) مفردة أو مركبة ؟
 ١٩٠ إذا فصل بين (كم) الخبرية
 وتميزها فهل يبقى التمييز مجرورا ؟
 ١٩٤ إذا قلت خمسة عشر فهل تجوز
 إضافة النيف إلى العشر !
 ١٩٥ تعريف العدد المركب وتميزه .
 ١٩٩ هل يجوز أن يقال (ثالث عشر
 ثلاثة عشر) !
 ٢٠٠ المنادى المفرد العلم معرب أو مبني ؟
 ٢٠٨ هل يجوز نداء ما فيه أل ؟
 ٢١١ الميم في (اللهم) عوض عن حرف
 النداء أولا ؟

ص موضوع المسألة

- ٢١٤ هل يجوز ترخيم المضاف بحذف
 آخر المضاف إليه ؟
 ٢١٨ هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ؟
 ٢٢١ كيف يرخم الرباعي الذي ثالثه
 ساكن ؟
 ٢٢٢ هل تجوز ندبة النكرة
 والموصولات ؟
 ٢٢٤ إذا ندب موصوف فهل يجوز
 إلقاء علامة الندبة على الصفة ؟
 ٢٢٥ اسم لا المفرد النكرة معرب
 أو مبني ؟
 ٢٢٨ هل تقع د من ، لا ابتداء الغاية في
 الزمان ؟
 ٢٣١ واو (رب) هل هي التي تعمل
 الجر بنفسها ؟
 ٢٣٣ إعراب الاسم الواقع بعد مذومند
 وفيه الخلاف في أنهما مفردان
 أو مركبان
 ٢٢٩ هل يعمل حرف القسم الجر
 محذوفا بغير عوض ؟
 ٢٤٣ اللام الداخلة على المبتدأ لام
 الابتداء أو لام جواب القسم ؟
 ٢٤٦ أين في القسم مفرد أو جمع مبني ؟
 ٢٤٩ هل يفصل بين المضاف والمضاف
 إليه بغير الظرف والجار والمجرور ؟
 ٢٥٢ هل تجوز إضافة الاسم إلى
 اسم يوافقه في المعنى ؟

الألفاظ

في مسائل الخلاف

بين النحويين : البصريين ، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات
عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد
الأنباري ، النحوي

المولود في سنة ٥١٣ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ من الهجرة

بتحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

تمتاز بزيادة التنقيح ودقة التصحيح

في سنة ١٩٥٣ الميلادية

يطلب من ناشره

مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده

ببيضان الأديرة بمصر. ت. ٤٨٥٨٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على سيد المرسلين ،
وآله وصحبه أجمعين ، والعاقبة للمتقين ،
ولا عدوان إلا على الظالمين .

٦٢ - مسألة

ذهب السكونيون إلى أن « دكلا ، وكتلا » فيهما تشنية لفظية ومعنوية ، وأصل
 « دكلا » « كل » فحذفت اللام ، وزيدت الألف للتشنية ، وزيدت القاء في « كتلا »
 للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في « الزيدان ، والعمران » ولزم حذف نون
 التشنية منهما للزومهما الإضافة . وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراد لفظيا وتشنية
 معنوية ، والألف فيهما كالألف في « عصا ، ورحا » .

أما السكرفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما مثنيان لفظا ومعنى
 وأن الألف فيهما للتشنية : النقل ، والقياس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

فِي كِلْتَا رِجْلَيْهَا سَلَابِي وَاحِدَةٌ كِلِمَاهُمَا مَقْرُوءَةٌ بِزَائِدَةٍ
 فأفرد قوله « كلتا » فدل على أن « كلتا » تشنية .

وأما القياس فقولوا : الدليل على أنها ألف التشنية أنها تنقلب إلى الياء في
 النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمرة ، وذلك نحو قولك « رأيت الرجلين
 كليهما ، وصررت بازجلين كليهما ، ورأيت المرأتين كلتيهما ، ومررت بالمرأتين
 كلتيهما » ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر « عصا ، ورحا » لم
 تنقلب كما لم تنقلب ألفهما نحو « رأيت عصاهما ورحاهما ، ومررت بعصاهما ورحاهما »
 فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف « الزيدان ، والعمران » دل على أن
 تشنيتهما لفظية ومعنوية .

وأما البصريون : فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن فيهما إفراداً لفظياً وثنية معنوية أن الضمير تارة يرد إليهما مفرداً حملاً على اللفظ ، وتارة يرد إليهما مثنى حملاً على المعنى .

فأما رد الضمير مفرداً حملاً على اللفظ فقد جاء ذلك كثيراً ، قال الله تعالى : (كَلِمَاتُ الْجُنَّتَيْنِ آتَتْهُمَا أَكْثَمًا) نقل (آتَتْ) بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لكان يقول « آتَتْهُمَا » كما تقول : الزيدان ذهباً ، والعمران ضرباً ، وقال الشاعر :

كَلَّا أَخَوْنَا ذُو رِجَالٍ ، كَأَنَّهُمْ أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْقٍ
نقل « ذُو » بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لقل « ذَوَا » وقال الآخر :

كَلَّا أَخَوْنِيكُمْ كَانَ فَرْعًا دِنَامَةً وَلَسِكِنُهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصًا
فقال « كان » بالإفراد حملاً على اللفظ ، ولم يقل « كانا » وقال الآخر :

أَكَا شَرُّهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كَلَانَا عَلَى مَاءٍ صَاحِبُهُ حَرِيصُ
فقال « حريص » بالإفراد ولم يقل « حريصان » وقال الآخر :

كَلَانَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْلَى بِفِي زَفِيكَ مِنْ لَيْلَى اثْرَابُ
فقال « يحب » بالإفراد على ما بينا . وقال الآخر :

كَلَّا ثَقَلَيْنَا وَاتَّقِ بَقْنِيمَةَ وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ فَادِرُ
فقال « واتق » بالإفراد . وقال الآخر :

كَلَّا يَوْعِي أُمَامَةَ يَوْمُ صَدْرٍ وَإِنْ لَمْ نَأْنِهَا إِلَّا لِمَا نَا

فَقَالَ « يَوْمَ » بِالْإِفْرَادِ . وَقَالَ أَبُو الْأَخْزَرِ الْحِمْيَانِيُّ .

فَكَلِمَتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَتْ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفِ

فَقَالَ « خَرَّتْ » بِالْإِفْرَادِ . وَقَالَ الْآخَرُ :

فَكَلِمَتَاهُمَا قَدْ خُطَّ لِي فِي صَحِيفَةٍ فَلَا أَمِيشُ أَهْوَاهُ وَلَا أَمُوتُ أَرْوَحُ

فَقَالَ « خُطَّ » بِالْإِفْرَادِ ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا النُّحُو كَثِيرَةٌ جَدًّا .

وَأَمَّا رَدُّ الضَّمِيرِ مَثْنَى حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى فَعَلَى مَا حَكَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ

« كِلَاهُمَا قَتَمَانِ ، وَكِتَاهُمَا لَقِيتُهُمَا » وَقَالَ الشَّاعِرُ :

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَمَا وَكِلَا أَتَيْتُهُمَا رَأَيْ

فَقَالَ « أَقْلَمَا » حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، وَقَالَ « رَأَيْ » حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ .

وَالْحَمْلُ فِي « كِلَا ، وَكِتَا » عَلَى اللَّفْظِ أَكْثَرُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى ، وَنَظِيرُهُمَا فِي

الْحَمْلِ عَلَى اللَّفْظِ تَارَةً وَفِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى أُخْرَى « كُلٌّ » فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ مُفْرَدًا

فِي اللَّفْظِ مَجْمُوعًا فِي الْمَعْنَى رُدُّ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ تَارَةً عَلَى اللَّفْظِ وَتَارَةً عَلَى الْمَعْنَى ،

كَقَوْلِهِمْ « كُلُّ الْقَوْمِ ضَرَبْتُهُ ، وَكُلُّ الْقَوْمِ ضَرَبْتُهُمْ » وَقَدْ جَاءَ بِهِمَا التَّنْزِيلُ ، قَالَ

اللَّهُ تَعَالَى : (إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا) فَقَالَ

(آتَى) بِالْإِفْرَادِ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَقَالَ تَعَالَى : (وَكُلُّ أَنْوَاهُ دَاخِرِينَ) فَقَالَ

(أَنْوَاهُ) بِالْجَمْعِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى فِي « كُلِّ » أَكْثَرُ مِنَ

الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى فِي « كِلَا ، وَكِتَا » .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِيهِمَا إِفْرَادًا لَفْظِيًّا أَنَّكَ تَضْمِينُهُمَا إِلَى التَّضْمِينِ فَيَقُولُ :

« جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ ، وَرَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ ، وَمَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ ،

وَجَاءَنِي أَخَوَاكَ كِلَاهُمَا ، وَرَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا ، وَمَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا ، وَكَذَلِكَ

حكم إضافة « كلتا » إلى المظهر والمضمر ، فلو كانت النثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى النثنية ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

والذي يدل على أن الألف فيهما ليست للنثنية أنها تجوز إِمالتها ، قال الله تعالى : (إِمَّا يَبْعَثَنَّ عَنْكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا) وقال تعالى : (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا) قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما ، ولو كانت الألف فيهما للنثنية لما جازت إِمالتها ؛ لأن ألف النثنية لا تجوز إِمالتها .

والذي يدل أيضاً على أن الألف فيهما ليست للنثنية أنها لو كانت للنثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر ، وإنما المضمر فرع ، تقول : « رأيت كِلَا الرجلين ، ومررت بكِلَا الرجلين » ، وكذلك تقول في المؤنث : « رأيت كِلْتَا المرأتين ، ومررت بكِلْتَا المرأتين » ، ولو كانت للنثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر ؛ فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة ، وليست للنثنية .

والذي يدل على أن « كِلَا » ليست مأخوذة من « كُلٌّ » أن كِلَا للاحاطة وكِلَا لمعنى مخصوص ؛ فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فِي كِلْتَا رَجُلَيْنِ سَلَامِي وَاحِدَةٌ *

فلا حجة فيه ؛ لأن الأصل أن يقول « كلتا » بالألف ، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر ، كما قال الآخر :

فَلَسْتُ بِمَذْرِكِ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي

أراد «باهما» فاجتزأ بالذخعة عن الألف . وكقول الآخر :

* وَصَانِي الْمَجْأَجُ فِيمَا وَصَّنِي *

أراد «فياوصاني» . وهذا كثير في أشعارهم .

وأما قولهم «إن الألف فيهما تنقلب في حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى

المضمر» قلنا : إنما قلبت في حالة الإضافة إلى المضمر لوجهين :

أحدهما : أنهما لما كان فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية ، وكنا تارة
يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضمر — جعلوا لهما حظاً من حالة لإفراد
وحظاً من حالة التثنية ، فجعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة
واحدة في حالة الرفع والنصب والجر ، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة
التثنية في قلب الألف من كل واحد منهما ياء في حالة النصب والجر ، اعتباراً
بكلا الشبهين . وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد لأن المظهر هو
الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى بالأصل ، وجعلوهما مع الإضافة إلى
المضمر بمنزلة التثنية لأن المضمر فرع والتثنية فرع فكان الفرع أولى بالفرع .
وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين .

والوجه الثاني — وهو أرجح الوجهين ، وبه علل أكثر المتقدمين — وهو
أنه إنما لم تنقلب الألف فيهما مع المظهر وقابت مع المضمر لأنهما لزمتا الإضافة
وجر الاسم بعدهما فأشبهتا لَدَى وإِلَى وَكَلَى ، وكما أن لَدَى وإِلَى وهَلَى لا تنقلب ألقها
ياء مع المظهر نحو «لَدَى زَيْدٍ ، وإِلَى عَمْرٍو ، وَكَلَى بَكْرٍ» وتنقلب مع المضمر نحو
«لَدَيْكَ ، وإِلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ» فكذلك «كلا ، وكلتا» لا تنقلب ألقها ياء مع
المظهر وتنقلب مع المضمر .

والذى يدل على صحة ذلك أن القلب في « كلا وكلا » إنما يختص بحالة النصب والجر ، دون حالة الرفع ؛ لأن « لديك » إنما تستعمل في حالة النصب والجر ، ولا تستعمل في حالة الرفع ؛ فلهذا المعنى كان القلب مختصاً بحالة النصب والجر دون حالة الرفع ، وقد أفردنا في الكلام على « كلا وكلا » جزءاً اسبقه صدينا فيه القول عليهما ، والله أعلم .

٦٣ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز ، إذا كانت مؤنثة ، نحو قولك « قعدت يوماً كله » وقت ليلة كلها . وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق . وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو « جاءني رجلٌ رجل ، ورأيت رجلاً رجلاً ، ومررت برجل رجل » وما أشبه ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز : النقل ، والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

لَكِنَّهُ سَاقَهُ أَنْ قَبِيلَ ذَا رَجَبٍ يَأْلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ (١)

(١) كذلك يرويه النحاة ، وقد بينا صوابه في كتابنا الانتصاف من الإنصاف ، وذكرنا أن صواب روايته :

لَكِنَّهُ سَاقَهُ أَنْ قَبِيلَ ذَا رَجَبٍ يَأْلَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ

بنصب اسم لبت وخبرها جميعاً ، على اللغة التي وردت في قول الهماني الراجز :

كَأَنَّ أذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلْبًا مَحْرَفَا

والدليل على أن هذه هي الرواية أنه من قصيدة أولها قوله :

يَا لِرَجَالِ لَيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَمَا يَنْفَكُ بِحَدَثِ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبَا

فأكّد « حوله » وهو نكرة بقوله « كله » ؛ فدل على جوازه . وقال الآخر :

إِذَا الْفَعْلُ كُرِّرَ فِيهَا خَفَافًا يَوْمًا جَدِيدًا كَلَهُ مُطَرِّدًا

فأكّد « يوماً » وهو نكرة بقوله « كله » . وقال الآخر :

زَحَرَتْ بِهِ لَيْلَةٌ كَلَهَا فَجِئْتُ بِهِ مُؤِيدًا خَفِيفًا

فأكّد « ليلة » وهى نكرة بقوله « كَلَهَا » ومؤيداً خفيفاً : اسمان من أسماء

الداهية . وقال الآخر :

* قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

فأكّد « يوماً » بأجمع ؛ فدل على جوازه .

وأما النياس فلأن اليوم موقت يجوز أن يقعد في بعضه ، والليلة موقفة يجوز أن يقوم في بعضها ، فإذا قلت « قعدت يوماً كله » ، وقت ليلة كلها « صح معنى التوكيد ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير

جائز من وجهين :

أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمرقة ، فينبغي أن لا تنقصر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه . وأما قولهم « رأيت درهماً كل درهم » وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف ، لا على التأكيد .

والوجه الثاني : أن النكرة تدل على الشيع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ؛ فلا يصح أن يكون مؤكداً له ، ولو جوزنا ذلك لسكننا قد صيرنا الشائع مخصصاً ، وهذا ليس بجائز ، بل هو ضد ما وضع له ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا

المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه ؛ لأن النكرة شائعة والمعرفة مخصوصة ، والصفة في المعنى هي الموصوف ، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة فيه : أما قول الشاعر :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُنْهُ رَجَبُ *

غفقول : الرواية الصحيحة :

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كُنْهُ رَجَبُ *

بالإضافة وهو معرفة لا نكرة ، وأما قول الآخر :

* يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مَطَرْدًا *

فلا حجة فيه ؛ لأنه يحتمل أن يكون تأكيداً للضمير في جديد ، والمضمرات لانكون إلا معارف ، وكان هذا أولى به لأنه أقرب إليه من « يوم » فلي هذا يكره الإنشاد بالرفع ، وأما قول الآخر :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَا *

غفقول : هذا البيت مجهول ، لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به ، ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب وأن الرواية ما أدعوه لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها ؛ إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً نعلمنا الأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بنيرها ، وأن يعمد ما ليس بأصل أصلاً ، وذلك

يفسد الصنعة بأسرها ، وذلك لا يجوز . على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل ، لا على التأكيد .

وأما قولهم « إن اليوم موقتٌ فيجوز أن يقعدَ بعضه واليلة موقنة فيجوز أن يقوم بعضها ، فإذا أكدت صح معنى التوكيد » قلنا : هذا لا يستقيم فإن اليوم وإن كان موقناً إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة ، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة ؛ ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه على ما بينا ، والله أعلم .

٦٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قلوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (حَتَّى إِذَا جَاءَهَا) فُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا (فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله (حَتَّى إِذَا جَاءَهَا) كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها (حَتَّى إِذَا جَاءَهَا) فُتِّحَتْ أَبْوَابُهَا) ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذَا فُتِّحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ) واقترب الوعد الحق (فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا فُتِّحَتْ) وقال تعالى : (إِذَا

السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتملت
وأذنت لربها وحقت) والتقدير فيه : أذنت ؛ لأنه جواب « إذا » والشواهد
على هذا النحو من التنبيل كثيرة . وقال الشاعر :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاخَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلٍ

والتقدير فيه : انتحى ، والواو زائدة ؛ لأنه جواب « لما » وقال الآخر :

حَتَّى إِذَا قَمِيتَ بَطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا

وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّيْمُ الْعَاجِزُ الْخَلْبُ

والتقدير فيه : قلبتم ، والواو زائدة . والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر
من أن تحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو فى الأصل حرف وضع لمعنى ؛
فلا يجوز أن يحكم زيادته مهما أمكن أن يحى على أصله ، وقد أمكن ها هنا ،
وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله . وسنبين ذلك
فى الجراب عن كلماتهم .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (حَتَّى
إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) فنقول : هذه الآية لا حجة لكم فيها ؛ لأن الواو
فى قوله (وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب (إِذَا)
فمحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا فَآزَرُوا وَنَعِمُوا ،
وكذلك قوله تعالى : (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ
يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ) الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ،

والتقدير فيه : حتى إذا فتحت يا جوج وما جوج وم من كل حذب ينسلون
قالوا يا ولنا ، لحذف القول ، وقيل : جوابها فإذا هي شاحصة ، وكذلك قوله
تعالى : (إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت
ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت) الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب
محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض
مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والمعاقب ،
ويدل على هذا التقدير قوله تعالى : (يا أيها الإنسان إنك كادحٌ إلى ربك كدحاً)
أى ساعٍ إليه في عملك ، والسكدحُ : عملُ الإنسان من الخير والشر الذى يُجَازَى
عليه بالثواب والمعاقب .

وأما قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطنُ حقفٍ ذى قفافٍ عتقل
فالواو فيه أيضاً عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب مقدر ، والتقدير فيه : فلما أجزنا
ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عتقل خلونا ونعمنا ، وكذلك أيضاً
قول الآخر :

حتى إذا قمت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا

• وقلبتهم ظهر الجن لنا •

الواو فيه عاطفة ، وليست زائدة ، والتقدير فيه : حتى إذا قمت بطونكم ورأيتم
أبناءكم شبوا وقلبتهم ظهر الجن لنا بأن غدركم واؤمكم .

وإنما حذف الجواب فى هذه المواضع لعلم به ؛ توخياً للايجاز والاختصار

وقد جاء حذف الجواب في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيراً ، قال الله تعالى : (ولو أن قرآننا سُيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى بل الله الأمر جميعاً) فحذف جواب « لو » ولا بد لها من الجواب ، والتقدير فيه : ولو أن قرآننا سُيرت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن ، فحذفه للعلم به ، توخياً للإيجاز والاختصار ، وقال تعالى : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله رؤوفٌ رحيمٌ) فحذف جواب « لولا » والتقدير فيه : ولولا فضل الله عليكم ورحمته لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجلكم بالعقوبة ؛ وقال عبد مناف بن زُبَيْر الهذلي :

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرَدَا

ولم يأت بالجواب ؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة ، والتقدير فيه : حتى إذا أسلكوكم في قتائدة شلوا شلا ، فحذف للعلم به توخياً للإيجاز والاختصار على ما بينا .

ثم حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره ، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك « والله لن أقتل إليك » وسكت عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكره من القتل والقطع والضرب والسكس ، فإذا تمثلت في فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال في نفسه ولم يعلم أيها يبقى ؛ فكان أبلغ في ردعه وزجره عما يُكفره منه ، ولو قلت « والله لن أقتل إليك لأضربنك » وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى نوع من المكره سوى الضرب ، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ؛ لأنه قد وطن له نفسه فيسهل ذلك عليه ؛ قال كثير :

وَقُلْتُ لَهَا يَا عَزَّ كُنْ مُلِمَّةً إِذَا وُطِّتَ يَوْمًا لَهَا النَّفْسُ ذَلِكَ
وكذلك الحل في الإحسان ، نحو « والله لئن زُرْتَنِي » : إذا حذفت الجواب
تصورت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والانتعام عليه ؛ فكان ذلك أبلغ
في استدعائه إلى الزيارة وإسراعه إليها ، ولو قلت « والله لئن زُرْتَنِي لأعطيتك
درهماً » لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قط ، فكان ذلك دون حذف الجواب
في نفسه ؛ لأنه ربما يكون مستغنياً عنه غير راغب فيه ؛ فلا يدعوه ذلك
إلى الزيارة ، ولو حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه ؛ فكان
ذلك أدعى له إلى الزيارة ، كما كان الأول أدعى إلى الترك ، على ما بينا ،
والله أعلم .

٦٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو
قولك « مَرَرْتُ بِكَ وَزَبَدِ » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك
في التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ) بالخفض ، وهي قراءة أحد القراء السبعة — وهو حمزة الزيات —
وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلمة بن مصرف والأعمش ،
ورواية لإصمعيلى والحاجب عن عبد الوارث ، وقال تعالى : (وَبَسْطَ يَدَيْكَ
فِي السَّاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُنَالِي عَلَيْكُمْ) فـ : في موضع خفض

لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فِيهِنَّ) وقال تعالى : (لَكِنَّ الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) فالمقيمين : في موضع خفض بالمطف على الكاف في (إِلَيْكَ) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، يعني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في (قَبْلِكَ) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمتك ، وقال تعالى : (وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (بِهِ) وقال تعالى : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) فمن : في موضع خفض بالمطف على الضمير المخفوض في (لَكُمْ) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
غَالِيَّامُ : خفض بالمطف على الكاف في « بِكَ » والتقدير : بك وبالأيام ، وقال الآخر :

أَكْرُهُ عَلَى الْكَتَيْبَةِ لَا أَبَالِي أَيْفَهَا كَانَ حَتَّى أَمْ سِوَاهَا
فعطف « سِوَاهَا » بأم على الضمير في « فِيهَا » والتقدير : أم في سواها . وقال الآخر :

تُمَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَافُ
فالكعب : مخفوض بالمطف على الضمير المخفوض في « بَيْنَهَا » والتقدير : وما بينها وبين الكعب غوط نفاف ، يعني أن قومه طوال ، وأن السيف (٢ — الإنصاف ٢)

على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم فائط — وهو المكان المطمئن من الأرض — ونفائض : واسعة ، أى بين السيف والكعب مسافة ؛ فعطف « الكعب » على الضمير المخفوض في « بينهما » وقال الآخر :

هَلَا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَيُّ نَعِيمٍ ذِي اللُّوَاءِ الْمُعْرِقِ
فأبى نعيم : خفف بالعطف على الضمير المخفوض في « عنهم » ؛ فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطف على الضمير المجرور — والضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ، ولهذا لا يكون إلا متصلا ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب — فكأنك قد عطف الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

وممنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين . والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غلام » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين وإنما اشبهها لأنهما على حرف واحد ، وأنهما يكملان الاسم ، وأنهما لا ينفصل بينهما وبينه بالظرف ؛ وليس كذلك الاسم المظهر .

وممنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمير المجرور على المظهر المجرور ؛ فلا يجوز أن يقال « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَكَ » ، فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمير المجرور ، فلا يقال

« سَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ » لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه .
والاعتماد من هذه الأدلة على الأول .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) فلا حجة لهم فيه من وجهين : أحدهما : أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرور بالقسم ، وجواب القسم قوله : (إن الله كان عليكم رقيباً) والوجه الثاني : أن قوله (والأرحام) مجرور بياء مقدرة غير المفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها ، وله شواهد كثيرة في كلامهم سند ذكر طرفاً منها مستوفي في آخر المسألة إن شاء الله تعالى .

وأما قوله تعالى : (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين : أحدهما : أنا لانسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على (الله) والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وهو القرآن ، وهو أوجه الوجهين . والثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (يستفتونك في النساء) لا على الضمير المجرور في (فيهن) .

وأما قوله تعالى (لَكِن الرَّاٰسِخُوْنَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ يُؤْمِنُوْنَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين :
أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعني المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب

على المدح عند تكرار العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى :
 (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ
 وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا
 وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) فرفع (الموفون) على الاستئناف ، فكأنه
 قال : وم الموفون ، ونصب (الصابرين) على المدح ، فكأنه قال : أذكر
 الصابرين ، ثم قالت الخرنق امرأة من العرب (١) .

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

فنصبت «الطيبين» على المدح فكأنها قالت : أغنى الطيبين ، ويروى أيضاً
 و «الطيبون» بالرفع ، أى : وم الطيبون . وقال الشاعر :

إِلَى الْمَلِكِ الْقَرِيمِ وَأَبْنِ الْهَمَامِ وَلَيْثِ السَّكَيْبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ
 وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تَنْفُخُ الْأُمُورُ بِذَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ الْأَجْمِ

فنصب «ذا الرأي» على المدح ، فكذلك ها هنا . وقال الآخر :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
 الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْمِنُوا أَحَدًا وَانْفَالُونَ لِمَنْ دَارُ نُخْلِيهَا

فرفع «القائلون» على الاستئناف ، ولك أن ترفعها جميعاً ، ولك أن
 تنصبها جميعاً ، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ، ولك أن ترفع الأول
 وتنصب الثاني ، لاختلاف في ذلك بين النحويين .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالمعطف على « ما » من قوله (بما أنزل إليك) فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين ، على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكتاب ، وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكتاب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال : ما أكتب ؟ فقيل له : اكتب والمقيمين الصلاة ، يعني أنت المملّ أعمل قوله « اكتب » في (المقيمين) على أن الكتاب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ المملّ .

وأما قوله تعالى : (وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فلا حجة فيه ؛ لأن (المسجد الحرام) مجرور بالمعطف على (سبيل الله) لا بالمعطف على (به) والتقدير فيه : وصدّ عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ؛ لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون « صدّدته عن المسجد » ولا يكادون يقولون « كفرت بالمسجد » .

وأما قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين) فلا حجة لكم فيه ؛ لأن (من) في موضع نصب بالمعطف على (معاش) أي : جعلنا لكم فيها المعاش والعييد والإماء .

وأما قول الشاعر :

* فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ *

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه مجرور على القسم ، لا بالمعطف على الكاف في ديك ،

وأما قول الآخر :

* أَيْفَهَا كَانَ حَتَّى أَمْ سِوَاهَا *

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن « سِوَاهَا » في موضع نصبٍ على الظرف ، وليس مجروراً على العطف ؛ لأنها لا تقع إلا منصوبةً على الظرف ، وقد ذكرنا ذلك في موضعه .

وأما قول الآخر :

* وَمَا بَيْنَهَا وَالسَّكَبِ غَوِطَ نَفَائِفَ *

فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأنه ليس مجروراً على ما ذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أخرى ، فكأنه قال : وما بينهما وبين السكَبِ ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرّة ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية لدلالة الأولى عليها ، وقال الشاعر :

أَكُلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أراد « وكل نار » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير في كلامهم ، وبهذا يبطل قول من توهم منكم أن ياء النسب في قولهم « رأيت التيميّ تَيْمَ عَدِيّ » اسمٌ في موضع خفض ؛ لأنه أبطل منها « تَيْمَ عَدِيّ » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدي ، فحذف « صاحب » وجر ما بعده بالإضافة ؛ لأنه في تقدير الثبكات ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

* وَأَبِي نَعِيمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْحَرِيقِ *

ثم لو حمل ما أنشدوه من الآيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، والله أعلم .

٦٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، نحو « قمتُ وزيدٌ » ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر . وأجمعوا على أنه إذا كان هناك تأكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى : فاستوى جبريلُ ومحمدٌ بالأفق ، وهو مطلع الشمس ؛ فدل على جوازه . وقال الشاعر :

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتَ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَغِنَاجٍ أَلَمَّا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا

فعطف « زهر » على الضمير المرفوع في « أقبلت » . وقال الآخر :

وَرَجَا الْأَخْيَطُ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْمَالًا

فعطف « وأب » على الضمير المرفوع في « يكن » ، فدل على جوازه كالعطف على الضمير المنصوب المتصل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على

الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو: إما أن يكون مقدرا في الفعل أو ملفوظا به؛ فإن كان مقدرا فيه نحو « قام وزيدٌ » فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو « قمت وزيدٌ » فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: (فاستوى وهو بالأفق الأعلى) فالواو فيه واو الحال، لا واو العطف، والمراد به جبريل وحده، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل: وقيل: فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالة كونه بالأفق، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة رجل.

وأما ما أنشدوه من قوله:

* قلت إذا أقبلت وزهر تهادي *

وقول الآخر:

* ما لم يكن وأب له لينالا *

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يقاس عليه، على أنا نقول: إنما جاءها هنا لضرورة الشعر، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز؛ فلا يكون لسمك فيه حجة.

وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير

الانفصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال ، فبان الفرق بينهما ، وقد ذكرنا ذلك مستوفى في كتابنا الموسوم بأسرار العربية ، والله أعلم .

٦٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو وبمعنى بل . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) فويل في التفسير : إنها بمعنى بل ، أى : بل يزيدون ، وقيل : إنها بمعنى الواو ، أى : ويزيدون . ثم قال الشاعر :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

أراد « بل » وقال تعالى : (وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا) أى : وكفوراً . ثم قال النابغة :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَامِقَتَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدَرِ

أى : ونصفه . والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن نحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الأصل في « أو » أن تكون لأحد

الشيثين على الإيهـام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيثين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما يخالف لمعنى أو ، والأصلُ في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ؛ فنحن نتمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقى مرتبهاً بإقامة الدليل ، ولا دليل لم يدل على صحة ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رأهم الرأى تخير في أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك ، والوجه الثانى : أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرأى إذا رأهم شك في عدتهم لسكثرتهم ، أى : أن حالهم حال من يُشك في عدتهم لسكثرتهم ، فالشك يرجع إلى الرأى ، لا إلى الحق تعالى ، كما قال تعالى : (فما أصبرهم على النار) بصيغة التعمجب ، والتعجب يرجع إلى المخاطبين . لا إلى الله تعالى ، أى : حالهم حال من يُتَعَجَّب منه ؛ لأن حقيقة التعمجب في حق الحق لا تتمحقق ؛ لأن التعمجب إنما يكون بمحدث علم بعد أن لم يكن ، ولهذا قيل في معناه : التعمجب ما ظهر حكمه وخفى سببه ، والحق تعالى عالم بما كان ، وبما يكون ، وبما لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، وكما أن التعمجب يرجع إلى الخلق لا إلى الحق فكذلك هاهنا .

وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

* ... أو أنتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ *

فالرواية فيه « أم أنت في العين أُمّاح » ولئن سلمنا أن الرواية « أو » فلا حجة لم فيه أيضاً ؛ لأن « أو » فيه للشك ، وليست بمعنى بل ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلامَ مُخْرَجَ الشك وإن لم يكن هناك شك ليدلوا بذلك على قوة الشبه ، ويسمى في صنعة الشعر « تجاهل العارف » كقول الشاعر :

فَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النِّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ
وكقول الآخر :

يَا ظَبِيَّاتِ الْفَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أُمُّ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

وإن لم يكن هناك شك ولا شبهة ، وإذا كانوا يخرجون الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك لم تخرج « أو » عن أصلها .

وأما قول الله تعالى : (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) فلا حجة لم فيه ؛ لأن « أو » فيها للإباحة ، أى : قد أبحتك كل واحدٍ منهما كيف شئت ، كما تقول في الأمر « جالس الحسن أو ابن سيرين » أى : قد أبحتك مجالسة كل واحدٍ منهما كيف شئت ، والمنع بمنزلة الإباحة ، فكما أنه لا يمنع من شيء أبحته له فكذلك لا يقدم على شيء نهيقه عنه . وأما قول الآخر :

* أو نصفه فقد *

فنقول : الرواية « ونصفه فقد » بالواو ؛ فلا يكون السكَم فيه شاهد ، ولو سلمنا أن الرواية على ما رويتموه فنقول : « أو » فيه باقية على أصلها ، وهو أن يكون التقدير فيه : ليتما هذا الحرام أو هو ونصفه ، فحذف المعطوف عليه وحرف المعطف ، كقوله تعالى : (نقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت) أى : فاضرب فانفجرت ، وعلى هذا التقدير قول الشاعر :

* أَلَا قَالِبَتَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ *

أى : شهرين أو شهرين ونصف ثالث ، ألا ترى أنك لا تقول مبهمةً « لبنت نصف ثالث » وإذا وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفاً كانت باقية على أصلها ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

٦٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بـ « لكن » في الإيجاب ، نحو « أتانى زيد لكن عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها في الإيجاب ، فإذا جرى بها في الإيجاب وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها ، نحو « أتانى زيد لكن عمرو لم يأت » وما أشبه ذلك . وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب ؛ فكذلك « لكن » وذلك لاشتراكهما في المعنى ، ألا ترى أنك تقول « ما جاءنى زيد لكن عمرو » فتثبت الجيء للثاني دون الأول كما لو قلت « ما جاءنى زيد بل عمرو » فتثبت الجيء للثاني دون الأول ، فإذا كانا في معنى واحد ، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي ، فكذلك في الإيجاب .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط

والنسيان ، ألا ترى أنك لو عطف بها بعد الإيجاب لكنت تقول « جاءني زيد لكن عمرو » فكنت تثبت للثاني بلسكن الجيء الذي أثبتة للأول ، فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل في الإيجاب ، نحو « جاءني زيد بل عمرو » وإذا كان العطف بلسكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط ، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف في بعض الأحوال إذا كان في معناه ، ألا ترى أنهم استغفوا بإليك عن حَقَّكَ ، وبمثلك عن ككَ ، وكذلك استغفوا عن وَدَعَ بترك ؛ لأنه في معناه ، وكذلك استغفوا به عن وَذَرَ ، وكذلك استغفوا بمصدر تَرَكَ واسم الفاعل منه عن مصدر وَدَعَ وَوَذَرَ ، وعن اسم الفاعل عنهما ، فيقال : ترك تركا فهو تارك ، ولا يقال : ودع وَدَعًا وهو وادع ، ولا وذر وَذَرًا فهو واذر ؛ فأما قول أبي الأسود الدؤلي :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ
وَقَوْلُ سُوَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ :

فَسَقَى مَسْعَاتَهُ فِي قَوْمِهِ ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْ وَلَا عَجَزَاوَدَعَ

فهو محمول على أنه بمعنى وَدَعَ بالنشيد فحذف ، وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يعتمد به في الاستعمال . وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ليكونا خبرين مختلفين .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنا أجمعنا على أن بل يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب فكذلك لكن لا شترأكما في المعنى » قلنا : إنما شاركت لكن بل في النفي دون الإيجاب ؛ لأن مشاركتها لها في النفي

صَوَاب وليس على سبيل النسيان والغلط ؛ ألا ترى أنك إذا قلت في النفي « ما جاءني زيد لكن عمرو » لم توجب نسياناً ولا غلطاً كما لو قلت « ما جاءني زيد بل عمرو » وإذا كان استعماله في النفي لا يوجب نسياناً ولا غلطاً ، فتكثير ما هو صواب لا يفتكر ، بخلاف استعماله في الإيجاب ؛ فإنه يوجب النسيان والغلط ، والنسيان والغلط إنما يقع نادراً قليلاً ، فاقصر فيه على حرف واحد وهو بل ،

ثم ليس من ضرورة تشارك لكن وبل في بعض الأحوال مشاركتهما في كل الأحوال ، ألا ترى أن « بل » لا يحسن دخول الواو عليها ؟ ولا يقال « وبل » و « لكن » يحسن دخول الواو عليها فيقال « ولكن » قال الله تعالى : (ولكن الشياطينُ كفروا) في قراءة من قرأ بالتخفيف ، وكذلك قوله : ولكن (البر) والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة ، وذلك لا يوجد البتة في « بل » فدل على ما قلناه ، والله أعلم .

٦٩ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « أفعل منك » لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر .
وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مِن » لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو « زيدٌ أفضلٌ من عمرو ، وهندٌ أفضلٌ

مِنْ دَعْدٍ ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمْرَيْنِ ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمْرَيْنِ »
وما أشبه ذلك ؛ فدل على قوة اتصالها به ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه .

ومنه من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « مِنْ » تقوم مقام الإضافة ،
ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم
مقام الإضافة ، وإنما لم يجر الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل
الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل
في الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها
على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ، ولم يعتبر تلك الأسباب
العارضة التي دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلي :

مِمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

فصرف « عَوَاقِدُ » وهي لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، وقال النابغة :

* فَلَمَّا تَيَدَّنَكَ قَصَائِدُ *

فصرف « قصائد » وهي لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك
مما لا يحصى كثرة في أشعارهم .

والذي يدل على هذا أن مالا أصل له في الصرف ودخول التنوين
لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ؛ لأنه لا أصل له في ذلك فيرده إلى حالة
قد كانت له ، فإذا ثبت هذا فنقول : أفعل منك اسم ، والأصل فيه الصرف ،
وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزلة « أحر »
وكما وقع الإجماع على أن « أحر » يجوز صرفه في ضرورة الشعر رداً إلى

الأصل فكذلك أفعال منك ، ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف - وهو عدول - عن الأصل إلى غير أصل - فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل ؟ وهل منع ذلك إلا رفض القياس ، وبناء على غير أساس ؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ مِنْ لما اتصلت به منعت من صرفه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن اتصال من ليس له تأثير في منع الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وَزْنُ الفعلِ والوصف . والذي يدل على ذلك أنهم قد قالوا : « زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ، وَشَرٌّ مِنْكَ » فيصرفون مع اتصال « مِنْ » به ، ولم يمنعوهما الصرف مع دخول « مِنْ » عليهما واتصالها بهما ، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتصال « مِنْ » بهما ، فلما انصرفا مع اتصال « مِنْ » بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف ، وإنما المؤثر في منع الصرف وَزْنُ الفعل والوصف .

والذي يدل على صحة هذا أنه لما زال وزن الفعل من « خَيْرٌ مِنْكَ ، وَشَرٌّ مِنْكَ » انصرف ؛ لأن الأصل : أَخَيْرُ مِنْكَ ، وَأَشَرُّ مِنْكَ ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال ، وأدغموا إحدى الرايين في الأخرى من قولهم « شَرٌّ مِنْكَ » لثلاث يجمع حرفان متحركان من جنس واحد في كلمة واحدة ؛ لأن ذلك مما يستثقل في كلامهم ، فلما نقص عن وزن الفعل بقي فيهما علة واحدة وهي الوصف ، فردا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لا تقوى على منع الصرف الذي هو الأصل .

وأما قولهم « إنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لاتصال من به » قلنا :

إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه تضمن معنى المصدر؛ لأنك إذا قلت « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ » كان معناه فَضْلُ زَيْدٍ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِكَ ، فجعل موضعَ زَيْدٍ فَضْلَهُ أَفْضَلُ ، فتضمن معنى المصدر والفعل معاً ، والفعل والمصدر مذكوران ، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع ، فكذلك ما تضمنهما .

والوجه الثاني : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

والوجه الثالث : إنما لم يثن ولم يجمع لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تفرد بالمعاني ، ودأفل ، اسم مركب يدل على فعل وغيره ، فلم يحز تثنيته ولا جمعه كما لم يحز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام ، واستغناءً بقليل الكلام عن كثيره ، ولم يحز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر ، والمصدر مذكور ، ثم على أصلكم إنما وُحِدَ « أفعل » لأنه جرى مجرى الفعل ؛ ولهذا كانت إضافته غير حقيقية .

وأما قولهم « إن من تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التثنيين والإضافة » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر في موضع الجر ، كما إذا دخلته الإضافة ، فلما أجمعنا على أنه لا ينصرف ويكون موضع الجر مفتوحاً كسائر ما لا ينصرف دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنما لم يحز الجمع بين التثنيين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء » قلنا : لا نسلم أنه إنما لم يحز الجمع بين التثنيين والإضافة (٣ - الإنصاف ٢)

لأنهما دليلا من دلائل الأسماء ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين :

أحدهما : أن الإضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التذكير ، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تذكير في كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

والوجه الثاني : أن الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان . وما ذهبوا إليه من التعليل بـ « يَبْطُلُ بحرف الجر مع لام التعريف ، فإنهما يجوز اجتماعهما نحو « سَمَرْتُ بِالرَّجُلِ » وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء ، إلى غير هذين الدليلين من دلائل الأسماء ، والله أعلم .

٧٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرا في أشعارهم ، قال الأخطل :

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبَ غَائِلَةٍ الثَّغُورِ قَدُورُ
فترك صرف « شبيب » وهو منصرف ، وقال حسان :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَا كُلَّ الْأَبْطَالِ
فترك صرف « حنين » وهو منصرف ، قال الله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ
كَثْرَتُكُمْ) ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ، وقال الفرزدق :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَفْوُخٍ قَصِيْدَةٍ بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَزْوَبَرَا
فترك صرف « زوبر » وهو منصرف ، ومعناه نسبت إلى بكائها من قولهم :
أخذ الشيء بزوبره ، إذا أخذه كله ، وقيل « بزوبرا » أى كذبا وزورا ،
وقال الآخر :

إِلَى ابْنِ أُمِّ أَنْاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي عَمْرٍو فَتَقْبَلِيغُ حَاجَتِي أَوْ تُزَحِفُ
فترك صرف « أناس » وهو منصرف ؛ و « أم أناس » بنت ذهل من بني
شيبان ، ود عمرو ، يريد به عمرو بن حجر السكندی ، وقال الآخر :

أَوَّمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْمِي بِأَوَّلِ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ
أَوْ الْعَالِي دُبَارَ فَإِنْ أَفْتَهُ فَمَوْئِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ
فترك صرف « دبار » وهو منصرف ، و « دُبَارُ » يومُ الأربعاء ، وما ذكره في
هذين البيتين أسماء الأيام في الجاهلية ، فأول : يومُ الأحد ، وأهون : يوم الاثنين ،
وجُبَارُ : يوم الثلاثاء ، ودُبَارُ : يوم الأربعاء ، وموئس : يوم الخميس ، وعروبة :
يوم الجمعة ، وشيَارُ : يوم السبت . وقال الآخر :

فَأَرْفَضْنَ عَنْهَا وَهِيَ تَرْغُو حُشَاةً بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانٌ أُخْرُ
فترك صرف « عريان » وهو منصرف ؛ لأن مؤنثه عُرْيَانَةٌ لَا عُرْيَا ،
وقال الآخر :

قَالَتْ أُمَيَّةٌ مَا لِي ثَابِتٌ شَاخِصًا عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالْمُنْضِلِ
فترك صرف « ثابت » وهو منصرف ، وقال العباس بن مرداس السلمي :
فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ رِدَاسٌ فِي تَجْمَعِ
فترك صرف « مرداس » وهو منصرف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الرواية

• يَفُوقَانِ شَيْخِي فِي تَجْمَعِ •

وشيخه أبوه مرداس ، لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها ، على
أنا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما روى قوموه فما العذر عن هذه الرواية
الصحيحة مع شهرتها ؟ وقال دوسر بن دهل القريني :

وَقَالَتِ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَّاحًا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لُبْلَى وَعَنْ هِنْدٍ
فلم يصرف « دوسر » وهو منصرف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الرواية :

• مَا لِلْقُرَيْبِيِّ بَعْدَنَا *

لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناها ، ولو قدرنا أن ما روى قوموه
صحيح فما عذرهم عما رويناها مع صحته وشهرته ؟ وقال الآخر :

وَمُضْمَبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية :

* وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ *

لأننا نقول : بل الرواية الصحيحة ما رويناها ، ولو قدرنا ما رويناها فما عذركم عما رويناها على ما بيناه ، وقال الآخر :

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطَّوْلِ وَذُو الْعَرَضِ

فترك صرف « عامر » وهو ينصرف ، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال « ذو الطول وذو العرض » ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرض ، ولا يجوز أن يقال « إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء (وجئتكم من سبأ بنبا يقين) فترك صرف سبأ لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، وقال الشاعر :

مِنْ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ مَا رُبَ إِذْ يَبْتَفُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْقَرَمَا

فلم يصرف « سبأ » لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، وقال الله تعالى : (ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعداً لثمود) فلم يصرف (ثمود) الثاني لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى ، ثم قال الشاعر :

تَمَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمَلٍ مُجُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدٍ عَادَ وَتَبَعَا

وقال الآخر :

لَوْ شَهِدَ عَادًا مِنْ زَمَانِ عَادٍ لَا بَتَرَهَا مَبَارِكُ الْجِلَادِ

وقال الآخر :

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدَ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَارِدِ

وقال الآخر :

وَأَسَدًا إِذَا عُدَّ الْخَصَى بِأَفْلَةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُهَا

وقال الآخر :

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا

فلم يصرف « قريش » لأنه جعله أسما للقبيلة حملا على المعنى ، والحمل على المعنى كثير في كلامهم ، قال الشاعر :

قَامَتْ تُبَكِّئُهُ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَ كَتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

وكان الأصل أن يقول « ذات غربة » فحمله على المعنى ، فسكانها قالت : تركتني إنسانا ذا غربة ، والإنسان يطلق على الذكور والأنثى ، قال الأعشى :

لِقَوْمٍ فَكَأَنُوهُمْ الْمُتَفِدِينَ شَرَابُهُمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا

وكان الأصل أن يقول « قبل إنفاده » لأن الشراب مذكور ، إلا أنه أنهه حملا على المعنى ؛ لأن الشراب هو الخمر في المعنى ، وقال الآخر :

يَا بَرُّ يَا بَشَرُ بَنِي أَعْدَى لَأَنْزَحَنَّ قَعْرَكَ بِالْذُلِّ

حَتَّى تَعُودِيَ أَفْطَعَ الْوَلِيَّ

وكان الأصل أن يقول « قَطَعْنِي الْوَلِيَّ » لأن البئر مؤنثة ، إلا أنه ذكره حملاً على المعنى ، فسكانه قال : حتى تعودى قَلْبِيهَا أَقْطَعِ الْوَلِيَّ ، والقلوب الأغلب عليه التذكير ، ولذلك قالوا في جمعه « أَقْلَبَةٌ » وَأَفْعَلَةٌ بناءً يختص به المذكر كاختصاص المؤنث بَأَفْعُلٍ في القلة ، وقوله « ذو الطولِ وذو العرضِ » يرجع إلى الحى ، فانتقل من معنى إلى معنى ، وانتقل من معنى إلى معنى كثير في كلامهم كما قال الشاعر :

إِنْ تَبِيحًا خُلِقْتَ مَلُومًا قَوْمًا تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيًّا

فقال « خلقت » أراد به القبيلة ، ثم قال « ملوماً » أراد به الحى ، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال « قوما ترى واحداً صهمياً » والصهميم : هو الذى لا ينثنى عن مراده ، لأننا نقول (١) : نحن لانفكر الجملى على المعنى فى كلامهم ، ولا انتقل من معنى إلى معنى ، ولكن الظاهر ما صرنا إليه ؛ لأن الجملى على اللفظ والمعنى أولى من الجملى على المعنى دون اللفظ ، وَجَرَى السكلام على معنى واحد أولى من الانتقال من معنى إلى معنى ، فلما كان ما صرنا إليه أكثر فى الاستعمال وأحسن فى السكلام كان ما صرنا إليه أولى ، وقال أبو دهبيل الجهمي :

أَنَا أَبُو دَهْبِيلَ وَهَبٌ لَوْهَبٌ مِنْ جَمَحٍ وَالْعَزُّ فِيهِمْ وَالْحَسَبُ

فترك صرف « دهبيل » وهو منصرف ، وقال الآخر :

(١) هذا متعلق بقوله السابق « قالوا : ولا يجوز أن يقال إنه لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة - إلخ »

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمٍ مِنْ بَعْدِ التَّرَى أَبَى قَضَاهُ اللَّهُ إِلَّا مَا تَرَى
فترك صرف « ديسم » وهو منصرف .

فإذا صحت هذه الأبيات بأسرها دل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من
نحو قوله :

فَبَيِّنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَاتِلُ لِمَنْ جَمَلُ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولي ، وهذا
لأن الواو من « هو » متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف
الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف
المتحرك الذي هو الواو للضرورة فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك
من طريق الأولي ؛ ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين — وكان
من هذا الشأن بمكان — يقول : لو صحت الرواية في ترك صرف ما ينصرف لم
يكن بأبعد من قولهم :

• فَبَيِّنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ ... •

ولما صحت الرواية عند أبي الحسن الأخفش وأبي على الفارسي وأبي القاسم
ابن بَرّهَانَ من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة
الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، وممن أكابرائمة
البصريين والمشار إليهم من المحققين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف

لأن الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف .
لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكن أيضاً يؤدي إلى
أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ، وعلى هذا يخرج حذف الواو من « هو »
في نحو قوله :

فَبَيَّنَّا هُ يَشْرِي رَحْلَهُ ...

فإنه لا يؤدي إلى الالتباس ، بخلاف حذف التثوين ، فبان الفرق بينهما .
والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي
خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس .
وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنما لم يحذف ترك صرف
ما ينصرف لأنه يؤدي إلى رده عن الأصل إلى غيره » قلنا : هذا يبطل بحذف
الواو من « هو » في قوله :

فَبَيَّنَّا هُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ .

خصوصاً على أصلكم ؛ فإن الواو عندهم أصلية لازائدة كما هي على أصل
الخصم زائدة .

قولهم « إنما جاز (١) لأنه لا يؤدي إلى الالتباس ؛ بخلاف ها هنا » قلنا :
الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه لا يؤدي ها هنا إلى الالتباس ؛ لأنك تقول
« غزا هو » فيكون توكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعل ، فإذا حذف الواو
منه التبتست الهاء الباقية بالهاء التي هي ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو
(١) يريد « إنما جاز للضرورة نحو فبيناه يشري »

« غَزَاهُ » فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها ، قال الشاعر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفِرُّ

وكذلك الماء أيضا في سائر المنصوبات ؛ فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها في الشعر
كضمير المجرور ؛ فإنهم يُسَوِّونَ بينهما في ذلك ، قال الشاعر :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وقال الآخر :

أَوْ مُعْبِرُ الظَّهِيرِ يَنْأَى عَنْ وَلِيِّهِ مَا حَجَّ رُبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا آخِرَةٍ

وقال الآخر :

فَمَالَهُ مِنْ تَجْدٍ تَلِيدٍ ، وَمَالَهُ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبَ وَلَا الصَّبَا

وقال الآخر :

فَإِنْ يَكُ غَنًا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْمَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا

وقال الآخر :

وَأَيُّنَ أَنْ الْخَلِيلَ إِنْ تَلْتَبَسَ بِهِ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ

وقال الآخر :

أَنَا ابْنُ كَلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَغْطِيًا فَإِنِّي مُجَبَّلِي

وقال الآخر :

لَأَغْلِطَنَّهُ وَشَمًا لَا يُفَارِقُهُ كَمَا يُحْزَنُ بِحُمَى الْمَيْسَمِ الْبَحْرِ

وقال الآخر :

لِي وَاللَّهُ شَيْخٌ تَهَيَّضُهُ غَيْبَتِي وَأَظُنُّ أَنَّ نَفَادَ عُمْرِهِ عَاجِلٌ

والوجه الثاني : أنه يبطل بصرف ما لا ينصرف ، فإنه يوقع لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف في نحو قوله :

* قَوَاطِنًا مَسَكَةً مِنْ وَزْقِ الْحَيِّ *

وكذلك سائر ما لا ينصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه ، فكذلك ها هنا .

فإن قالوا : الكلامُ به يتحصلُ القانونُ دون الشعر (١) ، وصَرَفُ ما لا ينصرف لا يوقع لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأنه لا يلتبس في ذلك في اختيار الكلام قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذي يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا يوجب لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ إذ لا يلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف في اختيار الكلام ، والله أعلم .

٧١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « الآن » مبنى لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم « آن يئين » أي حَانَ ، وبقي الفعل على فتحته . وذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه شابه أَسَمَ الإشارة ، ولهم فيه أيضا أقوال آخر نذكرها في دليهم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام

(١) يريد أن قوانين العربية وقواعدها إنما تؤخذ من الكلام الذي لا تعرض

فيه الضرورة وهو النثر ، دون الشعر

فيه بمعنى الذي ، ألا ترى أنك إذا قلت « الآن كان كذا » كان المعنى الوقت الذي آن كان كذا ، وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف ، قال الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْبَلْبَغِ وَلَا ذِي الرُّأْيِ وَالْجَدَلِ
أراد « الذي ترضى » وقال الآخر :

بَلِ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ هُمْ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَى
وقال الآخر :

يَقُولُ الْخَفَا وَأَبْفَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدِّعُ
وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَاتِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْحَةِ الْيَتَقَصِّعُ

أراد « الذي يجدد » ، والذي يتقصع « فكذلك ها هنا في الآن ، وبقي الفعل على فتحه ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ » وهما فعلان ماضيان ، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقيهما على فتحهما ، وكذلك قولهم « من شَبَّ إِلَى دَبٍّ » بالفتح ؛ يريدون من أن كان صغيرا إلى أن دبَّ كبيرا ، فَبَقُوا الفتح فيهما ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يدخل لتعريف الجنس كقوله تعالى : (إن الإنسان لفي خسر) وكقولهم « الرجل خير من المرأة » وكقولهم « أهلك الناس الدينفار والدرهم » أو لتعريف العهد كقوله تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) أو دخلا على شيء قد غلب عليه نعتُه فعُرِفَ به ، كقولك :

الحارث، والعباس، والسَّمَاك، والدَّبْرَان؛ فلما دخلا هاهنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك «الآن» كقولك : هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنى؛ فكذلك ما أشبهه، وكان الأصل فيه أن يبنى على السكون إلا أنه بنى على حركة لالتقاء الساكنين وكانت الفتحة أولى لوجهين : أحدهما : أنها أخف الحركات وأشكلها بالآلف والفتحة التي قبها فاتبعوها الآلف والفتحة التي قبلها كما أتبعوا ضمة الذال التي في «مُذْ» ضمة الميم، وإن كان حق الذال أن تسكر لالتقاء الساكنين. والوجه الثاني : أن نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة كآين وآيان بنيت على الفتح، فكذلك «الآن» لمشاركتها لهما في الظرفية.

ومنها من قال، وهو أبو العباس المبرد : إنما بنى «الآن» لأنه وقع في أول أحواله. بالآلف واللام، وسبيل ما يدخل عليه الآلف واللام أن يكون مفكوراً أولاً ثم يعرف بهما، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابيه بنى.

ومنها من قال، وهو أبو سعيد السهرافى : إنما بنى لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها، والحروف مبنية؛ فكذلك ما أشبهها.

ومنها من قال، وهو أبو علي الفارسى : إنما بنى لأنه حذف منه الآلف واللام وضمن الاسم معناها، وزيدت فيه ألف ولام أخريّان، وبنى على الفتح في جميع الوجوه لما ذكرناه في الوجه الأول، وهو الذى عليه سيبويه وأكثر البصريين.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف واللام فيه بمعنى الذى » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذى فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، لا فى اختيار الكلام ؛ فلا يكون فيه حجة .

وأما ما شهروه به من نهيه صلى الله عليه وسلم عن قيلَ وقيلَ فليس بمشبه له ؛ لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العوامل فتُحْكَى ، ولا تدخل عليها الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغير معانى ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام ، ألا ترى أنك تقول : ذهب تَأْبَطُ شَرًّا ، وذَرَى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، ورأيت تَأْبَطُ شَرًّا ، وذرى حبا ، وبرق نحره ، ومررت بتَأْبَطُ شَرًّا ، وذرى حبا ، وبرق نحره ، ولا نقول : هذا التَأْبَطُ شَرًّا ، ولا الذرى حبا ، ولا البرق نحره ، وما أشبه ذلك ، وكذلك تقول : رفعنا اسمَ كان بكَانَ ، ونصبنا اسمَ إنَّ بِإِنَّ ، ولا تقول رفعناه بالمكان ونصبناه بالإِنَّ ، فبان الفرق بينهما ؛ وهذا هو الجواب عن قولهم « من شَبَّ إلى دَبٍّ » على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء ف قيل « عن قيل وقال » ، « ومن شَبَّ إلى دَبٍّ » فأدخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزا بالإجماع ، على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : من شَبَّ إلى دَبٍّ — بالجر والتنوين — وقد حكى ذلك أبو بكر ياء يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم ، وذلك ألزم لكم وأوفى حجةً عليكم ، والله أعلم .

٧٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر **لِئَمْعَلْ** المَعْرَى عن حرف المضارعة — نحو **افْعَلْ** — معرب مجزوم . وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للعواجه في نحو **افْعَلْ** ، **لِئَمْعَلْ** ، كقولهم في الأمر للغائب **لِئَمْعَلْ** ، وعلى ذلك قوله تعالى : (فَبِذَلِكَ فَلِتَفَرِّحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ) في قراءة من قرأ بالقاء من أئمة القراء ، وذكر القراء أنها قراءة النبي صلى الله عليه وآله من طريق أبي بن كعب ، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني وأبي رجاء الطاطري وعاصم الجحدري وأبي التياح وقيادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمر بن فائد وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمي وغيرهم من القراء . وقد جاء في الحديث **« وَلْتَزُرَّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ »** أي زُرَّهُ ، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه **« لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ »** أي خذوا ، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى **« لَتَقُومُوا إِلَى مَصَافِكُمْ »** أي قوموا ، وقال الشاعر :

لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

وقال الآخر :

فَلَمَّا كُنْ أَبْعَدَ الْعُدَاةِ مِنَ الصُّدَا سَحَّ مِنَ النَّجْمِ جَارُهُ الْعِثُوقُ

وقال الآخر :

لَتَبْعَدُ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّي فَلَا أَشَقِي عَلَيْكَ وَلَا أَبَالِي

ثبت أن الأصل في الأمر للمواجه [في نحو افعل] أن يكون باللام نحو
لتفعل كالأمر للغائب ، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى
على ألسنتهم أكثر من الغائب استعملوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال
فحذفوها مع حرف المضارعة طابا للتخفيف ، كما قالوا « أيش » والأصل :
أى شيء ، وكقولهم « عِمَّ صباحاً » والأصل فيه : أنعم صباحاً ، من نِعِمَ يَنْعِمُ
بكسر العين في أحد اللغتين ، وكقولهم « وَيَلْمُهُ » والأصل فيه : ويل أمه ،
إلا أنهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا :
حذفوا اللام لكثرة الاستعمال ؛ وذلك لا يكون مُزِيلاً لها عن أصلها
ولا مبطلاً لعمامها .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب مجزوم أنا أجمعنا على
أن فعل النهي معرب مجزوم نحو « لا تفعل » فكذلك فعل الأمر نحو « افعل » ،
لأن الأمر ضد النهي ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، فكما
أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة
أنك تقول في المعتل « اغزُ » ، وارم ، واخش ، فتحذف الواو والياء والألف كما
تقول « لم يغزُ » ، ولم يرم ، ولم يخش ، بحذف [حرف] العلة ؛ فدل على أنه
مجزوم بلام مقدرة .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم
أولى ؛ لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ؛ لأن حرف الجر من عوامل
الأسماء ، وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل
الأفعال ، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى ، لأننا نقول :
قواكم ، إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، لا يستقيم على أصلكم ؛ فلا
يصلح إلزاماً لكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن « رب » تعمل الخفض مع الحذف
بعد الواو والفاء وبل ، وإعمالها بعد الواو نحو قول الراجز :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءَهُ

أى : وربّ بلدٍ ، وإعمالها بعد الفاء نحو قول الشاعر :

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ .

أى : فرُبّ حُورٍ ، وإعمالها بعد بل نحو قول الراجز :

بَلْ بَلَدٍ مِلْهُ الْفِجَاجُ قِيَمُهُ لَا يُشَقَرَى كَيْتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

أى : بل رب بلد ، فأعلمتم « رب » في هذه المواضع مع الحذف ، وهى حرف
خفض ، وهذه مناقضة ظاهرة ، فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف ،
على أنه قد حُكِيَ نَقْلُهُ اللَّفْظَةُ عَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ كَانَ إِذَا قِيلَ لَهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ،
يقول : خَيْرٌ عَفَاكَ اللَّهُ ، أى . بخير ، فيعمل [حرف] الخفض مع الحذف .

وكذلك أيضاً مَنْكُمْ إِعْمَالُ حَرْفِ الْجَرِّ (١) مع الحذف لا يستقيم أيضاً على
أصلكم ، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة
مواضع ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض .
والأمر نحو : ابْتَدِئْ آتِكَ ، والنهى : لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، والدعاء : اللَّهُمَّ

(١) كذا ، وأظنه إعمال حرف الجزم مع الحذف ،

ارزقني بغيراً أحج عليه ، والاستفهام : أين بينك أزرك ، والتمني : الأماء أشر به ،
والعرض : ألا تنزل أكرمك ، فأعلمتم حرف الشرط مع الحذف في هذه
المواضع كلها التقديره فيها .

وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

والتقدير فيه : لَتَقْدِرُ نَفْسَكَ ، فحذف اللام وأعمالها في الفعل الجزم ، وقال الشاعر :

فَقَلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُ فَإِنْ أُنْدَى لِيَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

أراد « وَلَا أَدْعُ » وقال الآخر :

حَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَأَخْبِثِي لَكَ الْوَيْلُ حُرِّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مِنْ بَكِّي

أراد « لِيَبْكُ » وقال الآخر :

مَنْ كَانَ لَا يَزَعُمُ أَنْتَى شَاعِرُ فَيَدْنُ مِنِّي تَفْنَهُ الْمَزَاجِرُ

أراد « فَلْيَدْنُ » فحذف اللام وأعمالها في الفعل الجزم ، وهذا كثير في أشعارهم ،

وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذه المواضع جاز أن يعمل هاهنا

مع الحذف لكثرة الاستعمال .

وكذلك أيضاً منعكم إعمال سائر عوامل الأنعال مع الحذف

لا يستقيم أيضاً على أصلكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن أن الخفيفة المصدرية

تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جواباً للسئلة الأشياء التي جوزتم

فيها إعمال إن الخفيفة الشرطية مع الحذف ، نحو : ابني فأتيك ،

ولا تفعل فيكون خيراً لك ، واللهم ارزقني بغيراً فأحج عليه ، وأين بينك

فَأَزْوَركَ ، وَالْأَمَاءَ فَأَشْرَبَهُ ، وَالْأَنْزَلَ فَأَكْرَمَكَ ، وَكَذَلِكَ تُعْمَلُوهَا مَعَ الْحَذْفِ
 بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الذِّي نَحْوُ : مَا أَنْتَ صَاحِبِي فَأَعْطَيْكَ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا
 تَعْمَلُوهَا مَعَ الْحَذْفِ بَعْدَ الْوَائِ نَحْوُ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، وَبَعْدَ
 « أَوْ » نَحْوُ : لَا شَكْرَ لَكَ أَوْ تُعْطِيَنِي ، وَبَعْدَ لَامِ كِي نَحْوُ : جِئْتُكَ لَتَكْرِمَنِي ،
 وَبَعْدَ لَامِ الْجَمْعِ نَحْوُ : مَا كُنْتَ لِأَفْعَلَ ذَلِكَ ، وَبَعْدَ حَقِّي نَحْوُ : سِرْتُ حَقِّي
 أَدْخَلَمَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (حَقِّي يَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ) وَإِذَا جَازَ لَكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا أَنْ
 الْإِنصَابَةَ لِلْفِعْلِ بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مَعَ الْحَذْفِ وَهِيَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ وَإِنْ
 الْجَازِمَةُ لِلْفِعْلِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي بَيْنَاهَا مَعَ الْحَذْفِ وَهِيَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ جَازَ
 أَنْ تَعْمَلَ اللَّامُ الْجَازِمَةُ لِلْفِعْلِ مَعَ الْحَذْفِ لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهَا وَإِنْ كَانَتْ مِنْ
 عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ .

قَالُوا : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ « إِنْ زَالَ مَبْنِي لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ فِعْلِ الْأَمْرِ ، فَلَوْ لَمْ
 يَكُنْ فِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيًّا وَإِلَّا لَمَا بَنِيَ مَا قَامَ مَقَامَهُ » لِأَنَّا نَقُولُ : إِنَّمَا بَنِيَ نَزَالَ لِتَضَمُّنِهِ
 مَعْنَى لَامِ الْأَمْرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ نَزَالَ أَسْمُ أَنْزَلَ ، وَأَصْلُهُ لَتَنْزَلَ ، فَلَمَّا تَضَمَّنْ مَعْنَى
 اللَّامِ كَتَبْتُمْ أَيْنَ مَعْنَى حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ ، وَكَأَنَّ أَيْنَ بَنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى
 حَرْفِ اسْتِفْهَامٍ ؛ فَكَذَلِكَ بَنِيَتْ نَزَالَ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى اللَّامِ .

وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّ قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا إِنَّهُ مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ لِأَنَّ
 الْأَصْلَ فِي الْأَفْعَالِ أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً ، وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ أَنْ يَكُونَ عَلَى السَّكُونِ ،
 وَإِنَّمَا أُعْرِبَ مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَفْعَالِ أَوْ بَنِيَ مِنْهَا عَلَى فَتْحَةٍ مُشَابِهَةٍ مَا بِالْأَسْمَاءِ ،
 وَلَا مُشَابِهَةٍ بَوَاحٍ مَا بَيْنَ فِعْلِ الْأَمْرِ وَالْأَسْمَاءِ ، فَكَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ فِي الْبِنَاءِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِي أَنَا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ مَا كَانَ

على وزن فَعَالٍ من أسماء الأفعال — كَنَزَالٍ وَتَرَكَ وَمَنَعَ وَنَعَاءٌ وَنَظَارٍ —
مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ؛ فنزال ناب عن انزل ، وترك ناب عن ترك ،
ومناع ناب عن امنع ، ونعاء ناب عن ائع ، وحذار ناب عن احذر ، ونظار ناب
عن انظر ، قال زهير :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذُّفَرِ

أراد انزل ، وأنها لأنها بمنزلة النزلة ، وقال الآخر :

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطَمَ

وقال الآخر :

فَدَعَوْا نَزَالٍ فَسَكَنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ

وقال الآخر :

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْزَارِهَا

أراد « اتركها » . وقال الآخر :

مَنَعَهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَعَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

أراد « امنعها » . وقال جرير :

نَعَاءُ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طَيْرَةٍ وَجَرْدَاءُ مِثْلَ الْقَوَيسِ سَنَحٍ جُحُولُهَا

أراد « ائع » وقال الآخر :

نَعَاءُ ابْنِ لَيْلَى لِلْسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنْمَالِ

أراد « ائع » . وقال السكيت :

نَمَاءٌ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ . وَلَسَكُنْ . فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ
 أراد « انْعَ جُذَامًا » . وقال الآخر وهو أبو الفجاء :
 . حَذَارٌ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ .

أراد « احذر » . وقال رؤبة :

نَظَارٍ كَنَى أَرْكَبَهَا نَظَارٍ .

أراد « انظر » فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًا وإلا لما بنى ما ناب مقامه ،
 وما ذكره الكوفيون على هذا فسنذكر فسادَه في الجواب عن كلماتهم في موضعه
 إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في الفعل لتفعل »
 قلنا : لانسلم ، قولهم « كما قالوا للغائب : ليفعل » قلنا : فكان يجب أن لا يجوز
 حذف اللام منه ، كما لا يجوز في الغائب ، قولهم « إنما حذف في الأمر للمواجه
 لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص
 الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله ، نحو : آخرَ نَجْمَ ، وأغرَ نَزَمَ ،
 وأعلوَّطَ ، وأخرَوَّطَ ، وأشبَطَرَ ، وأشبَكَرَ ، وما أشبه ذلك من الأفعال ؛
 لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال . ألا ترى
 أنهم قالوا في « لمْ يَسْكُنْ » : لمْ يَكْ ؛ فحذفوا النون لكثرة الاستعمال ،
 ولم يقولوا في « لمْ يَصْنُ » : لمْ يَصْ ، ولا في « لمْ يَهْنُ » : لمْ يَهْ ؛ لأنه لم يكثر
 استعماله ، وقالوا في « لمْ أُبَالِ » : لمْ أُبَلْ ، فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال
 ولم يقولوا في « لمْ أُوَالِ » : لمْ أُوَلْ ، ولا في « لمْ أُعَالِ » : لمْ أُعَلْ ؛ لأنه لم يكثر

استعماله ، وكذلك قالوا في « أَيْ شَيْءٍ » : أَيْشٍ — بالشين معجمة — لسكرته استعماله ، ولم يقولوا أَيْشٍ في « أَيْ مَتَى » بالسين غير معجمة — لقلة استعماله ، وقالوا « عِمَّ صَبَاحًا » في انعم صباحًا ، لسكرته ، ولم يقولوا « عِمَّ بَالَا » في انعم بالآ ؛ لقلة استعماله ، وقالوا « وَيْلُهُ » في ويل أمه ، ولم يقولوا « وَيْلُخْتُهُ » في ويل أخته ؛ لقلة استعماله ، فلما حذفت اللام وحرف المضارعة في محل الخلاف مع جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال والتي تقل في الاستعمال دل على أن ما ادعوه من التعليل ليس عاينه تعويل ، ثم لو قدرنا أن الأصل فيه ما صرتم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر ، فإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً . ثم نقول : إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة ، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتة ، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً ؛ ولهذا كان قوله تعالى : (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) معرباً ، وقوله صلوات الله عليه « وَلَنَزُرُّهُ » و « لَنَأْخُذُوا » و « لَيَقْمُومُوا » وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة ، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف ، وإذا حذف حرف المضارعة — وهو علة وجود الإعراب فيه — فقد زالت العلة ؛ فإذا زالت العلة زال حكمها ، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً .

وأما قولهم « إن فعل النهي معرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره » قلنا : حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب ، فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة

الذى أوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معرباً ، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذى يوجب للفعل المشابهة بالاسم ؛ فيستحق أن لا يعرب ؛ فكان باقياً على أصله في البناء . والذى يدل على ذلك أن لام التأكيد التى تدخل على الفعل المضارع في نحو « إنَّ زَيْدًا ليقومُ » كما تقول « إنَّ زَيْدًا ليقامُ » لا يجوز دخولها على فعل الأمر ، كما لا يصح دخولها على الفعل الماضى ، وإن كان الماضى أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به والشرط به وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب [و] بدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، وإذا كان الماضى لا تدخله هذه اللام مع وجود شبهة ما بالأسماء فلأن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبهة ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا ثبت أنها لا تدخله دل على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم ، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنياً على أصله .

أما قولهم « إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو أغز وأزيم واخشن كما تحذفها من نحو لم يفز ولم يرم ولم يخش » قلنا : إنما حذفت هذه الأحرف التى هي الواو والياء والألف للبناء ، لا الإعراب والجزم ، حملاً للفعل المعتل على الصحيح ، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك « لم يَفْعَلْ » و« فَعَلَ » يَأْفَتَى » وإن كان أحدهما مجزوما والآخر ساكناً سوَّى بينهما في الفعل المعتل ، وإنما وجب حذفها في الجزم لأن هذه الأحرف التى هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها ، وهى مركبة منها في قول بعض النحويين ، والحركات مأخوذة

منها في قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما ، وكما أن الحركات تحذف للجزم فكذلك هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف في المعقل فكذلك يجب حذفها من المعقل للبناء ؛ حملا للمعقل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل ، والمعقل فرع عليه ، فحذفت حملا للفرع على الأصل ، والذي يدل على صحة ما ذكرناه وأنه ليس مجزوماً بلام مقدرة أن حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فحرف الجزم أولى .

قولهم « إنكم تذهبون إلى أن رب تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والقاء وبل » قلنا : إنما جاز ذلك لأن فيما بقي من هذه الأحرف دليلاً على ما ألقى وبيانا عنه ، فلما كانت هذه الأحرف دليلاً عليه وبيانا عنه جاز حذفه ؛ لأن المحذوف بهذه المثابة في حكم الثابت ، بخلاف حرف الجزم ؛ فإنه حذف وليس في اللفظ حرف يدل عليه ولا يبين عنه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في سبعة مواضع ، هي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتثنية والعرض » قلنا : الجواب عن هذا وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم حذف حرف الشرط في هذه المواضع ، ولا أن الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط ، وإنما هو مجزوم لأنه جواب لهذه الأشياء التي هي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتثنية والعرض ، وهذا الوجه ذكره بعض النحويين ، وليس بصحيح ؛ لأنك لو حملت الكلام على ظاهره من غير تقدير حرف الشرط لكان ذلك يؤدي إلى محال ، ألا ترى أنك إذا قلت « ابتني آتاك » كان الأمر بالإتيان موجباً للإتيان ، وإذا قلت

« لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا » ، كان النهي عن الفعل موجباً للخير ، وإذا قلت « اللهم ارزقني بعيراً أحججٌ عليه » ، كان الدعاء بالرزق موجباً للحجج ، وإذا قلت « أين بيتك أزرك » ، كان الاستفهام عن بيته موجباً للزيارة ، وإذا قلت « ألاماء أشربه » كان التمني للماء موجباً للشرب ، وإذا قلت « ألا تنزلُ عندنا أكرمك » كان العرضُ موجباً للكرامة ، وذلك محال ؛ لأن الأمر بالإتيان لا يكون موجباً للإتيان ، وإنما يوجبه الإتيان ؛ والنهي عن الفعل لا يكون موجباً للخير ، وإنما يوجبه الانتهاء ، والدعاء بالرزق لا يكون موجباً للحجج ، وإنما يوجبه الرزق ، والاستفهام عن بيته لا يكون موجباً للزيارة ، وإنما يوجبه التعريف ، والتمني للماء لا يكون موجباً للشرب ، وإنما يوجبه وجوده ، والعرض بالنزول لا يكون موجباً للكرامة ، وإنما يوجبه النزول ؛ فدل على أن حرف الشرط فيها كلها مقدر ، وأن التقدير : ايتني فإنك إن تأتني آتاك ، ولا تفعل فإنك إن لا تفعل يَكُنْ خيراً لك ، واللهم ارزقني بعيراً فإنك إن ترزقني بعيراً أحجج عليه ، وأين بيتك فإنك إن تعرفني بيتك أزرك ، وألاماء إن يك ماء أشربه ، وألا تنزل فإنك إن تنزل أكرمك ؛ فدل على أن هذا الوجه الذي ذكره بعضهم عن تعري الكلام عن تقدير حرف الشرط ليس بصحيح .

والوجه الثاني — وهو الصحيح — أنا نسلم تقدير حرف الشرط ، وأنه حذف ، وإنما حذف لدلالة هذه الأشياء عليه ، فصار في حكم الثابت على ما بيننا في حذف رُب .

وأما قولهم « إن إعمال حرف الجزم مع الحذف قد جاء كثيراً ، وأنشدوا الأبيات التي رويها » فنقول : أما قوله :

مُحَمَّدٌ تَفَدَّى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا
 فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ولئن سلمنا صحته — وهو الصحيح —
 فنقول : قوله « تفد نفسك » ليس مجزوما بلام مقدرة ، وليس الأصل فيه لتفد
 نفسك ، وإنما الأصل : تَفَدَّى نَفْسَكَ ، من غير تقدير لـ « لام » ، وهو خبر يراد به
 الدعاء ، كقولهم : غفر الله لك ، ويرحمك الله ، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر
 اجتزاء بالكسرة عن الياء ، كما قال الأعشى :

وَأَخُو الْقَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَغْرِ مَنَّهُ وَيَصِرْنَ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ
 أراد « القواني » فاجتزأ بالكسرة عن الياء ، وقال الآخر :
 فَمَا وَجَدَ الْفُهْدِيُّ وَجْدًا وَجَدْتُهُ وَلَا وَجَدَ الْعُذْرِيُّ قَبْلَ جَمِيلٍ
 أراد « قبلي » ، وقال الآخر :

وَطِرْتُ بِمَنْصُلِي فِي يِعْمَلَاتٍ دَاوَمِي الْأَيْدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا
 أراد « الأيدي » . وقال خفاف بن نذبة السلمي :

كَفَوَّاحِ رِيَشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللِّثَمَيْنِ عَصْفَ الْإِنِيدِ

أراد « كفواحي » فاجتزأ بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضممة عن الواو
 وبالفتح عن الألف ، فاجتزأوا بالضممة عن الواو كقولهم في قاموا « قام » وفي
 كانوا « كان » قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ
 إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلْمًا بِقَلْبِي وَإِنْ قِيلَ الْأَطِبَّاءُ الشَّفَاءُ

أراد « كانوا » فاجتزأ بالضممة عن الواو .

واجتزأؤم بالفتحة عن الألف نحو ما أنشدوا :

فَأَسْتُ بِمُذْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَأْنِي

أراد « بلمها » فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، كما قال رؤبة :

* وَصَانِي الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي *

أراد « فيما وصاني » فاجتزأ بالفتحة عن الألف .

واجتزأؤم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم ، والشواهد

على ذلك أكثر من أن تحصى .

ثم لو صح أن التقدير فيه « لَتَفْدٍ » كما زعمتم فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر ، وما حذف للضرورة لا يجعل أصلاً يقاس عليه .

وأما قوله :

* فَقُلْتُ أَذْعَى وَأَدْعُ فَإِنْ أَنْدَى *

فإنه قد روى :

* ... أَذْعَى وَأَدْعُوْا إِنْ أَنْدَى *

بإثبات الواو في « أدعو » وحذف الفاء من « إن » فلا يكون فيه حجة ،

ولئن صح ما رووه فهو محمول على ضرورة الشعر كما بينا في البيت الأول ، وهو

الجواب عن قول الآخر :

* ... أَوْ يَبْكُ مَنْ بَيْكَى *

وعن قول الآخر :

* فَيَذْنُ مِنِّي تَنَّهُهُ الْمَزَاجِرُ *

والذى يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازنى قال : جلست فى حلقة الفراء ، فسمعتة يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر ، وأنشد :

مَنْ كَانَ لَا يَزَعُمُ أَنِّي شَاعِرُ فَيَذْنُ مِنِّي تَنَّهُهُ الْمَزَاجِرُ

فقلت له : لم جازى فى الشعر ولم يحز فى الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ؛ فدل على أن هذا الحذف إنما يكون فى الشعر لا فى اختيار الكلام بالإجماع .

وأما ما رووه عن رؤية من قوله « خَيْرِ » فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذى لا يعرج عليه ، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز فى جواب من قال « أين تذهب » أن يقال : زيد ، على تقدير إلى زيد ، وفى امتناع ذلك باجماع دليل على أنه من النادر الذى لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن أن الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو ولام كي ولام الجعود وحتى ، وإذا جاز لكم أن تعملوها مع الحذف وهى من عوامل الأفعال » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز حذفها لأن هذه الأحرف دالة عليها ، فصارت فى حكم ما لم يحذف على ما بينا فى حذف رب وحرف الشرط ، بخلاف لام الأمر ، فبان الفرق بينهما .

والوجه الثاني : أنه لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة كما تحذف أن
السكان يجب أن يبقى حرف المضارعة فيقال « تَفْعَلُ » في معنى لَتَفْعَلُ ، كما بقي
حرف المضارعة مع حذف أن بعد الفاء والواو وأو ولام الجحود ولام كي وحتى ،
فلما حذف هاهنا حرف المضارعة نقيل « أَفْعَلُ » دل على أن ما ذهبوا إليه قياس
باطل لا أصل له ولا حاصل .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن ما كان على وزن فَعَالٍ من أسماء
الأفعال نحو نزال مبني لقيامه مقام فعل الأمر ، فلم يكن فعل الأمر مبنيًا وإلا لما
بنى ما قام مقامه .

قولهم « إنما بنى ما كان على فعال من أسماء الأفعال لتصمفه معنى لام الأمر ،
لأن نزال اسم انزل وأصله لَنَزَلَ » قلنا : هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقطوع
من الفعل المضارع ، وقد بينا فساد ما يغنى عن الإعادة ، ودلنا على أن فعل
الأمر صيغة مُرْتَجَلَةٌ قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها ؛ فوجب أن يكون هذا
الاسم مبنيًا لقيامه مقامه على ما بينا ، والله أعلم .

٧٣ - مسألة

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معرفة . واختلفوا
في علة إعرابها : فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعاني
المتنوعة والأوقات الطويلة . وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة
أوجه : أحدها أن الفعل المضارع يكون شائعاً في تخصص ، كما أن الاسم يكون

شائعاً في تخصص ، ألا ترى أنك تقول « يذهب » فيصالح للحال والاستقبال ،
 فإذا قلت « سوف يذهب » اختص بالاستقبال ، فاخص بعد شياعه ، كما
 أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول « رجل » فيصالح لجميع الرجال ، فإذا
 قلت « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن
 الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه ، والوجه الثاني : أنه تدخل
 عليه لام الابتداء تقول « إن زيدا ليقوم » كما تقول « إن زيدا لقائم » فلما
 دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما ، ألا ترى
 أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر ! ألا ترى
 أنك لا تقول « إن زيدا لقائم » ولا « إن زيدا لضرب عمرأ » وما أشبه ذلك ؛
 لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم ، والوجه الثالث : أنه يجري على اسم الفاعل
 في حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك « يضرب » على وزن « ضارب »
 في حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن
 يكون معرباً كما أن الاسم معرب .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : قولهم « إنما أعربت لأنها دخلها
 المعاني المختلفة والأوقات الطويلة » قلنا : قولكم يدخلها المعاني المختلفة يبطل
 بالحروف ؛ فإنها تدخلها المعاني المختلفة ، ألا ترى أن « ألا » تصلح للاستفهام
 والعرض والتمني ، و « من » تجيء لمعان مختلفة من ابتداء الفاية والتبويض
 والتبيين والزيادة للتوكيد ، إلى غير ذلك من الحروف ، ولا خلاف بين
 النحويين أنه لا يعرب منها شيء ، وقولكم « والأوقات الطويلة » يبطل بالفعل
 الماضي ؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معرباً ؛ لأنه أطول من المستقبل ؛ لأن

المستقبل يصير ماضياً ، والماضي لا يصير مستقبلاً ، فإذا كان الماضى الذى هو الأطول مبنياً فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذى هو دونه معرباً ؟ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضى معرباً ، فلما لم يُعْرَبْ دلّ على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل ، والله أعلم .

٧٤ - مسألة

اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو : يقوم زيد ، ويذهب عمرو ، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لغيره من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالنواصب نحو أنْ وإنْ وإذْ وكَيْ وما أشبه ذلك ، والجوازم نحو لم ولما ولam الأمر ولا فى النهى وإن فى الشرط وما أشبه ذلك ، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب نحو : أريد أن تقوم ، وإن يقوم ، وإذن أكرمك ، وكى تفعل ذلك ، وما أشبه ذلك ، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم نحو : لم يقم زيد ، ولما يذهب عمرو ، ولينطق بكر ، ولا يفعل بشر ، وإن تفعل أفل ، وما أشبه ذلك ، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً ، فعلماً أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم » لأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوباً كقولك « كان زيد يقوم » لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوباً وهو « قائماً » ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض ، يدل عليه أنا وجدنا نصبه وجزمه بنصب وجازم لا يدخلان على الاسم فعلنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الخالف في النصب والجزم ، فدل على ما قلناه .

والذي يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم « كاد زيد يقوم » لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائماً ، فلما وجب رفعه بالإجماع دل على صحة ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ؛ فأشبهه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه . والوجه الثاني : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ، فلم هذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم ، ولا يلزم على كلامنا الفعل الماضي ؛ فإنه يقوم مقام الاسم ، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعاً ؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجبا لرفعه وذلك لأن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معرباً بنوع ما من الإعراب ، فصار قيامه مقام الاسم

بمنزلة عدمه في وجوب الرفع ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا ؛ لأنه نوع منه ، بخلاف الفعل المضارع ؛ فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بيّناها ، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرفع ، وصار هذا بمنزلة السيف ؛ فإنه يقطع في محل يقبل القطع ، ولا يقطع في محل لا يقبل القطع ، فعدم القطع في محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع ، فكذلك ها هنا : عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب الرفع ، وهذا واضح لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يرتفع بقرينه من العوامل الناصبة والجازمة » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولخلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول ؛ فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان قبل النصب فلا أن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى ، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا .

قولهم « لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوبا إذا كان الاسم منصوبا — إلى آخر ما ذكره » قلنا : إنما لم يكن منصوبا أو مجرورا إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وهذا فعل ، فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه .

وأما قولهم « وجدنا نصبه وجزمه بنصب وجزم لا يدخلان على الاسم » (٥ — الإنصاف ٢)

فعلنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم « قلنا : وكذلك نقول ؛ فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم ؛ لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم ، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع في الاسم .

وأما قول الكسائي « إنه يرتفع بالزائد في أوله » فهو قول فاسد من وجوه :

أحدها : أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

والوجه الثاني : أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزائد أبداً في أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب إليه .

والوجه الثالث : أن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ ، بل هي من تمام معناه ، فلو قلنا « إنها هي العاملة » لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه ، وذلك محال ، ويخرج على هذا أن « المصدرية فإنها تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر ؛ لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحد منهما منفصل عن صاحبه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم كاد زيد يقوم لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائماً » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الأصل أن يقال كاد زيد قائماً ، ولذلك رده الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر في قوله :

فَأُثْبِتُ إِلَى فَنَهَمَ وَمَا كَذْتُ آبِئًا وَكَمْ مِنْهُمْ فَأَرْقُمُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ
إلا أنه لما كانت « كاذ » موضوعة للتقريب من الحال واسمُ الفاعل ليس
دلالاته على الحال بأولى من دلالاته على الماضي عدلوا عنه إلى « يفعل » لأنه
أدل على مقتضى كاد ، ورنعوه مراعاة للأصل ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ،
والله أعلم .

٧٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك « لا تأكل السمك »
وتشرب اللبن « منصوب على الصرف . وذهب البصريون إلى أنه منصوب
بتقدير أن ، وذهب أبو عمر الجزمي من البصريين إلى أن الواو هي الفاصلة بنفسها ؛
لأنها خرجت عن باب العطف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الصرف
وذلك لأن الثاني يخالف الأول ، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه ،
فلا يقال : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ، وأن المراد بقولهم « لا تأكل
السمك وتشرب اللبن » يحزم الأول وينصب الثاني النهي عن أكل السمك
وشرب اللبن مجتمعين ، لا منفردين ، فلو طعم كل واحد منهما منفرداً لما
كان مرتكباً للنهي ، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين
جميعاً ، فكان يقال « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » فيكون المراد هو
النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين ؛ فلو طعم كل واحد
منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهي ؛ لأن الثاني موافق

للأول في النهي ، لا يخالف له ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإن الثاني يخالف للأول ، فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصرفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له ، وصار هذا كما قلنا في الظروف نحو « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وفي المفعول معه نحو « لَوْ تَرَكْتُ زَيْدٌ وَالْأَسَدَ لَأَكَلَهُ » فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أن » وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها لا تختص ، لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينا في غير موضع ، وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل .

وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل ؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إن الثاني يخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصب » قلنا : قد بينا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب ، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير « أن » لا أن العامل هو نفس الخلاف والصرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال إن زَيْدًا في قولك « أَكْرَمْتُ زَيْدًا » لم ينتصب بالفعل ،

وإنما انتصب بكونه مفعولا ، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون أكرمت عاملا فيه النصب ، فكذلك هاهنا : الذي أوجب نصب الفعل هاهنا بتقدير « أن » هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول ، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك « أكرمتُ زيدا » وقوع الفعل عليه ، فدل على ما قلناه والله أعلم .

٧٦ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء — التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض — ينتصب بالخلاف . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ؛ لأنها خرجت عن باب للعطف ، وإليه ذهب بعض السكوفيين ، والكلام في هذه المسألة على طريق الإجمال كالـكلام في المسألة التي قبلها ، فأما الكلام على سبيل التفصيل فنقول :

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الجواب يخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنا فذكر مَك » لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت « لا تنقطع عفاً فنجفوك » لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت « ما تأتينا فتهدثنا » لم يكن الجواب نفياً ، وإذا قلت « أين بيئتك فأزورك » لم يكن الجواب استفهاماً ، وإذا قلت « ليت لي به — يراً فأحجج عليه » لم يكن الجواب تمنياً ، وإذا قلت « ألا تنزل فتصيب خيراً » لم يكن الجواب عرضاً ، فلما لم يكن الجواب

شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله ، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف على ما بيننا .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أن » وذلك لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف ، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ، على ما بيننا فيما تقدم ، فوجب أن لا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل على ما بيننا قبل ، وجاز أن تعمل « أن » الخفيفة مع الحذف دون « أن » الشديدة ، وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة ؛ لأن الشديدة من عوامل الأسماء ، والخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ؛ لأن الفاء هاء صارت دالة عليها ، فصارت في حكم ما لم يحذف ، وكذلك الواو وأو ولام كي ولام الجحود وحتى ، صارت دالة عليها ، فجاز إعمالها مع الحذف ، بخلاف « أن » الشديدة فإنه ليس في اللفظ ما يدل على حذفها ، فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إن الجواب لما كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف » قلنا : قد أجبتنا عن هذا في غير موضع فيما مضى فلا نعيده هاهنا .

وأما من ذهب إلى أنها هي العاملة لأنها خرجت عن بابها ، قلنا : لا نسلم ، فإنها لو كانت هي الناصبة بنفسها وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي

أن يجوز دخول حرف العطف عليها ، نحو « ايتنى وفأكرمك وفأعطيك »
وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها ، ألا
تري أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها ، نحو
« فوالله لأنمن ، ووالله لأذهبن » لأن الحرف إنما يمنع دخوله على حرف
مثله إذا كانا بمعنى واحد ، فلما امتنع دخول حرف العطف ها هنا على الفاء
دل أنها باقية على حكم الأصل ؛ فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف ،
والله أعلم .

٧٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « أن » الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب
مع الحذف من غير بدل . وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من
غير بدل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع
الحذف قراءة عبد الله بن مسعود (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا
إلا الله) فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدره ؛ لأن التقدير فيه : أن لا تعبدوا
إلا الله ، فحذف « أن » وأعملها مع الحذف ، فدل على أنها تعمل النصب مع
الحذف ، وقال طرفة :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي
فنصب « أَحْضَرَ » لأن التقدير فيه : أن أحضر ، فحذفها وأعملها مع الحذف .

والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله « وأن أشهد الذات » فدل على أنها تنصب مع الحذف . وقال عامر بن الطفيل :

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبْرًا وَاجِدٍ وَهَنَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلَهُ
فنصب « أفعله » لأن التقدير فيه : أن أفعله ، فدل على أنها تعمل مع الحذف ، وهذا على أصلكم أئزم ؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء في جواب الأمر والنهي والنفي [والاستفهام] والتثني والعرض ، وكذلك بعد الواو واللام وأروحي ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

والذي يدل على ذلك أن « أن » المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ، وإذا كانت « أن » المشددة لا تعمل مع الحذف فإن الخفيفة أولى أن لا تعمل ، وذلك لوجهين : أحدهما : أن « أن » المشددة من عوامل الأسماء ، و « أن » الخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت « أن » المشددة لا تعمل مع الحذف وهي الأقوى فأن لا تعمل « أن » الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف كان ذلك من طريق الأولى . والثاني : أن « أن » الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت « أن » المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز .

والذي يدل على ضعف عمل « أن » الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ، ويرفع ما بعدها تشبيها لها بما ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن « ما » تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، إلا ترى أنك تقول « يعجبني أن تفعل » فيكون التقدير : يعجبني ففعلك ، كما تقول « يعجبني ما تفعل » فيكون التقدير : يعجبني ففعلك ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شبهت بها في ترك العمل ، وقد روى ابن مجاهد أنه قرئ (أن يُقِمَّ الرضاعة) بالرفع . وقال الشاعر :

يَا صَاحِبِيْ فَدَتْ نَفْسِيْ نَفُوسَكُمَا وَحَيِّثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْتُمَا رَشَدَا
أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِيْ خَفَّ تَحْمِلُهَا وَتَضْمَعَا نِعْمَةً عِنْدِيْ بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَأَ أَنْ هَلَى أَسْمَاءُ وَبِحَكْمَا مِني السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

فقال « أن تقرأ » فلم يعملها تشبيها لها بما على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قراءة من قرأ (لا تعبدوا إلا الله) فهي قراءة شاذة ، وليس لم فيها حجة ، لأن (تعبدوا) مجزوم بلا ، لأن المراد بها النهي ، وعلامة الجزم والنصب في الخمسة الأمثلة التي هذا أحدها واحدة .

وأما قول طرفة :

* أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرِ الْوَغَى *

فالرواية عندنا على الرفع ، وهي الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال « أن » مع

الحذف ، فلا يكون فيه حجة ، ولئن صحت الرواية بالنصب فهو محمول على أنه توم أنه أتى بأن ، فنصب على طريق الغلط ، كما قال الأخوصُ اليزبوعي :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

فجر قوله « ناعب » توها أنه قال « ليسو بمصلحين » فعطف عليه بالجر وإن كان منصوبا كما قال صرمة الأنصاري :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَبْتًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فجر « سابق » توها أنه قال « لست بمدرك ما مضى » فعطف عليه بالجر وإن كان منصوبا ، وهذا لأن العربي قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه .

وأما قول الآخر :

... بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلُهُ *

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه نصب « أفعله » على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم ، كأنه توم أنه قال كدت أن أفعله لأنهم قد يستعملونها مع كاد في ضرورة الشعر ، كما قال الشاعر :

* قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا *

غأما في اختيار الكلام فلا يستعمل مع « كادَ » ولذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح ، قال الله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال تعالى : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) وكذلك سائر ما في القرآن من هذا النحو ، فأما الحديث « كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا » فإن صحح فزيادة « أن » من كلام الراوى ، لا من كلامه عليه السلام ، لأنه صلوات الله عليه أفصح مَنْ نطق بالضاد .

والوجه الثانى : أن يكون أراد بقوله « بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلُهُ » بعد ما كدت أفعلها — يعنى الخصلة — فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها ، وهذا التأويلُ في هذا البيت حكاه أبو عثمان عن أبي محمد التوزى عن الفراء من أصحابكم ، كما حكى أن بعض العرب قتل رجلا يقال له مِرْقَمَةُ وقد كلفه وآخَرَ أَنْ يَيْتِلْعَا جُرْدَانَ الْحِمَارِ فامتنعا فقتل مِرْقَمَةَ ، فقال الآخر « طاحَ مِرْقَمَةُ » فقال له القاتل « وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ » يريد تلقمها ، فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الميم ، وكما قال الشاعر :

فَإِنِّى قَدْ رَأَيْتُ بِدَارَ قَوْمِى نَوَائِبَ كُنْتُ فِى لَخْمٍ أَخَافُهُ

يريد « أَخَافُهُ » فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الفاء ، وهى لغة لخم ، وحكى أصحابكم « نَحْنُ جِئْنَاكَ بِهِ » أى جئناك بها ، فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الباء ، فكذلك ها هنا .

والوجه الأول أوجه الوجهين ؛ لأنه يحتمل أن يكون التقدير فى قوله وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ « تَلْقَمَنَّهُ » — بنون التأكيد الخفيفة — فحذفها وبقيت الميم مفتوحة كما قال الشاعر :

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسُّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ (١)
والفقهـ دير « اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ » خذف النون و بقيت الباء مفتوحة ،
فكذلك ها هنا .
وأما قولهم « إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى »
قلنا : إنما جاز ذلك لأن هذه الأحرف دالة عليها فتنزلات منزلة ما لم يحذف فعملت
مع الحذف ، بخلاف ها هنا ، فإنه ليس ها هنا حرف يدل عليها فلم يعمل مع
الحذف ، والله أعلم .

٧٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن د كي ، لا تكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز
أن تكون حرف خفض . وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون
حرف جر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن د كي ، لا يجوز أن تكون
حرف خفض لأن د كي ، من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال
لا يجوز أن يكون حرف خفض ؛ لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأفعال
لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك
« جئتك لكي تفعل هذا » ، لأن اللام على أصلكم حرف خفض ، وحرف
الخفض لا يدخل على حرف الخفض ، وأما قول الشاعر :

(١) يرويه بعضهم « ضربك بالسيف » وليس بلازم

فَلَا وَاللَّهِ مَا يُنْفَى إِمَّا بِـي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

فمن الشاذ الذي لا يعرج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « الدليل » على أنها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرف الجر ؛ فيقال : كَيْمَةٌ ، كما يقال : لِمَةٍ .
لأننا نقول : مه من كيمه ليس لكي فيه عمل ، وليس في موضع خفض ، وإنما هو في موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم ؛ يقول القائل : أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم « تقوم » فيقول : كيمه ؟ يريد كي ماذا ، والتقدير : كي ماذا تفعل ، ثم حذف ، فمه : في موضع نصب ، وليس لكي فيه عمل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذي هو « ما » الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها ، فإنهم يقولون « كيمه » كما يقولون « لمه » .

والدليل على أنها في موضع جر أن الألف من « ما » الاستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار ، كقولهم :
لَيْمَ ، وَبِمَ ، وَفِيمَ ، وَعَمَ ، قال الله تعالى : (لَيْمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ)
وقال تعالى : (فَبِمَ تَبْشُرُونَ) وقال تعالى : (فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذَكَرِهَا) وقال
تعالى : (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها ،
وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال في لماذا وبماذا وفيماذا وعمماذا :
لم ذا ، وبم ذا ، وفيم ذا ، وعمّ ماذا ؛ لأن ما صارت مع ذا كالشيء الواحد ، فلم

يحذف منها الألف ، وكذلك إذا وقعت في صدر الكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها ؛ كقولهم : ما تريد ، وما تصنع ، ولا يجوز أن يقال : م تريد ، وم تصنع ، فلما حذف الألف منها في قولهم « كي » كما يحذف مع حروف الجر دل على أنها حرف جر ، وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف ، ودخلها هاء السكت صيانةً للحركة عن الحذف ، فصار : كي ، وله ، وبه ، وفيه ، وعه . وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا الهاء من الألف في « ما » كما أبدلوا من الألف في أنا فقالوا « أنه » وفي حيثها فقالوا « حيثه » وقول الكوفيين « إن مـ » في موضع نصب « فسنبين فسادَه في الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن كي من عوامل الأفعال ؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء » قلنا : هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال أو في بعض الأحوال ؟ فإن قلتم في كل الأحوال فلا نسلم ، وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم ، وهذا لأن كي على ضربين : أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم ، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك « جئتُك لكي تسكرني » كما قال تعالى : (لكي لا تأسوا على ما فاتكم) فـ كي ها هنا هي الفاصلة بنفسها من غير تقدير أن ، ولا يجوز أن تكون ها هنا حرف جر ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، وهذا لا إشكال فيه ، والثاني : أن تكون حرف جر كاللام نحو « جئتُك كي تسكرني » فهذه كي حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير « أن » كما هو منصوب بعد اللام بتقدير « أن » ، وحذفت فيهما طياً للتخفيف .

والذى يدل على أنها بمنزلة اللام أنها في معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك « جئتكم كى تكرمنى » وبين قولك « جئتكم لتكرمنى » وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقدّم عليه دليل ؛ فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تقوم فيه غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تقوم فيه غيره ، فهى وإن كانت حرفاً واحداً فقد تنزلت منزلة حرفين ، وصار هذا كما قاتم في « حتى » فإنها تنصب الفعل في حال من غير تقدير ناصب ، وتخفّض الاسم في حال من غير تقدير خافض ، على الصحيح المشهور من مذهبكم ، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم ، فكذلك ها هنا ، وكذلك أيضاً « حتى » تكون خافضة وتكون عاطفة ، وكذلك قلتم إن « إلا » تكون ناصبة وتكون عاطفة ، وكذلك « حاشى » و « خلا » تكونان ناصبتين وخافضتين ، واللفظ فيها كلها واحد ، والعمل مختلف ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن مَهْ في موضع نصب » قلنا : هذا باطل ؛ لأنها لو كانت ما في موضع نصب لكان ينبغي أن لا يحذف الألف من ما ؛ لأنها لا يحذف الألف إلا إذا كانت في موضع جر ، بخلاف ما إذا كانت في موضع نصب أو رفع ؛ فإنه لا يجوز أن يحذف الألف منها ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « مَ تفعل » في قولك : ما تفعل ، و « مَ عندك » في قولك : ما عندك ، فلما حذفت الألف ها هنا دل على أنها ليست في موضع نصب ، وإنما هى في موضع جر .

ثم هذا الحذف في موضع الجر إنما يكون في ما الاستفهامية ، دون ما الموصولة ، إلا في قولهم « ادْعُ بِمَ شئت » أى : بالذى شئت ، فإن العرب

تُحذف الألف من ما الموصولة ها هنا خاصة ، كما تُحذفها منها إذا أردت بها الاستفهامية .

وقولهم « إنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم — إلى آخر ما قرروا » قلنا : فكان يجب أن يجوز أن يقال : « أن مَهْ » ، وَلَنْ ، وإِذْن مَهْ ، كما يقال « كيمه » ، إذا لم يفهم السامع ما بعد هذه الأحرف من الفعل ؛ لأنه إنما يسأل عن مصدر ، والمصدر في الأفعال بعد هذه الأحرف التي هي أن ولن وإذن وبعد كى واحد ، فلما لم يقل ذلك واختصت به كى دونها دل على بطلان ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٧٩ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن لام « كى » هي الناصبة للفعل من غير تقدير « أن » نحو « جئتُكَ لِتُكْرِمَنِي » . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها ، والتقدير : جئتُكَ لأن تكرمنى .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام كى ، ولهذا تشتمل على معنى كى ، وكما أن كى تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط ، فاشبهت « إن » الخفيفة الشرطية ، إلا أن « إن » لما كانت أمّ الجزء أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجزموا بأن ، ونصبوا باللام ؛ للفرق بينهما ، ولم يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين ؛ لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن

الفعل المضارع إنما ارتفع ظلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والنافية .
ولا يجوز أيضاً أن يقال « هلا نصبوا بيان وجزموا باللام وكان الفرق
واقعا » لأننا نقول : إن إن لما كانت أم الجزاء كانت أولى باستحقاق الجزم ؛
لأنها تفتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام ، والجزم
حذف ، والحذف تخفيف ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف
اللام ، فبان الفرق بينهما .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنها لام الخفض التي تعمل في الأسماء » لأننا
نقول : لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة
والفعل بعدها ينتصب بتقدير « أن » لجاز أن يقال « أمرت بتسكرو » على تقدير :
أمرت بأن تسكرو ، فلما لم يجر ذلك بالإجماع دل على فساده ، على أنا وإن
سلمنا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها عامل من عوامل الأفعال في بعض
أحوالها ، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحاليتين في
الأمر والدعاء ، نحو « ليقم زيد ، وليغفر الله لعمرو » فكما جاز أن تعمل
في بعض أحوالها في المستقبل جزمًا جاز أيضاً أن تعمل في بعض أحوالها
عليه نصباً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة
دون اللام ، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن
تكون عوامل الأفعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير « أن » .
وإنما وجب تقدير « أن » دون غيرها لأن « أن » يكون مع الفعل بمنزلة المصدر
الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر ، وهي أم الباب ، فكان تقديرها
(٦ - الإنصاف ٢)

أولى من غيرها ، ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام ، وإن شئت أضمرتها ، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد « إن » ، في قولهم « إن خيراً فخير » ، وإن شراً فشر ، وإنما حذفت ها هنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفاً ، والحذف للتخفيف كثير في كلامهم ، ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء الخطاب في أمر المواجه طلباً للتخفيف ، وقد حكى هشام بن معاوية عن الكسائي أنه حكى عن العرب « لا بد من يتبعها » أى : لا بد من أن يتبعها ؛ فحذف « أن » فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام كي ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : لا نسلم أن كي تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير « أن » ، لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل فيه بتقدير « أن » ، أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير « أن » ، حرف جر كما أن اللام حرف جر ، وفي الحالة التي تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن « كي » في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير « أن » فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير أن .

وقولهم « إنها تشتمل على معنى كي » قلنا : كما أنها تشتمل على معنى كي إذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى كي إذا كانت جارة ، فإنه لا فرق بين كي الناصبة وكى الجارة في المعنى ؛ على أن كونها في معنى كي الناصبة لا يخرجها

عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل ،
 ألا ترى أن اللام في قولك « جئت لإكرمك » بمعنى كى في قولك « جئت كى
 أكرمك ، ولكى أكرمك » وإن كانت اللام حرف جر ، وكى حرف نصب ،
 ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ، فكذلك هاهنا .

فإن قلتم : إن اللام هاهنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر ؛ فلم تخرج
 عن كونها حرف جر .

قلنا : وكذلك اللام هاهنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر ؛ لأن
 « أن ، المقدرة مع الفعل فى تقدير المصدر ؛ فقد دخلت على الاسم ،
 ولا فرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إن الحنفية الشرطية » قلنا :
 لا نسلم أنها تفيد الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان
 ينبغى أن تحمل عليها فى الجزم ؛ فيجزم باللام كما يجزم بإن ؛ لأجل المشابهة
 التى بينهما .

قولهم « إن إن لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما » قلنا : فهلا
 رفعوا ؟ قولهم « إن الرفع يبطل مذهب الشرط » قلنا : فكان ينبغى أن لا ينصب
 أيضا ؛ لأن النصب أيضا يبطل مذهب الشرط !

وقولهم « إن الفعل المضارع يرتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من
 العوامل الناصبة والجازمة » قلنا : قد بينا فساد ما ذهبوا إليه من ارتفاع
 الفعل المضارع بتقريره من العوامل الناصبة والجازمة فى موضعه بما يُغنى
 عن الإعادة .

وأما قولهم «إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكريم ، على معنى أمرت بأن تكريم» قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن حروف الجر لا تتساوى ؛ فإن اللام لما مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين ، وهي شاملة يحسن أن يُسأل بها عن كل فعل فيقال : لم فعلت ؟ لأن لكل فاعل غرضاً في فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ؛ وكى وحتى في ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : مدحتُ الأميرَ ليعطيني ، وحتى يعطيني ، وكى يعطيني ؛ فجاز أن تقدر بعدها «أن» . وليست الباء كذلك فلا يجوز أن تقدر .

وقولهم «إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء ؛ إلا أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، بدليل أنها تجزم الأفعال في قولهم : لِيَقْمُ زَيْدٌ» قلنا : إذا سلمت أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأن العامل إنما كان عاملاً لا اختصاصه ، فإذا بطل الاختصاصُ بطل العمل .

وقولهم «إنها تجزم الفعل» قلنا : لانسلم أن هذه اللام هي اللام الجازمة فإن لام الجر غير لام الأمر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل ، نحو «جِئْتُكَ لِقَوْمٍ» وما أشبه ذلك ، وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ، ألا ترى أنك تقول : «لِيَقْمُ زَيْدٌ» ، وليذهبْ عَمْرُو ، فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٨٠ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أنه يجوز إظهار « أن » بعد « كي » نحو « جِئْتُ لَكِي أَنْ أُكْرِمَكَ » ، فنصب « أُكْرِمَكَ » بكى ، و « أن » توكيد لها ، ولا عمل لها . وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك « جِئْتُ لَكِي أَنْ أُكْرِمَكَ » اللام ، وكى وأن توكيدان لها ، وكذلك أيضاً يجوز إظهار « أن » بعد « كي » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار « أن » بعد شيء من ذلك بحال . أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إظهار « أن » بعدها : النقل ، والقياس :

أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِي فَتَمُرُ كَمَا شَفَا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وأما من جهة القياس فلأن « أن » جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب ، فدخلت « أن » توكيداً لها ؛ لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفتا في اللفظ كما قال الشاعر :

قَدْ يَكْسِبُ الثَّمَالُ الْهَدَانَ الْجَانِي بَغَيْرِ لَأَعْصَفٍ وَلَا أَصْطِرَافِ

فأكد « غير » بلا ؛ لاتفاقهما في المعنى ، ولهذا قلنا : إن العمل لـ « كي » وأن لا عمل لها ؛ لأنها دخلت توكيداً لها ، وكذلك أيضاً قلنا : إن العمل للام في قولك « جِئْتُ لَكِي أَنْ أُكْرِمَكَ » ، لأن « كي » وأن توكيدان للام ، ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك ؛ فقد قالوا : لا إن ما رأيت مثل زيد ، فجمعوا بين ثلاثة

أحرف من حروف الجحدِ للمبالغة فى التوكيد ، فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إظهار « أن » بعد « لكى » لا يخلو : إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار ، وإما أن تكون مزبدة ابتداءً من غير أن تكون قد كانت مقدرة ، بطل أن يقال « إنها قد كانت مقدرة » لأن « لكى » تعمل بنفسها ، ولا تعمل بتقدير « أن » ولو كانت تعمل بتقدير « أن » ، لكان ينبغى إذا ظهرت « أن » أن يكون العمل لأن درنها ، فلما أضيف العملُ إليها دل على أنها العامل بنفسها ، لا بتقدير أن ، وبطل أن يقال إنها تكون مزبدة ابتداءً ؛ لأن ذلك ليس بمقدس فيفتقر إلى توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم فى ذلك شيء ، فوجب أن لا يجوز ذلك .

ومنها من تمسك بأن قال : إنما لم يجوز إظهار « أن » بعد «كى وحقى لأن كى وحقى صارتا بدلا من اللفظ بأن ، كما صارت « ما » بدلا عن الفعل فى قولهم : أما أنت مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، والتقدير فيه : أن كنتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، فحذف الفعل وجعلت « ما » عوضاً عنه ، وكما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد « ما » لئلا يجمع بين البديل والمبدل فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما البيت الذى أنشدوه فلاحجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا البيت غير معروف ، ولا يعرف قائله ؛ فلا يكون فيه حجة والوجه الثانى : أن يكون قد أظهر « أن » بعد « كى » لضرورة الشعر ؛ وما يأتى للضرورة لا يأتى فى اختيار الكلام .

والوجه الثالث : أن يكون الشاعر أبدل « أن » من « كيما » لأنهما بمعنى واحد ، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه ؛ قال الله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (يضاعف) بدل من (ياق) وقال الشاعر :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَعِجُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبَا
فلم : بدل من « تأتنا » وقال الشاعر :

إِنْ يَغْدِرُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَبْخُلُوا لَا يَخْفِلُوا
يَغْدُو عَلَيْكَ مُرَجَّالِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

غيفدوا : بدل من قوله « لا يخفلوا » فكذلك ها هنا . وعلى كل حال فهو قليل في الاستعمال .

وأما قولهم « إن التناكيد من كلام العرب فدخلت أن للتناكيد » قلنا : إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع ؛ لأنه قد جاء عن العرب ~~كثيراً~~ متواتراً شائعاً ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ؛ فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذ نادر لا يعرج عليه ، ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضاً عنهم ، فوجب أن لا يكون جائزاً ، والله أعلم .

٨١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « كما » تأتي بمعنى كيما ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا ينفمون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين .

وذهب البصريون إلى أن « كما » لا تأتي بمعنى « كما » ولا يجوز نصب ما بعدها بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « كما » تكون بمعنى « كما » وأن الفعل يُنصب بها أنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم ، قال الشاعر وهو صخر الغي :

جاءت كبير كما أخفرها والقوم صيد كأنهم رمدوا

أراد « كما » أخفرها ، ولهذا المعنى انتصب « أخفرها » وقال الآخر :
وطرفك إما جئتفا فأخرفته كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
أراد « كما » يحسبوا ، وقال الآخر :

* لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلَمُوا *

أراد « كما » لا تظلموا ، وقال عدي بن زيد العبادي :
أسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهير غيب إذا ما سائل سالا
وقال الآخر :

يقلب عيني كما لأخافه تشاؤم رويدا إنني من تأمل

أراد « كما » أخافه ، إلا أنه أدخل اللام تأكيداً ، ولهذا المعنى كان الفعل منصوباً .
فهذه الأشياء كلها تدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز نصب ما بعدها لأن الكاف في « كما » كاف التشبيه أدخلت هايتها « ما » وجعلها بمنزلة حرف واحد ، كما أدخلت ما على رُبَّ وجعلها بمنزلة حرف واحد ، ويليهما الفعل ، كرُبَّما

وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد ربما فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه ، لأنه روى « كما أخفروها ، بالرفع ؛ لأن المعنى جاءت كما أجيئها ، وكذلك رواه الفراء من أصحابكم ، واختار الرفع في هذا البيت ، وهو الرواية الصحيحة .

وأما البيت الثاني فلا حجة فيه أيضاً لأن الرواية :

* لِكُنْ يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ *

وأما البيت الثالث فلا حجة فيه أيضاً ؛ لأن الرواية فيه بالتوحيد

* لَا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ *

كالرواية الأخرى :

* لَا تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ *

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضاً ؛ لأن الرواية اتفقوا على أن الرواية

« كما يوماً تحدثه ، بالرفع كقول أبي النجم :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ أَدْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تَعْدَى الْقَوْمُ مِنْ شِوَانِهِ

وكقول الآخر :

أَنِسْخُ فَأَصْطَبِغُ قُرْصاً إِذَا أَغْتَادَكَ الْهَوَى

بَزَيْتٍ كَمَا يَكْفِيكَ فَقَدْ الْخَبَائِبُ

ولم يروه أحد « كما يوماً تحدثه ، بالنصب إلا المفضل الضبي وحده ، فإنه

كان يرويه منصوباً ، وإجماع الرواة من نحو قتي البصرة والسكوفة على خلافه ،

والخالف له أقوم منه بعلم العربية .

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه :

* يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ *

على أنه لو صح ما رَوَّاهُ من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

٨٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الفاصلة بنفسها ، ويجوز إظهار « أن » بعدها للتوكيد ، نحو « ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك » ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها ، نحو « ما كان زيد دارك ليُدْخَلَ ؛ وما كان عمرو طعامك ليأكل » . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها هي العاملة بنفسها وجواز إظهار « أن » بعدها ما قدمناه في مسألة لام كي .

وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد فما قاله الشاعر :

لَقَدْ عَذَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو ، وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

أراد « ولم أكن لأسمع مقالاتها ، وقدم منصوب لأسمع عليه ، وفيه لام

البحرود ، فدل على جوازه ، وفيه أيضاً دليلٌ على صحة ما ذهبنا إليه من أن لام البحرود هي العاملة بنفسها من غير تقدير « أن » ؛ إذ لو كانت أن ها هنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يقدم عليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أن الناصب « أن » المقدرة بعدها ما قدمناه في مسألة لام كي .

وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار « أن » بعدها فن وجهين : أحدهما : أن قولهم « ما كان زيد ليدخل » ، وما كان عمرو ليأكل » جوابُ فعلٍ ليس تقديره تقدير أسم ، ولا لفظه لفظ أسم ؛ لأنه جواب لقول قائل « زيد سوف يدخل ، وعمرو سوف يأكل » فلو قلنا « ما كان زيد لأن يدخل ، وما كان عمرو لأن يأكل » بإظهار أن لكنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسما ؛ لأن أن مع الفعل بمنزلة المصدر وهو أسم ؛ فلذلك لم يجر إظهارها كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك « إياك وزبدا » ، والوجه الثاني : أن التقدير عندهم : ما كان زيد مُقدِّراً لأن يدخل ، أو نحو ذلك من التقدير الذي يوجب المستقبل من الفعل ، و« أن » توجب الاستقبال ، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر « أن » .

ومنهم من قال : إنما لم يجر إظهار « أن » بعدها لأنها صارت بدلا من اللفظ بها ؛ لأنك إذا قلت « ما كان زيد ليدخل ، كان نفيًا ليدخل ، كما لو أظهرت « أن » فقلت « ما كان زيد لأن يدخل » فلما صارت بدلا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم في قولهم « الله لأقومن » ، لم يجر إظهارها ؛ إذ كانت

اللام بدلا منها فكانها مظهرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

... .. وَلَمْ أَكُنْ * مَقَاتِلَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَا

فلا حجة لم فيه ؛ لأن «مقاتلها» منصوب بفعل مقدر ، كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقاتلها ، لا بقوله « لأسمعا » كما قال الشاعر :

وَإِنِّي أَمْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةِ خَنْدِثِيَّةٍ أَبْتُ لِلْأَعَادِي أَنْ تَدِيخَ رِقَابَهَا

فاللام في قوله «للأعداى» لا تكون في صلة «أن تديخ» (١) ، بل من صلة فعل مقدر قبله ، وتقديره : أبت أن تديخ ، وجعل هذا المظهر تفسيرا لذلك المقدر ، وهذا النحو في كلامهم أكثر من أن يحصى ، والله أعلم .

٨٣- مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « حتى » تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن ، نحو قولك « أطع الله حتى يدخلك الجنة » ، واذكر الله حتى تطلع الشمس ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك « مَطْلَعُهُ حَقِ الشَّيْءِ » ، وَسَوْنُهُ حَقِ الصَّيْفِ » ، وذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرفُ جَرٍّ ، والفعلُ بعدها منصوب بتقدير « أن » والاسمُ بعدها مجرور بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها

(١) هذا متفق عليه ؛ لأن معمول صلة أن لا يتقدم عليها .

لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعنى كي كقولك « أطع الله حتى يدخلك الجنة »
 أى : كي يدخلك الجنة ، وإما أن تكون بمعنى إلى أن كقولك « اذكر الله
 حتى تطلع الشمس » أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى كي فقد
 قامت مقام كي ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى إلى
 أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها . وصار هذا بمنزلة
 واو القسم ؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها ، وكذلك واو رب لما
 قامت مقامها عملت عملها ، فكذلك ها هنا . وقلنا « إنها تخفض
 الاسم بنفسها » ؛ لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك
 ما قام مقامها .

وأما السكائي فقال : إنما قلتُ إنها تخفض بإلى مضمرّة أو مظهرّة لأن
 التقدير في قولك « ضربت القوم حتى زيدا » حتى انتهى ضربي إلى زيد ، ثم
 حذف « انتهى ضربي إلى » تخفيفاً ، فوجب أن تكون إلى هي العاملة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة
 دون حتى أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل
 الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون
 عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت أنه
 لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوباً
 بتقدير « أن » . وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر
 الذي يدخل الذي عليه حرف الجر ، وهي أم الحروف الفاصبة للفعل ؛ فلهذا كان
 تقديرها أولى من غيرها .

والذى يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير « أن » لا بها نفسها قول الشاعر :

دَاوَيْتَ عَيْنَ أَبِي الدَّهِيْقِ بِمَطْلِهِ حَتَّى الْمَصِيْفِ وَيَقْلُو الْقِعْدَانُ
فالمصيف : مجرور بحتى ، ويقلو : عطف عليه ، فلو كانت حتى هى الناصبة لوجب أن لا يحىء الفعل ها هنا منصوبا بعد محىء الجر ؛ لأن حتى لا تكون فى موضع واحد جارة وناصبه ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ، فإذا لم يكن قبل « يَقْلُو » فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورا ، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون « يَقْلُو » منصوبا بتقدير أن ؛ لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » فالكلام على إفساده كالكلام فى مسألة لام كى فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم « إنها إذا كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ما قام مقامها » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه يجوز عندكم ظهور أن بعد حتى ، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البذل والمبدل ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلا عن الباء لم يحز أن يجمع بينهما فلا يقال « بوالله لأفعلن » وكذلك التاء فى القسم لما كانت بدلا عن الواو لا يقال « توالله لأقومن » لما كان يؤدى إليه من الجمع بين البذل والمبدل ، وأما واو رب فلا نسلم أنها قامت مقامها ، ولا أنها

عامة ، وإنما هذا شيء تدفعونه على أصلكم ، وقد بينا فسادَه في موضعه بما
ينفي عن الإعادة .

وأما ما ذهب إليه السكسائي من الخفض إلى مضمة أو مظهرة فظاهر الفساد
لبعده في التقدير وإبطال معنى « حتى » . وذلك لأن موضع حتى في الأسماء أن
يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبلها ، وإنما حتى اختصته من بين
الجنس لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس ، كقولك
« قاتل زيد السباع حتى الأسد » لأن قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره ، وكقولك
« استجراً على الأمير جنده حتى الضعيف الذي لا سلاح معه » لأن استجراً
الضعيف الذي لا سلاح معه أبعد من استجراً غيره ، فلو قلنا إن التقدير فيه حتى
انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لا سلاح معه لأدى ذلك إلى زيادة كثيرة
وكانت « إلى » في صلة « انتهى » لا في صلة « حتى » ، وذلك خروج عن
المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة ، وذلك لا يجوز ، وإذا قلنا إنه
مجرور بحتى لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة ؛ لأن حتى قد يليها
المجرور في حال وغير المجرور في حال ، ولها نظائر مما يجز في حال ولا يجز في حال ،
نحو « مذ ، ومفذ ، و « حاشا ، وخلا » في الاستثناء ، وإذا ظهر الجر بعدها ولم
يدل دليل على إضمار حرف جر — على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف —
دل على أنها هي الجارة .

والذي يدل على أنها هي الجارة قولهم « حتام ، وحتامة » ، كقولهم « إلام
وإلامة » والأصل فيها : حتى ما ، وما للاستفهام ، فلو لم يكن حتى حرف
جر وإلاما جاز حذف الألف من « ما » ، لأن ما لا يحذف ألفها إلا أن

يدخل عليها حرف جر على ما بينا في « كَيْفَ ، وَفَيْفَ ، وَبِمَ ، وَلِمَ ، وَعَمَ »
وما أشبه ذلك ، فدل على أنها هي الجارة .

والذي يدل على أنه لا يجوز أن تكون إلى مقدرة بعد حتى أن حتى تقوم
مقام إلى ، ألا ترى أنك تقول « أقم حتى يقدم زيد ، وسر حتى تطلع الشمس »
فيصلح أن تُقيم مقامها « إلى » فتقول « أقم إلى أن يقدم زيد ، وسر إلى أن تطلع
الشمس » فتقوم « إلى » مقام حتى ، فإذا كانت تقوم مقامها فينبغي أن لا يجمع
بينهما ؛ لأن إحداهما تغني عن الأخرى .

والذي يدل على أن « حتى » في موضع إلى في هذا الموضع أنك تقول : أقم
إلى قيام زيد ، وأقم حتى قدوم عمرو . وإنما ظهرت « أن » بعد إلى ولم
تظهر بعد حتى لأن إلى تلزم الاسم ، وحتى لا تلزم الاسم ، فالزموا إلى أن
لا تظهر اسمية ما دخلت عليه ، وقوة لزومها الجبر ، وكذلك أيضاً يحسن ظهور
« أن » بعد لام كي ، ولم يحسن بعد حتى وكى ؛ لأن اللام تلزم الاسم ، بخلاف
حتى وكى ؛ والله أعلم .

٨٤ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف
الهمصريون : فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب
آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى
أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط .
وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوما على الجوار ، والحمل على الجوار كثير ، قال الله تعالى : (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وجه الدليل أنه قال (والمشركين) بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوع لأنه اسم (يكن) ، وقال تعالى : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) بالخفض على الجوار ، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحجة ويحيى عن عاصم وأبي جعفر وخلف ، وكان ينبغي أن يكون منصوبا ؛ لأنه معطوف على قوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) كما في القراءة الأخرى ، وهي قراءة نافع وابن عاصم والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب ، ولو كان معطوفا على قوله (برؤوسكم) لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا ممسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف ، إلا فيما لا يعد خلافا ، ثم قال زهير :

لَعِبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

فختص « القطر » على الجوار ، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعا لأنه معطوف على « سوافي » ولا يكون معطوفا على « المور » وهو الغبار ؛ لأنه ليس بالقطر سوافي كما مور حتى يطمه عليه ، وقال الآخر :

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَامَ أَعْيُنِهَا قُطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْنَارِ مَخَوِجِ

فختص « مخوج » على الجوار ، وكان ينبغي أن يقول « محلوجا » ؛ لكونه (٧ - الإنصاف ٢)

وصفا لقوله «قطنا» ولكنه خفضه على الجوار، وقال الآخر :

* كَأَنَّ نَسِجَ الْعَنْسَكَبُوتِ الدُّرْمَلِ *

تخفض «المرمل» على الجوار، وكان ينبغي أن يقول «المرملا» لكونه وصفا للنسيج، لا للعنكبوت، ومن ذلك قولهم «جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» تخفضوا خربا على الجوار، وكان ينبغي أن يكون مرفوعا؛ لكونه في الحقيقة صفة للجحر، لا للضب، فكذلك ها هنا: جواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعا، إلا أنه جزم للجوار، ولهذا إذا حُلَّتْ بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع إلى الرفع، قال الله تعالى: (فَن يُؤْمِنُ رَبَّهُ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا) وقال تعالى: (وَأَن تَصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدِمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقِيطُونَ).

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط.

وأما مَنْ ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال: إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معا وجب أن يعمل فيه معا؛ كما قلنا في الابتداء والابتداء إنهما يعملان في الخبر، فكذلك ها هنا، غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك من ضَمَفٍ، وذلك لأن فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل أن لا يعمل

في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل ، ود إن ، له تأثير في العمل ؛ بإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والفحقيق فيه عندى أن يقال : إن د إن ، هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنه لا ينفك عنه ، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لابه ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والخطب ؛ فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ؛ فكذلك هاهنا : إن هو العامل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا أنه عامل معه .

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، فقال : لأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة ضعيفة ؛ فلا تعمل في شيئين ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل . وهذا القول ضعيف أيضاً ؛ لأنه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل . وقولهم « الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين » باطل ؛ لما بينا من وجه مفاصلته للعمل في الشرط وجوابه لافتقائه لهما ، بخلاف غيره من الحروف الجازمة فإنها لما اقتضت فعلاً واحداً عملت في شيء واحد ، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائر العوامل .

فأما من ذهب إلى أنه مبني على الوقف فقال : لأن الفعل المضارع إنما أغرب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه ، فوجب أن يكون مبنيًا على أصله ، فكذلك فعل الشرط (١)

وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين ؛ لظهوره فساداً ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يكون الفعل معرباً بعد أن وكي وإذن ، وكذلك أيضاً بعد لم ولما ولام الأمر ولا في النهى ؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف ، فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنياً ؛ لأنه لم يقع موقع الاسم ، فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب ، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوازم ؛ دل على فساد ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفاً على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله : (من أهل الكتاب) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور ، لا على الجوار .

وأما قوله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السجدين) فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأنه على قراءة من قرأ بالجر ليس معطوفاً على قوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) وإنما هو معطوف على قوله (برؤوسكم) على أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل ، قال أبو زيد الأنصاري : المسح خفيف الغسل ، وكان أبو زيد الأنصاري من الثقات الأثبات في نقل اللغة ، وهو من مشايخ سيديويه ، وكان سيديويه إذا قال « سمعت الثقة » يريد أبا زيد الأنصاري .

والذي يدل على ذلك قولهم « تمسحت للصلاة » أي توضأت ، والوضوء يشتمل على مسح ومغسول ، والسرف في ذلك أن المتوضيء لا يقتنع بصب

الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الفسل ، فلذلك سمي الفسل مسحاً ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح في الرجل المرادُ به الفسلُ لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملاً ، والذي يدل على أن المراد به الفسلُ ورودُ التحديد في قوله (إلى السكعين) والتحديدُ إنما جاء في المفسول لافي الممسوح ، وقال قوم : الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر ، لافي المعنى ، وقد يُعْطَفُ الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف ، قال الشاعر :

إِذَا مَا الْغَائِمَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

فعطف العيون على الحواجب وإن كانت العيون لا تُرَجَّجُ ، وقال الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفَرُّ

فعطف عينيه على أنفه ، وإن كانت العينان لا تُوصَفَانِ بِالْجَدْعِ ؛ وقال لبيد :

فَمَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَقَانِ وَأُطْفَلَتْ بِالْجُفَاهَتَيْنِ ظَبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

فعطف نعامها على ظباؤها ، والنعام لا تطفل ، وإنما تبيض ، وقال الآخر :

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ فِي الْوَغَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا (١)

فعطف « رمحا » على « سيفاً » وإن كان الرمح لا يتقلد ، وقال الآخر :

عَلَفَتْهَا تِدْنًا وَمَاءَ بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هِمَالَةً عَيْنَاهَا

فعطف ماء على تبنها ، وإن كان الماء لا يُعْلَفُ ، وقال الآخر :

* شَرَابُ الْبَانِ وَتَمْرٍ وَأَقِطُ *

فعطف تمرًا على ألبان ، وإن كان التمر لا يشرب ، فكذلك عطف الأرجل على الرؤوس وإن كانت لا تمسح .

(١) يروى النحاة صدره . ياليت بعلك قد غداه وهي أبعد من الضعف والشذوذ

وأما قول زهير :

* ... سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ *

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه معطوف على المور وهو الغبار ، وقولهم « لا يكون معطوفاً على المور لأنه ليس للقَطْرِ سَوَافٍ » قلنا : يجوز أن يكون قد سمي ما تسفيهه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسمى ما تسفيهه الريح من الغبار سوافي .

وأما قول الآخر :

* كَأَنَّ نَسِجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ *

فنقول : الرواية « المرمل » بكسر الميم — فيكون من وصف العنكبوت لا النسيج وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار إلا أنه لا حجة فيه ؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه .

وكذلك قوله :

* قُطْنَا بِمُسَيْخَصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجِ *

وقولهم « جُهِرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » محمول على الشذوذ الذي يُقْتَصَرُ فيه على السماع لقلته ، ولا يقاس عليه ؛ لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني حكى أنه من العرب من يجزم بلن وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها ، فكذلك هاهنا ، والله أعلم .

٨٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية نحو قولك « إن زيداً أتاني آتية » فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل للمُقَدَّر ، وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إن » خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل في باب الجزاء ، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا إنه يرتفع بالمائد لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ، فينبغي أن يكون مرفوعاً به ، كما قالوا : « جاءني الظريف زيد » وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يُفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه ؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع ، وذلك لا يجوز ، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا تقديم المرفوع مع « إن » خاصة لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء

والظروف التي يُجَازَى بها « قلنا : نسلم أن » « إن » هي الأصل في باب الجزاء ،
 ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدي
 إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له في
 كلامهم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مُفَسَّرًا
 له ، بل لما كانت « إن » هي الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع (١) بتقدير
 فعل مع الفعل الماضي خاصة ، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى
 بها ؛ لأنها هي الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرعٌ عليها ، والأصل يقتصر
 ما لا يقتصر الفرع ، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل
 في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام ؟
 فكذلك ها هنا .

وأما قول عدى :

فَمَتَى وَافِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو ۝ وَتَعَطَّفَ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ

وقول الآخر :

صَفْدَةٌ نَابِئَةٌ فِي حَائِرٍ أَيَمَّا الرِّيحُ تُمِئُّهَا تَمِلُ

وقول الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ ثُوْمِنُهُ يَبِثْ وَهُوَ آمِنٌ ۝ وَمَنْ لَا تُجِرُهُ يُمْسِ مِنَّا مُنْزَعًا
 فهو ضعيف لا يجوز في الكلام ؛ لأنه قدر الفعل بعد متى وأينما ومن ،

(١) حصل هذا الكلام أن إن الشرطية تختص من بين سائر أدوات الشرط
 بجواز وقوع اسم مرفوع بعدها ، بشرط أن يكون الفعل التالي للاسم المرفوع
 ماضياً ، وارتفاع هذا الاسم بفعل مقدر عند البصريين أصحاب هذا الكلام ،
 وليس هو مقدماً على عامله كما يقول الكوفيون .

وهي فرع على إن ، ولأنه فعل مضارع يظهر فيه عمل حرف الجزم ، وذلك ضعيف في إن في الكلام ، فإنما يجوز في الشعر ، وإذا كان ذلك ضعيفاً في إن وهي الأصل ففيها هو فرع عليها أولى ، ولو كان فعلاً ماضياً لكان في هذه المواضع أسهل ؛ إذ كان ذلك جائزاً في إن في الكلام دون غيرها ، وهذا كله شيء يختص بالشعر ، ولا يجوز في الكلام .

وأما قولهم إنه يرتفع بالعائد لأن المسمى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به كما قالوا « جَاءَ نِي الظَّرِيفُ زَيْدٌ » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ارتفاع زيد في « جَاءَ نِي الظَّرِيفُ زَيْدٌ » إنما كان على البدل من الظريف وجاز أن يكون بدلاً لتأخر البدل عن المبدل منه ، فأما هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، وقد بينا بطلان الرفع بالعائد في موضعه بما يغني عن الإعادة هاهنا .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففسد ؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بدله منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل هاهنا استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم .

وبهذا يبطل قول من ذهب من النكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد « إذا » مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) لأن « إذا » فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ؛ فلا يجوز أن يحمل على غيره ، والله أعلم .

٨٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم، ووجب الرفع، نحو: **إن تَأْتَنِي زَيْدٌ يُكْرِمُكَ**، واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو: **إن تَأْتَنِي زَيْدٌ أَكْرَمُ** فأباه أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، وأجازه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي. وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط، فإذا فارقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم، فبطل الجزم، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز وذلك لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط؛ لأن حرف الشرط يعمل فيهما، على ما بينا، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط، ولا فرق بينهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: **إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم لأن الجزم في جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط فإذا فارقه بتقديم الاسم وجب أن يبطل الجزم**، قلنا: قد ذكرنا بطلان كون المجاورة موجبة للجزم في موضعه، وبيننا فساد ما يغنى عن الإعادة.

والذى يدل على فساد ماذهب إليه الفراء مِنْ مَنع جواز تقديم المنصوب قول
طَفِيلِ الْغَنَوِيِّ:

وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تَعْقِبِ

فنصب «الخير» بـ«تَعْقِبِ»، وتقديره: تعقب الخير، و«تعقب» مجزوم، وإنما
كسرت الباء لأن القصيدة مجرورة، وإنما كان هذا في المجرورة دون المرفوعة
والمنصوبة لوجهين: أحدهما: أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فلما وجب
تحريكه حركوه حركةَ النظير. والثاني: أن الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل،
ولا يدخله الجر، فلو حركوه بالضم أو الفتح لانتبس حركة الإعراب بحركة البناء،
بخلاف الكسر؛ فإنه ليس فيه لبس.

والذى يدل على فساد ماذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنا
أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة، بخلاف المرفوع، فينبغي أن لا يعتمد بتقديمه
كتقديم المرفوع، والله أعلم.

٨٧ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط،
نحو «زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ» واختلفوا في جواز نصبه بالشرط: فأجازوه
السكسائي، ولم يجزوه الفراء. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط
ولا بالجزاء.

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب
بالجزاء على حرف الشرط لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدما على «إِنْ»

كقولك « أَضْرِبْ إِنْ تَضْرِبْ » وكان ينبغي أن يكون مرفوعا ، إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار على ما بينا ، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعا ، والذي يدل على ذلك قول الشاعر :

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تَصْرَعُ

والتقدير فيه : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم وإلا لما جاز أن يكون مرفوعا ، ولوجب أن يكون مجزوما . وقال زهير :

وَإِنْ أَنَا خَلِيلُ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

والتقدير فيه : يقول إن أنا خليل يوم مسألة ، ولولا أنه في تقدير التقديم وإلا لما جاز أن يكون مرفوعا . وقال الآخر :

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنُهُ لَا غُسَّ وَلَا يَمْشُرْ

والتقدير فيه : إن ينج فلم أرقه ، فقدمه في الموضع الذي يستحقه في الأصل ، وإذا ثبت هذا وأنه في تقدير التقديم فوجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط ، لأن معمول قد وقع في موقع العامل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط لأن الشرط بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط . ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال « زَيْدًا أَضْرَبْتُ » فكذلك لا يجوز أن يقال « زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ » .

والذي يدل على ذلك أن بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة

ما لا خفاء به ، ألا ترى أنك إذا قلت « أَضْرَبْتَ زَيْدًا » كنت طالبا لما لم يستقر عندك ، كما أنك إذا قلت « إِنْ تَضْرِبَ زَيْدًا أَضْرِبَ » كان كلاما معقودا على الشك ؟ فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه فينبغي أن يُحْمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه فكذلك الشرط .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إِنْ الْأَصْلُ فِي الْجُزْءِ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَى الشَّرْطِ » قلنا : لا نسلم ، بل مرتبة الجزء بعد مرتبة الشرط ؛ لأن الشرط سبب في الجزء ، والجزء مُسَبَّبٌ بِهِ ، وبحال أن يكون المسبب مقدما على السبب ، ألا ترى أنك لا تقول « إِنْ أَشْكركَ تُعْطِنِي » وأنت تريد إن تعطيني أشكرك ؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب ، وإذا ثبت أن مَرْتَبَةَ الْجُزْءِ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الشَّرْطِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ مَرْتَبَةً مَعْمُولُهُ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ تَابِعَ لِلْعَامِلِ .
وأما قول الشاعر :

* إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعْ أَخُوكَ تُضْرَعْ *

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه إيمانوى به التقديم وجعله خبرا لأن لأجل ضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه .
وأما قول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقول

فلا نسلم أنه رفعه لأن النية به التقديم ؛ وإنما رفعه لأن فعل الشرط ماض ، وفعل الشرط إذا كان ماضيا نحو « إِنْ قُمْتَ أَقُومُ » فإنه يجوز أن

يبقى على رفعه ؛ لأنه لما لم يظهر الجزمُ في فعل الشرط تركَّ الجوابُ على أول أحواله — وهو الرفع — وهو وإن كان مرفوعاً في اللفظ فهو مجزوم في المعنى ، كقولك « يَغْفِرُ اللهُ لفلانٍ » لفظه مرفوعٌ ومعناه دعاء مجزوم كقولهم « ايفغِرِ اللهُ لفلانٍ » .

وأما قول الآخر :

« فلم أرقه إن ينج منها . . . »

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله « فلم أرقه » دليلٌ على جواب الشرط ؛ لأن لم أفعل نفىً لفعلت ، وفعلت تنوب من باب جواب الشرط المحذوف ، كما قال الشاعر :

يَا حَكَمَ الْوَارِثَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ أَوْدَيْتَ إِنْ لَمْ تَحْبُحْ حَبْوَ الْمُغْتَنِكَ
أى : إن لم تحبُّ أوديت ، فجعل « أوديت » المقدم دلالة على أوديت المؤخر .
فكما جاز أن يجعل فعلت دليلاً على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن يجعل نفياً الذي هو لم أفعل دليلاً على جوابه ؛ لأنهم قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ألا ترى أنهم قالوا « امرأةٌ عدوةٌ » كما قالوا « صديقةٌ » وقالوا « منحةٌ جديدةٌ » كما قالوا « عتيقةٌ » وقالوا « جوعانٌ » كما قالوا « شبعانٌ » وقالوا « علمٌ » كما قالوا « جهلٌ » ولهذا قال الكسائي في قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتُ عَلَى بَنُو فُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

إنه لما كان « رضيتُ » ضد سخطت ، وسخط تعدى بعلى فكذلك « رضيتُ »

حملا على ضده ، فكذلك ها هنا : جعل لم أفعل دليلا على جواب الشرط المحذوف ؛ حملا على فَعَلْتُ .

وحذف جواب الشرط كثير في كلامهم إذا كان في الكلام ما يدل على حذفه ، كقولهم « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا » أى : إِنْ فَعَلْتَ كَذَا ظَلَمْتَ ، فحذف « ظَلَمْتَ » لدلالة قوله « أَنْتَ ظَالِمٌ » عليه . والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن تحصى ، والله أعلم .

٨٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « إِنْ » الشرطية تقع بمعنى إِذْ . وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إِذْ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إِنْ » قد جاءت كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إِذْ ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) أى : وَإِذْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ ؛ لأن « إِنْ » الشرطية تفيد الشك ، بخلاف « إِذْ » . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « إِنْ قَامَتِ الْقِيَامَةُ كَانَ كَذَا » لما يقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت « إِذْ قَامَتِ الْقِيَامَةُ » أو « إِذَا قَامَتِ الْقِيَامَةُ » كان جائزا ؛ لأن إِذْ وَإِذَا ليس فيهما معنى الشك ، وإذا ثبت أن « إِنْ » الشرطية فيها معنى الشك فلا يجوز أن تكون ها هنا الشرطية ؛ لأنه لا شك أنهم كانوا في شك ، فدل على أنها بمعنى إِذْ ؛ وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) أى : إِذْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ؛ لأنه لا شك في كونهم

مؤمنين ، ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالإيمان فقال : (يا أيها الذين آمنوا)
فدل على أنها بمعنى : إذ . وقال تعالى : (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) أى : إذ
كنتم مؤمنين ؛ وقال تعالى : (وأنتم الأغلوّن إن كنتم مؤمنين) أى : إذ ، وقال
تعالى : (اتقوا الله المسجدين الحرام إن شاء الله آمنين) أى : إذ شاء الله ، وجاء
الحديث عن الرسول صلوات الله عليه حين دخل المقابر (سلامٌ عليكم أهل
دار قورم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون) أى : إذ ؛ لأنه لا يجوز الشك
في اللحق بهم . وقال الشاعر :

وَسَمِعْتَ حَلْفَتَهَا اتَى حَلْفَتُ
إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَفَرٍ

أى : إذ . والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل في « إن »
أن تكون شرطاً ، والأصل في « إذ » أن تكون ظرفاً ، والأصل في كل
حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل ؛ فنتمسك بالأصل فقد تمسك
باصطحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل بقى مرتفعاً بإقامة الدليل ، ولا دليل
لهم يدل على ما ذهبوا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وإن
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « إن » فيه
شرطية . وقولهم « إن إن الشرطية تفيد معنى الشك » قلنا : وقد تسعملها
العرب وإن لم يكن هناك شك ، جرّياً على عادتهم في إخراج كلامهم مخرج
الشك وإن لم يكن هناك شك ، على ما بينا قبل ، ومنه قولهم « إن كنت
إنساناً فأنت تفعل كذا » وإن كنت ابني فأطعني » وإن كان لا يشك

في أنه إنسان وأنه ابنه ، ومغناه أن مَنْ كَانَ إِنْسَانًا أَوْ ابْنًا فَهَذَا حَكْمُهُ ،
خُطِبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى عَادَةِ خُطَابِهِمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ
جَمِيعِ مَا اسْتَشْهَدُوا بِهِ مِنَ الْآيَاتِ ، إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَقَدْ خَلَقْنَا الْمَسْجِدَ
الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ) فَإِنَّ الْجَوَابَ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ
يَكُونَ الِاسْتِثْنَاءُ وَقَعَ عَلَى دُخُولِهِمْ آمَنِينَ ، وَالنَّقْدِيرُ فِيهِ : لِنُدْخُلِ الْمَسْجِدَ
الْحَرَامَ آمَنِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ
الْعَادِيبِ لِلْعِبَادِ لِيَتَأَدَّبُوا بِذَلِكَ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي
فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ
عَلَيْهِ : « وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ » ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَدْبَهُ الْحَقُّ تَعَالَى بِقَوْلِهِ
تَعَالَى : (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) تَمَسَّكَ
بِالْأَدَبِ ، وَأَحَالَ عَلَى الْمَشِيشَةِ فَقَالَ : « وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ » وَعَلَى
هَذَا أَيْضًا يُحْمَلُ قَوْلُ السَّلَافِ « أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى » ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا
وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونُوا قَالُوا ذَلِكَ تَرَكَاءَ لَزَكِيَةِ النَّفْسِ ، لِالشَّكِّ ،
كَمَا قَالَ تَعَالَى : (فَلَا تَزِرْ كُوزًا أَنْتُمْ حَمَالُ) وَكَمَا قِيلَ لِبَعْضِ الْحَكَمَاءِ : مَا الصَّدَقُ
الْقَبِيحُ ؟ فَقَالَ : ثَنَاءُ الرَّجُلِ عَلَى نَفْسِهِ . وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ « إِنْ شَاءَ اللَّهُ »
شَكًّا فِي وَصْفِ الْإِيمَانِ ، لَا فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ ، وَالشَّكُّ فِي وَصْفِ الْإِيمَانِ لَا يَقْدَحُ
فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ .

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

« إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقَرٍ »

فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ « إِنْ » فِيهِ حَرْفُ شَرْطٍ ، لَا بِمَعْنَى إِذَا ، وَاسْتَفْنَى بِمَا
(٨ - الإِنصاف ٢)

تقدم من قوله «وسمعت» عن جواب الشرط ؛ لدلالته عليه ، على ما بيننا فيما تقدم ،
والله أعلم .

٨٩ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن د إن ، إذا وقعت بعد « ما » نحو « ما إن زيد قائم » فإنها بمعنى ما . وذهب البصريون إلى أنها زائدة

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إن » تكون بمعنى د ما ، وقد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : (إن الكافرون إلا في غرور) أي : ما الكافرون إلا في غرور ، وقال تعالى : (إن أنتم إلا تكذبون) أي : ما أنتم ، وقال تعالى : (إن أنتم إلا بشرٌ مثلنا) أي : ما أنتم . وقال تعالى : (إن نحن إلا بشرٌ مثلكم) أي : ما نحن . وقال تعالى : (بئسما يأمركم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين) أي : ما كنتم مؤمنين ، وقال تعالى : (قل إن كان للرحمن ولدٌ) أي : ما كان للرحمن ولد ، إلى غير ذلك ؛ فإذا ثبت أنها تكون بمعنى « ما » جاز أن يجمع بينها وبين « ما » لها كيد النفي ، كالجمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ها هنا زائدة أن دخولها كخروجها ؛ فإنه لا فرق في المعنى بين قول القائل « ما إن زيد قائم » وبين « ما زيد قائم » فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة « من » بعد

النفي كما قال تعالى : (ما لَكُمْ من إله غيره) أى ما لَكُمْ إله غيره . وكما قال الشاعر :

* ... وَمَا بِالرَّبِّعِ مِنْ أَحَدٍ *

أى أحد ، وأشبعت « ما » إذا وقعت زائدة . قال الله تعالى : (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ) أى : فبرحمة ، وقال تعالى : (عَمَّا قَلِيلٍ) أى : عن قليل ، قال تعالى : (فِيمَا أَنْفَضِهِمْ مِثْقَالَ قَرْنٍ) أى : فبنقضهم ، و « ما » زائدة ، وفكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها تكون بمعنى ما » قلنا : نسلم أنها تكون بمعنى « ما » فى موضع ما ، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا يمنع أن يقع فى بعض المواضع بمعنى ما .

وأما ما احتجوا به من قوله تعالى : (بئسما يأمركم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين) فلا نسلم أن « إن » ها هنا بمعنى ما ، وإنما هى ها هنا شرطية ، وجوابه مُقَدَّرٌ ، والتقدير فيه : إن كنتم مؤمنين فأى إيمان يأمر بعبادة عجلٍ من دون الله تعالى ؟ وكذلك قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) لا نسلم أيضاً أنها ها هنا بمعنى ما ، وإنما هى شرطية ، وجوابه فأنا أول العابدين : أى الآنفين ، من قولهم « عَبْدُ الرَّجُلِ يَعْبُدُ عَبْدًا فهو عَبْدٌ وَعَابِدٌ » إذا أنف ، وجاء فى كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه « عَبْدٌ فَصَمْتُ » أى أنفت فسكت ، وقال الشاعر :

أَوَلَا تَكُ قَوْمِي إِنْ هَجَوْنِي هَجَوْتُهُمْ وَأَعْبُدُ أَنْ تُنْجَى تَمِيمٌ بِدَارِمِ
أى : آنف ، ومعنى الآية أنا أول الآنفين أن يقال لله ولد ، وقيل : أول

العابدين ، أى : أول من عبد الله وحده ، وقيل : المعنى كما أنى لست أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد ، كما يقال : إن كنت كاتباً فأنا حاسب ، يريد إنك لست بكتّاب ولا أنا حاسب ، على أنا نقول : ولم قلتُم إنها إذا كانت في موضع ما بمعنى ما ينبغي أن تكون ها هنا ؟

قولهم « جمع بينها وبين ما لتوكيد النفي كما جمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ؛ لأن نفي النفي إيجاب (١) ، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات ؛ فإنه لا يغير المعنى ؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفياً ، بخلاف النفي فإنه يصير إيجاباً ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٩٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى داء واللام بمعنى « إلا » . وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها) أى : وما كادوا إلا يستفزونك ، وقال تعالى : (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم) أى : وما كادوا إلا يزلقونك ، وقال تعالى : (وإن كانوا ليقولون لو أن عندنا) أى : وما كانوا (١) هذه مغالطة ظاهرة أوضحنا وجوه الرد عليها في كتابنا « الانتصاف من الإنصاف »

إلا يقولون ، وقال تعالى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا) أى : ما كان وعد ربنا
إلا مفعولا ، ثم قال الشاعر :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَقَلْتَ لِمُسْلِمًا كَتَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (١)

أى : ما قتلت إلا مسلماً ، وهو فى كلامهم أكثر من أن يحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأننا
وجدنا لها فى كلام العرب نظيراً ، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف « إِنْ »
وإن اختلفنا فى بطلان عملها مع التخفيف ، وقلنا إن اللام لام التأكيـد لأن لها
أيضاً نظيراً فى كلام العرب ، وكون اللام للتأكيد فى كلامهم مما لا يفكر أكثرته
فـكـمنا على اللام بما له نظير فى كلامهم ، فأما كون اللام بمعنى « إلا » فهو شىء
ليس له نظير فى كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير فى كلامهم أولى من المصير إلى
ما ليس له نظير .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه
على أن « إِنْ » بمعنى « ما » واللام بمعنى « إلا » فلا حجة لهم فى شىء من ذلك ؛ لأنه
كله محمول على ما ذهبنا إليه من أن « إِنْ » مخففة من الثقيلة ، واللام للتأكيد ،
والذى يدل على ذلك أن « إِنْ » التى بمعنى ما لا تجىء اللام معها ، كما قال تعالى : (إِنْ
الْكَافِرُونَ إِلَّا فى غُرُورٍ) وكما قال تعالى : (إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ) وكما قال تعالى :
(إِنْ هَذَا إِلَّا لَأَمْرٌ أَفْتَرَاهُ) إلى غير ذلك من المواضع ، ولم تجىء مع شىء منها اللام .
فأما قولهم « إِنْ اللام فى (ليستفزونك) و(أيزلة ونك) و(أيقولون) و(لمفعولاً)
إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا فى هذه المواضع » قلنا : هذا فاسـد ؛

لأنه لو جاز أن يقال « إن اللام تستعمل بمعنى إلا » لكان ينبغي أن يجوز « جاءني القومُ لزيداً » بمعنى إلا زيداً ، فلما لم يحز ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه ، وإنما جاءت هذه اللام مع « إن » الخفيفة من الثقيلة لأن « إن » الخفيفة في اللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي ، فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جرى بها للفرق بينهما ؛ فها جاء للفرق وإزالة اللبس جملة قوله سبباً للبس وإزالة الفرق ، وهذا غاية الجور عن الصواب والحق ، والله أعلم .

٩١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يجازى بها كما يجازى بمق ما وأينما وما أشبهها من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها أما الكوفيون فاحتجوا بأن قولوا : إنما قلنا إنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ، ألا ترى أن « كيف » سؤال عن الحال كما أن « أين » سؤال عن المكان ، و « متى » سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيف ما تسكن أكن » : في أي حال تكن أكن ، كما أن معنى « أينما تسكن أكن » : في أي مكان تسكن أكن ، ومعنى « متى ما تسكن أكن » : في أي وقت تكن أكن ، ولهذا قال الخليل بن أحمد : مخرجها مخرج الجزاء ، وإن لم يقل لأنها من حروف الجزاء ، فلما شابهت « كيف » ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها لأنك إذا قلت كيف تسكن أكن فقد ضمنت له أن يكون على أحواله كلها وذلك متعذر » لأننا نقول : هذا يلزمكم في تجويزكم « كيف تسكن أكن » ؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعهتموه ، فكان ينبغى أن لا يجوز ، فلما أجزتموه دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه :

أحدها : أنها نقصت عن سائر أخواتها : لأن جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريحها في مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثانى : إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ، كما يكون ذلك في مَنْ وما وأى وممّا ، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريحها في مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثالث : أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة لها هنا تلجئ إلى المجازاة بها ، فينبغى أن لا يجازى بها ؛ لأننا وجدنا أيا تغنى عنها ، ألا ترى أن القائل إذا قال « فى أى حال تسكن أكن » فهو فى المعنى بمنزلة « كيف تكن أكن » . غير أن هذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن « أيا » كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان ، والمكان ، وغير ذلك ؛ فكان ينبغى أن يستغنى بها عن متى ما وأينما وغيرها

من كلمات المجازاة ، فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعاليل .
والتعويل في الدلالة على أنه لا يبرز أن يجازى بها الوجهان الأولان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما أشبهت كلمات
المجازاة في الاستفهام ، وإن معناها كمنى كلمات المجازاة » قلنا : لا نسلم أن
معناها كمنى كلمات المجازاة ، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاة بها ، ألا ترى أنك
إذا قلت « كيف تسكن أكن » كان معناها : على أى حال تكون أكون ، فقد
ضمنت له أن تكون على أحواله وصفاته كلها ، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر
أن يكون المجازى عليها كلها ؛ لأنه يتعذر أن يفتق شيثان في جميع أحوالهما ، بل
ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة والسقم والقوة
والضعف إلى غير ذلك ؛ فإن أحدهما لو كان سقيماً والآخر صحيحاً أو ضعيفاً والآخر
قوياً لما كان يمكن للسقيم أن يحمل نفسه صحيحاً ولا للضعيف أن يحمل نفسه
قوياً ، فأما متى ما وأينما فإنه يتحقق المجازاة بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « أينما
تسكن أكن » فقد ضمننت له متى كان في بعض الأماكن أن تسكن أيضاً في
ذلك المكان ، ولا يتعذر ، وكذلك إذا قلت « متى تذهب أذهب » ضمننت له
في أى زمان أن تذهب معه ، وهذا أيضاً غير متعذر ، بخلاف كيف فإنه يتعذر
أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاتها لكثرتها وتنوعها ،
فبان الفرق .

وأما قولهم « إن هذا يلزمكم كيف تسكون أكون بالرفع ، لأن
ظاهر هذا يقتضى ما منعه موه » قلنا : الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد
كيف فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازى ؛ فانصرف

الفاظ إليها ؛ فلذلك صح الكلام ، ولم يمكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوما ؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بإن ، وأنت إذا قلت « إن قُمْتُ قُمْتُ » ، فوَقْتُ القيام غيرُ معلوم ، فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن نقدر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة ؛ لأنها تخرج من الإيهام وتباين أصل كلمات الجزاء ؛ فلذلك لم يجوز الجزم بها على تقدير حال معلومة ، والله أعلم .

٩٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف . وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها .

أما الكوفيون : فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « سوف » كثير استعمالها في كلامهم وجربها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم « لا أدري ، ولم أبال ، ولم يك ، وأخذ ، وكل » وأشباه ذلك ، والأصل : لا أدري ، ولم أبال ، ولم يكن ، وأخذ ، وأكل ، فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك ها هنا : لما كثر استعمال « سوف » في كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً .

والذي يدل على ذلك أنه قد صحح عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل « سَوُ أفعل » فحذفوا الفاء ، ومنهم من قل « سَف أفعل » فحذف الواو ، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرق الحذف إليهما في اللفظين لكثرة الاستعمال .

والذى يدل على ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال ،
فلما شابهتها في اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها ، وفرع عليها .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل
حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه ، والسين
حرف يدل على معنى ؛ فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه ، لا مأخوذاً
من غيره .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن سرف لما كثرا استعمالها
في كلامهم حذفوا الواو والقاء لكثرة الاستعمال » قلنا : هذا فاسد ؛ فإن الحذف
لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليحمل أصلاً محل الخلاف ، على أن الحذف ولو
وجد كثيراً في غير الحرف من الاسم والفعل فقلما يوجد في الحرف ، وإن وجد
الحذف في الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس ؛ فلا يحمل أصلاً
يقاس عليه .

وأما ما روي عن العرب من قولهم في سوف أفعل « سَوَ أفعل » ، و « سَفَ
أفعل » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :
الوجه الأول : أن هذه رواية نفردها بعض الكوفيين ؛ فلا يكون
فيها حجة .

والثاني : إن صححت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعبأ
به ؛ لقلته .

والثالث : أن حذف القاء والواو على خلاف القياس ، فلا ينبغي أن
يجمع بينهما في الحذف ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم ،

فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يَبْقَ منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود .

وأما قولهم «إن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال» قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدلالة على الاستقبال على حد واحد ، ولا شك أن سوف أشد تراخياً في الاستقبال من السين ، فلما اختلفا في الدلالة دلّ على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، والله أعلم .

٩٣ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان تاء المضارعة وتاء أصلية نحو «تَتَذَاوُلُ ، وَتَقْلَوْنَ» فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية ، نحو «تَنَآوُلُ ، وَتَقْلَوْنَ» . وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد - وهما التاء الزائدة المضارعة والتاء الأصلية - استثقلوا اجتماعهما ؛ فوجب أن تحذف إحداهما فلا يخلو : إما أن تحذف الزائدة ، أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي ، والأصلي أقوى من الزائد ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من الزائدة لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية ما دخلت لمعنى ، فلما وجب حذف أحدهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الزائد أضعف من الأصلي فكأن حذفه أولى » قلنا لا نسلم هذا مطلقاً ، فإن الزائدة على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يجر لمعنى ، فأما الزائد الذى جاء لمعنى فلا نسلم فيه أن الأصل أقوى منه ، وأما الزائد الذى ما جاء لمعنى فسلم أنه أقوى ؛ ولكن لا نسلم أنه قد وجد هاهنا ، وهذا لأن اللقاء هاهنا جاءت لمعنى المضارعة فقد جاءت لمعنى ، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تبقيتها أولى ؛ لأن فى حذفها إسقاطاً لذلك للمعنى الذى جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمة .

والذى يدل على صحة هذا ثبوت التنوين فى المنقوص والمقصور وحذف حرف العلة منهما لالتقاء الساكنين وإن كان أصلياً فيهما ، ألا ترى أنك تقول فى المنقوص « هذا قاضٍ » وسمرتُ بقاضٍ « والأصل فيه « هذا قاضٍ » ، وسمرتُ بقاضٍ » إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقلوا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين وبقوا التنوين ، لأن الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ، فكان تبقيته أولى ، فكذلك أيضاً تقول فى المقصور « هذه رحاً وعصاً » والأصل فيه « رَحَى وَعَصَوٌ » فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قابوهما ألغيت حركتهما وانفتح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقى

التنوين بعدها ؛ لأن الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تبقية أولى ، فكذلك ها هنا ، ولهذا كان الواجب في تصغير منطق ومغتسل : مُطَيَّلَق ومُغَيَّلَسْل ، وكذلك التيسير نحو : مَطَاق ومَغَاسِل بإثبات الميم وحذف النون من منطق والقاء من مغتسل ؛ لأن الميم جاءت لمعنى — وهو الدلالة على اسم الفاعل — والنون والقاء ما جاءتا لمعنى ، فكان حذفهما أولى من حذف الميم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وكذلك القياس في كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما ؛ فإن حذف ما لم يحىء لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى ، والسر فيه وهو (١) أن الحرف الذى جاء لمعنى قد تنزل في الدلالة على معنى بمنزلة سائر الكلمة التى تدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الذى لم يحىء لمعنى فإنه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه البتة ، فكما يمنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسه فكذلك ها هنا يمنع أن يحذف الحرف الذى جاء لمعنى لأجل حرف لم يحىء لمعنى ؛ فدل على أن حذف الهماء الأصلية أولى من الزائدة على ما بينا ، والله أعلم .

٩٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة ، نحو « اَفْعَلَانْ وَاَفْعَلْنَانْ » بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونس بن حميد البصرى . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين .

(١) كذا ، والظاهر أن الواو من « وهو » زائدة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين :

أحدهما : أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين ، فكذلك النون الخفيفة .

والوجه الثاني : أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإما لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه ، قصارى ما يُقدَّر أن يقال : إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون ، وقد جاء ذلك في كلام العرب ؛ لأن الألف فيها فَرْطٌ مَدٌّ ، والمدة يقوم مقام الحركة ، وقد قرأ نافع وهو أحد أئمة القراء (إن صَلَاتِي ونَسْكِ وَحَيَاتِي) بسكون الياء من (يحيى) فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء ، فكذلك ها هنا ، وقد حكى عن بعض العرب أنه قال « التقت حلقةً البطانِ » بإثبات الألف مع لام التعريف ، وقد حكى عن بعض العرب أيضاً أنه قال « لَهُ ثُلُثَا الْمَالِ » بإثبات الألف ، فجمع بينهما وبين لام التعريف وهما ساكنان لما في الألف من إفراط المد ولذلك أيضاً يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف نحو هبابة ، والهمزة المخففة ساكنة .

والذى يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر (ولا تتبعان) بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد به موسى وهرون ، فدل على ما قلناه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما يجتمع حرفان ساكنان في الوصل ، إذا كان الثاني منهما مدغماً في مثله ، نحو دابةً وتمودٌ »

وَأَصْنِمَ» لَأَنَا نقول : إن هذا النحو قد ياحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو قولك « اضربا نعمان ، واضرباني » فالنون الأولى في قولك « اضربا نعمان » نون التوكيد الخفيفة ، والنون الثانية نون « نعمان » وكذلك النون الأولى في « اضرباني » نون التوكيد الخفيفة ، والنون الثانية التي تصحب ضمير المتكلم ، فينبغي أن تجزوا هذا الإدغام ؛ لأن الألف تقع وبعدها نون مشددة كقوله تعالى : (ولا تقبلنَّ سبيل الذين لا يعلمون) في قراءة من قرأ بالتشديد ، فلما لم تجزوا ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة في هذين الموضعين وذلك لأن نون الاثنين التي للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المربأ أكدت فيه العملية فردته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل : إما أن تحذف الألف ، أو تسكر النون أو تقرأ ساكنة ، بطل أن تحذف الألف لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تسكر النون لأنه لا يعلم هل هي نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تقرأ ساكنة لأنه يؤدي إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين في الإدراج وذلك لا يجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك في كلامهم إذا كان الثاني منهما مدغماً نحو « دابة ، وضالة ، وتمود الثوب ، ومديق ، وأصنم » وما أشبه ذلك ؛ فبطل إدخال هذه النون في فعل الاثنين .

وكذلك أيضاً يبطل إدخالها في فعل جماعة النسوة ، وذلك لأنك إذا أحققته إياها لم يخل : إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداها في

الأخرى ، أو تلحق الألف فتقول « يفعلان » بطل أن تبين النونين مظهرتين لأنه يؤدي إلى اجتماع المثنيين وذلك لا يجوز ، وبطل أن تدغم إحداها في الأخرى لأن لام الفعل ساكنة والمدغم كذلك فيلتقي ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ، فيؤدي إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لا يجوز ، وكان أيضاً يؤدي إلى اللبس ؛ لأنه لا يخلو : إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو الضم ، أو الكسر ؛ فإن حركتها بالفتح القيس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة نحو « تضر بن يارجل » وإن حركتها بالضم القيس بفعل الجمع نحو « تضر بن يارجال » ، وإن حركتها بالكسر القيس بفعل المرأة المخاطبة نحو « تضر بن يا امرأة » فبطل تحريك اللام ، وبطل أن تلحق الألف ؛ لأنه لا يخلو : إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنة مع الألف ؛ بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين لأنها تجري مجرى نون الإعراب ، وذلك لا يجوز ، وبطل أن تترك ساكنة مع الألف لأنه يجتمع ساكنان على غير حدّه ؛ لأنه لم يقل ذلك عن أحد من العرب ، ولا نظير له في كلامهم ، وذلك لا يجوز ؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما قولهم « إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة » قلنا : لا نسلم ، بل كل واحد منهما أصل في نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، فالنون الشديدة والخفيفة وإن اشتركا في التأكيدهما متغايران في الحقيقة ، وكلتاها لتأكيدهما الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه

للإستقبال ، والثقيلة آكد في هذا المعنى من الخفيفة .

والذى يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ويوقف عليها بالآلف ، قال الله تعالى : (لنسفعا بالناصية) وقال تعالى (ليسجنن وليكونا من الصاغرين) أجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين (لنسفعا ، وليكونا) بالآلف لا غير .

وقال الشاعر :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا

فقال « يعلما » بالآلف ، ولا يجوز أن يكون ها هنا بالنون ؛ لمكان قوله « معمما » بالآلف ؛ لأن النون لا تكون وصلا مع الآلف في لغة من يجعلها وصلا ، ولا رويًا مع الميم إلا في الإكفاء ، وهو عيب من عيوب الشعر ، ولو جاز أن تقع رويًا معها لما جاز ها هنا ؛ لأن النون مقيدة ، والميم مطلقة ، فإن أتى بتنوين الإطلاق على لغة بعض العرب فقال « مُعَمَّمَا » بالتنوين جاز أن يقول « يَمَامَن » بالنون ، لأنهم يجعلون في القافية مكان الآلف والواو والياء تنوينًا ، ولا فرق عندهم في ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصلية أو منقلبة أو زائدة في اسم أو فعل ، كما قال الشاعر :

أَقْلَى الْيَوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنِ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِ

وكما قال الشاعر :

وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سِنِينَ ثَمَانِيَا عَلَى صِيْرِ أَمْرِ مَا يُمِرُّ وَمَا يَخْلُنْ

وكما قال الشاعر :

فَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

بِسَقَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَخَوَّمَلِ

ببنوين الروى ، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترميم ؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما فى الألف والواو والياء ؛ فإثبات النون فى « يعلمن » فى القافية على هذه اللغة لا يدل على أنه لا يجب أن يوقف عليها بالألف فى سائر الكلام ، وقال الشاعر :

• وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا •

والشواهد على عذا النحو كثيرة جداً ، فلو كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت تتغير فى الوقف ، ألا ترى أن نون « إن » و « لكن » الخففتين من « إن » و « لكن » الثقيلتين لما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم تتغيرا فى الوقف عما كانتا عليه فى الوصل ، فلما تغيرت النون الخفيفة فى الوقف دل على أنها ليست مخففة من الثقيلة . يدل عليه أن النون الخفيفة تحذف فى الوقف إذا كان ما قبلها مضموماً أو مكسوراً ، تقول فى الوصل « هل تضربن زيدا » ، وهل تضربن عمراً ، فإن وقفت قلت « هل تضربون » ، وهل تضربين » فتزد نون الرفع التى كنت حذفها للبناء ؛ لزوال ما كنت حذفت النون من أجله ، ولو كانت مثل نون « إن » ، و « لكن » الخففتين من الثقيلتين لما جاز أن تحذف يدل عليه أن النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت ، تقول فى « اضربن يا هذا » إذا وصلتها : اضرب القوم ، فتحذف النون ولا تحركها لانتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل « إن » ، و « لكن » ، لما كان يجوز

أن تحذف ، فدل على أنها ليست مخففة من الثقيلة ، وأنها بمنزلة التنوين ، وإنما
 وجب حذفها ها هنا بخلاف التنوين لأن نون التوكيد تدخل على الفعل ، والتنوين
 يدخل على الاسم ، والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه ، فجعل ما يدخل
 على الاسم الذي هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع ؛ فلهذا
 المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين . على أنه قد قرأ بعض
 أئمة القراء : (قل هو الله أحد * الله الصمد) فحذف التنوين من (أحد)
 لالتقاء الساكنين ، وقرأ أيضا بعض القراء (ولا الليل سابق النهار) فحذف
 التنوين من (سابق) لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب (النهار)
 لأنه مفعول (سابق) . وقال الشاعر :

فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

أراد « ذاكر الله » فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب
 « الله » بذاكر ، وقال الآخر :

تَذْهَلُ الشَّيْخَ عَنْ بَيْتِهِ وَتُبْدِي عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءَ

أراد « عن خدام » فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا رفع
 « العقيلة » لأنها فاعل « تبدي » وقال الآخر :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا فَوَجَّهُ الْأَرْضِ مُغْبِرٌ قَبِيحٌ
 تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ وَقَلَّ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْمَلِيحُ

أراد « قل بَشَاشَةٌ » بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ،
 ولهذا رفع « الوجه » لأنه فاعل « قل » ، ويروى هذا الشعر لآدم عليه السلام ،

وقال الآخر:

حَيْدَةُ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلِيٌّ وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ الْمِي

أراد « حَاتِمٌ »، حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقال الآخر:

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَسْكَةٍ مُسْنِدُهُونَ حِجَافُ

وكقول الآخر:

حُمَيْدُ أَهْلِي أَمَجُّ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأُضْلَعُ

وقال الآخر:

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا وَبِالْفَقَاةِ مَذْعَسًا مِكْرًا

* إِذَا غُطِيفُ السَّلَمِيِّ فَرًّا *

أراد « غطيفٌ » بالتنوين ، إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما حذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

والذي يدل على أن نون التوكيد في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبدلت منها في الوقف ألفاً ، وإذا انضم ما قبلها أو انكسر حذفها ، كما تبدل من التنوين في النصب إذا وقفت ألفاً ، نحو « رَأَيْتُ زَيْدًا » وتحذفه في الرفع والجر وتقف بالسكون نحو « هذا زَيْدٌ » ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ » فدل على ما قلناه .

وأما قولهم « إن هذه النون دخلت إنما كيد الفعل المستقبل ؛ فـ كما جاز إدخالها في كل فعل ، فكذلك فيما وقع فيه الخلاف » قلنا : إنما جاز هناك لحيشته في النقل ، وصحته في القياس ، وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت في

النقل عن أحد من العرب ، ولا يصح في القياس ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم .
وأما قولهم « إن الألف فيها زيادة مدِّ » قلنا : إلا أنه على كل حال لا يخف
كل الخفة ، ولا يمرّ عن النقل . هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس ؛
لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة ، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع
بعدها ساكن إلا مدغماً ، نحو « دَابَّةٌ ، وشَاةٌ » ، لأن الحرف المدغم بحرفين :
الأول ساكن ، والثاني متحرك ، إلا أنه لما نبأ اللسانُ عنهما نبوةً واحدةً
وصارا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة قد رفع المد في الألف كأنه لم يجتمع
ساكنان .

وأما قولهم « إنه قد جاء في غير المدغم ، كقوله تعالى : (إنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي
وَحَيَايَ) فنقول : وجه هذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح ، وإلا فلا وجه
لهذه القراءة في حال الوصل ، إلا أن يجري الوصل مجرى الوقف . وذلك إنما
يجوز في حال الضرورة .

وأما ما حكى عن بعض العرب من قوله « النقتْ حَلَقَتَا البطانِ » وقول
الآخر « ثُلثَا المالِ » فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من
« حَلَقَتَا البطانِ ، وثُلثَا المالِ » وما أشبههما لالتقاء الساكنين ، وإن صح
ما حكىتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه ولا يعتد
به لقلته .

وأما قولهم « إنه يجوز تخفيف الهمزة في نحو هبادة والهمزة الخفيفة ساكنة »
قلنا : لا نسلم أنها ساكنة ، بل هي متحركة ، وسنبين فساد ذلك مستقصى في
موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما قراءة ابن عامر : (ولا تَدْبِعَان) بالنون الخفيفة فهي قراءة تفرد بها ، وباقي القراء على خلافها ، والنون فيها للأعراب علامة الرفع ؛ لأن « لا » محمول على النفي ، لا على النهي ، والواو في « ولا » واو الحال ، والتقدير : فاستقيا غير متبعين كما قال الشاعر :

بأيدي رجالٍ لم يشيئوا سيوفهم ولم تكسر القتل بها حين سلت

أى : لم يشيئوا سيوفهم غير كاترة بها القتلى ، والمعنى لم يشيئوا سيوفهم إلا في تلك الحالة ، وإذا كان محمولا على النفي لا على النهي لم يكن الحكم فيه حجة والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان في الوصل إلا إذا كان منهما مدغماً .

قولهم « إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام ، نحو : اضرباً فُمان ، واضرباًنى ، فينبغى أن تميزوا هذا للإدغام ، قلنا : هذا لا يستقيم ؛ لأننا نكون قد ردنا النون الخفيفة مع لزوم حذفها في حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام ، وذلك خطأ . ثم كيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاهملت وأدغمت وحذفت في قول بعض العرب ؟ فإذا كفوا مؤنتها لم تكن ليردوها إلى ما يستنقلون ، ولو جوزنا هذا في « اضرباً فُمان » ونحوه لوجب إجازته في قولك « اضرباًن أباً كما » في قول من لم يهمز ؛ لأن هذا الموضع لم يمنع فيه الساكن من التحريك ، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت في الإدغام ، وكما لا يجوز أن ترد في هذا وما أشبهه لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف فكذلك ها هنا ، ولو وجب إجازته في غير ذلك من الأسماء التي لا نون في أولها ؛ ليعكون الحكم

فيها واحداً ، وذلك لا يجوز ؛ لأن حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم في الجواز ، وذلك لأن غير المدغم أعم استعمالاً وأكثر وقوعاً ، والمدغم أقل استعمالاً وأندر وقوعاً ، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر ، والله أعلم .

٩٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في « ذَا ، والذي » الذال وحدها ، وما زيد عليهما تكثير لهما . وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما ، واختلفوا في « ذَا » : فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله : ذَى — بتشديد الياء — إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقى « ذَى » فأبدلوا من الياء ألماً لئلا يلتحق بكى ؛ فإذا الألف منه منقلبة عن ياء ، بدليل جواز الإمالة ؛ فإنه قد حكى عنهم أنهم قالوا في « ذَا » بالإمالة ، فإذا ثبت أنها منقلبة عن ياء لم يجوز أن تكون اللام المحذوفة واواً ؛ لأن لهم مثل « حَيِّبْتُ » وليس لهم مثل « حَيَّوْتُ » ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في « ذَا » « ذَوَى » بفتح الواو ؛ لأن باب « شَوَيْتُ » أكثر من باب « حَيَّيْتُ » فحذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألماً لمحررها وانفتاح ما قبلها ، وأما « الذي » فأجمعوا على أن الأصل فيه « لَذَى » نحو : عَمِي وشَجِي .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها أن الألف والياء فيهما يحذفان في القنينة نحو « قَامَ ذَانِ ، ورَأَيْتُ

ذَيْنِ ؛ و «سرتُ بِذَيْنِ» ، وقامَ اللّذَانِ ، ورأيتُ اللّذَيْنِ ، و «مَرَرْتُ بِاللّذَيْنِ» ولو كان كما زعمتم أنهما أصلان لكان لا يحذفان ولو جب أن يقال في التثنية «الذَّيَانِ» كما يقال العَمِيَانِ ، والشَّجِيَانِ ، و «الذَّيُونِ» كما يقال : العَمِيَيْنِ ، والشَّجِيَيْنِ ، وأن تقلب الألف في ثنية « ذا » ، ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف في ثنية « الذي » ، و « ذا » دل على أنهما زائدان ، لا أصلان ، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد ، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين — وهما الذال والألف في « ذا » ، والذال والياء في الذي — وفتحوا الذال في « ذا » لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وكسروها من « الذي » لأن الكسرة من جنس الياء ، فكسروا ما قبل الياء تأكيداً لها ، وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الذي » على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى ؛ لأن الألف واللام لا تدخل على ساكن إلا احتياج إلى تحريك اللام لالتقاء الساكنين ، كقولهم «الإنظار» ، وإلا نكسار ، فلم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام الأولى ؛ لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة ؛ فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها في السكون ولا تنكسر لالتقاء الساكنين .

والذي يدل على أن الذال أصلها السكون قول الشاعر :

الَّذِ بِأَسْفَلِهِ صَخْرَاهُ وَاسِعَةٌ وَالَّذِ بِأَعْلَاهُ سَيْلٌ مَدَّةُ الْجُرْفِ

وقول الآخر :

فَلَمْ أَرِ بَيْتَهُمَا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةٍ مِنْ الَّذِ لَهُ مِنْ آلِ عَزَّةٍ عَامِرٌ

وقول الآخر :

لَنْ تَنْفَعِي ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعَكَ وَتَجْعَلِينَ اللَّذِمِّيَّ فِي اللَّذِمَّةِ
وقول الآخر :

فَطَلْتُ فِي شَرِّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا كَالَّذِ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاضْطِيدَا

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن تكون
الذال وحدها فيهما هو الاسم ، وذلك لأن « ذا ، والذي » كل واحد منهما
كلمة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد
من الابتداء بحرف والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها
لـكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال ؛
فوجب أن يكون الاسم في « ذا » الذال والألف معاً ، والاسم في « الذي »
الذي ؛ لأن له نظيراً في كلامهم ، نحو شَجِي وَعَمِي ، وهو أقل الأصول التي
تبنى عليها الأسماء ، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أوغلت في شبه
الحروف فعلى خلاف الأصل ، ولا يمكن إلحاق « ذا ، والذي » بها ، ألا
تري أن « ذا » كاسم مظهر يكون وصفاً وموصوفاً ؟ فكونه وصفاً نحو قوله
تعالى : (اذهبوا بقميصي هذا) وكونه موصوفاً نحو قوله تعالى : (ما لهذا
الكتاب) وكذلك لا يمكن إلحاق « الذي » بها بأن يحكم بزيادة اللام الثانية
كاللام التي تزداد للتعريف ؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد ، وإنما يحكم
بزيادتها في كلمات يسيرة نحو « زَيْدٌ ، وَعَبْدٌ ، وَأَوْلَاؤُكَ » ؛ إتيان الدليل
على ذلك ، كقولك في معناها : زيد ، وعبد ، وأولئك ، ولم يوجد هاهنا ؛ فبقينا فيه
على الأصل .

والذي يدل على أن الألف في « ذا » والياء في « الذي » أصيلتان قولهم :

في تصغير ذا « ذِيًّا »، وأصله : ذَبِيًّا ، بثلاث ياءات : ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستنقلوا اجتماع ثلاث ياءات ؛ فحذفوا الأولى ، وكان حذفها أولى لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير ، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ؛ فكانت تتحرك ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ، ووزنه « فَيْلِي » ؛ لذهاب العين منه ؛ وفي تصغير الذي « اللَّذِيَّ » ، ولولا أنهما أصليتان ، وإلا لما انقلبت الألف في « ذا » ياء وأدغمت في ياء التصغير ، ولما ثبتت الياء « الذي » في التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن هذا يبطل بما إذا سميتهم رجلاً بهـ ـ لـ و بـ ل ثم صغرتموه ؛ فإنكم تزيدون فيه في التصغير ما لم يكن فيه قبل ذلك » لأننا نقول : إذا سمينا بهـ ـ لـ و بـ ل وما أشبه ذلك فقد نقلناه من الحرفية إلى الاسمية ، فإذا صغرناه صغرناه على أنه اسم ، فوجب أن يزيد عليه حرفاً توجبه الاسمية ، بخلاف تصغير « الذي ، وذا » لأننا إنما نصغرهما على معنهما الذي وضماله ، فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف والياء يحذفان في التثنية في نحو ذان والذان ، فدل على زيادتهما » قلنا : ذان والذان ليس ذلك تثنية على حد قولهم زيد وزيدان ، وعمر وعمران ، وإنما ذلك صيغة مرتجلة للتثنية ، كما أن « هؤلاء » صيغة مرتجلة للجمع .

والذي يدل على ذلك أنه لو كان ذلك تثنية على حد قولهم زيد وزيدان ، وعمر وعمران ، لوجب أن يجوز عليه دخول الألف واللام كما

يقال : الزيدان ، والعمران ، فلما لم يحز عايبهما دخول الألف واللام فيقال الزان والاذان (١) دل على أنه صيغة مرتجلة للتثنية فى أول أحواله بمنزلة دكلا ، وكذلك حكم كل اسم لا يقبل التنكير . وإنما لم يحز تثنيتهما على حد قولهم « زيد وزيدان وعمر وعمران » لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التفكير والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والأسماء المضمره لا تقبل التفكير ، إلا أنهم لما قصدوا تثنيتهما عاملوها ببعض ما يكون فى التثنية الحقيقية ؛ فأدخلوا عليها حرف التثنية ، فوجود حرف التثنية فى اللفظ بمنزلة تاء التانيث فى « غرفة ، وقربة » ؛ فكما أن التانيث فى « غرفة وقربة » لفظى لا معنى فكذاك ها هنا : التثنية لفظية لا معنوية .

وقولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أن لا تحذف الألف والياء من ذا الذى كما لا تحذف الياء من عى وشجى » قلنا : هذا باطل ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن تثنية عى وشجى على حد تثنية زيدان وعمران ، بخلاف « ذا ، والذى » على ما بينا ، والثانى : أن ياء شجى وعى يدخلهما النصب ، نحو « رأيت عمياً وشجياً » بخلاف الياء فى « الذى » فإنها لا يدخلها النصب ، بل يلزمها السكون أبداً ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الاسم هو الذال وحدها وما زيد عليهما تكثير لهما » قلنا : لو كان كما زعمتم لكان يذنبى أن يقتصر فى « الذى » على زيادة حرف واحد كما زدتم فى « ذا » فأما زيادة أربعة أحرف فهذا ما لا نظير له فى كلامهم ، على أنا قد بينا فساد كونها زائدة .

وأما قولهم « الدليل على أن الأصل فيهما السكون نحو قول الشاعر :

(١) الأول تثنية دذا ، والثانى تثنية والذى ، مقرونين بأل

فَظَلْتُ فِي شَرِّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا كَالَّذِ تَزَيَّ زُيْنَةً فَاصْطِيدَا

قلنا : لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لا آخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخرى ؛ فإن فيها أربع لغات : إحداها « الذي » بياء ساكنة وهي أفصح اللغات ، والثانية « الذي » بياء مشددة كما قال الشاعر :

وَلَيْسَ الْمَالُ فَأَعْلَمُهُ بِمَالٍ مِنْ الْأَفْوَامِ إِلَّا لِلَّذِي
يُرِيدُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَمْتَنِّهُ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَعِي

والثالثة « اللذ » بكسر الذال من غير ياء كما قال الشاعر :

الَّذِ لَوْ شَاءَ لَسَكَانَتْ بَرًّا أَوْ جَبَلًا أَشْمُ مُشْمَخَرًّا

والرابعة « اللذ » بسكون الذال ، وبأولى ؛ فإن « اللذ » بسكون الذال أقل في الاستعمال من « الذي » وغيرها من اللغات ، فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل ، والله أعلم .

٩٦- مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من « هو ، وهي » الهاء وحدها . وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من « هو » والياء والياء من « هي » هما الاسم بمجموعهما .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها

دون الواو والياء أن الواو والياء تحذفان في التثنية ، نحو « هما » ولو كانتا أصلاً لما حذفتا ، والذي يدل على ذلك أنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضاً وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر ، وهو المعجيز السلولى جاهلى :

فَبَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَلَّ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ (١)
أراد « بينا هو » وقال الآخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينَئِذَا يُعْلَانَا وَمَا نُعْلَاهُ
أراد « بينا هو » وقال الآخر :

إِذَاهُ سِيمَ الْخُسْفَى إِلَى يَقَسَمُ بِاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَحْتَكَمُ
أراد « إذا هو » ، وقال الآخر :

* دَارُ لِسْعَدِي إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ *

أراد « إذ هي » ، فحذف الياء ، فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها ، وإنما زادوا الواو والياء تسكيناً للاسم ، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد ، كما زادوا الواو في قولهم « ضربتهو » ، وأكرمتهو ، وإن كانت الهاء وحدها هي الاسم ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ؛ فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لسكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال ؛

(١) يشرى هنا بمعنى يبيع كما في قوله تعالى : (وشروه بثمان بنخس) وكما في قول الشاعر ، وكان قد باع غلامه بردا ثم تبهته نفسه :
وشريت بردا ليتنى من بعد برد كنت هامه

فوجب أن لا تكون الماء وحدها هي الاسم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الواو والياء تحذفان في التثنية نحوهما » قلنا : إن « هما » ليس بتثنية على حد قولك في زيد زيدان وعمر وعمران ، وإنما هما صيغة مرتجلة للتثنية كأنما ، ألا ترى أنه لو كان تثنية على حد قولهم « زيدان ، وعمران » لقالوا في تثنية هو « هوان » وفي تثنية أنت « أنتان » ، ولكن يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام فيقال « الهوان ، والأنتان » كما يقال : الزيدان ، والعمران ، فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها صيغة مرتجلة للتثنية ، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمهم فليس لكم فيه حجة ؛ لأن الحرف الأصلي قد يحذف لاملة عارضة ، ألا ترى أن الياء تحذف في الجمع في نحو قولهم « قاضون ، ورأمون ، والأصل قاضيون ، ورأميون ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة عنها ، فبقيت الياء ساكنة وواو الجمع ساكنة ، فاجتمع ساكنان ، وساكنان لا يجتمعان ؛ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كانت أصلية لاملة عارضة ، فكذلك هاهنا ، والعلقة هاهنا في إسقاطهما أن الواو التي قبل الليم في التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة ، والضمة في الواو مستثقلة ؛ فلذلك سقطت ، وإنما وجب أن تكون مضمومة لأنها لو كسرت لكان ذلك مستثقلا من وجهين :

أحدهما : لأنه خروج من ضم إلى كسر ، وذلك مستثقل ، وهذا ليس في الأسماء ما هو على وزن فُعْلٍ إلّا دُئِلَ ، اسم دويبة و دُرُثِمَ ، اسم للسه ، وهما في الأصل فِعْلَانِ نقلا إلى الاسمية ، وحكى بعضهم « وُعِلَ » في الوَعِلِ .

والثاني : أن الكسرة تستثقل على الواو أكثر من استثقال الضمة عليها ولهذا تضم لالتقاء الساكنين في نحو قوله : (اشترُوا الضلالة بالهدى)

ولا تكسر إلا على وجه بعيد ، ولو بقيت الواو من « هُوَ » كما كانت مفتوحة وقد زيد عليها الميم والألف لتوهم أنها حرفان منفصلان ، فوجب أن تغير الحركة التي كانت مستعملة في الواحد إلى الضم كما غيرت في « أنما » ووجب أيضاً ذلك في « أنما » لأنها لو فتحت أو كسرت لجاز أن يتوهم أنها كلمتان منفصلتان ، فاجتلبوا حركة لم تكن في الواحد لتدل على أنها كلمة واحدة ، وأجروا جميع المضمر في التثنية والجمع هذا المجزئ ، وقيل : إنها ضمت القاء في التثنية حملاً على الجمع ؛ لأنها في التقدير كأنها وايت الواو في « أنتمو » وإنما حملت التثنية على الجمع ليشتراك في ذلك كما اشتركا في الضمير في « نحن » وزيدت الميم في التثنية لوجهين : أحدهما : أن التثنية أكثر من الواحد ، وفي المضمرات ما هو على حرف واحد ، فكثر اللفظ كما كثر العدد ، فلذلك زيد في التثنية حرف ، وحمل جميع المضمرات عليه ، والثاني : أن القافية فيه إذا كانت مطلقة وحرف الروى مفتوح وصل بالألف ، ولهذا يسمى ألف الوصل والصلة ، قال الشاعر :

يَا مُرَّ يَا بَنَ وَاقِعٍ يَا أَنْمًا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُعْفَا

وقال الآخر :

أَخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضِحِكَ وَحَيَاكَ الْإِلَهُ وَكَيْفَ أَنْتَا

فلولم يزدوا الميم لالتباس الواحد بالتثنية ، فزادوا الميم كراهية الالتباس ، فكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من زوائد الأسماء ، فلذلك كانت أولى بالزيادة .
وأما ما أنشدوه من قول الشاعر :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ * . . . *

و * بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ . . . *

و * إِذَاهُ سِيمَ الْخُسْفِ . . . *

و * دَارُ لِسْعَدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ *

فإنما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْقِطِيهِ وَلَكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

أراد « وَلَكِنْ اسْقِنِي » فحذف النون لضرورة الشعر ، وكقول الآخر :

أَصَاحُ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكْمَلٍ

أراد « صَاحِي » فحذف الباء والياء فكذلك هاهنا ، وبَلْ أُولَى ، وذلك من

وجهين : أحدهما : أن الواو والياء حرفا علة ، والنون من « لَكِنْ » والباء

من « صَاحِب » حرف صحيح ، والمعقل أضعف من الصحيح ، فإذا جاز حذف

الأقوى لضرورة الشعر فحذف الأضعف أولى . والثاني : أنه قد حذَفَ حرفين

للضرورة — وهما الباء والياء من صَاحِي — وإذا جاز حذفُ حرفين للضرورة

فحذف حرف واحد أولى .

وأما قولهم « إنهم زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم ، كما زادوا الواو في

ضَرَبْتُهُمْ ، قلنا : هذا فاسد ؛ لأن « هو ، ضمير المرفوع المنفصل ، والهاء

في « ضَرَبْتُهُمْ » ضمير المنصوب المتصل ، وقد بينا أن ضمير المرفوع المنفصل

لا يجوز أن يكون على حرف واحد ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛

لأن ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه ، فلا بد من حرف يبتدأ به وحرف

يوقف عليه ، بخلاف ضمير المنصوب المتصل ؛ لأنه لا يقوم بنفسه ، ولا

يجب فيه ماوجب في ضمير المرفوع المنفصل ، والذي يدل على أنها ليست كالواو في « أكرمتهو » أنه لا يلزم تسكينها كما يلزم تسكينها في « أكرمتهو » ولا يجوز تحريك الواو في « أكرمتهو » كما يجوز في « هو قائم » ولو كانا بمنزلة [واحدة] لوجب أن يُسوَّى بينهما في الحكم ، والله أعلم .

٩٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في « لولاي ، ولولاك (١) » في موضع رفع ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال « لولاي ، ولولاك » ويجب أن يقال « لولا أنا ، ولولا أنت » فيأتي بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله : (لولا أنتم لاسكننا مؤمنين) ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفعٌ بها على مذهبنا ، وبالأبـداء على مذهبكم ، فكذلك ما قام مقامه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « هذا يبطل بعسى » فإن عسى تعمل في المظهر الرفع وفي المسكن النصب « لأننا نقول : الجواب على هذا من ثلاثة أوجه : أحدها : أنا لا نسلم أنها تنصب المسكن ، وإنما هو في موضع رفع بعسى ، فاستعير للرفع لفظُ النصب في عسى كما استعير لفظ الجر في « لولاي ، ولولاك » وإليه ذهب الأخفش

(١) ومثل الكاف والياء الهاء في « لولاه ،

من أصحابكم . والوجه الثانى : أن الكاف فى موضع نصب بعسى ، وأن اسمها مضمرة فيها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم . والوجه الثالث : أنا نسلم (١) أنه فى موضع نصب ، ولكن لأنها حملت على «لعل» فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع ، وهو هاهنا مقدر ، وإنما حملت على «لعل» لأنها فى معناها ، ألا ترى أن «عسى» فيها معنى الطمع ، كما أن لعل فيها معنى الطمع ، فأما «لولا» فليس فى حررف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه ، فبان الفرق بينهما ، ولأنه لو كان للمكنى فى موضع خفض لكنا نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بلولا ؛ لأنه ليس فى كلام العرب حرف يعمل الخفض فى المكنى دون الظاهر ، فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يحىء ذلك فى بعض المواضع أوفى الشعر الذى يأتى بالاستعجاز ، وفى عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهراً ولا مضمراً ، فدل على أن الضمير بعد «لولاك» فى موضع رفع . يدل عليه أن المكنى كما يستوى لفظه فى النصب والخفض نحو «أكرمك» ، ومَرَرْتُ بِكَ ، فقد يستوى لفظه أيضاً فى الرفع والخفض نحو «قمنا» ، ومَرَّ بِنَا ، فيكون لفظ المكنى فى الرفع والخفض واحداً ، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف فى موضع «أنت» رفعاً .

قالوا : ولا يجوز أن يقال «لو كان الرفع محمولا على الجر فى لولاك» لوجب أن يفصل بين المكنى المرفوع والجرور فى المتكلم كما فصل بين لفظ المكنى المنصوب والجرور فى المتكلم نحو «أكرمى» ، ومَرَّبِى «لأنا نقول : النون فى المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكنى المنصوب والمكنى المخفوض (١) فى مطبوعة أوربا ، والوجه الثالث أنا لا نسلم - إلخ ، وزيادة لا واضحة

وإنما دخلت النون في المكنى المنصوب لاتصله بالفعل ، فلو لم يأتوا به هذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، والفعل لا يدخله الكسر ؛ لأنه إذا لم يدخله الجر — وهو غير لازم استثقالاً له — فلا ن لا يدخله الكسر الذى هو لازم استثقالاً له كان ذلك من طريق الأولى . وأما المكنى المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف ، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون ، و «لولا» حرف ؛ فهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المكنى في «لولاى» ، ولولاك» في موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى مالا نظيره في كلامهم محال ؛ ولا يجوز أن يقوم أيهما في موضع نصب ؛ لأن «لولا» حرف ، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب ، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إذا زعمتم أن لولا تخفض الياء والكاف فخروف الخفض لا بد أن تتعاق بفعل فبأى فعل تتعاق ؟ » لأننا نقول : قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لاتعاق بشيء كقولك « بحسبك زيد » ومعناه حسبك ، قال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنَى مُضَرَّة

وكقولهم « هل من أحد عندك ، أى هل أحد عندك ؟ قال الله تعالى : (ما لكم من إله غيره) أى إله وغيره ، ولهذا كان (غيره) مرفوعاً في قراءة

من قرأ بالرفع ، فوضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر ، وكذلك «لولا» إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في بحسبك ومن في هل من أحد عندك ولا فرق بينهما .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم «إن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع» قلنا : لا نسلم ، فإنه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال «ما أنا كانت» وأنت : من علامات المرفوع ، وهو ها هنا في موضع مخفوض ، فكذلك ها هنا الياء والكاف من علامات الخفض ، وهما في «لولاى» و«لولاك» من علامات المرفوع .

والذى يدل على أن «لولا» ليس بحرف خفض أنه لو كان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ها هنا ما يتعلق به .

قولهم «قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشيء» قلنا : الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها ، وأن لا تقع في موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادراً في حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم «بحسبك زيد» وما جاءنى من أحد» لأن الحرف في نية الاطراح ، إذ لا فائدة له ، ألا ترى أن قولك «بحسبك زيد» وحسبك زيد» في معنى واحد ، وكذلك قولك «ما جاءنى من أحد» وما جاءنى أحد» في المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء للمعنى ولم يكن زائداً فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، ولولا : حرف جاء للمعنى ، وليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه . ألا ترى أنك لو حذفها لبطل ذلك المعنى الذى دخلت من أجله ، بخلاف الباء في «بحسبك

زيد ، ومن في قولك « ما جاءني من أحد » فبان الفرق بينهما .

ثم لو سلمنا أن الحرف مطلقاً إذا وقع في موضع ابتداء لا يتعلق بشيء فلا نسلم
ها هنا أن الحرف في موضع ابتداء ، وقد بينا فساد ذلك فيما قبل .

وأما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيراً
في كلامهم وأشعارهم ، قال الشاعر :

وَأَنْتَ أَمْرٌ وَلَوْلَايَ طِجَّتْ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيِّقِ مُنْهَوَى
وقال الآخر :

أَتَطْمِئِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا
وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِضْ لِأَخْسَابِنَا حَسَنُ
وقال بعض العرب :

* لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَخْجِجْ *

وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو « لولا أنا ، ولولا أنت » كما قال
تعالى : (لولا أنتم لسكننا المؤمنين) فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح ،
وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه ، ألا ترى أنه لم
يأت في التنزيل ترك عمل « ما » في المبتدأ والخبر نحو « ما زيد قائم » ، وما عمرو
منطلق « وإن كانت لغة جائزة فصحيحة ، وهي لغة بني تميم قال الشاعر :

رَكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهَرُ الصَّيْفِ بُدْنٌ وَنَاقَةُ عَمْرِو مَأْمُولٌ لَهَا رَحْلُ
وَيَزْعُمُ حَسْلُ أَنَّهُ فَرَعُ قَوْمِهِ وَمَا أَنْتَ فَرَعُ يَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ

ثم لم يدل عدم مجيئها في التنزيل على أنها غير جائزة ولا فصحيحة ، فكذلك هاهنا ،
والله أعلم .

٩٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من «إياك»، وإيأه، وإيأى، هي الضمائر المنصوبة، وأن «إيا» عماد، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، وذهب بعضهم إلى أن «إياك» بكامله هو الضمير. وذهب البصريون إلى أن «إيا» هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب. وذهب الخليل بن أحمد إلى أن «إيا» اسم مضمَر أُضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات؛ فخص بالإضافة عوضاً عما مُنعه، ولا يعلم اسم مضمَر أُضيف غيره. وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مبهم أُضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أُضيف غيره. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها في موضع جر بالإضافة. وحكى أيضاً عن الخليل بن أحمد - رحمه الله! - أنه مظهر ناب مناب المضمَر. وحكى عن العرب إضافته إلى المظهر في قولهم في المثل: «إذا باغ الرجلُ الستينَ فإيأه وإيا الشواب»، والذي عليه الأكثرون من الفريقين ما حكيناه عنهما أولاً.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأتى بإيا لتعمد الكاف والهاء والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها

فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه .

والذى يدل على ذلك لحق التثنية والجمع لما به ——— د « إِيَاء » ولزومها لفظاً واحداً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إِيَاء » هي الضمير دون الكاف والماء والياء ، وذلك لأننا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ، فوجب أن تكون « إِيَاء » هي الضمير ؛ لأن لها نظيراً في كلامهم ، والمصير إلى ماله نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا « إن الكاف والماء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب » ؛ لأنها لو كانت معرفة لكان إعرابها الجر بالإضافة ؛ ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا ؛ لأن الأسماء المضمرة لا تنضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تزداد للتعريف ، والمضمر في أعلى مراتب التعريف ؛ فلا يجوز إضافته إلى غ——— يره ؛ فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب .

وأما قول مَنْ ذهب من البصريين إلى أنه مضمَرٌ أضعف لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولم يقع معرفة فجز أن يخص بالإضافة — فباطل ؛ لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ، ولم يقع قط نكرة .

والذى يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، بل غيرها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء في « أنت » ، فإن الضمير هو « أن » وهو مبهم ، والتاء تبينه ؛ فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك ها هنا : جعلت

هذه الأحرف مبينة لذلك الإيهام مع كونه معرفة لا نكرة ، وكما لا يجوز أن يقال « أن » مضاف إلى التاء فكذلك لا يجوز أن يقال إن « إيا » مضاف إلى الكاف والماء والياء ، وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة ولها نظير في كلامهم كان أولى من جعل الضمير مضافا إليها ولا نظير له في كلامهم .

وهذا هو الجواب عن مذهب من ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف ؛ لأن المبهم معرفة ، والمعرفة لاتضاف ؛ لأنه استغنى بقهر يفه في نفسه عن تعريف غيره ؛ لأن السكحل يغنى عن السكحل .

وأما من ذهب إلى أنه اسم مظهر فباطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يُقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب ، فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دل على أنه اسم مضمّر ، كما أنه لما اقتصر بأنا وأنت وهو وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دل على أنها أسماء مضمرة ؛ إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب ، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية نحو « ذات مرة » ، و« مَيِّدَاتِ بَيْنِ » ونوعاً من المصادر نحو « سُبْحَانَ » ، و« مَعَاذ » . وليس « إيا » ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بهذه الأسماء .

وأما ما حكى عن الخليل من قولهم « إِذَا بَاغَ الرَّجُلُ السَّيِّئَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ » فالذي ذكر سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل ، وإنما قال : وحديثي من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّيِّئَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَّ ، وهي رواية شاذة لا يعقدها ، وكأنه

لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه

ثم هذه الرواية حجة على من يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف « إيانا » إلى « الشواب » وهو اسم مظهر .

والذي يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربتُ إياك ، كما يقال : ضربت زيدا ، فلما لم يجوز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر .

فأما قول الشاعر :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنْتَ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ
وقول الآخر :

* إِيَّاكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ *

وقول الآخر :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَيْشٍ إِنَّمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا

فهو من ضرورة الشعر التي لا يجوز استعمالها في اختيار الكلام .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قواهم « إن الكاف والهاء والياء ها هنا هي التي تكون في حالة الاتصال » قلنا : لا نسلم ؛ فإنها وإن كانت مثلها في اللفظ إلا أنها تختلفها ؛ لأن الكاف والهاء والياء ها هنا حروف وهناك أسماء ، وصار هذا كالتاء في « أنت » ، فإنها في اللفظ مثل التاء في « قُمتَ » ، وإن كانت التاء في « أنت » حرفاً والتاء في « قمت » اسماً ، وكما لا يجوز أن يقال إن التاء في « أنت » اسم لأنها مثل التاء في « قمت » فكذلك ها هنا : كما أن الاسم المضمر في « أنت » أن وحدها والتاء لجرد الخطاب

وليست عماداً للقاء؛ فكذلك «إيا» هي الاسم المضمر وحدها وليست عماداً للكاف والماء والياء.

ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدي إلى أن يُعمدَ الشيء بما هو أكثر منه، وأن يكون الأكثر عماداً للأقل وتبعاله، وهذا لا نظير له في كلامهم.

والذي يدل على أن هذه الكاف والماء والياء ليست هي التي تكون في حالة الانصال أن هذه الأحرف هاهنا ضمائر منفصلة، وتلك ضمائر متصلة، والضمائر المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة، كما أن لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة، وليس شيء منها معموداً، فكذلك هاهنا.

وأما استدلالهم على أن «إيا» عماد بلحاق النثنية والجمع لما بعدها فيبطل بآنت؛ فإنما أجمعنا على أن الضمير منه «أن» والنثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو القاء، ولا خلاف أن «أن» ليست عماداً للقاء، وأن القاء ليست هي الضمير، فكذلك هاهنا؛ وهذا لأن الحروف إذا زيدت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقها علامة نثنية والجمع؛ لأنها إنما كانت دلالة على الخطاب والغائب والمنكلم لم يكن بُدٌّ من لحاق علامة النثنية والجمع بها.

على أنا نقول: إن «إياكما» و«إياكم» ليس بنثنية لمفرد ولا جمع على حد النثنية والجمع، وإنما «إياكما» صيغة مرتجلة للنثنية، و«إياكم» صيغة مرتجلة للجمع، وكذلك «أنما» وأنتم» ليس بنثنية ولا جمع على حد النثنية والجمع، وإنما «أنما» صيغة مرتجلة للنثنية، و«أنتم» صيغة مرتجلة للجمع،

وكذلك حكم كل اسم مضمَر واسم إشارة واسم صِلَة . وسنبين هذا في اسم الصلة مستقصى إن شاء الله تعالى .

وأما من ذهب إلى أنه بكماله المضمَر فليس بصحيح ، وذلك لأن الكاف في « إياك » بمنزلة القاء في « أنت » ، والذي يدل على ذلك أن الكاف في « إياك » تفيد الخطاب كما أن القاء في « أنت » تفيد الخطاب ، وأن فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر ، كما أن فتحة القاء في « أنت » تفيد خطاب المذكر ، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أن كسرة القاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن القاء ليست من المضمَر الذي هو « أن » ، في « أنت » ، وإنما هي لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ؛ فكذلك الكاف ليست من المضمَر الذي هو « إيا » في « إياك » ، وإنما هي لمجرد الخطاب ، ولا موضع لها من الإعراب ، وإذا لم تكن الكاف في « إياك » من المضمَر كما لم تكن القاء في « أنت » من المضمَر واسم حال أن يقال إن « أنت » بكماله هو المضمَر فكذلك يستحيل أن يقال إن « إياك » بكماله هو المضمَر ، والله أعلم .

٩٩ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال « كنت أظن أن المقرب أشدّ لَسَمَةً من الزُّنْبُورِ فإذا هو إياها » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال « فإذا هو إياها » . ويجب أن يقال « فإذا هو هي » .

أما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائي وسيبويه ،

وذلك أنه لما قدم سيديويه على البرامكة، فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائي
 للمناظرة؛ حضر سيديويه في مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل
 ومن حضر بحضورهم من الأكابر، فأقبل خلف الأحمر على سيديويه قبل
 حضور الكسائي، فسأله عن مسألة، فأجابه سيديويه، فقال له الأحمر:
 أخطأت، ثم سأله عن ثانية، فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، ثم سأله عن
 ثالثة، فأجابه فيها، فقال له: أخطأت، فقال له سيديويه: هذا سوء أدب،
 قال الفراء: فأقبلت عليه وقلت: إن في هذا الرجل عَجَلَةً وَحِدَةً، ولكن
 ما تقول في من قال «هؤلاء أبون»، وصررت بأبين؟ كيف تقول على مثال
 ذلك من «أيت» و«أويت» فقدّر فأخطأ، فقلت: أهد النظر، فقدّر
 فأخطأ، فقلت: أعد النظر، فقدّر فأخطأ، ثلاث مرات يجب ولا يصيب،
 فلما كثر ذلك عليه قال: لا أكلما أويحضر صاحبكما حتى أناظره، قال:
 حضر الكسائي، فأقبل على سيديويه فقال: تسألني أو أسألك؟ فقال: بل تسألني
 أنت، فأقبل عليه الكسائي فقال: كيف تقول: كنت أظن أن العقب أشد
 لسمعة من الزنهور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها؟ فقال سيديويه: فإذا هو هي،
 ولا يجوز النصب؟ فقال له الكسائي: لحفت، ثم سأله عن مسائل من هذا
 النحو نحو «خرجت فإذا عبد الله القائم»، والقائم؟ فقال سيديويه في ذلك
 بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب، والعرب
 ترفع ذلك كله وتنصبه، فدفع ذلك سيديويه، ولم يُجِزْ فيه النصب، فقال له
 يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا ببلديكما فن ذا يحكم بينكما؟ فقال له
 الكسائي: هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب؛ ووفدت عليك

من كُـلِّ صَفْعٍ ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم ؛ فَيُخَضَّرُونَ وَيُسَـأَلُونَ ، فقال له يحيى وجمعه : قد أنصفت ، وأمره بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو نعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فـثَلُّوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فوافقوا الكسائي ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع ، وأقبل الكسائي على يحيى ، وقال : أصـلح الله الوزير ! إنه وَقَدَ عَلَيْكَ من بلده مؤملاً ، فإن رأيت أن لا ترده خائباً ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي وتكلمت بمذهبنا ، وقد حكى أبو زيد الأنصاري عن العرب « قد كنت أظن أن العقرب أشد لاسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت المفاجأة كانت ظرف مكان ، والظرف يرفع ما بعده ، وتعمل في الخبر عمل وَجَدْتُ ؛ لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » في قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وَجَدْتُ على ما قدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ، ولا بد المبتدأ من خبر ، وليس هاهنا ما يصاح أن يكون خبراً عنه ، إلا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ،

ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ، فوجب أن يقال « فإذا هُوَ هِيَ » فهو :
راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهى : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما روه عن العرب من قولهم « فإذا
هُوَ إِبَاهَا » فن الشاذ الذى لا يعاب به كالجزم بلن والنصب بلم وما أشبه ذلك من
الشواذ التى تخرج عن القياس ، على أنه قد روى أنهم أعطوا على مقابلة الكسائى
جُعلاً فلا يكون فى قولهم حجة لطرق الأهمية فى الموافقة .

وأما قولهم « إن إذا إذا كانت المفاجأة كانت بمنزلة وَجَدَتْ ، فباطل ؛ لأنها
إن كانت بمنزلة وجدت فى العمل فوجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها
مفعولان كقولهم « وَجَدْتُ زَيْدًا قَائِمًا » فترفع الفاعل وتنصب المفعولين ،
وإن قالوا إنها بمعنى وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم « حَسْبُكَ زَيْدٌ »
بمعنى الأمر ، وهو اسم وليس بفعل ، وكقولهم « أَحْسِنْ بَزَيْدٍ » لفظه لفظ
الأمر وهو بمعنى التمعجب ، وكقولهم « رَحِمَ اللَّهُ فُلَانًا » لفظه لفظ الخبر
وهو فى المعنى دعاء ، وكقوله تعالى فى قراءة من قرأ بالرفع (لا تُضَارُّ
وَلَدَةً بِوَلَدِهَا) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهى ، وكقوله تعالى : (فهل
أنتم مُنْتَهُونَ) أى : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر ،
وكقوله تعالى : (فليمددْ لَهُ الرحمنُ مَدًّا) لفظه لفظ الأمر والمراد به
الخبر ، وكقوله تعالى : (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ) أى :
ليرضعن ، لفظه لفظ الخبر والمراد به الأمر ، إلى غير ذلك من الأمكن
التي لا تحصى كثرة ، فكذلك نقول نحن : ها هنا « إذا » بمعنى وجدت وهى
فى اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المرفعين بعده ، فوجب

أن يقال « فإذا هو هي » .

وإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعمل وجدت ، فترفع الأول لأنها ظرفه وتنصب الثاني على أنها فعل ينصب مفعولين » فبطل ؛ لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب ، وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل .

وأما قول أبي العباس ثعلب « إن هو في قولهم فإذا هو إياها عماد » فباطل عند الكوفيين والبصريين ؛ لأن العماد عند الكوفيين — الذي يسميه البصريون الفصل — يجوز حذفه من الكلام ، ولا يختل معنى الكلام بحذفه ، ألا ترى أنك لو حذفت العماد الذي هو الفصل من قولك « كان زيدٌ هو القائم » فقلت « كان زيد القائم » لم يختل معنى الكلام بحذفه ؛ وكان الكلام صحيحاً ، وكذلك سائر الأماكن التي يقع فيها العماد الذي هو الفصل يجوز إثباته وحذفه ولو حذفته ها هنا من قولهم « فإذا هو إياها » لاختل معنى الكلام وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير « فإذا إياها » وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ؛ فبطل ما ذهبوا إليه . والله أعلم .

١٠٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله . وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده . وذهب البصريون إلى أنه يسمى فضلاً لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعته الاسم ليخرج من

معنى النعت كقولك « زيد هو العاقل » ولا موضع له من الإعراب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً ، وكما أنك إذا قلت « جاءني زيد نفسه » كان تابعاً لزيد في إعرابه ، فكذلك العباد إذا قلت « زيد هو العاقل » يجب أن يكون تابعاً في إعرابه .

وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال : لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد ؛ فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا موضع له من الإعراب ؛ لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ، وهذا سمي فصلاً ، كما تدخل الكاف للخطاب في « ذلك ، وتلك » وتثنى وتجمع ولا حظ لها في الإعراب و « ما » التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب ؛ فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس في قولهم جاءني زيد نفسه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن المسكن لا يكون تأكيداً للظاهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه .

وأما قولهم « إنه مع ما بعده كالشيء الواحد » قلنا : هذا باطل أيضاً ؛ لأنه لا تعلق له بما بعده ؛ لأنه كناية عما قبله ، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد ؟ والله أعلم .

١٠١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم (١) - نحو « هذا ، وذلك » - أعرف من الاسم العلم - نحو « زيد ، وعمر » - . وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم . واختلفوا في مراتب المعارف : فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمّر ؛ لأنه لا يضمّر إلا وقد عُرِف ؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يُوصَفَ كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته (٢) ، ثم الاسم المبهم ؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره ، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه . وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف الاسم المبهم ، ثم المضمّر ، ثم العلم ، ثم ما فيه الألف واللام ، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم ، ثم المضمّر ، ثم المبهم ، ثم ما عُرِف بالألف واللام ، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين : بالعين وبالقلب ، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد .

(١) الاسم المبهم : المراد به اسم الإشارة

(٢) أمته : المراد به نوعه

قالوا : والذي يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير ، ألا ترى أنك تقول « مررت بزيد الظريف وزيد آخر ، ومررت بعمر العاقل وعمر آخر » وكذلك إذا ثنيت الاسم العلم أوجعته نكرته نحو « زيدان ، والزيدان ، وعمران والعمران ، وزيدون ، والزيدون ، وعمران ، والعمران » فتدخل عليه الألف واللام في التثنية والجمع ، ولا تدخلان إلا على النكرة ، فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المبهم ؛ فإنه لا يقبل التنكير ؛ لأنك لا تصفه بنكرة في حال من الأحوال ، ولا تنكره في التثنية والجمع فتدخل عليه الألف واللام فتقول الماذن ؛ فدل على أنه لا يقبل التنكير ، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير ؛ فتنزل منزلة المضمرة ، وكما أن المضمرة أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهمة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم العلم أعرف من المبهمة لأن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مُشَارِكٌ أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهمة فكذلك ما أشبهه .

والذي أذهب إليه ما ذهب إليه السكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره » قلنا : وكذلك الأصل في جميع المعارف ؛ ولهذا يقال : حدد المعرفة ما خص الواحد من الجنس ، وهذا يشتمل على جميع المعارف ، لا على الاسم العلم دون غيره ، على أنا نسلم أن الأصل في الاسم العلم ما ذكرتموه ، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك ، وزال

عن أصل وَضَعَهُ ، ولهذا افتقر إلى الوصف ، ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف ؛ لأن الأصل في المعارف أن لا توصف ؛ لأن الأصل فيها أن يقع لشيء بعينه ، فلما جاز فيهِ الوصف دل على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يحمل على المضمرة الذي لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أعرف من المبهمة ، والله أعلم .

١٠٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « أيهم » إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب ، نحو قولهم « لأضر بن أيهم أفضل » وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم . وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنه معرب ، نحو قولهم « لأضر بن أيهم هو أفضل » . وذهب الخليل بن أحمد إلى أن « أيهم » مرفوع بالابتداء ، و « أفضل » خبره ، ويجعل « أيهم » استفهاماً ، ويجمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأضر بن الذي يقال له أيهم أفضل قال الشاعر :

وَتَمَدَّ أَيْتُ مِنَ الْفَقْرِ بِمَنْزِلٍ فَأَيْتُ لَا حَرَجَ وَلَا مَحْرُومَ

أى : فأبيت لا يقال لي هذا حرج ولا محروم ، وحذف القول في كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى . وذهب يونس بن حبيب البصري إلى أن « أيهم » مرفوع بالابتداء ، و « أفضل » خبره ، ويجعل « أيهم » استفهاماً ، ويعاق « لأضر بن » عن العمل في « أيهم » فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو « علمت أيهم في الدار » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليلُ على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثُمَّ لَنُنَزِّعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آيُهُمْ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا) بالنصب ، وهي قراءة هرون القاريء ومعاذ الهراء ، ورواية عن يعقوب .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن القراءة المشهورة بالضم هي حجة عليكم » ، لأننا نقول : هذه القراءة لا حجة لكم فيها ؛ لأن الضمة فيها ضمة إعراب ، لا ضمة بقاء ، فإن « آيُهُمْ » مرفوع لأنه مبتدأ ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قوله (لَنُنَزِّعَنَّ) عمل في (مِنْ) وما بعدها ، واكتفى بالفعل بما ذكر معه ، كما تقول « قُلتُ من كل قبيل » ، وأُكلت من كل طعام » فيكتفى بالفعل بما ذكر معه ، فكذلك ها هنا : عمل الفعل في الجار والجرور واكتفى بذلك ، ثم ابتدأ فقال : (آيُهُمْ أَشَدَّ) فرفع (آيُهُمْ) بأشد (أشد) بأيهم على ما عرف من مذهبنا .

والوجه الثاني : أن الشيعة معناها الأعوان ، وتقدير الآية : لَنُنَزِّعَنَّ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ شَايِعُوا فَنَنْظُرُوا أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا ، والنظر من دلائل الاستفهام ، وهو مقدر معه ، وأنت لو قلت « لَنَنْظُرَنَّ آيُهُمْ أَشَدُّ » لكان النظر معلقاً ؛ لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان به دهن استفهام ، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ .

والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرمي أنه قال : خرجت من الخندق — يعني خندق البصرة — حتى صرت إلى مكة ، لم أسمع

أحداً يقول « اضرب أيهم أفضل » أى : كلهم ينصبون ، وكذلك لم يرو
عن أحد من العرب « اضرب أيهم أفضل » بالضم ، فدل على صحة ما ذهبنا
إليه .

والذي يدل على فساد قول من ذهب إلى أنه مبنى على الضم أن المفرد من
المبنيات إذا أضيف أعرب ، نحو قبل وبعد ، فصارت الإضافة توجب إعراب
الاسم ، وأى إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا « إنها إذا أضيف بنيت » لسكان هذا
نقضاً للأصول ، وذلك محال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مبنية ها هنا على الضم ،
وذلك لأن القياس يقتضى أن تكون مبنية فى كل حال ؛ لوقوعها موقع
حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت « مَنْ ، وما » لذلك فى
كل حال ، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها — وهو « بعض » — وعلى نقيضها
وهو « كل » ، وذلك على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحذف العائد
ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس ، كما أن « ما » فى لغة
أهل الحجاز لما كان القياس يقتضى أن لا تعمل إذا تقدم خبرها
على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر رد إلى ما يقتضيه
القياس من بطلان عملها ؛ فكذلك ها هنا : لما كان القياس يقتضى أن
تكون مبنية لما حذف منها العائد ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء ،
يدل عليه أن « أيهم » استعملت استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من
حذف المبتدأ معها « تقول اضرب أيهم أفضل » تريد أيهم هو أفضل ،
ولو قلت « اضرب مَنْ أفضل » ، وكل ما أطيب ، تريد من هو أفضل

وما هو أطيب لم يحز ، فلما خالفت « أَى » أخواتها فيما ذكرناه زال تمسكها ، لأن كل شئ خرج عن بابه زال تمسكه ، فوجب أن تنفى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها ، كما أن « يَا اللَّهُ » لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه ، وكذلك « لَيْسَ » لما لم تنصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ، ألا ترى أن أصل « لَيْسَ » ، لَيْسَ ، مثل صَيْدِ البعير ، وصيد البعير يحوز فيه التخفيف فيقال « صَيْدُ البعير » ، ويجب في لَيْسَ التخفيف ، ولا يحوز أن يؤتى به على الأصل كما جاز أن يؤتى بصيد على الأصل ؛ لأن لَيْسَ لم تنصرف تصرف الفعل ، بخلاف صيد ، وبدل عليه أيضاً أنك لو قلت « صَيْدْتُ يَا بَعِيرُ » ، لوجب أن ترد الفعل إلى أصله من الكسر ، ولو قلت « لَيْسْتُ » ، لم يحز رده إلى الأصل ، كُنْ ذلك لخالفته الفعل في التنصرف وخروجه عن مشابهة نظائره ؛ فكذلك ها هنا : لما خالفت سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة نظائرها وجب بناؤها ، وإنما وجب بناؤها على الضم لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضم ؛ لأنه أقوى الحركات . والذى يدل على صحة هذا التعليل وأهم إنما بنوها بخلاف المبتدأ أنا أجمعنا على أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقالوا « خَرَبْتُ أَيُّهُمْ هُوَ فِي الدَّارِ » بالنصب ؛ وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة « أَى » ، ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن « أَى » لا تنفك عن الإضافة ؛ فيصير المضاف إليه عوضاً عن حذف المبتدأ ؛ بخلاف غيرها من أخواتها ، فلهذا حسن الحذف مع « أَى » دون سائر أخواتها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقراءة من قرأ (ثم

لننزعن من كل شيمة أيهم أشد) النصب — فهي قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة ، ولا في هذه القراءة ؛ وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصحى المشهورة ، والقراءة المشهورة التي عليها قرأة لأصناف « أيهم » بالضم ، وهي حجة عليهم .

قولهم « إن الضمة فيها إعراب لازمة بقاء ، وإنه مرفوع لأنه مبتدأ ، لأن قوله (لننزعن) عمل في مِنْ وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذكر معه كقولهم : « قتلت من كل قبيل » قلنا : هذا خلاف الظاهر ؛ لأن قوله (لننزعن) فعل متعد فلا بد أن يكون له مفعول إما مظهر أو مقدر ، و « أيهم » يصلح أن يكون مفعولا وهو ملفوظ به مظهر ، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر .

وأما قولهم « إن تقدير الآية فتنظروا أيهم أشد » قلنا : وهذا أيضا خلاف الظاهر ؛ لأنه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل ، وقوله (لننزعن) فعل يصلح أن يكون (أيهم) مفعولا له ، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل يدل عليه ولا حاجة إليه .

وأما ما حكى عن أبي عمر الجرمي أنه قال : خرجت من الخندق فلم أسمع أحدا يقول ضربت أيهم أفضل ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع « أيهم » بالضم ، وقد سمعه غيره ، والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان — وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب — أنه أنشد :

إِذَا مَا أُتِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

يرفع « أيهم » فدل على أنها لغة منقرلة صحيحة لا وجه لإنكارها .

وأما قولهم « إن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب ، وأى إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا إنها إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضاً للأصول » قلنا: هذا باطل ؛ لأن الإضافة إنما ترد الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء في حال الإفراد ، فأما إذا كان الموجب للبناء في حال الإضافة لم ترد الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب ، ألا ترى أن « لدن » في جميع لغاتها لما استحققت البناء في حال الإضافة لم تردّها الإضافة إلى الإعراب ؛ فكذلك ها هنا ، وفي « لدن » ثمان لغات ، وهى « لَدُنْ ، وَلَدَنْ ، وَلَدَا ، وَلَدُ ، وَلَدَنْ ، وَلَدَنْ ، وَلَدُ ، وَلَدُ ، وَلَدُ ، وَلَدُ » وهى مبنية على ما بينا .

وأما ما ذهب إليه الخليل من الحكاية فبعيد في اختيار الكلام ، إنما يجوز مثله في الشعر ، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال « اضرب الفاسق الخبيث » بالرفع — أى : اضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث ، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع .

وأما قول يونس فضعيف ؛ لأن تعليق « اضرب » ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل مؤثر ، فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ، فكان هذا القول ضعيفاً جداً ، والله أعلم .

١٠٣ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة ، نحو « هذا قال ذاك زيد » أى : الذى قال ذاك

زيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : (ها أنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا) والتقدير فيه : ها أنتم الذين جادلتم عنهم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : (وما تلك بيمينك : يا موسى) والتقدير فيه : ما التي بيمينك ، فما : مبتدأ ، وتلك : خبره ، ويمينك : صلة تلك ، ثم قال ابن مفرغ : .

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِيلَيْنِ طَلِيقٌ

يريد والذي تحمّلين طليق ، فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

عدس : زجر البغل ، وهو ها هنا اسم لبغلة ابن مفرغ ، وعباد : اسم والى سرجستان حينئذ ، وكان قد حبسه ثم أطلقه (١) ، فركب البغلة وجلس يمشد هذا البيت . وكان الخليل يزعم أن « عدسا » كان رجلا غنيقا بالبغال في أيام سايمان بن داود ، فإذا قيل لها « عدس » انزعجت ، وهذا ما لا يعرف في اللغة .

(١) بل يقال : إنه فر ، فلما صار خارج سلطان عباد قال هذا

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة ، و « الذى » وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها ، فينبغى أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة ، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقى مرتهناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لم يدل على ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) فلا حجة لكم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون « هؤلاء » باقياً على أصله من كونه اسم إشارة ، وليس بمعنى الذى كما زعمتم ، ويكون في موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى هؤلاء » كما قال عليه السلام « سلمانُ منا أهل البيت » فنصب « أهل » على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى أهل البيت » وخبر أنتم : هؤلاء تقتلون (١) .

والوجه الثانى : أن يكون (هؤلاء) تأكيداً لأنتم ، والخبر (تقتلون) ثم هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن (تقتلون) عندكم في موضع نصب ؛ لأنه خبر التقريب ، وخبر التقريب عندكم منصوب ، كقولهم « هذا زيدٌ قائمٌ » بالنصب ، و « هذا زيدٌ قائماً » ولو كان صلة لما كان له موضع من الإعراب ، وعندنا أنه يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال .

والوجه الثالث : أن يكون (هؤلاء) منادى مفرداً ، والتقدير فيه « ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون » و (تقتلون) هو الخبر ، ثم حذف حرف النداء كما

(١) كذا ، واعتقد أن صواب العبارة « وخبر أنتم هو تقتلون ، فتنبيه .

قال تعالى : (يُوسُفُ أَعِضْ عَنْ هَذَا) رُكْبَا قال تعالى : (يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ) وحذف حرف النداء كثير في كلامهم .

وهذا الذي ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى (هَآ أَنتم هَؤْلَاءِ جَادَلتم عَنْهم) .

وأما قوله تعالى : (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن (تِلْكَ) معناها الإشارة وليست بمعنى التي ، والتقدير فيه : أى شئ هذه يمينك ، و «تِلْكَ» بمعنى هذه كما يكون «ذَلِكَ» بمعنى هذا ، قال الله تعالى : (أَلَمْ ذَلِكََ الْكِتَابُ) أى : هـَذَا الْكِتَابُ ، ثم قال الشاعر وهو خُفَّافٌ بِنِ نَدْبَةٍ .

أَقُولُ لَهُ وَالرَّمْحُ يَاطِرُ مَتْنُهُ تَأْمَلْ خُفَّافًا إِنِّي أَنَا ذَلِكَ
أى : هذا ، الجار والمجرور فى قوله تعالى : (بِيَمِينِكَ) فى موضع نصب على
الحال ، كأنه قال : أى شئ هذه كأنه يمينك .
وأما قول الشاعر :

... وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن «تَحْمِلِينَ» فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا
طليق ، ويحتمل أيضا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون
التقدير : وهذا الذى تحمِلين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز فى الضرورة ،
قال الشاعر :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ أَنْزَلَ رِآنٍ وَالْحَصَى لَكُمْ قَبْضُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرَى وَأَفْتَرَا

أراد مَنْ أُنْزِيَ وَمَنْ اقْتَر ، فحذف للضرورة ، فكذلك ها هنا .
 على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول في غير ضرورة الشعر ، ولهذا
 ذهبتم إلى أن التقدير في قوله تعالى : (مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ) مَنْ يُحَرِّفُونَ ،
 فحذف « مَنْ » وهو الاسم الموصول ، وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير في
 قوله تعالى : (كَمَثَلِ الْخَرَابِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا) أى : الذى يحمل أسفاراً ، وإذا
 جاز هذا عندكم فى القرآن فى ضرورة الشعر أولى ، فلا يكون لهم فيه حجة ،
 والله أعلم .

١٠٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الآف واللام وصل
 كما يوصل الذى . وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى
 كلامهم واستعمالهم ، قال الشاعر :

أَعْمَرِي لِأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَانِهِ بِالْأَصَاتِلِ
 فقوله « لَأَنْتَ » مبتدأ ، و « البيت » خبره ، و « أَكْرَمُ » صلة الخبر الذى هو
 البيت ، وهذا كثير فى استعمالهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن
 الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص فى نفسه ، وليس كالذى ؛ لأنه لا يدل
 على معنى مخصوص إلا بصلة توضحه ؛ لأنه مبهم ، وإذا لم يكن فى معناه
 فلا يجوز أن يقام مقامه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله
« لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ »

فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن يكون « البيت » خبر المبتدأ الذي هو « أنت »
و « أكرم » خبر آخر ، كما تقول : هذا حلو حامض ، فحلو : خبر المبتدأ
الذي هو هذا ، وحامض : خبر آخر . والمعنى أنه قد جمع الطعمين ، ونحوه
قول الشاعر :

مَنْ يَكُ ذَابَتْ فَمَذَا بَتَّى مُصَيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشَتَّى
تَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سَتْ سُودِجَعَادٍ مِنْ نَعَاجٍ الدَّشَتْ

فبتى : خبر المبتدأ الذي هو هذا ، ومصيف : خبر ثان ، ومقيظ : خبر ثالث ،
ومشتى : خبر رابع ، وإذا جاز أن يكون له أربعة أخبار جاز أن يكون له
خبران .

والوجه الثاني : أن يكون « البيت » مبهماً لا يدل على معهود ،
و « أكرم » وصف له ، فكأنه قال : لأنت بيت أكرم أهله ، كما يقال :
إني لآسرك بالرجل غيرك ، ومثلك ، وخير منك ؛ فيكون « غيرك » ، ومثلك ،
وخير منك ، — وهى نكرات — أوصافاً للرجل ؛ لأنه لما كان مبهماً لا يدل
على معهود فكأنه قال « إني لآسرك برجل غيرك ، ومثلك ، وخير منك »
كما قال الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْبُوًّا وَعَسَايَ فَلَا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد « بقات أوبر » ، وهي ضرب من السكنانة ، وقد جاء هذا النحو في كلامهم وأشعارهم .

ويمحتمل أيضاً أن يكون التقدير فيه : لأن البيت الذي أكرم أهله ، فحذف الاسم الموصول للضرورة ، على ما بينا قبل .
وإذا كان محتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

١٠٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن همزة بين بين ساكنة . وذهب البصريون إلى أنها متحركة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ساكنة أن همزة بين بين لا يجوز أن تقع مبتدأة ، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة ، فلما امتنع الابتداء بها دل على أنها ساكنة ؛ لأن الساكن لا يبدأ به .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها متحركة أنها تقع مخففة بين بين في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت كقول الأعشى :

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَضْرَبَهُ رَبِيبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

فالتون ساكنة وقبلها همزة مخففة بين بين ، فعلم أنها متحركة ؛ لاستحالة التقاء الساكنين في هذا الموضع ، وهذا لأن الهمزة إنما جعلت بين بين

كراهية لاجتماع الهمزتين ؛ لأنهم يستثقلون ذلك ، ولم يأت اجتماع الهمزتين في شيء من كلامهم إلا في بيت واحد أشده قطرب :

فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ وَلَسَكُنْ أَتَصِي مُدَّةَ الْمَوْتِ عَاجِلٌ

ولهذا لم يأت في كلامهم ما عينه همزة ولا مه همزة كما جاء ذلك في الياء والواو نحو « حَيَّة ، وَقُوَّة » وكذلك الحروف الصحيحة نحو « طَلَّل ، وَشَرَّر » وما أشبه ذلك ، فلما كانوا يستثقلون اجتماع الهمزتين قربوا هذه الهمزة من حرف العلة ، وذلك لا يوجب خروجها عن أصلها من كل وجه ، ولا سَلَبَ حركتها عنها بالكلية .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يجوز أن تقع مبتدأة » قلنا : إنما لم يجوز أن تقع مبتدأة لأنها إذا جعلت بين بين اختلست حركتها وقربت من الساكن ، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه من حركته ، وإذا جعلت بين بين فقد زال ذلك التمسك وقربت من الساكن ، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما قرب منه .

ألا ترى أنهم لم يخرموا متفاعلين من الكامل — وهو حذف الحرف الأول — كما خرموا فعولن ؛ لأجل أن متفاعلين يسكن ثانيه إذا أضمر ، والإضمار : إسكان الثاني ، فكان يبقى متفاعلين فينتقل إلى مستفعلين ، فلو خرموه في أول البيت لأدى ذلك إلى الابتداء بالساكن في حال ؛ فخرى خرمه مجرى خرم مستفعلين ، فلما كان يُفَضَّى إلى الابتداء بالساكن رفضوا رفضوه ، فكذلك ها هنا : لما قربت من الساكن بجعلها بين بين رفضوا الابتداء بها . وحكي عن أبي علي العارسي أنه سئل عن الخرم في متفاعلين

في حال شبابه ، ولم يكن عنده حينئذ مذهب أهل العروض ، فأجاب بهذا الجواب ، وقال : لا يجوز ؛ لأنه يؤدي إلى الابداء بالساكن من الوجه الذي بيناه ، والله أعلم .

١٠٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف « رأيتُ البَكْرَ » بفتح الكاف في حالة النصب . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال في حالة الرفع والجر بالضم والكسر . فيقال في الرفع « هذا البَكْرُ » بالضم ، وفي الجر « مررت بالبَكْرِ » بالكسر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والخفوض نحو « هذا البَكْرُ » ، ومررت بالبَكْرِ » ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في الخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ، فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

* أَنَا بِنُ مَاوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ *

وكما قال الآخر :

أَنَا جَرِيرٌ كُنْفَتِي أَبُو عَمْرٍ أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدُ فِي الْقَصِيرِ

* أَجْبُنًا وَغَيْرَةً خَلَفَ السَّيْرُ *

وقال الآخر :

أَرْتَنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِمَا فَهَشَّ الْفَوَادُ لِدَكَ الْحِجْلُ
فَقُلْتُ وَلَمْ أَخْفِ عَنْ صَاحِبِي أَلَا بِأَبِي أَضْلُكَ الرَّجُلُ

وقال الآخر :

عَلِمْنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجْلٍ شُرِبَ النَّبِيذِ وَأَصْطِفَاقًا بِالرَّجُلِ
وإذا ثبت هذا في المرفوع والخفوض فكذلك أيضاً في المنصوب ؛ لأن الراء في
قولك « رأيت البكر » في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك « هذا
البكر ، وصررت بالبكر » في حالة الرفع والخفض ، فكما حركت الكاف في
المرفوع والخفوض ليزول اجتماع الساكنين فكذلك ينبغي أيضاً في المنصوب
ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في
في الخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل فكذلك يجب أيضاً
أن يختاروا الفتحة في المنصوب لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل ،
ولا فرق بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن أول
أحوال الكلمة التنكير ، ويجب فيها في حال النصب أن يقال « بَكْرًا » فلا يجوز
أن تحرك العين إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجر نحو « هذا
بَكْرٌ ، وصررت ببَكْرٌ » فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير
دون حالة الجر والرفع تبعه حالُ التنكير ؛ لأن اللام (١) لا تلزم الكلمة في جميع
أحوالها ؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير .

والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .
وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن أول أحوال الكلمة

(١) المراد باللام حرف التعريف

التنكير، فلما امتنع في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام التعريف لأنها لا تازم للكلمة « قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم ؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف ؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر ، فكما تحرك الكاف في حالة الرفع بالضم وفي حالة الجر بالكسر فكذلك يجب أن تحرك في حالة النصب بالفتح .

وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أن لو كان الوقف يوجب فيه فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالآلف فيقال « رأيت البكر » كما يقال « رأيت بكرا » فلما لم يُقَلْ ذلك لدخول لام التعريف دل على أن الفرق بينهما ظاهر ؛ فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر . على أن من العرب من يقف عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون فيقول « ضربت بكرًا » ، وأكرمت عمرًا (١) ، وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يُوقَفَ عليه بالآلف ، غير أن العرب وإن اختلفوا في الجملة في حال التنكير هل يوقف فيه بالآلف أو بالسكون فما اختلفوا البتة في حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالآلف ، والذي يدل على ذلك أن الآلف لا تكاد تقع في هذا النحو في القوافي وصلًا وإقليلا ، فدل على ما بيناه . والله أعلم .

(١) هذه لغة ربيعة ، يقفون على المنصوب المنون بالسكون كما يقف عامة العرب على المرفوع والمخفوض المنونين ، وكما يقفون هم وغيرهم على ذى الآلف واللام

١٠٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل : فنكسر في « اضْرِبْ » إتباعاً لكسرة العين ، وتضم في « ادْخُلْ » إتباعاً لضمة العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين . وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم في « ادْخُلْ » ونحوه لثلاث يخرج من كسر إلى ضم ؛ لأن ذلك مستنقل ، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فَعَلَ بكسر الفاء وضم العين .

أما الكوفيون فاحْتَجُّوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لثلاثاً ابتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة ؛ لأنهم يتوحدون ذلك في كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا « مُنْتَنٌ » فضموا الفاء إتباعاً لضمة الميم ، وإن كان الأصل في الفاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه من أَنْتَنَ فهو مُنْتَنٌ ، كما نقول : أَجَلٌ فهو مُجَلٌ ، وأحسن فهو محسن ، إلا أنهم ضموها للاتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضاً « مُنْتَنٌ » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة الفاء ، وكذلك قالوا « المِغِيرَةُ » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة العين ، وإن كان الأصل أن تكون مضمومة ؛ لأنه من أغار على العدو إغارة ، وكذلك قالوا « يُسْرُوعٌ » فضموا الياء إتباعاً لضمة الراء ، واليُسْرُوعُ : دابة حمراء تكون في الرمل ، وكذلك قالوا « الأسود بن يُعْفَرُ » فضموا الياء إتباعاً لضمة الفاء ، وإن كان

الأصل هو الفتح ؛ لأنه ليس في الكلام على وزن يفعل بالضم ، وكذلك قالوا « هو أخرك لإمك ، بكسر الهمزة إتباعاً لكسرة اللام ، قال الله تعالى : (فَلَا يَمُتِ الثَّلَاثُ) في قراءة من قرأ بكسر الهمزة ، وهاجزة الزيات واليكسائي ، وهما من سادات القراءة السبعة ، وعلى ذلك قراءة الحسن (الحمد لله) بكسر الدال ، وقراءة ابن أبي عبلة (الحمد لله) بضم اللام ، وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضم ، وضموا ما يجب بالقياس كسره للاتباع طلباً للجانسة فلأن يضموا هذه الهمزة أو يكسروها للاتباع ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى .

وأما من ذهب إلى أن الأصل فيها أن تكون ساكنة فقال : أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ، وذلك لأنها إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر ، والزيادة كلما كانت أول كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين ؛ فلا يؤدي إلى الابتداء بالساكن .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قولوا : إنما قلنا إن الأصل فيها الحركة وهو الكسر ، وذلك لأن المقصود بزيادة الهمزة أن نلفظ بقاء الفعل ساكنة في حال الابتداء ؛ لأنه لو لم تزد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة في حال الابتداء ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، فإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ، ولهذا لم يزيدوها فيما تحركت فاءه ؛ فينبغي أن تزداد متحركة لا ساكنة ؛ لأنه من المحل أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن .

وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره ؛ لأن مصاحبها للساكن أكثر من غيره ، ألا ترى أنه الأكثر في النقاء الساكنين ؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزة إنما جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصلاً إلى النطق بالساكن الآخر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد مقحركا وجب أن تكون حركته تابعة لحركة العين ، طلباً للجانسة » قلنا : الفحريك لا يتابع ليس قياساً مطرداً ، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جداً ، وذلك الإتيان على طريق الجواز ، لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال في منتن بضم القاء « منتن » بالكسر فيؤتى به على الأصل ، وأما قولهم « منتن » بكسر الميم فيحتمل أن يكون من تن لأنه يقال « نتن الشيء » ، وأنتن « لغتان ، فلا يكون الكسر لا يتابع . وكذلك قولهم « المغيرة » يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه « المغيرة » بالضم . ويحتمل أن يكون من « غار أهله يغيرهم غيراً » إذا مارهم وكذلك يجوز أن يقال في يسروع بالضم « يسروع » بالفتح على الأصل وقد قالوا إنه أسروع (١) أيضاً ، وكذلك يجوز أن يقال في « يعمر » بالفتح على الأصل ، وكذلك يجوز أن يقال في قولهم هو أخوك لأبك بالكسر « هو أخوك لأبك » بالضم على الأصل ، وأما قراءة من قرأ (الحمد لله) بكسر

(١) وقد جاء جمعه في قول امرئ القيس :

وتعطو برخص غير شئن كأنه أساريع ظبي أو مساويك إسجل

الدال وقراءة من قرأ (الحمد لله) بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس : أما شذوذها في الاستعمال فظاهر ، وأما ضعفهما في القياس فظاهر أيضاً : أما كسر الدال فإنما كان ضعيفاً لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعاً لأن الإنباع لما كان في الكلمة الواحدة قليلاً ضعيفاً كان مع الكلمتين ممتنعاً البتة ؛ لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل ، فإذا كان المتصل ضعيفاً امتنع في المنفصل البتة ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز ؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم فلا يكون لأجاءها إتباع ، وإذا كان الإنباع في كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة العين .

والذي يدل على أن حركتها ليست إنباعاً لحركة العين في نحو « اضربْ » و« ادخلْ » أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب يذهب « اذهبْ » بفتح الهمزة ؛ لأن عين الفعل منه مفتوحة ، فلما لم يجر ذلك وقيل بالكسر علم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر ، وإنما ضمت في « ادخلْ » ونحوه لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستثقل ، ولم يفعلوا ذلك في « اذهبْ » ، لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل ، فجيء بها على الأصل وهو الكسر .

وأما قول من قال « إن الأصل فيها أن تكون ساكنة ؛ لأن همزة الوصل زائدة ، وإذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ؛ لأن الزيادة كلما كانت أقل كانت أولى » قلنا : الكلام على هذا

من وجهين :

أحدهما : القاصد للفظ بالساكن إذا قدر اجتلاب حرف ساكن — مع علمه بأنه لا يانطق به — كان تقديره محالا ، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن الاسم يوضع أولا على سكون الأول ثم يتحرك ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، ثم يازمه على هذا أن لا يثبت حركة في لفظ إلا للضرورة ، وأن يسكن كل حرف في أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ، ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد .

والوجه الثاني : أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لا انتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن ؛ فكان حكمها حكم ما يبنى عاياه ، إذ لو زيدت ساكنة لثلا يبتدأ بالساكن لكان تقدير السكون فيها محالا ؛ لما فيه من العود إلى عين ما يُفَرَمَنه ، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحال ، وأن يقال « يَأْزَبْدُ اضْرِبْ ، وَيَا عَمْرُو أُدْخِلْ » بإثبات الهمزة ، وذلك لا يجوز ، والله أعلم .

١٠٨ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها كقولهم « مَنْ أَبُوكَ ، وَكَمْ إِبْلُكَ » .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على ذلك : النقل ، والقياس أما العقل فقد قال الله تعالى : (أَلَمْ يَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) فنقل فتحة همزة

(الله) إلى الميم قبلها، وحكى الكسائي قال: قرأ على بعض العرب سورة (ف) فقال: (مَنَارِعٌ لِلْخَيْرِ مُعَقَّدٌ مُرَبِّينَ لَذِي) بفتح التنوين لأنه نقل فتحة همزة (الذي) إلى التنوين قبلها، وحكى أيضاً عن بعض العرب (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ) بفتح الميم؛ لأنه نقل فتحة همزة (الحمْدُ) إلى الميم قبلها، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القمقاع المدني وهو من سادات أئمة القراء وهو أحد القراء العشرة (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا) فنقل ضمة همزة (اسجدوا) إلى التاء قبلها؛ فدل على جوازه.

وأما القياس فلا أنها همزة متحركة؛ فجز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع في قولهم «مَنْ أَبُوكَ، وَكَمْ إِلَيْكَ» وما أشبه ذلك. والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنهم يقولون «وَاحِدٍ اِثْنَانِ» فيكسرون الدال من «وَاحِدٍ» وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة «إِثْنَانٍ» عليها لإلقاء الساكنين، ولا خلاف أن همزة «إِثْنَانٍ» همزة وصل؛ فدل على صحة ما ذكرناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الهمزة إنما يجوز أن تنقل حركتها إذا ثبتت في الوصل نحو «مَنْ أَبُوكَ» في «مَنْ أَبُوكَ» و «كَمْ إِلَيْكَ» في «كَمْ إِلَيْكَ» فأما همزة الوصل فتسقط في الوصل؛ فلا يصح أن يقل إن حركتها تنقل إلى ما قبلها؛ لأن نقل حركة معدومة لا يتصور، ولو جاز أن يقل إن حركتها تنقل لكان يجب أن يشبه في الوصل فيقول: قَالَ أَرَجُلٌ، وَذَهَبَ الْفَلَامُ، حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها، ولو جاز ذلك لجز أن يقل «أَخَذْتُ عَنِ الرَّجُلِ»

بسكون النون وقطع الهمزة و بفتح النون على نقل الحركة كما يقال « مَنْ أَبوكَ ،
وَمَنْ أَبوكَ » فلما لم يقل ذلك بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات السكونيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (أَلَمْ
اللهُ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين —
وهما الميم واللام من (الله) — وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء
قبلا ، وهذا عندى باطل ؛ لأنه لو كان التحريك في قوله (أَلَمْ اللهُ) لسكونها
وسكون الياء قبلها لكان يجب أن تسكون مقحركة في قوله (أَلَمْ ذلك الكتاب)
فلما كانت ساكنة دل على أنها حركت ها هنا لسكونها وسكون اللام بعدها ؛
للسكونها وسكون الياء قبلها ، وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل
في التقاء الساكنين لأن قبلها كسرة فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع
كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تعد بكسرتين ، فبوذى في التقدير إلى
اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقیل جداً ، فعدلوا عنه إلى الفتح لأنه
أخف الحركات .

وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب (مُرَيْنَ الذي)
فإن الفتح في التنوين ليس عن إلقاء حركة همزة (الذي) وإنما حركت
لالتقاء الساكنين — وهما التنوين واللام من (الذي) — وكانت الحركة فتحة
على خلاف الأصل في التقاء الساكنين لأن ما قبل التنوين كسرة وقبل
الكسرة ياء قبلها كسرة فالياء تعد بكسرتين على ما بيننا ، فعدل في هذه القراءة
عن الكسر لثلاثي الجمع في التقدير بين خمس كسرات متواليات ، وعدل عنه
إلى الفتح لأنه أخف الحركات ، وإذا كانوا قد فتحوا « يُنَ ، وكيف » لثلاثي

يجمعوا بين ياء وكسرة مع كثرة الاستعمال ، ولا يوجد فيه من الاستثقال ما يوجد
 ها هنا ، فلأن يفتحوا ها هنا كان ذلك من طريق الأولى ، على أنه لا يجوز
 لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها ، وكذلك ما حكاه عن بعض العرب
 من فتح الميم من (الرحيم الحمد لله) لأنها لا إمام لها ، على أنه لا وجه للاحتجاج
 بها ؛ لأن فتح الميم فتحة إعراب ؛ لأنه لما تكرر الوصف عدل به إلى النصب
 على المدح بتقدير أعنى ، كما قالت امرأة من العرب :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

وهذا كثير في كلامهم ، وقد بينا ذلك قبل .

وأما قراءة أبي جعفر (وإذ قلنا للملائكةُ اسجدوا) فضعيفة في القياس
 جداً ، والقراء على خلافها ، على أنها لاحضة لهم فيها . وذلك من ثلاثة أوجه :
 أحدها : أن الخلاف إنما وقع في نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ،
 وها هنا ليس ما قبلها ساكناً ، وإنما هو متحرك ؛ لأن القاء من (الملائكة) متحركة ،
 فهذا احتجاج على غير محل الخلاف .

والثاني : أن هذا لا يقولون به ؛ فإنه لا يجوز عندكم نقل حركة همزة الوصل
 المتحرك قبلها .

والثالث : أنا نقول : إنما ضمت هذه التاء إتباعاً لضمة الجيم في (اسجدوا)
 وذلك من وجهين : أحدهما : أن يكون قد نوى الوقف فسكنت التاء
 وضمها تشبيهاً بضمة التاء في قراءة من قرأ (وقالتُ اخرج عليهن) بإتباع
 ضمة التاء ضمة الراء ؛ لثلاثي نخرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة ، ونحو

هذا الإِنباع قراءة من قرأ أيضا (جنات و عيونن اذْخُلُوها) بضم التنوين
إِنباعاً لضمة الخاء من (ادخلوها) وهذا كثير في كتاب الله تعالى وكلام
العرب . والثاني : أنه أتبع الضم الضم ، كما أتبع الكسر الكسر في قراءة
الحسن البصري (الحمد لله) فكسر الدال إِنباعاً لكسرة اللام ، وكقولهم
« متن » بكسر الميم ، والأصل فيه « متن » بضم الميم ؛ فكسروها إِنباعاً
لكسرة القاء ، ومنهم من يقول « متن » بضم القاء ، والأصل فيها الكسر ،
إِنباعاً لضمة الميم ، كقراءة ابن أبي عَبْلة (الحمد لله) بضم اللام والأصل فيها
الكسر إِنباعاً لضمة الدال .

وعلى كل حال فهذه القراءة ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال .

وأما قولهم « إنها همزة متحركة فجزأ أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها
كهزمة القطع » قلنا : قد بينا الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع بما يغني عن
الإعادة ، فلا يجوز أن تحمل إحداها على الأخرى .

وأما قولهم « أجمعنا على أن كسرة الدال في قولهم واحد اثنان إنما كان
لإلقاء حركة همزة اثنان وهمزة اثنان همزة وصل » قلنا : إنما جاز ذلك
هنا لأن « واحد » في حكم الوقف كنعوه من العدد ، و « اثنان » في حكم
المستأنف المبتدأ به ، وإذا كان في حكم المستأنف المبتدأ به كانت همزته بمنزلة
همزة القطع وإن كانت همزة وصل ؛ لأن همزة القطع وهمزة الوصل
تسويان في الابتداء ، ولهذا يقولون « واحد اثنان » فيثبتون فيه الهمزة وإن
كانت همزة وصل ؛ لأن « واحد » في حكم الوقف ، و « اثنان » في حكم
المستأنف ، ولذلك يقولون « ثلاثة اربعة » فيحذفون الهمزة من « اربعة »

ولا يقبلون الماء من ثلاثة تاء ؛ لأن الثلاثة عندهم في حكم الوقف والأربعة في حكم المستأنف ، وهم إنما يقبلون الماء تاء في حالة الوصل ، وإذا كانت في تقدير الوقف بقيت هاء وإن أقيمت عليها حركة ما بعدها كما تكون هاء إذا لم يكن بعدها شيء ، والله أعلم .

١٠٩ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز قصر المددود في ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من السكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر المددود شروطاً لم يشترطها غيره : فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه بمدود ، نحو فعلى تأنيث فعلاًن نحو سكرى وعطشى ؛ فهذا لا يجوز أن يمد لأن مذكره سكران وعطشان ، وفعلى تأنيث فعلاًن لا تجيء إلا مقصورة ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون مقصوراً ، وكذلك لا يجوز أن يقصر من المددود ما لا يجيء في بابه مقصور ، نحو تأنيث أفل نحو بيضاء وسوداء ، فهذا لا يجوز أن يقصر ؛ لأن مذكره أبيض وأسود ، وفعلاًن تأنيث أفل لا يكون إلا مدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون مدوداً ؛ فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصوراً أو مدوداً من المقصور والمددود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه المددود إذا كان له نظير من المقصور أو المددود ، فيجوز عنده مدُّ « رَحاً وَهُدًى وَحِجًى » لأنها إذا مدت

صارت إلى مثال سَمَاءَ ودُعَاءَ وِرْدَاءَ ، ويجوز عنده قصر « سماء ودعاء ورداء »
لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال رَحَى وهُدَى وَجِجَى ، فأما ما لا مثال له من
المقصور والمدرد إذا مد وقصر فلا يخرج عن بابه من المد والقصر ، فهذا
تفصيل المذاهب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد
جاء ذلك عن العرب في أشعارهم ، قال الشاعر :

قَدْ عَلِمْتَ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ وَعَلِمْتَ ذَاكَ مَعَ الْجُرَاءِ

* أَنْ نِعْمَ مَا كُولا عَلَى الْخَوَاءِ *

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءِ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعِلِ وَاللَّهَاءِ

والسعلاء والخواء واللاهاء كله مقصور في الأصل ، ومده لضرورة الشعر ؛ فدل
على جوازه ، وقال الآخر :

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ فَهَذَا يُعْطَى وَهَذَا يُحَدُّ

فدل الغناء وهو مقصور ، فدل على جوازه ، وقال الآخر :

سَيُعْزِيئُنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

وقول الآخر :

لَمْ نَرْحَبْ بِأَنْ شَخَصْتَ، وَلَكِنْ مَرْحَبًا بِالرَّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه .

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأننا أجمعنا على

أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فيمضاً عنها الواو والياء والألف ؛ فإشباع الضمة كقوله :

* كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْقَرَئُفُونَ *

أراد « القَرَئُفُونَ » ، وإشباعُ الكسرة كقوله :

* لَا عَهْدَ لِي بِبَيْضَالٍ *

أراد بِبَيْضَالٍ ، وإشباعُ الفتحة كقوله :

* أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى السَّكَلِ *

أراء السَّكَلِ ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى في غير هذه المسألة (١) ، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فنمضاً عنها الألف فيلتحق بالمدود .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذي يدل على أن للمقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون في المدود إلا زائدة ، والذي يدل على ذلك أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو مدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون المدود ، فدل على أنه الأصل . وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن ترده إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر المدود ؛ فإنه إنما جاز لأنه رد إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه رد إلى غير أصل ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل ،

وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

« قَدْ عَلِمْتُ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ »

الآيات إلى آخرها — فلا حجة فيها ؛ لأنها لا تعرف ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذي صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

« إِنَّمَا النَّمَرُ وَالْغِنَاءُ مِنْ اللَّهِ »

وقول الآخر :

« فلا فقر يدوم ولا غناء » .

فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والغناء بمدود بمعنى الكفاية ، قال طرنة :

وَلَا تَجْعَلِيَنِي كَأَرِيءَ لَيْسَ هُمُ كَهَمِّي ، وَلَا غَنَائِي وَمَشْهَدِي

والوجه الثاني : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدراً لغانيته : أى فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غِنَاء ، كما يقول : واليته أواليه ولاء ، وعاديته أعاديته بعمى واليته ، قال امرؤ القيس :

فَمَادَى عِدَاءَ بَيْنَ ثَوْرِ وَنَعْجَةٍ دِرَاكًا وَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيَفْغَلْ

فكذلك ها هنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

... .. وَلَسَكِنْ مَرَحَبًا يَارِضًا مِنْكَ وَأَهْلًا

لأن « الرضاء » مصدر راضية مرأضة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه يجوز إشباع الحركات فتشأ عنها الحروف — إلى آخر ما ذكره » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن أشباع الحركات هناك يؤدي إلى تغيير واحد ، وهو زيادة هذه الحروف نقط ، وأما هاهنا فإنه يؤدي إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الألف الثانية همزة ، وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ما ذهب إليه الفراء — من اشتراطه في قصر الممدود أن يحىء في بابه مقصور — فباطل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يحىء في بابه مقصور ، قال الشاعر :

وَالْقَارِحَ الْعَدَا وَكُلَّ طَيْرَةٍ مَا لِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدَالَهَا (١)

فقصر « العداء » وهو فعال من العدو ، وفعال لتسكير الفعل نحو « ضرب أب وقتال » ولا يحىء في بابه مقصور ، وقال الآخر :

وَلَسَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً رَفِيًّا مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدُّخْرَ إِنْلَبُ

فقصر « إهداها » وهو مصدر أهدى يهدي إهداء ، ولا يحىء في بابه مقصور . ألا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً وأخرج لإخراجاً وما أشبه ذلك . وقال الآخر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّا كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاةُ

(١) القارح من ذى الحافر كالفرس بمنزلة البازل من الإبل ، والطمرة - بكسر

الطاء والميم وتشديد الراء - الفرس الجواد .

فقصر « الأَطْبَاء » وهو جمع طيب ، ولا يجرى في بابه مقصور ؛ لأن القياس
يوجب مدّه ؛ لأن الأصل في طيب أن يجمع على طُبيّاء على مثال فعلاء
كشريف وشُرَفَاء وظريف وظُرَفَاء ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من
جنس واحد ، فاستثقلوا اجتماعهما ، فنقلوه من فعلاء إلى أفعلاء فصار أطبيّاء ،
فاستثقلوا أيضاً اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ، فنقلوا كسرة
الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستتقال ، وأدغموا الباء في الباء ، فصار
أطباء ، وكذلك حكم ما جاء على هذا المثال في جمع فعيل من المضاعف
كقولهم : حَبِيب وأَحِبَّاء ، وَخَلِيل وأَخِلَّاء ، وَجَلِيل وأَجِلَّاء ، وما أشبه
ذلك . ولا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فلما
قال « لأطبا » فقصر ما يوجب القياس مدّه دل على فساد ما ذهب إليه ،
والله أعلم .

١١٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في
الثنية ؛ فقالوا في ثنية « خَوْزَلَى وقَهْمَرَى » : خَوْزَلَانَ وقَهْمَرَانِ ، وذهبوا أيضاً
فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا في « قاصعاء وحائباء »
قاصعان وحائيان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في
مقصور ولا ممدود .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت

حروفهما وطال اللفظ بهما ، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما
ازدادا كثرة وطولا ؛ فاجتمع فيهما ثقلان ثقل أصلي وثقل طارئ ؛ فجز أن يحذف
منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال .

والذي يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم
« اشهاب » اشهبابا ، واحمار » احمرارا ، وأصله اشهبابا واحميرارا ، فحذفوا الياء لطول
الكلمة وكثرة حروفها ، وكذلك زعمتم أن « كَيْفَنُونَةُ » أصلها كَيْفَنُونَةُ بالتشديد
ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلبا للتخفيف ؛ فدل أن طول الكلمة وكثرة
حروفها له أثر في الحذف ؛ فكذلك ها هنا ، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه
منهما ؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلة حروفه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لا يحذف منهما شيء ؛ لأن
التثنية إنما وردت على لفظ الواحد ؛ فينبغي أن لا يحذف منه شيء ، قلت حروفه
أو كثرت ، والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه كما
حُذِفَ فيما قلت حروفه ، فقالوا في تثنية جُمَادَى « جُمَادَيْنِ » من غير حذف ،
قال الشاعر :

* شَهْرِي رَبِيعٍ وَجُمَادَيْنِ *

وقال الآخر :

* جُمَادَيْنِ حُسُومًا *

وقال الآخر :

* جُمَادَيْنِ حَرَامٍ *

فثبتوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف ، والمدولُ عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لا وَجْهَ له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما » قلنا : كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف ، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نُقِيت عنهم على خلاف الأصل والقياس ، فيجب الاختصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها ؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً ؛ فإذا وجب الاختصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطل أن الحذف ها هنا للكثرة لورود النقل بخلافه .

وأما استشهادهم بأشبهاب وكيئونة والأصل فيهما أشبهاب وكيئونة بالتشديد فمخالف لما وقع الخلاف فيه ؛ لأن الثقل فيهما لازم في أصل الكلمة غير عارض ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإنه غير لازم في أصل الكلمة ، بل هو عارض ؛ لأن الثنية عارضة وليست لازمة ، ثم أيضاً استشهادهم بكيئونة وأن أصلها كيئونة بالتشديد لا يستقيم ؛ لأنه شيء لا يقولون به ؛ لأن الأصل عندهم في كيئونة كيونونة ، فأبدلوا من الواو ياء ، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشيء لا يعتقدون صحته ؟ فدل ذلك على صحة ما قلناه ، والله أعلم .

١١١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو « طلق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » لاختصاص المؤنث به . وذهب البصريون إلى أنه حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يُجْزَوْه على الفعل . وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا « شيء حائض » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشترك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحيض والحمل ، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث ؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشترك بينهما بحال محال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو لأن قولهم « طلق ، وطامث ، وحائض ، وحامل » في معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل ، على معنى النسب ، أى : قد عُرِفَتْ بذلك ، كما يقال : رجل رامي ونابل ، أى : ذورُهم ونبل ، وليس محمولا على الفعل ؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المقابلة للفعل ، نحو ضَرَبَتِ الْمَرْأَةُ تَضْرِبُ فَهِيَ ضَارِبَةٌ ، فإذا وضع على النسب لم يكن جاريا على الفعل ولا متبعا له ، فلم تلحقه علامة التأنيث ، وصار بمنزلة قولهم « امرأة معطّار ، ومذكار ،

وَمِنْ ثَمَاتٍ ، وَمِنْ شِيرٍ ، وَمِنْ طَيْرٍ ، وَصَبُورٍ ، وَشَكُورٍ ، وَخَوْدٍ ، وَضَنَّاكٍ ، وَصَنَاعٍ ،
وَحَصَّانٍ ، وَرَزَانٍ ، قَالَ حَسَانُ :

حَصَّانٌ رَزَانٌ مَا تَزَنُّ بِرَبِيبَةٍ وَتُضَيِّحُ غُرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَاغِلِ
فَإِنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ وَمَا أَشْبَهَهَا لَمْ تَكُنْ جَارِيَةً عَلَى الْفِعْلِ لَمْ تَلْحَقْهَا
عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُمْ لَوْ حَمَلُوهُ عَلَى الْفِعْلِ لَدَخَلَتْهُ عِلَامَةُ
التَّأْنِيثِ ؛ فَقِيلَ : طَلَقَتْ فَهِيَ طَالِقَةٌ ، وَطُيِّثَتْ فَهِيَ طَامِثَةٌ ، وَحَاضَتْ فَهِيَ حَائِضَةٌ ،
وَحَمَلَتْ فَهِيَ حَامِلَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ ، وَهُوَ الْأَعْشَى :

أَيَا جَارًا بَيْنِي فَأَيْكَ طَالِقَةً كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ

وَقَالَ :

تَمَخَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ يَوْمَ أَنِّي ، وَلِكُلِّ حَالَةٍ تَمَامٌ

وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ : إِنَّمَا حَذَفُوا عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ مِنْ « طَالِقٍ » وَنَحْوِهِ
لَأَنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَعْنَى ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا : شَيْءٌ طَالِقٌ ، أَوْ إِنْسَانٌ طَالِقٌ ، كَمَا قَالُوا :
رَجُلٌ رَبْعَةٌ ، فَأَنشَأُوا وَالْمَوْصُوفُ مَذْكَرٌ عَلَى مَعْنَى نَفْسٍ رَبْعَةٌ ، وَكَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ
« مَذْجَتِ الْإِسْلَامَ » ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ بِمَعْنَى الْمِلَّةِ ، وَكَمَا حَكَى الْأَصْمَعِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو
ابْنَ الْعَلَاءِ قَالَ : سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَمَانِيًّا يَقُولُ : فَلَانُ لَغُوبٌ جَاءَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا ،
فَقُلْتُ لَهُ : أَنْقُولُ « جَاءَتْهُ كِتَابِي » فَقَالَ : أَلَيْسَ بِصَحِيفَةٍ ؟ وَالْجَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى
كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

قَامَتْ تَبْكِيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ ؟

تَرَكَتْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ
فقال « ذا غربة » ولم يقل « ذات غربة » لأن المرأة في المعنى إنسان ،
وقال الآخر :

إِنْ السَّاحَةِ وَالْمُرُوءَةُ ضُمْنَا قَبْرًا بَمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ
فقال « ضمنا » ولم يقل « ضممتا » لأنه ذهب بالساحة إلى السخاء وبالمرودة
إلى الكرم ، وقال الآخر :

فَإِنْ تَعَمَّدَنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا
فقال « أودى » ولم يقل « أودت » لأن الخواادث في معنى الحدثنان ،
وقال الآخر :

أَلَا هَلَاكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنْبِرُ وَمِذْرَهْنَا الْكَمِيُّ إِذَا نُفِيرُ
وَحَمَالُ الْمِيَّينِ إِذَا أَلَمْتُ بِنَا الْخُدَّانُ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ
فقال « ألت » لأنه ذهب بالحدثنان إلى معنى الخواادث ، وقال الآخر :
إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا دُونَ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَلًا
فقال « دبرها » لأنه ذهب إلى معنى الحدَث ؛ لأن الحدَث ها هنا يؤدي
عن الجمع ، وقال الآخر :

هَنِيئًا لِسَعْدٍ مَا أُفْتَضَى بَعْدَ وَقَعَتِي بِفَاقَةِ سَعْدٍ وَالْمَشِيَّةُ بَارِدُ
فقال : « بارد » لأنه حمل المشية على معنى العشي .
وقال الآخر :

وَإِنْ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهِمُ الْعَشِيرِ

فقال « عشر أبطن » ولم يقل « عشرة » لأن البطن بمعنى القبيلة ،
وقول الآخر :

وَقَائِعُ فِي مُضَرٍ نِسْمَةٌ وَفِي وَائِلٍ كَانَتْ الْعَاشِرَةُ

فقال « نسمة » ولم يقل « نسع » لأنه حمل الوقائع على الأيام ، يقال : فلان عالم بأيام العرب ، أى بوقائعها ، وقال الآخر ، وهو عمر بن أبى ربيعة :
وَكَانَ مِجَنَّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُعْصِرُ
فقال « ثلاث » ولم يقل « ثلاثة » لأنه عني بالشخوص نساء ، فحمله على المعنى ،
وقال الآخر ، وهو الخطيئة :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُرُودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

فقال « ثلاثة أنفس » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال القتال الكلابي :
قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وَأَنْفُسُهُمْ ثَلَاثَةٌ وَلِلسَّبْعِ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ
فقال « ثلاثة » ولم يقل « ثلاث » حملا على المعنى ، وقال لبيد :

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إِذَا هِيَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا

فقال « كانت » لأن الإقدام فى معنى التقديم ، وقال الآخر :
يَأْيُهَا الرَّاكِبُ الْمَرْجِي مَطِيقُهُ سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ
فقال « هذه » لأن الصوت فى معنى الصبيحة ، وقال الآخر :

* وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ *

أى المغفرة ، وقال الآخر ، وهو طفيل الغنوى :

إِذْ هِيَ أَخْوَى مِنَ الرَّبِيِّ حَاجِبُهُ وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِدِ الْحَارِيَّ مَكْحُولٌ
ولم يقل « مكحولة » لأن العين في المعنى عضو ، وقال الآخر :
أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أُسِيفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا
فقال « مخضباً » لأن الكف في المعنى عضو

والجلُّ على المعنى أكثرُ في كلامهم من أن يحصى ، فكذلك هاهنا .
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قواهم « إن علامة التأنيث إنما
دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه
الأوصاف » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا يبطل بقوله تعالى : (يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ
عَمَّا أَرْضَعَتْ) ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث
الكان يذنبني أن لا تدخل هاهنا ؛ لأن هذا وصف لا يكون في المذكر ، فلما
دخلت دل على فساد ما ذهبوا إليه .

والوجه الثاني : أنه لو كان سبب حذف علامة التأنيث من هذا النحو
وجود الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب أن لا يوجد الحذف مع
وجود الاشتراك وعدم الاختصاص في نحو قولهم « رجل عاشق ، وامرأة
عاشق » و « رجل عانس ، وامرأة عانس » إذا طال مكثهما لا يتزوجان ،
و « رجل عاقر ، وامرأة عاقر » إذا لم يولد لهما ، و « رأس ناضل من
الخضاب ، وحية ناضل » و « جبل نازع إلى وطنه ، وناقاة نازع »
و « جبل ضامر ، وناقاة ضامر » و « جبل بازل ، وناقاة بازل » في كلمات

كثيرة ، قال زهير :

فَرَقَعْتُ بَيْنَ قَتَوْدٍ عَنَسٍ ضَامِرٍ لَحَظَةٍ طَفَلٍ أَعْمَى سِنَادٍ

وقال الأعشى :

عَمِدِي سَهَا فِي الْحَى قَدْ سُرِبَاتٍ بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ

وقال زهير :

تُهَوِّنُ بَعْدَ الْأَرْضِ عَنِّي فَرِيدَةً كِنَازُ الْبُضِيعِ سَهْوَةَ الْمَشَى بَازِلٍ

وقال لبيد :

* تَرَوِي الْمَحَاجِرَ بَازِلٌ عُدَّكُمْ *

وقال آخر :

* بِيَا زِلٍ وَجَنَاءَ أَوْعَيْهَلْ *

كيف والأصمعي قد صنف في هذا النحو كتاباً ؟ ! .

والوجه الثالث : وهو أنه لو كانت الاختصاص سبباً لحذف علامة التانيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سبباً لحذفها من الفعل ؛ فيقول : المرأة طق ، وطمث ، وحاض ، وحمل ، كما يقال : طلق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ؛ فلما لم يحذف أن تحذف علامة التانيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد ، ولا يلزم هذا على قول مَنْ حمّله على المعنى كأنه قال : إنسان حائض ؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع ، والتعليل بالاختصاص لبس باتساع ، فينبغي أن لا يقتصر فيه على السماع ، ولا يلزم أيضاً على قول مَنْ حمّله على النسب بوجه ما ؛ لأنه جعل

حائضاً بمعنى ذات حيض ، والفعل لا يدل على نفس الشيء فيقال : إن هندا حاض ، بمعنى هندا ذات حيض ، وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

١١٢ - مسألة

ذهب السكوفيون إلى أن الواو من نحو «يَعْدُ ، وَيَزِنُ» إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي . وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة .

أما السكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد ، وكلا القسمين يقعان فيما فؤه واو ، فلما تغيرا في اللزوم والتعدي وانفقا في وقوع فائهما واوا وجب أن يفرق بينهما في الحكم ، فبقوا الواو في مضارع اللازم نحو «وَجَّـلَ يَوْجَلُ ، وَوَحَلَ يَوْحَلُ» وحذفوا الواو من المتعدي نحو «وَعَدَ يَعْدُ ، وَوزن يَزِنُ» وكان المتعدي أولى بالحذف لأن التعدي صار عوضاً من حذف الواو .

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة» لأننا نقول : هذا يبطل بقولهم «أَعِدْ وَنَعِدْ وَتَعِدْ» والأصل فيه : أَوْعِدْ وَتَوَعِدْ وَتَوَعِدْ ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لسكان ينبغي أن لا تحذف ها هنا ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، ولكان ينبغي أن

تُحذف من قولهم « أَوْعَدِيْوَعِدْ » بضم الياء فيقال « يُعِدْ » لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستقل في كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي توجب ثقلاً وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستئصال .

والذي يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما في الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحو « سَيِّد ، وَمَيِّت » كراهية لاجتماع المثليين ، وإذا اجتمع ها هنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكناً ، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقول : يُعِدْ وَيَزِنُ وحملوا « أعد ونعد وتعد » على « يعد » لثلاث تخلف طرق تصاريف الكلمة ، على ما سنبينه في الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي فبقوا الواو في اللازم وحذفوها من المتعدي » قلنا : هذا باطل ؛ فإن كثيراً من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو ، وذلك نحو « وكف البيت يكف » ، و« ونم الذباب ينم » ، ووجد في الحزن يجِدْ » إلى غير ذلك . والأصل فيها : وكف يَوْ كِفْ ، ونم يَوْ نِمْ ، ووجد يَوْ جِدْ ، وكلها لازمة ، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو ، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها

بين ياء وكسرة ، ولا نظر في ذلك إلى اللازم والمتعدي .

وأما « وَجِلَ يَوْجَلُ » ، ووحل يوحل « فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على يفعل بفتح العين ، كالم يلم ، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة ، وإنما وقعت بين ياء وفتحة ، وذلك لا يوجب حذفها ، وأما حذفهم لها من قولهم « وَلَغَ يَلْغُ » وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة فلأن الأصل فيه يَنْفَعِلُ بكسر العين كضرب يضرب ، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لاما ، فإن حرف الحلق متى وقع لاما من هذا النحو فإن القياس يقتضى أن يفتح العين منه ، نحو : قرأ يقرأ ، وَجَبَهَ يَجْبَهُ ، وسدح يسدح ، وشدخ يشدخ ، وجمع يجمع ، ودمغ يدمغ ، إلا ما جاء على الأصل نحو : نطح السكبش ينطح ، ونبح السكب ينبح ، وكذلك أيضاً إذا وقع حرف الحلق عيناً فإنه يقتضى فتح العين أيضاً ، نحو : سأل يسأل ، وجهد يجهد ، ونحر ينحر ، وفخر يفخر ، ونعب ينعب ، وفقر يفقر ، إلا ما جاء على الأصل ، نحو : نعق وينعق ، فدل على أن « وجل يوجل » لا حجة لهم فيه . وفي وجل يوجل أربع لغات : أحدها تصحيح الواو ، وهي اللغة المشهورة ، واللغة الثانية « ياجل » فتقلب الواو ألفاً لمكان الفتحة قبلها وفراراً من اجتماع الياء والواو إلى الألف ، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو « ييجل » وذلك على طريقة سيد وميت وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول ، واللغة الرابعة « ييجل » بكسر الياء ؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها ليجرى قلبها على سنن القياس في نحو ميعاد وميزان وميقات ، ولأصل فيها موعاد ، وموزان ، وموفات ؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت ، إلا أن

الواو لما سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء ، فكذلك هاهنا : لما لم يمكن الإدغام لما ذكرنا وكانت الواو تغلب في نحو سيد لا مكانه أحبوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها .

وأما قولهم « إنها لو كانت قد حذفت لوقعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تحذف من « أعد ، وتعد ، ونعد » ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة » قلنا : إنما حذفت هاهنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة — التي هي الهمزة والنون والقاء — على الياء ، لأنها أخوات ، فلما حذفت الواو مع أحدها للاملة التي ذكرناها حذفت مع الآخر لئلا تختلف طرق تصارييف الكلمة ؛ ليجري الباب على سنن واحد ، وصار هذا بمنزلة « أكرم » والأصل فيها « أأكرم » إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين ، فحذفوا الثانية فرارا من اجتماع همزتين طلبا للتخفيف ، وكان حذف الثانية أولى من الأولى لأن الأولى دخلت لمعنى والثانية ما دخلت لمعنى ؛ فلهذا كان حذف الثانية وتبقيّة الأولى أولى ، ثم قلوا « نكرم ، وتكرم ، ويكرم » فحذفوا الهمزة حملا للنون والقاء والياء على الهمزة طلبا للتشاكل على ما بينا .

وأما قولهم « إنه لو كان الحذف لوقعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف في قولهم يُوعِدُ ونحوه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن هذا لا يصلح أن يكون نقضاً على « يَمِدُ » لأن الواو هاهنا ما وقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الأصل في « يُوعِدُ » بضم الياء يُؤْوعِدُ ، كما أن الأصل في يكرم يؤكرم ، قال الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

فلما كان الأصل يؤوعد بالهمزة فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها في حكم الثابتة ، كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر :

« وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِ » *

في حكم الثابتة ، ولولا ذلك لما صحت الواو ، وكانت تقلب همزة لوقوعها قبل الطرف بحرف ، لأنهم يجرّون ما قبل الطرف بحرف من هذا النحو مجرى الطرف وهم يقلّبون الواو إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة (١) همزة ، فهاهنا لما صحت الواو دل على أن الأصل فيه « العواوير » بالياء كطواويس ونواويس ، وإنما حذفت للضرورة ، وإنما صحت الواو مع تقدير الياء لأنها قبل الطرف بحرفين ، فبعدت عما تقلب فيه الواو إذا وقعت طرفاً ؛ فلم تقلب همزة .

والوجه الثاني : أنهم لما حذفوا الهمزة من « يُؤَوِّد » لم يحذفوا الواو ؛ لأنه كان يؤدي إلى الموالاة بين إعلالين ، وهم لا يوالون بين إعلالين ، ألا ترى أنهم قالوا « هَوَى ، وَغَوَى » فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يبدلوا من الواو ألفاً وإن كانت قد تحركت وانفتحت ما قبلها ، لأنهم لو فعلوا ذلك فأعلوا الواو كما أعلوا الياء لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين ، والجمع بين إعلالين لا يجوز ، والله أعلم .

(١) وقوع الواو أو الياء طرفا وقبلهما ألف زائدة يوجب قلب كل منهما همزة ومثال ذلك كساء ورداء ، وأصلهما كساو ورداى ، ووقوع الواو والياء قبل الطرف بحرف وقبلهما ألف زائدة يوجب قلب كل منهما همزة ، ومثاله أوائل جمع أول وعبائل جمع عيل — بوزن سيد — وأصلهما أواول وعبايل ، فإن وقعت الواو أو الياء قبل الطرف بحرفين وقبلهما ألف زائدة لم تقلبا همزة لأنهما بعدتا عن الطرف بعدا حصنهما من القلب ، ومثال ذلك طواويس ونواويس ، فأعرف ذلك

١١٣ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « صَحَّحَ ، وَدَمَكَمَك » على وزن فَعَلَّ .
 وذهب البصريون إلى أنه على وزن فَعْلَل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه على وزن فَعَلَّ ، وذلك أن
 الأصل في « صَحَّحَ وَدَمَكَمَك » صَحَّحَ وَدَمَكَمَك ، إلا أنهم استقلوا جمع ثلاث
 حاءات وثلاث كافات ، فعملوا الوسطى منها ميما ، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير
 في الاستعمال ، قال الله تعالى : (فَكَبَّوْا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ) والأصل كُجِّبُوا ؛
 لأنه من « كَبَّيتَ الرجل على وجهه » إلا أنهم استقلوا اجتماع ثلاث باءات
 فأبدل من الوسطى كاف ، وقال الفرزدق :

مَوَانِعُ لِلْأَسْرَارِ إِلَّا لِأَهْلِهَا وَيُخْلِفْنَ مَا ظَنَّ الْغَيُورُ الْمُشْفَشَفُ

والأصل في المشفشف المشفف لأنه من « شَفَّئْتِ الغيرة ، وَشَفَّاهُ الحزن »
 إلا أنه استقل اجتماع ثلاث فاءات ، فأبدل من الوسطى شينا . وقال
 الآخر ، وهو الأعشى :

وَتَسْبَرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ الْعَرُوسِ بِالصَّيْفِ رَقَرَقَتْ فِيهِ الْعَبِيرَا

والأصل في رقرقت رقت ؛ لأنه من « الرقة » فأبدل من القاف الوسطى راء .
 وقال الآخر :

* بَاتَتْ تُسَكِّرُ كَرَهُ الْجَنُوبُ *

والأصل في تسكر كره تسكر كره ؛ لأنه من « التسكرير » فأبدل من الراء

الوسطى كافاً ، وكذلك أيضاً قالوا « تملل على فراشه » والأصل تمال لأنه من « الملة » وهو الرماد الحار ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميماً ، وكذلك قالوا « تغفل في الشيء » والأصل تغفل لأنه من « الغفل » وهو الماء الجاري بين الشجر ، فأبدلوا من اللام الوسطى غيناً ، وكذلك قالوا « تكسبكم » والأصل تكسب لأنه من « السكة » وهي القذسوة ، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً ، وكذلك قالوا « حشخت » والأصل حشت لأنه من « الحش » إلا أنهم أبدلوا من الشاء الوسطى حاء كراهية لاجتماع الأمثال ، فسد ذلك ما هنا : الأصل فيه « صحح » إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميماً كراهية لاجتماع الأمثال ، وكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من حروف الزيادة التي تختص بالأسماء . وقلنا : إنه لا يجوز أن يكون وزنه فعلعل بذكرير العين ، لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن صرصر وسجج وزنه ففعف لذكرير العاء فيه ؛ فلما بطل أن يكون صرصر على ففعف بطل أيضاً أن يكون صحح على فعلعل .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا نحو « احموقف الظبي » ، واغذوذن الشعر ، وما أشبه ذلك ، فإنه على وزن اففعول ؛ لأننا نقول : إنما قلنا إنه على وزن اففعول لأنه ليس في الأفعال ما هو على وزن « افعل » فقلنا : إن وزنه على اففعول ، بخلاف ما هنا ؛ فإن في الأسماء ما هو على وزن فعلل نحو « سقرجل » ، وفزدق ، وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو « خلعل » ، وهو الجمل ، و « دذر خرّج » وهو دويبة فإنه على وزن فعلعل ؛ لأننا نقول : إنما قلنا إنه على وزن فعلعل لأنه ليس في الأسماء ما هو على وزن فعلل ، بضم الأول ، وإذا خرج للفظ

عن أبيه كلامهم دل ذلك على زيادة الحرف فيه ، والذي يدل على ذلك أنهم قالوا في ذرّ خرّح : ذرّاح ، فأسقطوا أحد المثليين ، ولو كان خماسياً لم يأت منه ذراح على وزن فعّال نحو كرام وحسان ، فبان الفرق بينهما .

أما البصريون فاحتجوا بأن قولوا : إنما قلنا إن وزنه فعلل لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ، فوجب أن يكون وزنه فعلل ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين في نحو ضرب وقتل كان وزنه فعل ، أو تكررت اللام في نحو أحر وأصفر كان وزنه اقل ، فكذلك ها هنا : لما تكررت العين واللام في نحو صحصح ودممك يجب أن يكون وزنه فعلل لتكررها فيه ، هذا حكم الظاهر ، فمن ادعى تحلياً بقي مرتهناً بإقامة الدليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل صحصح ودممك » قلنا : هذا مجرد دعوى لا يستند إلى معنى ، بل تكرير عين الفعل ولامه كتكرير فاء الفعل وعينه في صرصر وهي الداهية وصرربت وهي القفر ؛ لأنهما من المراساة والمرة ، وأما تلك المواضع التي استشهدوا بها على الإبدال لاجتماع الأمثال فهناك قام الدليل في رد الكلمة إلى أصلها ، وذلك غير موجود ها هنا .

وقولهم « لو جاز أن يقال إن وزنه فعلل — بتكرير العين — لجاز أن يقال : صرصر وسجسج وزنه ففع فع لفتكرير الفاء فيه » قلنا : هذا باطل ، وذلك أن الحرف إنما يجعل زائداً في الاسم والفعل إذا كانت على ثلاثة أحرف سواء ، وهي فاء الفعل وعينه ولامه ، وصرصر وسجسج لم يوجد فيه ذلك ، فلو قلنا إن وزنه ففع فع لأدى ذلك إلى إسقاط لامه ، وذلك لا يجوز ، (١٤ — الإنصاف ٢)

بمخلاف صحيح ودممك فإنه قد وجد فيه ثلاثة أحرف فاء وعين ولام ، فلما لم
يؤد ذلك إلى إسقاط لامه كان ذلك جائزاً ، وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين
في اسود زائدة ، ولا تجعل إحدى الدالين في ردّ ومدّ زائدة ؛ لأننا لو جعلنا إحداهما
زائدة لأدى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه ؛ وذلك لا يجوز ؛ فكذلك هاهنا ،
والله أعلم .

١١٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إل أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه
زيادة ؛ فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا
فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة
أحرف الحرف الذي قبل آخره ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أن
الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة
أحرف نحو « سفرجل » ففيه زيادة حرفين . وذهب البصريون إلى أن بنات
الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل لازائد
فيهما البتة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا على أن وزن
جعفر فمئل ، ووزن سفرجل فعمل ، وقد علمنا أن أصل فمئل وفعمل فاء وعين ولام
واحدة ؛ فقد علمنا إن إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة ، واللامان في وزن
سفرجل زائدتان ، فدل على أن في جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأن
في سفرجل حرفين زائدين على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون
الراء أو الفاء أو العين أو الجيم: فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون
وزنه فعلم، لأن الزائد يوزن بلفظه، وإن كان لزائد الفاء فوجب أن يكون
وزنه فمقل، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فقل؛ وإن كان
الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جفعل. وكذلك ياتزمون في
وزن سفرجل، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دل على أن حروفه
كلها أصول.

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن إحدى الدالين من قرد ومهد زائدة
ووزنه عندكم فعل ؛ فقد وزنتم الدال الزائدة باللام ، وكذلك صحح ووزنه
عندكم فعل ، وإحدى الميمين وإحدى الحامين زائدتان . ولم تنزوهاما بلفظهما
فتقولوا : وزنه فعل صح ، ووزنهما بالعين واللام فقلتم : فعال ، وكذلك
مرسرس ومرسريت ، ووزنه عندكم فمفعيل ، ولم تنزوها فيه الزائد بلفظه
فتقولوا : فمعريل ، ووزنموه بالغاء والعين فقلتم : فمفعيل » لأننا نقول :
إنما وزنا الزائد بلفظ اللام دون لنظ الدال وذلك لأن إ- إحدى الدالين
لام الفعل والدال الأخرى - وإن كانت زائدة - فهي تكرير لام الفعل
بلفظها ، فوزنا باللائظ الذي وزن به لام الفعل ، وكذلك صحح : الميم
عين الفعل ، والحاء لامة ، ثم أعيدنا تنكيراً لهما ، فصار المعاد زائداً ،
غير أنه من جنس الأول ، فأعيد بلفظ الأول ؛ فجاءت عيناً ولأما
معادتين ، كما جعلت الميم والحاء الأولتان عيناً ولأما ، وكذلك نقول في
مرسرس ومرسريت .

والدليل على أن فاء الفعل وعينه في « مَرْمَرِيس » ، ومَرْمَرِيت « زائدة مكررة أنه مأخوذة من المراساة والمرت ، ألا ترى أن « مرمريس » اسم الداهية و « مرمريت » اسم للقفر .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه إذا كانت إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة دل على أن فيه حرفاً زائداً ، وكذلك إذا كانت اللامان في وزن سَفَرَجَل زائدتين دل على أن سَفَرَجَل حرفين زائدين » قلنا : هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره ، وذلك أن التمثيل إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصلي ، وذلك أنا إذا جئنا إلى جعفر فثلاثاء بفعل علمنا بالمثل أنه لم يدخله شيء زائد ، وإذا جئنا إلى صَيْقِل فثلاثاء بفعل فقد علم بالمثل أن الياء زائدة ، واختاروا الفعل لأنه يأتي وهو عبارة عن كل شيء من الألفاظ التي تقتصر ، ألا ترى أنك تقول لصاحبك : قد ضربت زيداً ، أو خاصمته ، أو أكرمته ، أو ما أشبه ذلك ، فتقول : قد فعلت . وكان الثلاثي أولى بذلك من قبل أن أقل الأسماء والأفعال بنات الثلاثة ، وفيها بنات الأربعة والخمسة ، فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به إلا بحذف شيء منه ، ونحن نجد بنات الثلاثة تبني على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيفم ، وهو من الضغم وهو العض ، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سَرَنَدَى ، وهو من السرد ، ولم يعلم أنه بنى شيء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف ، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعي وخماسي زدنا ما يلحقه بلفظ الرباعي والخماسي ،

فهذا الذي نزيده على الفعل زائد ، وإن كان الممثل به أصليا ؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثل بالممثل به ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

١١٥ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيَدٍ ، وَهَيْنٍ ، وَمَيِّتٍ » في الأصل على فَعِيل ، نحو سَوَيْدٍ وَهَوَيْنَ وَمَوَيْتٍ . وذهب البصريون إلى أن وزنه فَعِيل — بكسر العين — وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَعِيل بفتح العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أصله فَعِيل نحو : سويد وهوين ومويت لأن له نظيرا في كلام العرب ، بخلاف فَعِيل ؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلموا عين الفعل كما أعلت في « سَادَ يَسُودُ » وفي « مَاتَ يَمُوتُ » ، فقدمت الياء الساكنة على الواو فاقبلت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة .

ومنهم من قالوا : أصله سويد وهوين ومويت ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلموا الواو كما أعلوها في « سَادَ وَمَاتَ » قابلوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفا ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فسكرها أن يلتبس فَعِيل بفَعْل ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وفعل ويخرج على هذا نحو سويق وعويل ، فإنه إنما صح لأنه غير جار على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فيعمل لأن الظاهر من بقاءه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذى يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح : فمنها فَمَلَّةٌ في جمع فاعل ، نحو قاض وقضاة ، ومنها فيعلولة نحو كينونة وقيدودة والأصل كينونة وقيدودة . والذى يدل على ذلك أن الشاعر يردّه إلى الأصل في حالة الاضطرار ، قال الشاعر :

قَدْ فَارَقْتُ قَرِيْنَهَا الْقَرِيْنَةَ وَشَحَطْتُ عَنْ دَارِهَا الظَّامِنَةَ
يَا لَيْتَنَّا قَدْ ضَمَمْنَا سَفِيْنَةَ حَتَّى يَعُوْدَ الْوَصْلُ كَكَيْنُونَةَ

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَيْحَان ، وأصله رَيْحَان - بالتشديد - على فيعلان ، وأصل رَيْحَان « رَيْوَحَان » فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة ، وكما خففوا سِيد وهين وميت ، إلا أن التخفيف في نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف في نحو كينونة وقيدودة واجب ، وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء على سبعة أحرف ، خففوه كما خففوا اشمهيباب ، فقالوا : اشمهيباب ، وإذا جاز الحذف فيما قلت حروفه نحو سيد وهين وميت لزم الحذف فيما كثرت حروفه نحو كينونة وقيدودة ، وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كان حمل سيد وهين وميت على للظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الأصل أن يقال في جمع قاض : قُضَى ، كما يقال : غَارَ وَغُزِيَ ، فاستدقوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا ،

وعوضوا من حذف المحذوف هاء ، كما قالوا : عدة ، فعوضوا من الواو
المحذوفة هاء ، وأما كينونة وقيدودة فالأصل كُونونة وقُودودة على فُملولة
نحو بهلول وصندوق ، إلا أنهم فتحوا أرله لأن أكثر ما يجرى من هذه
المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طار طَيْرورة وصار صَيْرورة وسار
سَيْرورة وحاد حِيدودة ، ففتحوه حتى تسلم الباء ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا
ذوات الواو على ذوات الياء ، لأنها جاءت على بنائها ، وليس للواو فيه
حظ لقربهما في الخرج واشترآكهما في اللين ، فقلبوا الواويا في نحو كينونة
وقيدودة ، كما قالوا الشكاية وهي من ذوات الواو لقولهم : شكوت أشكو
شكوا ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدراية والرواية والسعاية والرامية
فكذلك ها هنا ، لأننا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال في جمع
قاضي قضى كما يقال غاز وغزى » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير
دليل ، ثم لو كان أصله قضى كغاز وغزى لكان ينبغي أن لا يلزمه الحذف
لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يؤتى به على أصله فكان يقال فيه : قضى وقضاة
كما قالوا : غزى وغزاة ؛ لأن فعل ليس بمهجور في أبيتهم ، وهو كثير في
كلامهم ، فلما لزم الحذف ولم يلزم في نظيره مع قلة حروفه دل على أن
ما ذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى ، وأما قولهم « إن كينونة فملولة »
قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال « كُونونة »
وقودودة ؛ لأنه لم يوجد ها هنا ما يوجب قلب الواويا ، وقولهم « إنهم
غلبوا الياء على الواو لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا
الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء

كقولك : كينونة ، وقيدودة ، وحيلولة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهيموعة —
 — من المovac وهو الـاقى — فليس جمال الباب لذوات الياه أولى من جملة لذوات
 الواو ، فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له ، والذي يدل على صحة ما صرنا إليه
 أن فيعلولا بناء يكون فى الأسماء والصفات ، نحو خيتومور ، وعيطموس ،
 وفعلول لا يكون فى شيء من الكلام ، ولم يأت إلا فى قولم « صَعْفُوقٌ »
 قال الراجز :

* مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وَأَنْبَاعٍ أُخَرُ *

وم خول بالجمامة ، ولا ينصرف للتعريف والمعجمة ، فاصرنا إليه له نظير فى الأسماء
 والصفات ، وما صاروا إليه لا نظير له فى شيء من كلام ، ثم ألزموا مع جملة على
 شيء لا نظير له فى كلامهم قلبا لا نظير له فى أقيسة كلامهم .

وأما من قال « لَمِنْ أَصْلِهِ فَمَوْلَا — بفتح العين — » فاحتج بأنه وجد فيعلا بفتح
 العين له نظير فى كلامهم ، ولم يجدوا فيعلا بكسر العين ، فجملة فيعلا بفتح العين
 ثم كسر الياه كما قالوا فى بَصْرِى : بَصْرِى ، وكما قالوا فى أُمْرِى : أُمْرِى ، وكما
 قالوا « أُخْتُ » والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أَخَوَةٌ ، وكما قالوا « دُهُرِى »
 بالضم للرجل المسن الذى قد أتى عليه الدهر ، والقياس الفتح ، وقد جاء فى بعض
 هذا المعتل فيعل ، قال الشاعر :

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ *

فدل على أنه فيعل بفتح العين ، والشعيب : المزاودة الضخمة ، والعين :
 التعمينة ، وهى التى يصب فيها الماء فيخرج من هيونها : أى خُرْزها ، فينفتح
 السير فينسد موضع الخرز ، ومنه يقال « عَيْنٌ قَرَبَكَ » أى صب فيها

الماء حتى ينسد آثار الخرز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فعيل إلا أنهم أعلوا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا ، قلنا : هذا باطل ، لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له في الصحيح ، لأن ياء فعيل لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لئلا يلتبس فعيل بفعل » قلنا : وهذا أيضاً باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز فيه التخفيف فيقال : سَيْدٌ وَمَيْتٌ وَهَيْنٌ ؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَعِيلٌ بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء في بَصْرَى » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لو كان فيعلا لكان ينبغي أن يقال سيدوهين وميت — بالفتح — ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيْنٌ وَتَيْحَانٌ ، وَهَيْبَانٌ — بفتح العين — والتيحان : هو الذي يعترض في كل شيء والهيبان : الذي يهاب كل شيء ، فلما كسر دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم في النسب إلى البصرة بَصْرَى — بكسر الباء — وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ؛ فلا يقاس عليه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء ففعل بَصْرٌ ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بَصْرَى ، بكسر الباء .

وقولهم « إنه لم يوجد فيل في كلامهم » قلنا : قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح ؛ فلا حاجة إلى أن تجعل فيعلا مثل عين مع شذوذه وندوره في بابه ، وقد وجدنا سبيلا إلى أن تجعل فيملا على لفظه ، ولو جاز أن يعتقد بقولهم عين بفتح العين مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتقد بما حكى الأصمى ، قال : حدثني بعض أصحابنا قال : سمعهم يقولون جاءت الصيقل بكسر القاف — وإذا امرأة كأن وجهها سيف فلما رأتنا أرخت البرقع فقلت : يرحمك الله ! إنما سقر ، وفيما أجر ، فلو منعنا من وجهك ، فانصاعت ففضا حكت ، وهي تقول :

وَكُنْتَ مَعَى أَرْسَاتِ طَرْفِكَ رَائِدًا لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَنْعَمْتَكَ الْمَنَاظِرُ
رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلهُ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرٌ

فصيقل — بكسر العين — في الشذوذ في الصحيح بمنزلة عين في المعتل ، وكما لا يعتقد به في الصيقل لشذوذه فكذلك في عين ، والله أعلم .

١١٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « خطايا » جمع خطيئة على وزن فعالي ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد . وذهب البصريون إلى أن « خطايا » على وزن فعائل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعالي ، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة « خطايء » مثل خطايع ، إلا أنه قدمت

الهمزة على الياء ؛ لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف
وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف لأنهم يحرون ما قبل الطرف
بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال وهم يبدلون من الياء إذا وقعت
طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة ، فلولم تقدم الهمزة على الياء في خطايء لكان
يؤدي إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض في كلامهم ، ولم يأت في كلامهم الجمع
بين همزتين في كلمة إلا في قول الشاعر :

فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِي ۖ وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ
ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مقلوبة ، ووزنه فاعلة ، فصارت خطاي
مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاء ،
مثل خطاءا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا
من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثل ، فصار خطايا على وزن فعالي ،
على ما بينا .

ومنها من قال : إنه على فعالي ؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن
ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل
فعيلة من ذوات الواو والياء نحو وصية وحشية فإنه يجمع على فعالي دون
فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختل الكلام وقل ، فجمعت على فعالي ،
فقالوا : وصايا ، وحشايا ، وجعلت الواو في حشايا على صورة واحدتها ؛
لأن الواو صارت ياء في حشية ، فدل على أن خطايا على وزن فعالي
على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ، وذلك لأن

خطايا جمع خطيئة ، وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ، والأصل فيه أن يقال « خطائي » مثل خطايح ، ثم أبدلوا من الياء همزة ، كما أبدلوها في صحيفة وصحائف ، فصار خطائيء مثل خطاعم ، وقد حكى أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لي خطيئتي ، مثل خطاعمي ، فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائي مثل خطاعي ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار خطاءا مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا .

وكان الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطائي إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطائي منقلبة عن الياء في خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال في جائى « جاياء » لأن الهمزة في جاء منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة ، ففضلوا الأصلي على الزائد فلم ياحقوه من التفتير ما ألحقوا الزائد .

وكذلك أيضاً قالوا في جمع هراوة « هراوى » وإداوة « أدأوى » وكان الأصل هراو وأدائو مثل هرايو وأدأيو على مثل فعائل كرسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هراوة وإداوة همزة كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو في هراو وأدائو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار هرائى وأدائى مثل هراعى وأدأعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هراءا وأدأا مثل هراعا وأدأعا ،

فاستقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلباً للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فرع على الواحد ، فلا بأس بأن يطلب مشاكته له .

والذي يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشاكلة أن ما لا يكون في واحده واو لا يجيء فيه ذلك ، فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات السكونيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايء مثل خطايح وإنما قدمت الهمزة على الياء » قلنا : ولم قلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع همزتين ، وهو مرفوض » قلنا : ولم قلتم إنه موجود ها هنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ما قبلها ، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو أَدَمَ والآخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان حمله على الأصل يؤدي إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذي هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فاعلة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهي جائية ، وأصلها جائية مثل جابعة ، فأبدلوا من الياء همزة فصار جائئة مثل جابعة ، فأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها .

وأما الخليل فإنما قدر فيه القلب لئلا يجمع فيه بين إعلايين ؛ لانه إذا

قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين الذي هي الياء وأخر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلب الياء همزة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التي هي ياء همزة ، وقلب اللام التي هي همزة ياء ، وهذا التقدير غير كاف في تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعقد به .

والذي يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرف العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عَصَى وَرَحَى ، والهمزة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كَلَامٌ وَرَشَاءٌ ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم في أُصَيِّلَانِ « أُصَيِّلَال » فلا يُعْتَدُ به ، وإنما يُعْتَدُ بإعلال حرف العلة ، لأنه الأصل في الإعلال ، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن ها هنا إجراؤه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز خلاف الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر الهمزة فيها فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء وهي تجمع على فعالى » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل أن يقال في جمع فعيلة « فعائل » إلا أنه يجب قلب الياء همزة لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يُجَرِّون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يُبَدِّلُونَ من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة ، فعلى هذا

يكون الأصل في جمع نحو حشية حشائي على فعائل على لفظ المضيف إلى نفسه الحشا إذا مد ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحمة ومن الياء ألفاً فصار حشاءاً ، فاستنقلوا الهمزة بين ألفين فقلبوا الهمزة ياء على ما بينا في خطايا ، والله أعلم .

١١٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « إنسان » وزنه إفعان . وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان ، وإليه ذهب بعض الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنسيان على إفعلان من النسيان ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء - التي هي اللام - لكثرة استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم ، كقولهم « أيش » في أي شيء ، و « عم صباحاً » في انعم صباحاً ، « وويله » في ويل أمه ، قال الهذلي :

وَيَلْمُهُ رَجُلًا تَأْتِي بِهِ غَبْنًا إِذَا تَجَرَّدَ لَأَخَالُ وَلَا بَخْلُ

وقال الآخر :

وَيَلْمُهُ مِسْعَرَ حَرْبٍ إِذَا أُلْقِيَ فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّبْلُ

والذي يدل على أن إنسان مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره « أنيسيان » فردوا الياء في حال التصغير ؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً

كثرة استعماله مكبرا ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فدل على ما قلناه .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعلان لأن
إنسان مأخوذ من الإنس ، وسمى الإنس إنسا لظهورهم ، كما سمي الجن جنا
لاجتماعهم : أى استقارهم ، ويقال « آنت الشيء » إذا أبصرته ، قال الله
تعالى : (آنس من جانب الطور نارا) أى : أبصر ، وكما أن الهمزة في
الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان . فكذلك الهمزة أصلية في
إنسان ، ويجوز أن يكون سمي الإنسان إنسا لأن هذا الجنس يستأنس به
ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في غيره من سائر
الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فلألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن
وزنه فعلان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل في إنسان
إنسيان ، إلا أنهم لما كثروا كلامهم حذفوا منه الياء لكثرة الاستعمال ، كقولهم
أيش في أى شيء وعم صباحا في انعم صباحا وويل أمه » قلنا :
هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ،
كما يجوز أن تقول : أى شيء ، وانعم صباحا ، وويل أمه — على الأصل ، فلما
لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيار ولا ضرورة دل على بطلان
ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا في تصغيره أنيسيان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء
في أنيسيان على خلاف القياس ، كما زيدت في قولهم « لييلية » في تصغير
ليلة ، و « عيشية » في تصغير عشية ، وكقولهم على خلاف القياس « مغير بان »

في تصغير مغرب ، و «رُويجِل» في تصغير رجل ، إلى غير ذلك مما جاء دلي خلاف القياس ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

١١٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «أشياء» وزنه أفعاء ، والأصل أفعلاء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال . وذهب البصريون إلى أن وزنه أفعاء ، والأصل فعلاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعاء لأنه جمع شيء على الأصل ، وأصل شيء شَيْءٌ مثل شَيْع ، فقالوا في جمعه أشياء على أفعلاء ، كما قالوا في جمع لبن : ألبناء ، إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين : أحدهما : تقارب الهمزتين ، لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ، وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فكأنه قد اجتمع فيه همزتان ، وذلك مستنقل في كلامهم . وإذا كانوا قد قالوا في سوانية «سَوَايَة» فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة ها هنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى . والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستنقل فيه ما لا يستنقل في المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذي يدل على أنه يستنقل في الجمع ما لا يستنقل في المفرد أنهم أزموا خطايا ، للقلب ، وأبدلوا في ذوائب من الهمزة الأولى واوا ، كل ذلك لاستنقلهم في الجمع ما لا يستنقل في المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شيء بالتخفيف ، وجمع فعل على أفعلاء كما يجمعونه على فعلاء ، فيقولون : سمع وسمعا ، وفعلاء نظير أفعلاء فكما جاز أن يجمع فعل على فعلاء جاز أن يجمع على أفعلاء لأنه نظيره .

والذي يدل على ذلك أنهم قالوا : طيب وأطباه ، وحبيب وأحباه ، والأصل فيه طيباء وحبياء ، نحو ظريف وظرفاء وشریف وشرفاء ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد استقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فعلاء إلى أفعلاء ، فصار أطباء ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه في الحرف الذي بعده ، فقالوا : أطباء ، فنقلوه من فعلاء إلى أفعلاء فدل على ما قلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شيء ، وشيء على وزن فعل ، وفعل يجمع في المعتل العيين على أفعال ، نحو بيت وأبيات وسيف وأسياف ، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح ، على أنهم قالوا فيه : زَنْدٌ وأزناد وفرخ وأفراخ وأنف وآناف ، وهو قليل شاذ ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئاً مطرداً ، فدل على أنه أفعال ، إلا أنه منع من الإجراء تشبيهاً له بما في آخره همزة التأنيث .

والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كظرفاء قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد ، ألا ترى أنه لو قيل « ثلاثة نوب وعشرة درهم » لم يجوز ، فلما جازها هنا أن

يقال « ثلاثة أشياء وعشرة أشياء » دل على أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .
والذى يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم : ثلاثة أشياء ،
وعشرة أشياء ، ولو كانت كطرفاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال : ثلاثة
أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ، كما كنت تقول مثلاً : ثلاث غرفة ،
لوجاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع
وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لفعاء
لأن الأصل فيه شيئاء بهمزتين على فعلاء كطرفاء وحلفاء فاستثقلوا اجتماع
همزتين وليس بينهما حاجز قوى ؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن
والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فقد دموا الهمزة التي هي اللام على
الفاء ، كما غيروا بالقلب في قولهم قسّى في جمع قوس ، والأصل أن يقال في
جمعها : قووس ، إلى أنهم قبلوا كراهية لاجتماع الواوين والضميتين ، فصار
قُسُو ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، لأنهم ليس في كلامهم اسم ممتكن في آخره
واو قبلها ضمة ، فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء ، لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو
الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في كساء ورداء لأنها لما كانت
زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في كساء ورداء كأنه قد ولي الفتحة كما رأيت
في عصى ورَحَى ، فكما وجب قلبه في عصى ورَحَى ألقا لتحركه وانفتاح ما قبله
فكذلك يجب قلب الواو الثانية هاهنا ياء لانكسار ما قبلها ، فصار :
قسوى ، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها
ساكنة قبل الياء ؛ لأن الواو والياء متى اجتمعا والسابق منهما ساكن وجب

قلب الواو ياء ، وجعلت ياء مشددة فصار قسى ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قسى كما قالوا عصى وحقى وما أشبه ذلك ، وكما غيروا أيضاً بالقلب فى ذوائب وبالحذف فى سواية ، وبَلْ أُولَى ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب فى ذوائب وأصله ذَائِبْ بأن قلبوا همزة واواً فقالوا ذوائب ، وحذفوا من سوائية فقالوا سواية فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا همزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريق الأولى . وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خفة فقالوا « أَيْسَ » فى يئس ، و « يَزْ » مَعِيْقَةُ فى عميقة ، و « عُقَابٌ » عِبْنَقَاةٌ وَبَمَنْقَاةٌ فى عقنابة ، و « وما أيطبه » فى ما أطيبه ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدى إلى التخفيف ، فكيف نيا يؤدى إليه ؟ فلماذا قلنا وزنها لقعاه .

والذى يدل على أنه اسم مفرد أنهم جموه على فَعَالَى فقالوا فى جمعه « أَشَارَى » كما قالوا فى جمع صحراء صحارى والأصل فى صحارى صحارى بالشديد ، كما قال الشاعر :

لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ رِيفَتَالِ الصَّحَارِيَّ

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التى كانت فى المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التانيث التى قلبت همزة فى المفرد لاجتماع النين ، فلما زال هذا الوصف زالت همزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف فى نحو حُبْلَى ، لا منقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف ، فصار صحارى مثل مدارى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا فى

مدارى فصار صحارى ، وكذلك « أشاوى » أصلها أشايء بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والآخران كالياءين في صحارى ثم فعل به ما فعل بصحارى فصار أشايا ، وأبدلوا من الياء التي هي عين واواً فصار أشاوى ، كما أبدلوا من الياء واواً في قولهم « جَبِيتُ الخراجَ جِبَاوَةً ، وأنبتهُ أتوة » والأصل فيه جباية وأتية ، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة ، فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها من بعض نحو أصيلا في أصيلا وإن لم يكن هناك استئفال فلأن يبدلوا الياء واواً لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموماً ما قبلها نحو موسر وموقن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فعلى فقليل أشاوى دل على ما قلناه .

والذى يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا في جمعه أيضاً « أشيارات » كما قالوا في جمع قلاء فَمَلَّاءَات نحو صحراء وصحراوات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه في الأصل على أفعلاء لأنه جمع شيء على الأصل كقولهم لبن وألبناء » قلنا : قولكم إن أصل شيء شيء مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يحىء ذلك في شيء من كلامهم ، ألا ترى أن نحو سَيْدٌ وَهْنٌ وميت لما كان تخففاً من سَيْدٌ وَهْنٌ وميت جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فلما لم يحىء ها هنا على الأصل في شيء من كلامهم - لا في حالة الاختيار ولا في حالة الضرورة - دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أشياء في الأصل على أفعلاء » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فعالى ، لأنه ليس في كلام العرب أفعلاء جمع على فعالى ، فلما جازها هذا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شيء بالتخفيف وإنهم جموعه على أفعلاء كما جموعه على فعلاء لأنه نظيره نحو سمح وسمحاء » فإن فعلاً لا يكسر على أفعلاء ، وإنما يكسر على فعول وفعال ، نحو فلوس وكعاب ، والذي يدل على أنه ليس بأفعلاء أنه قال في تصغيرها أشياء ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يرد إلى الواحد ويجمع بالالف والفاء ، فيقال « شَيْئَاتٌ » وإنما لم يحز تصغير أفعلاء على لفظه لأن أفعلاء من أبنية الكثرة ، والتصغير على القلة ، فلو صغرت مثلاً موضوعاً لكثرة لكنت قد جمعت بين ضدين ، وذلك لا يجوز .

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شيء وأنه جمع على أفعال كبيت وأبيات فظاهر البطلان ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .

وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التأنيث » قلنا : فكان يجب أن لا تجرى نظائره نحو أسماء وأبناء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر أشياء وبين الهمزة في آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ،

فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم « قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفردا لفظا ومعنى ، وأما إذا كان مفردا لفظا ومجموعا معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رجلة — وإن كان مفردا لفظا — لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نفر ، وثلاثة قوم ، وتسعة رهط ، قال الله تعالى : (وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون فى الأرض) وأضيف العدد إلى هذه الأسماء — وإن كانت مفردة لفظا — لأنها مجموعة معنى ، فكذلك ها هنا : أشياء مفردة لفظا ، مجموعة معنى ، كطرفاء وحلفاء وقصباء ، فجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطرفاء لما جاز تذكير ثلاثة ، فيقال ثلاثة أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاء تذكير « ثلاثة أشياء » — وإن كانت أشياء مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها — لأنها اسم لجمع شيء ، فنزلت منزلة أفعال من حيث إنه جمع شيء فى المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم فى قولهم مائة درهم ، ولو كان كذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء » كما ذكرتم ، وإذا كانت أشياء اسما لجمع شيء علمت أن أشياء فى المعنى جمع شيء فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت فى قولهم « ثلاثة أثواب وعشرة آيات » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

قال أبو البركات كمال الدين الأنباري :

فهذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ،

واقصرنا فيه على هذا القدر من القول مع تشعب أمثاله ،

لتوفر رغبة الطلبة في معرفة إنتهائه ، وكثرة الشواغل

عن استقصائه ، فالله تعالى يعصمنا فيه

من الزلل ، ويحفظنا فيه من الخطأ

والخطال ، ويوفقنا وإياكم لصالح

القول والعمل ، بمنه

واطفه

وجد في بعض النسخ زيادة ثلاث مسائل

ونحن نذكرها هنا

١١٩ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن خبر « كان » والمفعول الثاني « ظننت » نصب على الحال . وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ، لا على الحال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن خبر « كان » نصب على الحال أن « كان » فعل غير واقع : أي غير متعمد . والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضرباً رجلاً ، وضرباً رجلاً ، ولا يجوز ذلك في « كان » ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائماً ، وكانا قياماً ، وبدل على ذلك أيضاً أنك تكفي عن الفعل الواقع نحو « ضربت زيداً » فتقول : فعلت بزيد ، ولا تقول في كنت أخاك : فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعمداً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال ، لا نصب المفعول ؛ فإننا ما وجدنا فعلاً ينصب مفعولاً هو الفاعل في المعنى ، إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه « كان زيد في حالة كذا » وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيداً قائماً « ظننت زيدا في حالة كذا » فدل على أنه نصب على الحال .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو : كان زيد أخاك ، وظننت عمراً غلامك ، والحال لا تكون معرفة » لأننا نقول : إنما جاز ذلك لأن « أخاك ، وغلامك » وما أشبه ذلك قام مقام الحال كقولك : ضربت زيدا سوطاً ، فإن « سوطاً » ينتصب على المصدر — وإن كان آلة — لقيامه مقام المصدر الذي هو ضرب (١) ، وكذلك ها هنا ، على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم :

* أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ *

وطلبته جهديك ، وطاقتك ، ورجع عودَه على بدنه ، إلى غير ذلك ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن نصبهما نصب المفعول لا على الحال أنهما يقعان ضميراً في نحو قولهم « كُنَّاهم » ؛ وإذا لم نكنهم فن ذا يكونهم » قال الشاعر :

دَعِ اعْظَمَ يَشْرَبُهَا الْفَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيَا بِمَكَانِهَا
فَإِنْ لَا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَدَنَةُ أُمِّهِ بِلَبَائِهَا

أراد بقوله « أخاها » الزبيب ، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة ، وقال الآخر :

تَنْفَعُكَ تَسْمَعُ مَا حَمِيدٌ تَبْهَأُكَ حَتَّى تَكُونَهُ

وكذلك قالوا أيضاً « ظننته إياه » والضمائر لا تقع أحوالاً بحال ، فقدم شروط الحال فيهما ، فوجب أن ينتصبا نصب المفعول ، لا على الحال .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الفعل إذا كان واقعاً فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع نحو : ضربا رجلاً ، وضربا رجلاً ولا يجوز ذلك في كان فإنه لا يقال كانا قائماً وكانا قياماً » فنقول : إنما لم يجوز في « كان » كما جاز في ضرب لأن المفعول في « كان » هو الفاعل في المعنى ، ولا يكون الاثنين واحداً ولا جماعة ، وإنما كان المفعول في « كان » هو الفاعل في المعنى لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [بمنزلة الفاعل والخبر] (١) بمنزلة المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو « زيد قائم » فكذلك يجب أن يكون المفعول في معنى الفاعل ؛ فلماذا امتنع في « كان » ما جاز في « ضرب » لا لما ادعيت ، على أنا لا نقول إن « كان » بمنزلة ضرب ، فإن ضرب فعل حقيقي يدل على حدث وزمان ، والمرفوع به فاعل حقيقي ، والمنصوب به مفعول حقيقي . وأما « كان » فليس فعلاً حقيقياً ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولهذا يسمى فعل العبارة ، فالمرفوع به مشبه بالفاعل ، والمنصوب به مشبه بالمفعول ؛ فلماذا سمي المرفوع اسماً ، والمنصوب خبراً ؛ ولهذا المعنى من الفرق لما كانت ضرب فعلاً حقيقياً جاز إذا كنـى عنه نحو « ضربت زيدا » أن يقال : فعلت بزيد ، ولما كانت « كان » فعلاً غير حقيقي بل في فعليتها خلاف لم يجوز إذا كنـى عنها نحو كفت أخاك أن يقال : فعلت بأخيك .

وأما قولهم « إنه يحسن أن يقال : كان زيد في حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضاً في ظننت زيدا قائماً : ظننت زيدا في حالة كذا ، فدل على أن نصبها نصب الحال » قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ، ولم يوجد

ذلك ؛ لأنه من شروط الحال أن تأتى بعد تمام الكلام ، ولم يوجد ذلك فى «كان» الناقصة التى وقع فيها الخلاف ، دون القامة التى بمعنى وقع ، ولم يوجد أيضاً فى المفعول الثانى لظننت التى بمعنى الظن أو العلم التى وقع فيها الخلاف ، لا التى بمعنى التهمة ، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة ، وكثيراً ما يقع خبر كان والمفعول الثانى لظننت معرفة ، ولو كنا حالاً لما جاز أن يقعا إلا نكرة فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنهما ليسا بحال .

قولهم «إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال كما أقيمت الآلة مقام المصدر فى قولهم : ضربت زبداً سوطاً» قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أنه إنما حسن أن ينصب «سوطاً» على المصدر لأنه نكرة قام مقام نكرة ، فأفاد فائدته ، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه ، وأما هنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ، وهو معرفة فلا يفيد أحدهما ما يفيد الآخر ؛ فلا يجوز أن يقام مقامه ؛ فلا يجوز أن ينصب بما نصب به .

وأما قولهم «إن الحال قد جاء معرفة فى قولهم : أرسلها العراك» وطلبته جهديك ، ورجع عوده على بدنه» قلنا : هذه الألفاظ مع شذوذها وقتها ليست أحوالاً ، وإنما هى مصادر دلت على أفعال فى موضع الحال ، فإذا قلت «أرسلها العراك» فالتقدير فيه : أرسلها تعترك العراك ، على معنى تعترك الاعترك ، فأقاموا «العراك» مقام الاعترك ، كما قال تعالى : (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) ثم حذفوا «تعترك» وهو جملة فى موضع الحال وأقاموا المصدر دليلاً عليه ، كما نقول «إنما أنت سيراً» أى تسير

سيراً ، وكذلك قولهم « طلبته جهداً ، وطاقتك » كأنهم قالوا : طلبته تجتهد
اجتهادك ، ثم حذفوا « تجتهد » وهو جملة في موضع الحال وأقاموا المصدر
دليلاً عليه ، وهكذا التقدير في قولهم « رجع عودَه على بدنه » وقد ذهب
بعض النحويين إلى أن « عوده » منصوب بـ رجع نصب المفعول لا نصب
المصدر ؛ لأن « رجع » يكون متعدداً كما يكون لازماً ، قال الله تعالى : (إِنْ
رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ) فعُدَى رجع إلى الكاف ، فدل على أنه يكون
متعدداً ، والأكثر على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال
في هذه المواضع لأن في الألفاظ المصادر دلالة على الأفعال ، على أن هذه
الألفاظ شاذة لا يقاس عليها ، فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء
بـالألف واللام في موضع الحل فانه شاذ نادر لا يقاس عليه ، والله أعلم .

١٢٠ - مسألة

اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً
نحو « تصبب زيد عرقاً ، وتنفق الكلبش شعماً » : فذهب بعضهم إلى جوازه
ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين . وذهب
أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على جواز التقديم :
النقل ، والقياس .

أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم ، قال الشاعر :

أَتَمَجْرُ سَلَمَى بِاتِّمَارِ حَبِيبِهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِاتِّفَارِ تَعَابٍ ۝

وجه الدليل أنه نصب « نفساً » على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو « تطيب » لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً ، فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفية ، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً نحو قولك « ضرب زيد عمراً » جاز تقديم معموله عليه نحو « عمراً ضرب زيد » . ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً نحو « راكباً جاء زيد » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به ، فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به ؟ » لأننا نقول : كان القياس يقتضي أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً ، إلا أنه لم يجوز لدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدي إليه من تقديم المضممر على المظهر على ما بينا في مسألة الحال ، فبقينا فيما عداها على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به لأنكم تقولون به ، فصلاح أن يكون إلزاماً عليكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « تصيب زيد عرقاً ، وتفقأ السكبش شعماً » أن المتصيب هو العرق والمتفقأ هو الشمع ، وكذلك لو قلت « حسن زيد غلاماً ، ودابة » لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ، فلما كان هو الفاعل

في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو « راكبا جاء زيد » فإن راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأننا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك إذا قلت « جاء زيد راكبا » فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار « راكبا » بمنزلة المفعول المخصوص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو « عمرا ضرب زيد » بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت « تصيب زيد عرقا » ، وتفقا الكبش شحما ، وحسن زيد غلاما » لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم ، فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى ، فلم يجوز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل (١) ، وكذلك قولهم « امثلا الإناء ماء » فإنه وإن لم يكن مثل « تصيب زيد عرقا » لأنه لا يمكن أن تقول « امثلا ماء الإناء » كما يمكن أن تقول « تصيب عرق زيد » إلا أنه لما كان يملا الإناء كان فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات السكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :
 أَنهَجْرُ سَلَمَى بِالْفِرْقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
 فإن الرواية الصحيحة :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما روينا فهو فنقول : نصب « نفسا » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفسا . لا على التمييز ، ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه فعل متصرف فجز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المنصرفه إلى آخر ما قرروه » قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب في « ضرب زيد عمرا » منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب في نحو « تضرب زيد عمرا » فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظا فإنه فاعل معنى ، فبان الفرق بينهما .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ أقولهم « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضمحل على المظهر » قلنا : وكذلك نقول ما هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه هاهنا لدليل ، على أننا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

١٢١ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « رب ، اسم . وذهب البصريون إلى أنه حرف جر .

أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه اسم حملا على « كم » لأن « كم » للعدد والتكثير ، و« رب » للعدد والتقليل ، فكما أن « كم » اسم فكذلك « رب ».

والذي يدل على أن « رب » ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك في أربعة أشياء : أحدها : أنها لا تقع إلا في صدر الكلام ، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال . والثاني : أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة . والثالث : أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة . والرابع : أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذي تتعاق به . وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف

والذي يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال في « رب » قال الله تعالى : (رَبِّمَا يَدُ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مسلمين) قرىء بالتخفيف كما قرىء بالتشديد ، وفيها أربع لغات : « رب » و« رب » و« رب » و« رب » - يضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها ، وفتح الراء وتشديد (١٦ - الإنصاف ٢)

الباء وتخفيفها - فدل على أنها ليست بحرف .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن
فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها
كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو « رب رجل يفهم » أى
ذلك قليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها اسم حملا
على كم لأن كم للعدد والتكثير ورب للعدد والتقليل ، قلنا : لا نسلم أنها
للعدد ، وإنما هى للتقليل فقط ، على أن « كم » إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن
فيها علامات الأسماء ، نحو حروف الجر ، نحو « كم رجل مررت » وما
أشبه ذلك . وجواز الإخبار عنه ، نحو « كم رجلا لا حاك » وهذا غير
موجود فى « رب » فدل على الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تخالف حروف الجر فى أربعة أشياء : أحدها أنها
لا تقع إلا فى صدر الكلام ، قلنا : إنما لا تقع إلا فى صدر الكلام لأن
معناها التقليل ، وتقليل الشيء يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفي ، وحرف
النفي له صدر الكلام .

وقولهم فى الثانى « إنها لا تعمل إلا نكرة » ، قلنا : لأنها لما كان معناها
التقليل - والنكرة تدل على الكثرة - وجب ألا تدخل إلا على النكرة التى
تدل على الكثرة ؛ ليصح فيها معنى التقليل .

وقولهم فى الثالث « إنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة » ، قلنا : لأنهم
جعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذى تتعلق به ، وقد يظهر ذلك الفعل فى
ضرورة الشعر .

وقولهم في الرابع : « إنه لا يجوز إظهار الفعل الذى تتعلق به » . قلنا : فعلا ذلك إيجازا واختصارا ، ألا ترى أنك إذا قلت « رب رجل يعلم » ، كان التقدير فيه : رب رجل يعلم أدركت ، أو لقيت ، حذف لدلالة الحال عليه ، كما حذف في قوله تعالى : (وأدخل يدك في جيبك) إلى قوله تعالى (إلى فرعون وقومه) ولم يذكر رسلا ؛ لدلالة الحال عليه . والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير في كلامهم .

وأما قولهم « إنه يدخله الحذف » ، والحذف لا يدخل الحرف ، قلنا : لأنسلم ؛ فإنه قد جاء الحذف في الحرف : فان « أن » ، المشددة يجوز تخفيفها ، وهى حرف ، وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من أصحابكم فى « سوف » « سف أفعل » ، و (١) سو أفعل ، ، حذفتم الواو والفاء ، وإذا جاز عندكم حذف حرفين فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد ؟ والله أعلم .

يقول المعتر بالله تعالى وحده : أبو رجاء محمد محي الدين بن عبد الحميد :
الحمد لله وكفى ، وسلامه على الذين اصطفى .

وبعد ؛ فقد أتممت — بحمد الله تعالى ومعونته — مراجعة كتاب
(الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين) الذي
صنفه الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري
النحوي ، المولود في عام ٥١٣ ، والمتوفى في عام ٥٧٧ من الهجرة ، وهو
كتاب فريد في بابهِ ، لم ينشر للناطقين بالضاد كتاب آخر في موضوعه ،
وإن يكن لأسلافنا رضى الله عنهم في هذا الموضوع عدة مصنفات كلها حُرِي
بالإخراج والذبوع .

وكنيت على نية أن أنشر مع الكتاب تعليقات يرجع أكثرها إلى
شرح مفرداته والترجمة لرجاله وبيان شواهدهِ ، ومنها ما يرجع إلى تحقيق
نسبة الأقوال النحوية إلى أصحابها ، ومنها ما يرجع إلى الرد على المؤلف في
بعض اختياراته ، مع الاستدلال على ما يخالفه فيه . ولكنني حين أخذت
في كتابة هذه النقييدات تركت العنان لقلبي فخرى في الميدان شوطاً
بعيداً ، وخشيت إن أنا جعلت ما أكتبه بأسفل صحائف الكتاب في هذه
الأوقات التي اشتدت فيها ضائقة الورق بسبب أزمة الحرب العالمية أن
يحول الحجر على الورق دون ظهور الكتاب ، وأنا شديد الرغبة في أن
يطالع نابتة العربية على هذا اللون من الجدل والحوار في مسائل العربية ،

لهذا رأيت أن يظهر كتاب أبي البركات الأنباري خاليا من التعليقات
إلا في النادرة حين يحتاج ضبطه إلى التعليق ، وأن أتبعه في أقرب فرصة
بكتاب من تصنيفي يكفل المطلع عليه إصابة الحقيقة وراحة النفس
المطلعة إلى اكتناه أسرار العربية ، وسميت كتابي الذي أشرت إليه
« الإنصاف ، بتحقيق مسائل الإنصاف »
والله المسؤول أن يوفقني إلى خير العمل . آمين .

فهرست المسائل الواردة في الجزء الثاني من كتاب «الإصناف»
في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري

ص	موضوع المسألة	موضوع المسألة	ص
٢٦٠	(كلا) (كلنا) مثنيان لفظا ومعنى	العلة التي من أجلها يرتفع الفعل	٣١٩
	أو معنى فقط	المضارع	
٢٦٥	هل يجوز تأكيد النكرة تأكيداً	٣٢٣ عامل النصب في الفعل المضارع	
	معنوياً ؟	٣٢٧ هل تعمل وأن المصدرية محذوفة	
٢٦٨	هل يجوز أن تحذف واو العطف	من غير بدل ؟	
	زائدة ؟	٣٣٢ هل يجوز أن يأتي د كي ،	
٢٧٢	هل يجوز العطف على الضمير	حرف جر ؟	
	المخفوض ؟	٣٣٦ الناصب للفعل المضارع بعد	
٢٧٩	هل يجوز العطف على الضمير	لام د كي ،	
	المرفوع المتصل بغير تأكيد	٣٤١ هل يجوز ظهور وأن المصدرية	
	أو فصل ؟	بعد دلسكي ، وبعد دحقى ؟	
٢٨١	هل تأتي (أو) بمعنى الواو	٣٤٣ هل يجوز أن تحذف د كما ، بمعنى	
	وبمعنى (بل) ؟	د كما ، وينصب بها المضارع ؟	
٢٨٤	هل يجوز أن يعطف (بلكن)	٣٤٦ هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟	
	بعد الإيجاب ؟	وهل يتقدم معمول منصوبها	
٢٨٦	هل يجوز في ضرورة الشعر	عليها ؟	
	صرف أفعال التفضيل ؟	٣٤٨ هل تنصب (حتى) الفعل	
٢٩٠	هل يجوز في ضرورة الشعر منع	المضارع بنفسها ؟	
	الاسم المصروف من الصرف ؟	٣٥٢ عامل الجزم في جواب الشرط	
٢٩٩	ما العلة في بناء (الآن) ؟	٣٥٩ عامل الرفع في الاسم المرفوع	
٣٠٣	فصل الأمر للواجهة معرب	بعد (إن) الشرطية .	
	أو مبني	٣٦٢ هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو	
٣٩٧	علة إعراب الفعل المضارع	منصوب في جملة جواب الشرط	
		وما يترتب على تقديمه ؟	

ص	موضوع المسألة	ص	موضوع المسألة
٤١٥	ضمير الفصل : اسمه ، وهل له موضع من الإعراب ؟	٣٦٣	هل يجوز تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط ؟
٤١٧	ترتيب المعارف	٣٦٧	هل نجىء ، وإن ، الشرطية بمعنى ، إذ ، التعليقية ؟
٤١٩	دأى ، الموصولة معرفة دائماً	٣٧٠	د إن ، الواقعة بعد « ما » النافية
٤٢٤	هل تأتى ألفاظ الإشارة أسماء موصولة ؟	٣٧٢	معنى د إن ، ومعنى اللام فى نحو (وإن كادوا ليستفزونك)
٤٢٨	هل يكون للاسم المحلى بأل صلة كالاسم الموصول ؟	٣٧٤	هل يجازى بكيف ؟
٤٣٠	همزة بين بين متحركة أو ساكنة	٣٧٧	السين مقطوعة من سوف ، أو أصل رأسه
٤٣٢	هل يوقف بثقل الحركة على المنصوب الساكن ما قبل آخره ؟	٣٧٩	المحذوف من التامين المبدوء بهما المضارع
٤٣٥	أصل همزة الوصل متحركة أو ساكنة ؟ وما أصل حركتها ؟	٣٨١	هل تدخل فون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ؟
٤٣٩	هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟	٣٩١	الحروف التى وضع عليها الاسم فى د ذا ، و د الذى ،
٤٤٤	هل يجوز مد المقصور لضرورة الشعر ؟	٣٩٦	الحروف التى وضع عليها الاسم فى د هو ، و د هى ،
٤٤٩	إذا كثرت حروف المقصور والممدود فهل يحذف آخرهما عند التثنية ؟	٤٠١	هل يقال د لولاى ، ود لولاك ؟ وما موضع الضمير ؟
٤٥٢	المؤنث بغير علامة التأنيث مما على زنة اسم الفاعل	٤٠٦	الضمير فى د إياى ، وأخواتها
٤٥٨	علة حذف الواو من د بعد ، ونحوه	٤١١	المسألة الزنبورية ، ومناظرة صيبويه والسكسائي
٤٦٣	وزن الخماص المكرر ثانيه وثالثه		

٤٨١ وزن « أشياء » وعلة منعه من الصرف	٤٦٦ هل في كل رباعي أو خماسي من الاسماء زيادة ؟
٤٨٩ علام ينتصب خبر « كان » وثاني مفعولي « وظننت » ؟	٤٦٩ وزن « سيد ، وميت ، ونحوهما
٤٩٣ هل يجوز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلا متصرفا ؟	٤٧٤ وزن « خطايا » ونحوه
٤٩٧ « رب » اسم أو حرف	٤٧٩ وزن « إنسان » وأصل اشتقاقه

تمت فهرست المسائل ، والحمد لله أولا وآخراً



AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00496997

A "B. LIBRARY

